



جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة



جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

Journal of Environment and Sustainable Development Studies



العدد الثاني - المجلد الرابع - يناير 2018

No. 2 Vol. 4 (Jan, 2018)

محتويات العدد

تأثير التسميد المعدني والرش بمستخلص جذور عرق السوس
(*Glycyrrhiza glabra, L*) على نمو نبات الأبقوان (*Calendula officinalis, L*)

استخدام الفيسبوك ودوره في تكوين علاقات الصداقة
لدي عينة من طلبة الدراسات العليا والجامعية

الفساد الإداري وأثره على القطاع العام
دراسة ميدانية لقطاع التربية والتعليم - محافظة ذمار - اليمن

واقع الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمنية
وعلاقتها بالتحصيل العلمي

مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التزوير
والحد من فجوة التوقعات في المراجعة
دراسة تطبيقية على ديوان المراجعة القومي بالسودان

قياس أثر استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً
على خواص التربة في منطقة بني الحارث - صنعاء

واقع ممارسة إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء

استخدام نظام محاسبة المسؤولية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي
دراسة تطبيقية على النظام الحكومي في اليمن

النظام الانتخابي للمشاركة السياسية في اليمن
دراسة مقارنة بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

العدد الثاني - المجلد الرابع - يناير 2018

Table of Contents

Effect of Mineral Fertilization and Spraying Roots Extract
Licorice (*Glycyrrhiza glabra, L*) on the Growth of Calendula
(*Calendula officinalis, L*).

The Role of Using Facebook by a Sample of
Postgraduate & Graduate Students to Make Friends

The Impact of Administrative Corruption on Public Sector
A Field Study of Thamar Education Directory - Yemen

Status of Yemeni Community College Students' Multiple Intelligence
and its Relationship to Education

The Responsibility of External Auditor in Detecting Deception
and Reducing the Mark-up Expectation Gap
A Study Applied to National Audit Office - Sudan

Assessment of Partially Treated Wastewater on Soil Properties
in Bani El-Hareth Area, Sana'a

Overall Quality Management in Practice
and its Role in Performance Improvement

Applying Accountability System to Improving
Government Accounting System
A Study of Governmental System in Yemen

Yemeni Electoral System for Political Participation
A Comparative Study of the Majority and Proportional
Representation System

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

مجلة علمية محكمة تصدرها الرابطة العربية للعلوم البيئية بالتعاون مع جامعة الناصر

العدد الثاني المجلد الرابع - يناير 2018م

ترحب مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة بنشر البحوث العلمية الرصينة المكتوبة باللغة العربية وفقاً للشروط والتعليمات الآتية:

1. تقبل المجلة البحوث في الاختصاصات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة .
2. يشترط في البحث إن لا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مجلة أخرى.
3. تخضع البحوث للتقويم حسب الأصول العلمية المتبعة قبل قبولها للنشر.
4. يقدم البحث بثلاث نسخ واضحة مطبوعة بالكمبيوتر على إن لا تزيد عن (20) صفحة حجم (A4) وينظم البحث وفق الترتيب الآتي:
 - عنوان البحث - اسم الباحث (أو الباحثين) وعنوان عمله - ملخص البحث - المقدمة - منهجية البحث (المواد وطريقة العمل) - النتائج والمناقشة - المصادر- ملخص البحث بالإنجليزي.
5. أن تكون الأشكال والرسومات واضحة ومرسومة بالبنط العريض .
6. يمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعروفة على إن تكتب كاملة عند اول مرة ترد في متن البحث.
7. أن لا يزيد الملخص عن (100) كلمة وأن يكون معبراً عن محتوى البحث مشيراً الى اهم النتائج والاستنتاجات وخالي من المراجع.
8. يشار الى المصادر في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين وتدرج في قائمة المراجع حسب تسلسل ظهورها.
9. يجوز نشر دراسات مرجعية (Review papers) في موضوعات متخصصة مقدمة من قبل مختصين ذوي خبرة واسعة في الموضوع.
10. تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات او العبارات بما يتلائم مع أسلوبها في النشر.
11. يزود صاحب البحث المنشور بنسخة واحدة من العدد الذي ينشر فيه بحثه.
12. تعنون المراسلات إلى:

مدير التحرير - أ.د . عبدالله حسين طاهش

أمين عام الرابطة العربية للعلوم البيئية

صنعاء - اليمن

هاتف : 00967 536307- 8- 9 - 00967777186931

فاكس : 00967 536310 بريد إلكتروني: journal@al-edu.com

abdullah.tahish@gmail.com موقع الرابطة : Aaes-ye.org

هيئة التحرير والهيئة الاستشارية

رئيس التحرير

أ.د . مبارك محمد علي المجنوب

مدير التحرير

أ.د . عبدالله حسين طاهش

هيئة التحرير

- أ.د . عادل رفقي عوض (سوريا)
أ.د . مقدم الشيخ عبدالغني (السودان)
أ.د . محمود سراج (مصر)
أ.د . عبدالملك باديس (الجزائر)
د . أحمد سيف محرم (اليمن)
د . عبده محمد علي دهمش (اليمن)
د . أنور محمد مسعود (اليمن)

المستشار الفني

أ.د . جلال فارح كليب

سكرتير التحرير

أ.د . محمد شوقي ناصر عبدالله

المراجع اللغوي

د.محمد خاقو



المحتويات

الصفحة	المحتوى	م
26 – 3	تأثير التسميد المعدني والرث بمستخلص جذور عرق السوس (<i>Glycyrrhiza glabra, L</i>) على نمو نبات الأقحوان (<i>Calendula officinalis, L</i>) د. أحمد خالد الهدواني د. عبد الله حسين طاهش د. أنور عبد الغني السنباري قسم البساتين والغابات - كلية الزراعة - جامعة صنعاء	1
48 – 27	استخدام تطبيق الفيسبوك ودوره في تعزيز علاقات الصداقة لدى عينة من الطلبة الجامعيين اليمنيين أ. إبراهيم قائد أحمد خالد باحث دكتوراه - كلية الآداب والعلوم الانسانية-جامعة محمد الخامس - المغربية	2
76 – 49	الفساد الإداري وأثره على القطاع العام دراسة ميدانية لقطاع التربية والتعليم - محافظة ذمار - اليمن د/ أحمد محسن الجرادي أستاذ الإدارة المساعد - كلية العلوم الإدارية - جامعة البيضاء	3
98 – 77	واقع النكعات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمنية وعلاقتها بالتحصيل العلمي أ.علي حسن علي أحمد القرون - باحث دكتوراه جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - السودان	4
132 – 99	مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة دراسة تطبيقية على ديوان المراجعة القومي بالسودان أ. حسين حسن علي بن عثمان - باحث دكتوراه جامعة النيلين - السودان	5
144 – 133	قياس أثر استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً على خواص التربة في منطقة بني الحارث - صنعاء د. مختار دائل محمد عثمان أستاذ التربة والمياه المساعد - كلية الزراعة والطب البيطري - جامعة ذمار د. جمال علي قاسم سيف المنصوري أستاذ التربة والمياه المشارك - كلية الزراعة جامعة صنعاء	6
179 – 145	واقع ممارسة إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء د. محمد عبدالله سرحان الكهالي أستاذ إدارة الأعمال المساعد - وعميد كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة الناصر	7
227 - 180	استخدام نظام محاسبة المسؤولية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي دراسة تطبيقية على النظام الحكومي في اليمن محمد أحمد محمد علي رمضان أستاذ المحاسبة المشارك ، الكلية الجامعية بـضياء، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية أ.صالح يحيى علي الزبيري باحث دكتوراه ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة الزعيم الأزهري	8
280 - 228	النظام الانتخابي للمشاركة السياسية في اليمن - دراسة مقارنة بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي د. أمين أحمد حسين الغيش أستاذ القانون المساعد - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء	9

واقع ممارسة إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء

د. محمد عبدالله سرحان الكهالي

أستاذ إدارة الأعمال المساعد وعميد كلية العلوم الإدارية والمالية

جامعة الناصر

mohkohali@gmail.com

المخلص

7

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف لواقع ممارسة واقع إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء ، وأجريت هذه الدراسة على الموظفين والعاملين في جامعة الناصر حيث تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة الكلي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانة خاصة بذلك، وتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، كل فصل يحوي عدد من المباحث، اشتمل الفصل الأول على الإطار العام للدراسة حيث إحتوى مدخل الدراسة والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فأشتمل على الإطار النظري للبحث ، وقد أحتوى الفصل الثالث على تحليل وعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ، أما الفصل الرابع والأخير فقد تناول النتائج والتوصيات ،وتتمثل مشكلت هذه الدراسة هل تتوفر متطلبات تطبيق الجودة وتحسين الأداء في الجامعة وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، وكان الإستبيان هو أداة جمع البيانات من عينة البحث البالغ عددها 100 إستبانة وزعت للفئتين الأكاديمية والإدارية بالجامعة ،وهدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع ممارسة إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء وكانت جامعة الناصر نموذجاً لهذه الدراسة ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها توفر متطلبات تطبيق الجودة الشاملة من وجهة نظر الأكاديمين والإداريين ، وأن درجة التطبيق عند المستوى المتوسط ، وأن الوضع الراهن لايساعد في تحسين الأداء حيث أنه لاتوجد معوقات في تطبيق إدارة الجودة الشاملة ،وعدم تطبيق التقويم الذاتي لضمان وتحسين الجودة مهما كان مصدرها ،وعدم توفر الدعم المالي الكافي لسيير العملية التعليمية ، وتعمل الجامعة وبشكل مستمر على تذليل كل المعوقات التي تواجهها في تطبيق إدارة الجودة الشاملة ،وقد تم وضع عدد من التوصيات كان أهمها العمل على تذليل المعوقات الإدارية لتطبيق الجودة الشاملة و تطبيق نظام التقويم الذاتي وكذا ضرورة تفعيل البرامج وعقد الدورات التدريبية للعاملين فيها وتوفير الدعم المالي من أجل دعم جودة العملية التعليمية في الجامعة .

مقدمة:

إن الجودة ليست ابتكاراً من ابتكارات الثورة الصناعية كما يدعي الغرب بل إن جذورها يعود إلى ديننا الإسلامي الحنيف قال تعالى: "صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفلحون". (سورة النمل آية 88)...

الجودة هي مجموعة المزايا والخصائص الخاصة بالخدمة والتي تسهم في إشباع رغبات المستفيد وتتضمن الأمان والتوفر والموثوقية والاعتمادية⁽¹⁾، والجودة الشاملة تعزز مفهوم الالتزام الكامل تجاه رضا المستفيد من خلال التحسين المستمر والإبداع في كافة مجالات العمل⁽²⁾، أما الجودة في التعليم الجامعي تعرف بأنها نظام يتم من خلاله تفاعل المدخلات من أفراد وأساليب وأجهزة لتحقيق مستوى عال من الجودة بحيث يقوم العاملون بالإشتراك بصورة فاعلة بالعملية التعليمية، والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لارضاء المستفيدين⁽³⁾، وفي ظل المنافسة الشديدة بين الجامعات ومحاولات الجامعات الخاصة تطوير إداراتها من خلال الاستفادة من الفكر الإداري السائد رأى البعض أنه من الضروري الأخذ بمفهوم الجودة كسبيل للمنافسة والتميز وتحقيق الرضا مما سيعود بالنفع على العاملين بالجامعات الخاصة وعلى التعليم العالي وعلى اليمن بشكل عام، إن مؤسسات التعليم الخاص مؤسسات ثقافية تحوي الصفوة من أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب والمتعاملين، وجاء الاهتمام بتطبيق الجودة بهذه المؤسسات من أجل الحصول على الرضا لجميع عن خدماتها المقدمة وتلبية التوقعات المرجوة وما يفوق تلك التوقعات، ويعد التعليم الجامعي من أهم مقومات تقدم وحضارة الشعوب وذلك بما يسهم في توفير طاقات بشرية مؤهلة متسلحة بالعلم والمعرفة ولذا تم اختيار موضوع البحث الذي يدرس واقع ممارسة إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء أمدى تأثيره على الارتقاء بالعملية التعليمية، من أجل الاستفادة منها في تحسين الأداء التعليمي في المستقبل .

مشكلة الدراسة:

إن مشكلة البحث تتمثل في الوصول إلى تفسير وتشخيص واقع ممارسة الجودة الشاملة ودورها في

تحسين الأداء في الجامعة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

- 1- هل تتوفر متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة؟
- 2- هل تلتزم الجامعة بتطبيق الجودة الشاملة ؟
- 3- هل تساهم عملية تطبيق الجودة الشاملة في تحسين الأداء ؟
- 4- هل توجد معوقات في تطبيق الجودة الشاملة بالجامعة؟

(1) سوالم صلاح الدين تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، المؤتمر الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء الأردن ابريل 2004، ص138.

(2) رعد عبدالله الطائي إدارة الجودة الشاملة دار اليازوري عمان الأردن 2004، ص75.

(3) سوالم ، مرجع سابق ص135.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى : معرفة مفهوم إدارة الجودة الشاملة .
- معرفة متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة .
- التعرف على مدى التزام الجامعة بمتطلبات الجودة الشاملة.
- التعرف على مدى مساهمة تطبيق إدارة الجودة الشاملة بتحسين الأداء.
- التعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ووسائل معالجتها.

فرضيات الدراسة :

- 1- لا يتوفر لدى الجامعة متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة.
- 2- لا تلتزم الجامعة بتطبيق ادارة الجودة الشاملة .
- 3- لا يساهم تطبيق ادارة الجودة الشاملة في تحسين الاداء بالجامعة.
- 4- لا توجد معوقات في تطبيق ادارة الجودة الشاملة بالجامعة.

أهمية الدراسة :

الأهمية البحثية:

تنبع الأهمية البحثية من واقع ما توصلت له الدول المتقدمة لأعلى مستوى من الجودة الشاملة حيث وأن تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات تعتبر هو الركيزة الأساسية للنهوض بالبلدان وحل جذري لكثير من المشاكل التي تعاني منها أغلب الجامعات في أعمالها الروتينية المملة في أغلب الدول النامية ، والذي أستدعى للتوجه نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة .

الأهمية العلمية:

إثراء المكتبات ومكتبة الجامعة بموضوع جديد عن الجودة يكون مرجع لرواد المكتبة والباحثين .

الأهمية الذاتية :

للباحثين إهتمام ذاتي بموضوع الجودة وتعتبر هذه الدراسة بداية لمواصلة الدراسات العليا بهذا المجال وبالتالي فتح الأفاق أمام الباحثين لذلك .

حدود الدراسة:

- حدود مكانية: الجمهورية اليمنية - جامعة الناصر
- حدود زمانية: 2016-2017
- الموضوعية: القوى العاملة في الجانب الأكاديمي وكذلك الموارد البشرية.

المصطلحات والمفاهيم :

الجودة : الجودة لغتي، إجادة عمل الشيء أي إتقانه . وجاء في المعجم الوسيط أن الجودة تعني " كون الشيء جيداً، وفعلها الثلاثي جاد"، وعرف ابن منظور الجودة في معجمه لسان العرب بأن الجودة أصلها " الجود"

والجيد نقيض الرديء وجاد الشيء جودة أي صار جيداً، وقد جاد جودة وأجاد أي أتى بالجميل من القول والفعل. والجودة كما هي في قاموس أكسفورد تعني الدرجة العالية من النوعية. (1) الإدارة: تعني فن التعامل مع الآخرين الجودة: درجة التفوق والامتياز التي تقدمها الخدمة. الشاملة: أي الكل أو الشمول وتطبيق شامل المفهوم:

إن مفهوم الجودة الشاملة من المفاهيم الحديث التي تهدف إلى تحسين الأداء وتطويره بصفة مستمرة، وهذه الجودة تمثل ثورة إدارية جديدة وتطور فكري شامل وثقافة تنظيمية جديدة حيث أصبح كل فرد في المؤسسة مسؤولاً عنها للوصول إلى التطوير المستمر، وتحسين الأداء.

الدراسات السابقة:

1- دراسة الدكتور محي الدين عبد الله حسن بعنوان: "إدارة الجودة الشاملة وحاجة المؤسسة الجامعية إليها مدخل للتطوير الإداري "؛

هدفت هذه الدراسة إلى أن الكشف عن إدارة الجودة الشاملة من خلال تناول مفهومها وأهميتها للمؤسسة الجامعية، باعتبارها مدخلاً للتطوير الإداري، وتناولت الدراسة التعريف بإدارة الجودة الشاملة، وتطوير مفهومها، وإدارة الجودة الشاملة في التعليم، وتعريف المؤسسة الجامعية وأبرز أهدافها ومهامها، وبيان حاجتها لإدارة الجودة الشاملة، بالإضافة لأبرز متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي النظري المبني على جمع المعلومات وتحليلها تحليلاً نظرياً ودراستها وتفسيرها، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها:

1. الجودة كمفهوم لها جذور تاريخية قديمة جداً، وذلك من خلال الاهتمام بالعمل.
 2. رغم نجاح إدارة الجودة الشاملة في التعليم عالمياً وإيجابياتها العديدة التي برزت، إلا أن استعادة المؤسسة الجامعية العربية منها لم تكن على درجة مرضية.
 3. اثبتت العديد من الدراسات حاجة مؤسسات التعليم في العالم العربي إلى تبني مدخل إدارة الجودة الشاملة، لكونها تواجه أزمة إدارة حادة وعدداً من التحديات.
- وبناءً على تلك النتائج أوصى البحث بالآتي:

1. أن نستفيد من التجارب الناجحة في تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم، التي حدثت على النطاق العالمي، مع مراعاة الفارق الأيدولوجي والاجتماعي.

(1) سوالم صلاح الدين، طراد خوجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم ص135.

2. أن تتمسك المؤسسة الجامعية بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية والأكاديمية الجيدة، في خدمات القطاعات المكونة للمجتمع، والتنمية الشخصية للطلاب بناءً على حاجاتهم.

2- دراسة الدكتور حسين عليان الهراشنة بعنوان: " التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية لضمان جودة التعليم ".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مؤسسات التعليم للتطوير والتحسين المستمر، وكذلك التعرف على المعوقات التي تمنع هذه المؤسسات من تطبيق عمليات ضمان الجودة في العملية التعليمية، تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

1. لا تطبق مؤسسات التعليم التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية.
2. توجد بعض المعوقات التي تمنع تطبيق التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية.
3. توجد علاقة بين المعوقات التي تمنع المؤسسات التعليمية من تطبيق التطوير والتحسين المستمر وبين عدم اعتماد تطبيق التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية وتشير النتائج إلى تطبيق المؤسسات التعليمية بدرجة متوسطة للتطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية، يعتبر التقيد الحرفي بالخطّة الدراسية والسياسات التعليمية من أكثر المعوقات، توجد علاقة ارتباط قوية ما بين المعوقات التي تمنع المؤسسات التعليمية من تطبيق التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية وعدم استخدام هذه المؤسسات لمثل هذه الأساليب، ويستعرض البحث التوصيات وهي: تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على تطبيق التطوير والتحسين المستمر وعدم التقيد الحرفي في المحاضرة، ومحاولة إدخال كل ما هو جديد، وتشجيع الطلاب على المشاركة والحوار والتفاعل خلال المحاضرات، ان تتبنى المؤسسات التعليمية رؤية واضحة لتطبيق التطوير والتحسين المستمر في العملية التعليمية، والتركيز على تعزيز انتماء الفرد تجاه الوطن، تطبيق أساليب تدريس متنوعة وهادفة، والتركيز على تزويد الطلاب بمهارات الإبداع والابتكار.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. تبين من الدراسات السابقة أنها تتفق في دراسة موضوع إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء، ومن الواضح أن هذه الأبحاث أجريت في مجتمع مختلف مما يستدعي مراعاة الفروق التي من الممكن أن توجد نوعاً من الاختلاف بين نتائج هذه الدراسات.
2. لاحظ الباحث تشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي.
3. استخدام الدراسة الحالية الاستبانة كأداة بحث أساسية كما في معظم الدراسات السابقة.

4. تتميز هذه الدراسة في كونها تناولت واقع ممارسة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء في الجامعة.

5. تأتي هذه الدراسة لتضيف إلى الدراسات السابقة دراسة يمنية لعلها تكون ذات فائدة وأهمية للمكتبات المحلية والعربية.

مفاهيم الجودة:

الجودة لغة: إجادة عمل الشيء أي إتقانه . وجاء في المعجم الوسيط أن الجودة تعني "كون الشيء جيداً، وفعالها الثلاثي جاد" ، وعرف ابن منظور الجودة في معجمه لسان العرب بأن الجودة أصلها " الجود" والجيد نقيض الرديء وجاد الشيء جودة أي صار جيداً، وقد جاد جودة وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل. والجودة كما هي في قاموس أكسفورد تعني الدرجة العالية من النوعية.(1)

الجودة اصطلاحاً: تعني مجموعة المزايا والخصائص الخاصة بالخدمة والتي تسهم في إشباع رغبات المستفيد وتتضمن السعر والأمان والتوفر والموثوقية والاعتمادية.(2)

✓ ونستطيع القول بأن الجودة هي: خلق ثقافة متميزة والتأكيد على أداء العمل بالشكل الصحيح، ومن المرة الأولى وبأقصى درجة من الفاعلية وفي أقصر وقت ممكن.

✓ المتانة والأداء المتميز للخدمة.

✓ درجة استيفاء المتطلبات التي يتوقعها المستفيد أو تلك المتفق عليها معه.(3)

✓ صفة أو تفوق يمتلكها شيء ما ، كما تعني درجة الامتياز لنوعية معينة من الخدمة (قاموس ويستر).

✓ المفهوم القديم للجودة يقول بانها خلو الخدمة من العيوب، أما المفهوم الحديث للجودة يقول هو مبدأ تلبية متطلبات المستفيد وتجاوز توقعاته.(4)

كما يعرفها الباحث بأنها مجموعة من المميزات الخدمية التي تقدم للمتعاملين مع المؤسسة لتحقيق رضاهم وتوقعاتهم.

(1)سوالم صلاح الدين، طراد حوجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم ص135.

(2) سوالم صلاح الدين ، المرجع السابق.

(3) د. سعيد العضاضي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (9) _2012، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، 2004.

(4)آسالم الصالحي، مخرجات التعليم العالي في ظل الجودة الشاملة ص960.

وتعرف الجودة من وجهة نظر المستفيد " المتعاملين " بأنها: مواثمة الخدمة لاستعمالهم واستخدمهم. والجودة تعبر عن درجة التألق والتميز وكون الأداء ممتازاً Excellent وكون خصائص أو بعض خصائص الخدمة ممتازة مع مقارنتها مع المعايير الموضوعية من منظور الجامعة أو من منظور المستفيد. (1)

إدارة الجودة الشاملة:

الإدارة: تعني فن التعامل مع الآخرين.

الجودة: درجة التفوق والامتياز التي تقدمها الخدمة.

الشاملة: أي الكل أو الشمول وتطبيق شامل

المفهوم:

إن مفهوم الجودة الشاملة من المفاهيم الحديثة التي تهدف إلى تحسين الأداء وتطويره بصفة مستمرة، وهذه الجودة تمثل ثورة إدارية جديدة وتطور فكري شامل وثقافة تنظيمية جديدة حيث أصبح كل فرد في المؤسسة مسؤولاً عنها للوصول إلى التطوير المستمر، وتحسين الأداء.

ونستطيع القول إن إدارة الجودة الشاملة TQM هي عبارة عن فلسفة ومجموعة من المبادئ هدفها تحويل المنظمة التي تدار بالطريقة التقليدية إلى منظمة قادرة على تحقيق النجاح والتميز حيث تزود المنظمة بالوسائل والأساليب لمواجهة التحديات الراهنة، كما تساعدنا للتحرك نحو المستقبل. (2)

هي منهج نظري تطبيقي لعملية متكاملة ومتناسقة من مجموعة من المفاهيم والوسائل والأساليب والخطوات الإجرائية المنظمة، التي تهدف إلى ضمان استمرارية جودة الخدمة المقدمة. (3)

- إنها فلسفة شاملة للتحسين المستمر والمتواصل.
- مدخل لإدارة المؤسسة يركز على الجودة ويبني على مشاركة جميع أعضائها ويستهدف النجاح الطويل من خلال إرضاء المتعاملين معها وتحقيق منافع للعاملين فيها والمجتمع.
- إنها عملية مستمرة تشمل على تصحيح أو القضاء على الفوضى بين عمليات عديدة.
- جعل عملية التحسين داخلية ذاتية وليست نتيجة شكوى.
- العمل على إشراك الممولين.
- وضع أهداف محددة والعمل على الوصول إليها
- هي عملية مصممة سلفاً وليست تفتيش عن العيوب (4)

(1) عزالدين يونس أبو عائشة، عبد الله الفزاني، نشر ثقافة الجودة، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي

(2) محمد إبراهيم اشكناني، تطبيق إدارة الجودة الشاملة، الكويت، 2004، ص 21.

(3) حسن مختار سليم، مكتبة بيروت.

(4) د. محي الدين حسن إدارة الجودة الشاملة وحاجة المؤسسة الجامعية إليها ص 100.

- ويقول "إدورد ديمنج" هي: التحسين الذي يؤدي إلى تقليل التكلفة ومن ثم تحسين الخدمة المقدمة الذي سيساعد في الحصول على تميز أكثر واستمرارية أكثر. (1)
- المبادئ الأساسية لإدارة الجودة الشاملة:
- تحقيق رضا المستفيد ويعتبر رضا هو أحد الأهداف الرئيسية لنظام إدارة الجودة الشاملة ويرتبط رضا الدائر بنجاح وتميز المنظمة .
- التزام ودعم الإدارة العليا : وذلك مهم في لأجل إنجاح إدارة الجودة الشاملة ولاشك أن التزام ودعم الإدارة العليا بتطبيق إدارة الجودة الشاملة يجب ان يكون نتاجا عن ايمانها وقناعتها.
- التحسين المستمر ان نجاح إدارة الجودة الشاملة يتطلب التغيير في طريقة وأسلوب الموظفين في ترجمة عملهم الامر الذي يتوجب على المنظمات القائمة على أساس الجودة أن تكافح من اجل تحقيق الاتقان التام من خلال الاستمرار بتحسين العمل والعمليات الإنتاجية
- اشراك الموظفين وتمكينهم وتستند فلسفة الإدارة الحديثة اليوم على أساس ان اهداف المنظمة تتحقق بالأخرين ومن خلالهم ، لذلك فانه من الضروري وكمطلب أساسي من متطلبات إدارة الجودة الشاملة في تعظيم مشاركة جميع العاملين داخل المنظمة ضمن فريق واحد.
- مكونات إدارة الجودة الشاملة (د. حسن مختار إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي):

يعتمد تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في اية مؤسسة على وجود هدف او مجموعة من الأهداف الموضوعية ، وهذا الهدف يوجه العاملين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية الى التركيز على محاور واهتمامات معينة ، وبالتالي الى تبني استراتيجية تحدد خطوات العمل مع توزيع مسؤوليات كل عمل من الاعمال على النحو التالي:

الهدف:

ويتمثل في رضا المستفيد ، وخلق الخدمة من العيوب، وتقديم الخدمة بالشكل الصحيح من المرة الأولى. محاور الاهتمام وتتمثل في الفلسفة ثقافت المؤسسة وفلسفتها والعمليات والنظر وكذلك المستفيدون.

الاستراتيجية:

وتتمثل في التحسين المستمر الذي يركز على فكرة تحديد العميل "المستفيد" ومتطلباته وتفهم إجراءات العمل واساليبه ، ووضع معايير لقياس الأداء وتحسينه وتطويره عن طريق التحسين المستمر لإجراءات العمل ، واندماج كل العاملين بالمؤسسة في اعمال الجودة، وتحديد اجراءات العمل وايضاها ، والتوجه نحو هدف موضوعي طويل المدى ، ثم ضبط تكلفة الجودة ، واتخاذ الإجراءات الوقائية ، والتأكد باستمرار على ضمان الجودة ، وحل المشكلات وازالة العقبات بطرق وأساليب منهجية.

(1) اشكناني مرجع سبق ذكره .

معايير إدارة الجودة الشاملة؛ اهتم كلا من فيليب كروسبي وأمينة محمود حسين بتحديد المعايير التي لا تقيس الخلل فقط وإنما تقيس أيضا التكلفة الاجمالية للجودة وكذلك التركيز على الرقابة الإحصائية للجودة وقد حددا هذه المعايير في:

- الجودة : ويستخدم هذا المعيار لقياس وتقييم الأداء وتحسين جودة الخدمة المقدمة .
- أداء العمل بطريقة صحيحة من أول مره :هذا المعيار هو أساس إدارة الجودة الشاملة حيث يؤدي إلى تحقيق أدنى حد ممكن من العيوب ومن ثم الوصول إلى هدف العيوب الصفرية فالوقت الذي يستغرقه الفرد في تحديد الأخطاء يؤدي إلى زيادة الوقت والتكلفة دون زيادة القيمة المتمثلة في السلعة أو الخدمة التي يحصل عليها الفرد .
- التمييز التنافسي : ويظهر من خلال المحاولات المستمرة للإدارة لتقوية مركزها التنافسي واستخدام مختلف المعلومات وتنظيمها ولا يتم ذلك إلا من خلال الأفكار الجديدة التي تضيف تميزاً .
- تفويض السلطة للعاملين بالمؤسسة : يجب أن تسعى إدارة كل مؤسسة على تفويض السلطة للأفراد كنتيجة للثقة فيهم وفي قدراتهم على تحمل المسؤولية ، ولا بد أن تتناسب السلطة مع حجم العمل المسند إليها ، ويجب أن يشترك كافة العاملين بدءاً من المديرين ومروراً برؤساء الأقسام ووصولاً إلى العاملين حتى الذين يعملون في تقديم الخدمات فكل فرد بالمؤسسة يجب أن يشترك في تقديم الخدمة .
- الرؤية : وتتعلق بالقيم الأساسية "الجوهريّة" للمؤسسة والتي يجب أن يكون إرشادات لعمل أي موظف.
- القيادة : تقدم الجودة الشاملة وإدارتها نمطاً جديداً لرؤية القائد ،
- التحسين المستمر : نظراً للتغيرات المستمرة في احتياجات العميل يجب أن تتبنى المؤسسة مبدأ التحسين المستمر حتى تتمكن من الاستمرار في تلبية احتياجات العميل ومتطلبات سوق العمل ومواكبة التطور .
- اتساع الأفق : والهدف هنا ليس تضادي المشكلات ، وإنما تحقيق توقعات العميل " المستفيد " ، والسعي لتحقيق ما يفوق تلك التوقعات .
- فريق العمل : على كل فرد بالمؤسسة أداء عمله والمشاركة في تحقيق الهدف الأساسي وهو التحسين في الجودة ، فالمشاركة والعمل الجماعي في العمل يحقق نتائج إيجابية ملموسة.(1)
- التدريب : من خلال التدريب يتم تلبية احتياجات العاملين في المؤسسة لضمهم فلسفة الجودة وتطوير فريق العمل ومهارات حل المشكلات .

(1) محمد عبد الفتاح محمد ، إدارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية " قضايا وروى معاصر" ، المكتب الجامعي الحديث ، 2012 ، ص18

مكونات نظام إدارة الجودة الشاملة: (1)

1. مدخلات نظام إدارة الجودة الشاملة: تتكون مدخلات النظام من المعلومات الأساسية التي تتخذ ركيزة

في تصميم مستويات الجودة ومعاييرها وأساليب تحقيقها وتشمل المعلومات التالية :

- أهداف المؤسسة واستراتيجياتها.
- سياسة الإدارة في مجالات النشاط المختلفة .
- الهيكل التنظيمي وأنماط العلاقات التنظيمية وهيكل الموارد البشرية ومستويات المهارة والتدريب .
- طبيعة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ونوعية الخدمات التي تقدمها .
- طبيعة المستفيدين من خدمات المؤسسة ومستويات تطلعاتهم وتوقعاتهم
- التقنيات المستخدمة في عمليات المؤسسة .
- الموارد والامكانيات المالية والمادية المتاحة .

أي ان مدخلات النظام هي المقومات الأساسية التي تعمل على توليد الطاقة وتحريك الأنشطة .

2. عمليات نظام إدارة الجودة الشاملة: وتعرف بانها الأنشطة التي تتم باستخدام المدخلات "المعلومات "

كي تحقق مستويات الجودة المستهدفة في جميع انحاء وفعاليات المؤسسة وتشمل تلك العمليات ما يأتي:

- تحديد اهداف الجودة ومستوياتها .
- تحديد سياسات الجودة.
- تخطيط الجودة .
- تنظيم عمليات تحقيق الجودة وتنسيقها .
- قيادة العاملين وتوجيههم للالتزام بذكر الجودة وأهدافها .
- رقابة الجودة وتقويم مستوياتها .
- تأكيد الجودة .
- الجودة المطابقة للمعايير المستهدفة .
- تحسين الجودة .

إن عمليات النظام إذن هي الجهود المبذولة من أجل تعيين مستويات الجودة المستهدفة في جميع جوانب المؤسسة التعليمية ومستوياتها والجهود المحققة لتلك المستويات والتي يبذلها جميع العاملين بالمؤسسة.

3. مخرجات نظام إدارة الجودة الشاملة :

(1) حسن مختار مرجع سابق.

مخرجات النظام في ناتج العمليات الي استخدمت فيها المدخلات ، وبالتالي تكون مخرجات نظام إدارة الجودة الشاملة هي:

- أهداف الجودة ومستوياتها المطلوبة في كل عملية وكل جانب .
- السياسات والقواعد التي يلتزم بها الجميع في مباشرة أعمالهم حتى تتحقق الجودة المنشودة.
- الخطط والبرامج الهادفة الى تعميق وتأكيد مفاهيم الجودة ومستوياتها في مدخلات المؤسسة وعملياتها ومخرجاتها .
- أسس تكوين فرق تحسين الجودة
- معايير قياس الجودة.
- المؤشرات الدالة على تطور الجودة .

ان مخرجات نظام إدارة الجودة الشاملة هي الدليل على حيوية النظام إذا هي الأسس والمعايير التي يعتمد عليها الأداء في جميع مرافق المؤسسة للوصول الى جودة الخدمات المستهدفة بما يرضي المستفيدين
معايير الجودة الشاملة من خلال المنظور الجامعي:

يمثل فهم محاور الجودة الشاملة أولى الخطوات الرئيسية في تحقيقها، ورغم تعدد تلك المحاور إلا أنه يمكن تحديد أهميتها فيما يلي:
أولاً : جودة أعضاء هيئة التدريس:

ليس هناك خلاف حول دور الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في إنجاز العملية التعليمية ، وتحقيق أهداف الكلية التي يعمل بها ، ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس لتأهيله العلمي ، الأمر الذي يسهم حقاً في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع .
ويحتل عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية العلمية والتعليمية ، فمهما بلغت البرامج التعليمية من تطور في الخدمات التربوية والتعليمية ومهما بلغت هذه البرامج من الجودة فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم ينضجها معلمون أكفاء مديرون تدريباً كافياً ، ومؤهلون تأهيلاً مناسباً ، ولتحقيق ذلك يجب أن توفر عدد من السمات لدى عضو هيئة التدريس منها :

1- السمات الشخصية :

وذلك بأن يكون لديه مرونة في التفكير وثقة في النفس ، ويتفهم الآخرين ويتقبلهم ، ويتأني في إصدار الأحكام ، بحيث لا يعتمد على الأحكام المسبقة أو غير المبنية على أسس علمية صحيحة ، ويجب أن يمتلك مهارات الاتصال الفعال والقدرة على الشرح والتوضيح.

2- الكفاءة المهنية :

بأن يكون مع الطلبة، مدافع عنهم ويحذّرهم من المخاطرة ، ويقدم المساعدة لهم في إنجاز مهماتهم، ويشجع على التعاون الاجتماعي ويدرك مشاعر الآخرين، وأن يشرك الطلبة بمواقف مثيرة للتفكير ، ويتقبل اقتراحاتهم المختلفة ويستمع لهم بشكل جيد .

3- الخبرات الموقفيّة :

يتم ذلك عن طريق معرفة المعلم المتعمقة في مجال تخصصه وقدراته على تقبل الغرابة والأصالة والتنوع في استجابات الطلبة، والقدرة على إدخال المهارات الفعلية في العملية التعليمية، وقدرته على استخدام مهارات الاستماع للطلبة وتوظيفها بشكل جيد بالإضافة إلى قدرته على التقييم العمل اليومي والأسبوعي وتقييم الوحدات التعليمية وفعاليتها.(1)

4- الكفاءة العلمية :

وهي إلمام المعلم بالمعلومات والخبرات التي يحتاجها الطلبة ويقدم لهم تلك المعلومات بالشكل السليم والصحيح.

5- الكفاءة التربوية :

أي معرفة المعلم بالطرق التربوية المناسبة في التعامل مع الطالب وكيفية تقديم المعلومات للطالب .

6- الكفاءة الاتصالية :

ويقصد بها قدرة المعلم على استخدام الطرق المناسبة لتوصيل المعلومات للطلبة بالشكل الصحيح والقدرة على الاتصال بكل أفراد العملية التربوية بما فيهم المجتمع المحلي.

7- الرغبة في التعليم :

حيث تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص ، لأن المعلم إذا لم يملك الدافعية في التعليم ، فلن ينجح في أداء ونجاح العملية التعليمية .

8- المساهمة :

مساهمة أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع المحلي .

9- التحسين :

تحسين مستوى التدريب العلمي لأعضاء هيئة التدريس .

10- التشجيع :

تشجيع الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس .

11- المشاركة : مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الجمعيات العلمية والمهنية.(1)

ثانياً : جودة الطالب :

الطالب هو حجر الزاوية في العملية التعليمية ، ويقصد بجودة الطالب مدى تأهيله في مراحل ما قبل المؤسسة التعليمية علمياً وصحياً وثقافياً ونفسياً ، حتى يتمكن من استيعاب دقائق المعرفة ، وتكتمل متطلبات تأهيله ، وبذلك تضمن أن يكون هؤلاء الطلبة من صفوة الخريجين القادرين على الابتكار والخلق وتفهم وسائل العلم وأدواته.

ويعتبر الطالب محور العملية التربوية والغاية التي تتطلبها عملية التعلم والتعليم ، وجودة الطالب لا بد من الأخذ بعدد من المبادئ الواجب توافرها فيه لكي يصبح قادراً على التفاعل مع بقية عناصر العملية التربوية لتحقيق الأهداف المنشودة من النظام التربوي ، ومن هذه المبادئ:

1- التركيز والانتباه والإصغاء :

من أجل تقبل المثبرات من قبل المعلم ومجموعة الطلبة أثناء الحوار

2- الاستجابة : حيث تكون الاستجابة وفقاً لاستيعاب المعلومات ، بحيث لا تخرج عنه إلا إذا كانت متعلقة بجوانب جزئية خاصة به .

3- التفاعل الصفي : وذلك من خلال تقبل المعلومات التي تطرح أثناء الحصص الصفية والاستجابة لها

4- التقييم والتقويم الذاتي : وذلك من خلال المراجعة الذاتية للمعلومات والسلوكيات الفردية للطلاب

5- الالتزام بالنظام المدرسي الأكاديمي والمسلكي .

6- شمولية عملية التقييم والتقويم للطلاب

بحيث يؤخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب الشخصية والمسلكية للطلاب والقدرات المتنوعة دون الاقتصار على الجانب المعرفي فقط.

7- وهناك عدد من المؤشرات يجب توافرها في جودة الطالب منها :

✓ مناسبة عدد الطلبة لأعضاء هيئة التدريس في الصف الواحد

✓ توافر الخدمات التي تقدم للطلاب.

✓ تعزيز دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم.

✓ تعزيز صلة الطالب بالمكتبة.

ثالثاً : جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس :

ويقصد بجودة البرامج التعليمية وشموله وعمقها ، ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية ، ومدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العامة ، واسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة ، الأمر الذي من شأنه ان يجعل طرق تدريسها بعيدة تماماً عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلبة من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها .

رابعاً: جودة المناهج:

يتم تطوير المناهج من خلال مجموعة من الخطوات ، منها :

1- تحديد استراتيجيات التعليم:

وذلك بوضع إطار لسياسات تعليمية يستهدف المحافظة عليها في تكامل وتوقيت ملائمين وتوجيهها الوجهة الصحيحة وينبغي مراعاة خاصيتين عند تحديد استراتيجيات التعليم هما :

- دراسة الواقع الحالي في ضوء الاستراتيجية المرسومة:

حيث تتضمن هذه الدراسة طرق التدريس ووسائله ، وأساليب التقويم ، وإعداد المعلم وتدريبه بالإضافة إلى الإدارة الجامعية .

- التخطيط:

عبارة عن عملية منظمة تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات للوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة ، وخلال فترة زمنية معينة مستعينا بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة والهدف من ذلك أنها تسهل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية .

خامساً: جودة المباني التعليمية وتجهيزاتها :

المبنى التعليمي وتجهيزاته محور هام العملية التعليمية ، يتم فيه التفاعل بين مجموع عناصره ، وجودة (I) المباني وتجهيزاتها أداءه فعالة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها وبشكل إحدى علاماتها البارزة، ومن الجير بالذكر أن المباني التعليمية بمشتملاتها المادية والمعنوية مثل القاعات، التهوية، الإضاءة، المقاعد ، الصوت ، النادي الطلابي، الحدائق وغيرها من المشتملات تؤثر على جودة التعليم ومخرجاته ، وكما حسنت واكتملت قاعات التعليم كلما أثر ذلك بدورة على قدرات أعضاء هيئة التدريس في العملية التعليمية.

سادساً: جودة الوسائل والأساليب والأنشطة :

ويتم ذلك باستخدام التقنيات والأجهزة الحديثة التي يمكن أن توظف من قبل القيادات التربوية وذلك لمساعدتهم على الاطلاع بأدوارهم المتعلقة بالتخطيط والتحليل والتقويم والرقابة، حيث يمكن الاستفادة من هذه التقنيات في مراكز مصادر التعليم ومراكز المختبرات والأجهزة المخبرية

(1) العامري سبق ذكره - ص 85-

ومشروع تطوير المكتبات ، حيث تهدف هذه التكنولوجيا في تسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لمن يطلبها بأعلى كفاءة ممكنة .

سابعاً: جودة الكتاب التعليمي :

ويقصد به جودة محتوياتها وتحديثه المستمر بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية ، بحيث يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته وأبحاثه في جميع أنواع التعلم التي تتطلبها المؤسسة التعليمية منه ، كما يجب ان توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون الطالب محور الاهتمام ، ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لدية ، الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطالب ، ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومات بالبحث والاطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي.

ثامناً : جودة الإدارة التعليمية والتشريعات واللوائح:

ليس هناك خلاف على ان قيادة إدارة الجودة الشاملة تعتبر أمراً حتمياً ، وجودة الإدارة للمؤسسة التعليمية تتوقف إلى حد كبير على القائد ، فإذا فشل في إدراكه للمدخل الهيكلي نحو إدارة الجودة الشاملة فمن غير المحتمل أن يتحقق أي نجاح ، ويدخل في إطار جودة إدارة المؤسسة الجامعية. جودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الشاملة ، أما جودة التشريعات واللوائح التعليمية فلا بد أن تكون مرنة وواضحة ومحددة حتى تكون عوناً لإدارة المؤسسة التعليمية ، كما يجب عليها أن تواكب كافة المتغيرات والتحويلات من حولها ، ومن ثم يجب ان يؤخذ ذلك في الاعتبار ، لأن المؤسسة التعليمية توجد في عالم متغير تؤثر وتتأثر به .

تاسعاً: جودة التمويل والإنفاق التعليمي :

يمثل تمويل التعليم مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي وبدون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية ، أما إذا توافرت له الموارد المالية الكافية قلت مشكلاته ، وصارت من السهل حلها ، وال شك أن جودة التعليم على وجه العموم تمثل متغيراً تابعاً لقدرة التمويل التعليمي في كل مجال من مجالات النشاط ، وبعد تدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمراً له أثره الكبير في تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها ، وكذلك فإن سوء استخدام الاموال سيؤدي حتماً إلى تغيير خطط وبرامج التعليم ، الأمر الذي يؤثر حتماً على جودة التعليم التي تحتاج غالباً إلى تمويل دائم ، من مصادره المتعددة الحكومية والذاتية وعائد خدمات ومراكز البحوث والاستشارات والتدريب .

عاشراً: جودة تقييم الأداء التعليمي :

يتطلب رفع كفاءة وجود التعليم تحسين اداء كافة عناصر الجودة التي تتكون فيها المنظومة التطبيقية ، والمشملة بصفة أساسية على الطالب ، والمعلم ، والبرامج التعليمية ، وطرق تدريسها ، وتمويل وإدارة المؤسسة التعليمية ، وكل ذلك يحتاج بالطبع على معايير لتقييم كل العناصر بشرط أن تكون واضحة ومحددة ويسهل استخدامها والقياس عليها ، وهذا يتطلب بدوره تدريب كافة العاملين بالمنظومة

التطبيقية لإدارة الجودة الشاملة عليها . مع إعادة هيكلة الوظائف والأنشطة وفق تلك المعايير ومستويات الأداء .

أحد عشر : جودة البيئة المحيطة :

تعتبر دراسة المجتمع الخطوة الأولى التي يجب أن تسبق أي مجهود إصلاحي في أي مجتمع من أجل التعرف على حقائق البيئة وخاصة تاريخها وجغرافيتها وعدد سكانها ومميزاتها في مختلف المجالات ، ومن خلال دراستنا للمجتمع ، لا بد من إثارة الوعي نحو المشكلات البيئية من خلال وسائل الدعاية والنشر والاتصال بالأهالي.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي جامعة الناصر الادريّة في إدارة الموارد البشرية وعدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للعام الدراسي 2016/2017 حيث كانت عينّة الدراسة هي مجتمع الدراسة نفسه إذ تم توزيع (100) استبانة، وأدخلت (77) استبانة في التحليل الإحصائي .

أدوات البحث:

أدوات جمع المعلومات المتصلة في الجانب النظر يتمثل بالمصادر والمراجع ومناقشة بعض النتائج والبحوث التي أجريت في إطار متغيرات البحث .

ادوات جمع البيانات المتصلة بالجانب الميداني:

من خلال الاستبانة وهي الأداة الرئيسية في الحصول على البيانات الاولية للبحث وقد تم اتخاذ مقياس ليكارت الخماسي(موافق بشده، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشده) وذلك لقياس استجابة افراد العينته.

اختبار ثبات الاداء وصدق محتوى الاستبيان:

قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبانة بطريقتة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقتة على أساس فصل إجابات أفراد عينته الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجابات هم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلتة سبيرمان-براون وكما يلي:

الجدول رقم (1) يعرض نتائج اختبار أداة الثبات وصدق المحتوي وكما يلي:

جدول رقم (1) يوضح نتائج اختبار أداة الثبات والصدق المحتوي

صدق المحتوى		ثبات الأداء		المحور
مستوى الدلالة	Spearman-Brown	Cronbach's Alpha	عدد الفقرات	
.00	.874	.841	10	الفرع الأول: الفقرات المتعلقة بمتطلبات الجودة
.00	.833	.802	13	الفرع الثاني: الفقرات المتعلقة بتطبيق إدارة الجودة
.00	.856	.875	9	الفرع الثالث: الفقرات المتعلقة بمساهمة تطبيق الجودة في تحسين الاداء
.00	.863	.812	8	الفرع الرابع: الفقرات المتعلقة بمعوقات تطبيق الجودة
.00	.951	.921	40	لجميع المتغيرات

عند مستوى ثقة (0.01).

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبانة كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) المتعارف عليها نظراً لملائمتها لمثل هذه الدراسة، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

الأساليب الإحصائية الوصفية: استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ووصف متغيرات الدراسة والتعرف على الإدارة الإبداعية وتطوير أداء القيادات الإدارية -دراسة حالة جامعة الناصر وهي التوزيع التكراري للإجابات. النسب المئوية.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل فقرات الاستبيان.

معامل ارتباط سبيرمان براون لقياس صدق محتوى الاستبيان.

معامل الاتساق الداخلي كورنباخ ألفا لقياس ثبات الاستبيان .

تحليل التباين باتجاه واحد ، t-test للدراسة لاختبار الفرضيات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences المطلوبة في الدراسة. عرض النتائج:-

وللتعرف على واقع ممارسة تطبيق إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء، فقد تم احتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات الواردة في الاستبانة، مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج مقياس ليكرت الخماسي في الدراسة وكما يلي:

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

واستناداً إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات وعلى النحو التالي :

المستوى الأول المرتفع أو الموافقة والذي يكون الوسط الحسابي للإجابات (3.5) أو أكثر، حيث إن هذه الإجابة إذا ما قُربت تصبح (4) وهي موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة، و المستوى الثاني المحايد أو المتوسط إذا كان الوسط الحسابي للإجابات على عبارة لا يقل عن (2.5) أو يساوي (3.4) أي متوسط أو محايد بحسب المقياس المستخدم ، أما إذا كان الوسط الحسابي يقل عن (2.5) أعتبر غير موافق أو ضعيف، إذا أن جميع القيم التي تقل عن (2.5) تعتبر غير موافق حسب المقياس المستخدم في الدراسة.

أولاً: عرض وتحليل فقرات الاستبيان الخاصة لعينة الأكاديميين:

1- متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة :

يعرض الجدول رقم (2) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة على واقع أدائهم للعبارة الخاصة بمتطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة وكما يلي

جدول رقم (2) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للعبارات الخاصة بمتطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة

حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (2) لإجابات المبحوثين عن متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة ما

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	العبارة
مرتفعة	.718	4.25	32	وجود رؤية ورسالة وأهداف أساسية للجامعة تهدف إلى ضمان الجودة
مرتفعة	.827	3.66	32	لدى الجامعة مقاييس أداء واضحة تحدد على ضوءها جودة الخدمات التي تقدمها
مرتفعة	.801	4.44	32	تمتلك الجامعة وحدات إدارية وفنية في مجال الجودة
مرتفعة	1.061	3.81	32	تمتلك الجامعة المستلزمات المادية اللازمة لتطبيق متطلبات الجودة
مرتفعة	1.085	3.72	32	تقوم الإدارة العليا في الجامعة بدور مهم في دعم متطلبات الجودة
مرتفعة	.842	3.75	32	تسعى الجامعة للحصول على شهادة الجودة والاعتماد الأكاديمي
مرتفعة	.859	3.69	32	توفر الجامعة التسهيلات المادية اللازمة للعمليات التعليمية من الكتب والمراجع ، والمكتبات ، والمعامل ، والأجهزة ، والوسائل التعليمية
مرتفعة	.878	3.94	32	تؤمن الجامعة بأن الجودة الشاملة هي طريقها وفلسفتها في تسيير أعمالها
مرتفعة	.572	3.91	32	لجميع العبارات

يلي:

2- أن جميع فقرات الجدول قد بلغت قيم متوسطاتها الحسابية أكبر من درجة القياس البالغة (3.4) حيث تتراوح قيم متوسطاتها الحسابية بين (3.66-4.44) وهذا يشير بأن إجابات أفراد عينة الدراسة قد أيدت بالموافقة على محتوى هذه الفقرات وبدرجة تأييد مرتفعة وهذا يعني بأن عينة الدراسة ترى بأنه وجود رؤية ورسالة وأهداف أساسية للجامعة تهدف إلى ضمان الجودة بمتوسط حسابي (4.25) ، و لدى الجامعة مقاييس أداء واضحة تحدد على ضوءها جودة الخدمات التي تقدمها بمتوسط حسابي (3.66) ، وتمتلك الجامعة وحدات إدارية وفنية في مجال الجودة بمتوسط حسابي (4.44) ، وتمتلك الجامعة المستلزمات المادية اللازمة لتطبيق متطلبات الجودة بمتوسط حسابي (3.81) ، وتقوم الإدارة العليا في الجامعة بدور مهم في دعم متطلبات الجودة بمتوسط حسابي (3.72) ، وتسعى الجامعة للحصول على شهادة الجودة والاعتماد الأكاديمي

- بمتوسط حسابي (3.75)، وتوفر الجامعة التسهيلات المادية اللازمة للعملية التعليمية من الكتب والمراجع، والمكتبات، والمعامل، والأجهزة، والوسائل التعليمية بمتوسط حسابي (3.69)، تؤمن الجامعة بأن الجودة الشاملة هي طريقها وفلسفتها في تسيير أعمالها بمتوسط حسابي (3.94).
- 3- ولجميع فقرات الجدول فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.91) وهي أكبر من درجة القياس المعتمدة البالغة (3.4) بانحراف معياري (0.572). مما يشير بأنه تتوفر لدى الجامعة وبدرجة مرتفعة بمتطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة.
- 4- الكادر الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة :
- 5- يعرض الجدول رقم (3) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأراء عينة الدراسة على مدى التزام الكادر الأكاديمي بإدارة الجودة الشاملة وكما يلي :
- 6- جدول رقم (3)
- 7- يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
- 8- للعبارة الخاصة مدى التزام الكادر الأكاديمي بإدارة الجودة الشاملة

العبارة 9-	10- حجم العينة	11- المتوسط الحسابي	12- الانحراف المعياري	13- الدرجة
14- يوجد بالجامعة معايير دقيقة لاختيار أعضاء هيئة التدريس بما يتفق مع احتياجات التدريس.	15- 32	16- 3.88	17- 1.040	18- مرتفعة
19- تعتمد الجامعة على وسائل وطرق التدريس المتقدمة التي تتفق مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والتي تنمي في الطالب روح الابداع والابتكار	20- 32	21- 3.75	22- .984	23- مرتفعة
24- يتم إشراك رؤساء الاقسام والعمداء في تحسين الطرق	25- 32	26- 3.91	27- .856	28- مرتفعة

9- العبارة	10- حجم العينة	11- المتوسط الحسابي	12- الانحراف المعياري	13- الدرجة
والاساليب العلمية				
29- تعمل الجامعة على استقطاب الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس	30 - 32	31 - 4.31	32 - 0.644	33 - مرتفعة
34- تدعم الجامعة تطوير العملية التعليمية من خلال البحث العلمي	35 - 32	36 - 3.63	37 - 1.070	38 - مرتفعة
تقوم الجامعة بعمل تقييم دوري لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة	32	3.47	1.135	مرتفعة
لجميع العبارات	32	3.82	0.720	مرتفعة

حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (3) لإجابات الباحثين عن مدى التزام الكادر الأكاديمي بإدارة الجودة الشاملة ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول قد بلغ قيم متوسطاتها الحسابية أكبر من درجة القياس البالغة (3.4) حيث تتراوح قيم متوسطاتها الحسابية بين (3.47-4.31) وهذا يشير بأن إجابات أفراد عينة الدراسة قد أيدت بالموافقة على محتوى هذه الفقرات وبدرجة تأييد مرتفعة وهذا يعني بأن عينة الدراسة ترى بأنه يوجد بالجامعة معايير دقيقة لاختيار أعضاء هيئة التدريس بما يتفق مع احتياجات التدريس بمتوسط حسابي (3.88) ، وتعتمد الجامعة على وسائل وطرق التدريس المتقدمة التي تتفق مع ثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والتي تنمي في الطالب روح الابداع والابتكار بمتوسط حسابي (3.75) ، ويتم إشراك رؤساء الأقسام والعمداء في تحسين الطرق والاساليب العلمية بمتوسط حسابي (3.91) ، وتعمل الجامعة على استقطاب الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس بمتوسط حسابي (4.31) ، وتدعم الجامعة تطوير العملية التعليمية من خلال البحث العلمي بمتوسط حسابي (3.63) ، وتقوم الجامعة بعمل تقييم دوري لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة بمتوسط حسابي (3.47)

- ولجميع فقرات الجدول فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.82) وهي أكبر من درجة القياس المعتمدة البالغة (3.4) بانحراف معياري (0.720) مما يشير إلى التزام الكادر الأكاديمي بإدارة الجودة الشاملة...

3- مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الجامعة:

يعرض الجدول رقم (4) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة عن مدى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الجامعة وكما يلي :

جدول رقم (4)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للعبارات الخاصة بمساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الجامعة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	العبارة
متوسطة	.914	3.44	32	تقوم الجامعة بتشجيع ودعم جميع الافكار المتعلقة بتحسين الجودة مهما كان مصدرها
متوسطة	.888	3.28	32	تعتمد الجامعة على التقييم الذاتي للتحسين المستمر
مرتفعة	1.023	3.72	32	توفر الجامعة الدعم المالي الكافي لسيير العملية التعليمية
مرتفعة	.880	3.75	32	تعتمد الجامعة على الجودة كنظام إداري وتعمل على تطوير وتوثيق هذا النظام
مرتفعة	.819	3.55	32	لجميع العبارات

حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (4) لإجابات الباحثين عن مدى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الجامعة ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول قد بلغ قيم متوسطاتها الحسابية أكبر من درجة القياس البالغة (3.4) بينما الفقرة والتي تعتمد الجامعة فيها على التقييم الذاتي للتحسين المستمر قد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.28%) وتعتبر متوسطة ، وهذا يشير بأن إجابات أفراد عينة الدراسة قد أيدت بالموافقة على محتوى هذه الفقرات ، وبدرجة تأييد بين المتوسطة والمرتفعة وهذا يعني بأن عينة الدراسة ترى بأنالجامعة تقوم إلى حد ما بتشجيع ودعم جميع الأفكار المتعلقة

بتحسين الجودة مهما كان مصدرها بمتوسط حسابي (3.44) ، وتعتمد الجامعة إلى حد ما على التقويم الذاتي للتحسين المستمر بمتوسط حسابي (3.28) ، و توفر الجامعة الدعم المالي الكافي لسيير العملية التعليمية بمتوسط حسابي (3.72) ، وتعتمد الجامعة على الجودة كنظام إداري وتعمل على تطوير وتوثيق هذا النظام بمتوسط حسابي (3.75) .

- ولجميع فقرات الجدول فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.55) وهي أكبر من درجة القياس المعتمدة البالغة (3.4) بانحراف معياري (0.819) مما يشير إلى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الجامعة.

4- معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة:

يعرض الجدول رقم (5) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة عن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة وكما يلي:

جدول رقم (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بمعوقات

تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	العبارة
متوسطة	.954	2.84	32	هناك معوقات من قبل الإدارة العليا تمنع تطبيق الجودة الشاملة
متوسطة	1.031	3.03	32	هناك معوقات إدارية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة
مرتفعة	.803	3.47	32	هناك معوقات مالية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة
مرتفعة	.914	3.56	32	هناك معوقات مادية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة
متوسطة	.794	3.23	32	لجميع العبارات

حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (5) لإجابات الباحثين عن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول قد تراوحت قيم متوسطاتها الحسابية بين (2.84) إلى (3.56) حيث أن هناك معوقات من قبل الإدارة العليا تمنع تطبيق الجودة الشاملة بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.84) وهناك معوقات إدارية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.03) ، في حين بلغت نسبة المعوقات المالية التي تمنع

تطبيق الجودة الشاملة بمقدار (3.47) في المتوسط الحسابي، وبلغت نسبة المعوقات المادية التي تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمتوسط الحسابي (3.56)، وهناك معوقات مادية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمتوسط حسابي (3.47) وكذلك معوقات مادية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمتوسط حسابي (3.56)

• ولجميع فقرات الجدول فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.23) وهي أكبر من درجة القياس المعتمدة البالغة (3.4) بإنحراف معياري (0.794) مما يشير إلى وجود بعض معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة.

ثانياً: تحليل فقرات الاستبيان الخاصة بعينة الإداريين:

1- متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة:

يعرض الجدول رقم (6) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة

على واقع أدائهم للعبارة الخاصة بمتطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة وكما يلي:

جدول رقم (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارة الخاصة بمتطلبات إدارة الجودة

الشاملة في الجامعة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	العبارة
مرتفعة	.580	4.73	45	وجود رؤية ورسالة وأهداف أساسية للجامعة تهدف إلى ضمان الجودة
مرتفعة	.863	3.93	45	تمتلك الجامعة المستلزمات المادية اللازمة لتطبيق متطلبات الجودة
مرتفعة	.894	4.13	45	تقوم الإدارة العليا في الجامعة بدور مهم في دعم متطلبات الجودة
مرتفعة	.894	4.13	45	توفر الجامعة التسهيلات المادية اللازمة للعملية التعليمية من الكتب والمراجع، والمكتبات، والمعامل، والأجهزة، والوسائل التعليمية
مرتفعة	1.022	4.33	45	تؤمن الجامعة بأن الجودة الشاملة هي طريقها وفلسفتها في تسيير أعمالها
مرتفعة	.679	4.25	45	لجميع العبارات

حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (6) لإجابات المبحوثين عن متطلبات إدارة الجودة الشاملة في الجامعة ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول قد بلغ قيم متوسطاتها الحسابية أكبر من درجة القياس البالغة (3.4) حيث تتراوح قيم متوسطاتها الحسابية بين (3.93-4.73) وهذا يشير بأن إجابات أفراد عينة الدراسة قد أيدت بالموافقة على محتوى هذه الفقرات وبدرجة تأييد مرتفعة وهذا يعني بأن عينة الدراسة ترى بأنه وجود رؤية ورسالة وأهداف أساسية للجامعة تهدف إلى ضمان الجودة بمتوسط حسابي (4.73) ، و تمتلك الجامعة المستلزمات المادية اللازمة لتطبيق متطلبات الجودة بمتوسط حسابي (3.93) ، وتقوم الإدارة العليا في الجامعة بدورهم في دعم متطلبات الجودة بمتوسط حسابي (4.13) ، وتوفر الجامعة التسهيلات المادية اللازمة للعمليات التعليمية من الكتب والمراجع ، والمكتبات ، والمعامل ، والأجهزة ، والوسائل التعليمية بمتوسط حسابي (4.13) ، و تؤمن الجامعة بأن الجودة الشاملة هي طريقها وفلسفتها في تسيير أعمالها بمتوسط حسابي (4.33) .

- ولجميع فقرات الجدول فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.25) وهي أقل من درجة القياس المعتمدة البالغة (3.4) بانحراف معياري (0.679) . مما يشير بأنه تتوفر متطلبات إدارة الجودة الشاملة لدى الجامعة وبدرجة مرتفعة .

2- الموارد البشرية وإدارة الجودة الشاملة:

يعرض الجدول رقم (6) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بمدى التزام الموارد البشرية بالجامعة بالجودة الشاملة وكما يلي :

جدول رقم (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للعبارات الخاصة بمدى التزام الموارد البشرية بالجامعة بالجودة الشاملة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	العبرة
مرتفعة	1.009	3.93	45	تعمل الجامعة على مشاركة بعض العاملين في إعداد خطة لتنفيذ الجودة الشاملة
متوسطة	.889	3.40	45	تعمل على خلق مناخ تنافسي بين العاملين كوسيلة لدفعهم لإنجاز الأعمال الإدارية
مرتفعة	1.087	3.67	45	تعتمد وصف وظيفي واضح لتحديد مسؤوليات وواجبات العاملين بوضوح

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	العبارة
متوسطة	1.148	3.33	45	تدعم الجامعة منهج تفويض الصلاحيات بصورة ناجحة وتسهل انسياب المعلومات بين الإدارات والأقسام
مرتفعة	.953	3.67	45	يخضع أي مرشح للتوظيف في الجامعة لمقابلة شخصية قبل قرار التعيين
مرتفعة	.863	4.07	45	تجري المفاضلة بين المتقدمين للتوظيف على أسس موضوعية تستند إلى الكفاءة في مجال التخصص
مرتفعة	1.095	3.60	45	تتم التعيينات في الوظائف بالجامعة بحسب المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة
مرتفعة	.991	3.80	45	تعقد الجامعة دورات متخصصة لتحسين أداء الإداريين في الجامعة
مرتفعة	1.168	4.00	45	تشجع الجامعة العاملين على مواصلة واستمرار تعليمهم وتطويرهم الذاتي لرفع كفاءتهم
مرتفعة	.739	4.00	45	لدى الجامعة وحدة إدارية متخصصة بتدريب وتطوير العاملين فيها
متوسطة	1.036	3.13	45	هناك توافق بين اعباء ومهام الوظائف والأجور الممنوحة للعاملين
متوسطة	1.279	3.00	45	تستخدم الجامعات شهادات التقدير لتكريم الموارد البشرية المتميزة
متوسطة	1.236	3.20	45	يحصل العامل على حافز مادي ومعنوي عند الترقية في عمله
مرتفعة	.800	3.60	45	لجميع العبارات

- حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (6) للعبارة الخاصة بمدى التزام الموارد البشرية بالجامعة بالجودة الشاملة ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول قد بلغ قيم متوسطاتها الحسابية أكبر من درجة القياس البالغة (3.4) حيث تتراوح قيم متوسطاتها الحسابية بين (3.00-4.07) باستثناء فقره واحدة وهذا يشير بأن إجابات أفراد عينة الدراسة قد أيدت بالموافقة على محتوى هذه الفقرات وبدرجة تأييد مرتفعة وهذا يعني بأن عينة الدراسة ترى أن تعمل الجامعة على مشاركة بعض العاملين في إعداد خطة لتنفيذ الجودة الشاملة بمتوسط حسابي (3.93) ، وتعتمد وصف وظيفي واضح لتحديد مسؤوليات وواجبات العاملين بوضوح بمتوسط حسابي (3.67)، يخضع أي مرشح للتوظيف في الجامعة لمقابلة شخصية قبل قرار التعيين بمتوسط حسابي (3.67) ، تجري المفاضلة بين المتقدمين للتوظيف على أسس موضوعية تستند إلى الكفاءة في مجال التخصص بمتوسط حسابي (4.07) ، تتم التعيينات في الوظائف بالجامعة بحسب المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة بمتوسط حسابي (3.80) ، تعقد الجامعة دورات متخصصة لتحسين أداء الإداريين في الجامعة بمتوسط حسابي (3.80) ، تشجع الجامعة العاملين على مواصلة واستمرار تعليمهم وتطويرهم الذاتي لرفع كفاءتهم بمتوسط حسابي (4.00) .
- ولجميع فقرات الجدول فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.60) وهي أكبر من درجة القياس المعتمدة البالغة (3.4) بإنحراف معياري (.800). مما يشير إلى التزام الموارد البشرية في الجامعة بالجودة الشاملة.
- مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الجامعة.
- يعرض الجدول رقم (7) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة عن مدى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الجامعة وكما يلي :
- جدول رقم (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات الخاصة بمساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الجامعة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	العبارة
متوسطة	1.355	2.93	45	تعتمد الجامعة على التقويم الذاتي للتحسين المستمر
متوسطة	1.195	3.07	45	تعتمد الجامعة على الجودة كنظام إداري وتعمل على تطوير وتوثيق هذا النظام
متوسطة	1.028	3.00	45	لجميع العبارات

حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (7) لإجابات المبحوثين عن مدى مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء الجامعة ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول قد بلغ قيم متوسطاتها الحسابية أقل من درجة القياس البالغة (3.4) حيث تتراوح قيم متوسطاتها الحسابية بين (2.93-3.07) وهذا يشير بأن إجابات أفراد عينة الدراسة قد أيدت بالموافقة على محتوى هذه الفقرات وبدرجة تأييد متوسطة وهذا يعني بأن عينة الدراسة ترى بأنه تعتمد الجامعة على التقويم الذاتي للتحسين المستمر بمتوسط حسابي (2.93)، وتعتمد الجامعة على الجودة كمنظومة إدارية وتعمل على تطوير وتوثيق هذا النظام بمتوسط حسابي (3.07).
- ولجميع فقرات الجدول فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.00) وهي أكبر من درجة القياس المعتمدة البالغة (3.4) بإنحراف معياري (1.028) مما يشير إلى مساهمة إدارة الجودة الشاملة بدرجة متوسطة في تحسين أداء الجامعة.

3- معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة.

يعرض الجدول رقم (8) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالخروج عن المألوف في واقع الأداء الإداري لدى القيادات الإدارية بجامعة وكما يلي:

جدول رقم (8) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للعبارات الخاصة بالخروج عن المألوف في واقع الأداء الإداري لدى القيادات الإدارية بجامعة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	العبارة
متوسطة	1.321	3.40	45	هناك معوقات من قبل الإدارة العليا تمنع تطبيق الجودة الشاملة
متوسطة	1.195	2.73	45	هناك معوقات إدارية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة
متوسطة	.842	2.80	45	هناك معوقات مالية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة
متوسطة	.894	3.13	45	هناك معوقات مادية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة
متوسطة	.853	3.02	45	لجميع العبارات

حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (8) لإجابات المبحوثين عن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول قد بلغ قيم متوسطاتها الحسابية اقل من درجة القياس البالغة (3.4) حيث تتراوح قيم متوسطاتها الحسابية بين (2.73-3.40) وهذا يشير بأن إجابات أفراد عينة الدراسة قد أيدت بالموافقة على محتوى هذه الفقرات وبدرجة تأييد بين المتوسطة والمرتفعة وهذا يعني بأن عينة الدراسة ترى بأنه هناك معوقات من قبل الإدارة العليا تمنع تطبيق الجودة الشاملة بمتوسط حسابي (3.40) ، وهناك معوقات إدارية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمتوسط حسابي (2.73) ، وهناك معوقات مالية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمتوسط حسابي (2.80) ، وهناك معوقات مادية تمنع تطبيق إدارة الجودة الشاملة بمتوسط حسابي (3.13) .
- ولجميع فقرات الجدول فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.02) وهي اقل من درجة القياس المعتمدة البالغة (3.4) بانحراف معياري (.853) مما يشير إلى وجود بعض معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة.

المبحث الثالث

عرض وتحليل اختبار فرضيات الدراسة

لمعرفة " واقع ممارسة تطبيق إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء " فقد تم إجراء عملية اختبار فرضيات الدراسة للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها من خلال استخدام المقاييس والإختبارات الإحصائية ممثلة باستخدام اختبار (T) لقياس معنوية الفرق بين المتوسطين الحسابيين للمتغير المستقل والمتغيرات التابعة للتعرف بشكل أولي عن تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة ، وتم استخدام تحليل التباين واختبار (F) للتعرف عن مدى وجود العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة الداخلة بالدراسة وذلك بهدف اختبار صحة أو عدم صحة الفرضية، كما يتم استخدام مربع آيتا (Eta Squared) وذلك لقياس درجة قوة العلاقة بين تلك المتغيرات، واستخدام القوة التوضيحية (R Square) وذلك بهدف إظهار نسبة التغيرات التي أثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع ، وعليه ستكون قاعدة القرار وفقاً لما يلي:

قبول الفرضية العدمية إذا كانت مستوى دلالة الإختبار لقيم (F) (القيمة الاحتمالية) للاختبار ($\alpha \geq 0.05$) ، وقبول الفرضية البديلة (فرضيات الباحث).

1. قبول الفرضية العدمية إذا كانت مستوى دلالة الإختبار لقيم (F) (القيمة الاحتمالية) للاختبار ($\alpha < 0.05$) ، ورفض الفرضية البديلة.

وفيما يلي عرض وتحليل نتائج فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة تنص: لا يتوفر لدى الجامعة متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة لاختبار هذه الفرضيات فقد تم إجراء عملية معالجة البيانات إحصائياً وتم الوصول إلى النتائج المبينة بالجدول رقم (9) وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (9)

نتائج تحليل التباين ANOVA ، واختبار T-Test لاختبار الفرضية الأولى

ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$)

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي :

- أن قيمة T-test المحتسبة ظهرت موجبة حيث بلغت (9.493) فهذا يشير بأن المتوسط المحتسب من العينة الكلية البالغ (4.11) أكبر بكثير من درجة القياس (3.4) .
- أن مستوى دلالة اختبار T-test كانت اقل من مستوى الثقة (0.05) حيث بلغت (0.000) وهذا يعني بوجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة ودرجة القياس (الوسط الفرضي) .
- وبناءً على ذلك ووفقاً لقاعدة القرار يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص: لا يتوفر لدى الجامعة متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

الفرضية الثانية:

من فرضيات الدراسة تنص: لا تلتزم الجامعة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة لاختبار هذه الفرضيات فقد تم إجراء عملية معالجة البيانات إحصائياً وتم الوصول إلى النتائج المبينة بالجدول رقم (10) وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين ANOVA ، واختبار T-Test لاختبار الفرضية الثانية

نوع المتغير	حجم العينة N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std.	ANOVA one-way	One-Sample T-Test	النتيجة
-------------	--------------	----------------------	------------------------	---------------	-------------------	---------

	Sig.	T-test	مستوى الدلالة Sig.	F-test	Deviation				
قبول الفرضية	.000	3.333	.213	1.578	.720	3.82	32	الأكاديميين	العلمية: المؤسسة
					.800	3.60	45	الإداريين	
					.770	3.69	77	المجموع	

ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$)

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي :

- أن مستوى دلالة اختبار f-test كانت اكبر من مستوى الثقة (0.05) بين أجوبة الأكاديميين والإداريين عن التزام الأكاديميين والإداريين بتطبيق إدارة الجودة الشاملة وهذا يعني بأن الفرق بين أجوبة العينتين كان فرقا معنوي .
- أن قيمة T-test المحتسبة ظهرت موجبة حيث بلغت (3.333) فهذا يشير بأن المتوسط المحتسب من العينة الكلية البالغ (3.69) أكبر بكثير من درجة القياس (3.4) .
- أن مستوى دلالة اختبار T-test كانت اقل من مستوى الثقة (0.05) حيث بلغت (0.000) وهذا يعني بوجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة ودرجة القياس (الوسط الفرضي).

وبناءً على ذلك ووفقاً لقاعدة القرار يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص: لا تلتزم الجامعة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة، وقبول الفرضية البديلة بأن الجامعة تلتزم بتطبيق الجودة الشاملة. الفرضية الثالثة:

من فرضيات الدراسة تنص: لا يساهم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء بالجامعة، ولإختبار هذه الفرضيات فقد تم إجراء عملية معالجة البيانات إحصائياً وتم الوصول إلى النتائج المبينة بالجدول رقم (11) وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين ANOVA ، واختبار T-Test لإختبار الفرضية الثالثة

نوع المتغير	حجم العينة N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std.	ANOVA one-way	One-Sample T-Test	النتيجة
-------------	--------------	----------------------	------------------------	---------------	-------------------	---------

	Sig.	T-test	مستوى الدلالة Sig.	F-test	Deviation				
رفض الفرضية	.126	-1.548	.015	6.233	.819	3.55	32	الأكاديميين	المؤسسة العلمية
					1.028	3.00	45	الإداريين	
					.979	3.23	77	المجموع	

ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$)

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي :

- أن قيمة T-test المحتسبة ظهرت موجبة حيث بلغت (-1.548) فهذا يشير بأن المتوسط المحتسب من العينة الكلية البالغ (3.23) أقل من درجة القياس (3.4) .
- أن مستوى دلالة اختبار T-test كانت أكبر من مستوى الثقة (0.05) حيث بلغت (.126) وهذا يعني بعدم وجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة ودرجة القياس (الوسط الفرضي) .

وبناءً على ذلك ووفقاً لقاعدة القرار يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص: لا يساهم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء بالجامعة.

الفرضية الرابعة :

من فرضيات الدراسة تنص: لا توجد معوقات في تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة لاختبار هذه الفرضيات فقد تم إجراء عملية معالجة البيانات إحصائياً وتم الوصول إلى النتائج المبينة بالجدول رقم (13) وعلى النحو التالي:

الجدول رقم (13)

نتائج تحليل التباين ANOVA، واختبار T-Test واختبار الفرضية الرابعة

النتيجة	One-Sample T-Test	ANOVA one-way	الانحراف المعياري Std.	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N	نوع المتغير
---------	-------------------	---------------	------------------------	----------------------	--------------	-------------

	Sig.	T- test	مستوى الدلالة Sig.	F- test	Deviation				
قبول الفرضية	.002	-3.129	.277	1.198	.794	3.23	32	الأكاديميين	العلمية المؤسسة
					.853	3.02	45	الإداريين	
					.830	3.10	77	المجموع	

ذات دلالة إحصائية ($0.05 \geq$)

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي :

- أن مستوى دلالة اختبار t-test كانت أكبر من مستوى الثقة (0.05) بين أجوبة الأكاديميين والإداريين عن معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وهذا يعني بأن الفرق بين أجوبة العينتين كان فرقا غير معنوي.
 - أن قيمة T-test المحتسبة ظهرت موجبة حيث بلغت (-3.129) فهذا يشير بأن المتوسط المحتسب من العينة الكلية البالغ (3.10) أكبر من درجة القياس (3.4) .
 - أن مستوى دلالة اختبار T-test كانت اقل من مستوى الثقة (0.05) حيث بلغت (0.002) وهذا يعني بوجود فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة ودرجة القياس (الوسط الفرضي).
- وبناءً على ذلك ووفقاً لقاعدة القرار يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص: لا توجد معوقات في تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعة.

النتائج:

من خلال تحليل متغيرات الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- توصلت الدراسة إلى رفض الفرضية التي تنص: لا يتوفر لدى الجامعة متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وأكدت الدراسة على توفر متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر الأكاديميين والإداريين في الجامعة
- توصلت الدراسة إلى قبول الفرضية التي تنص: لا تلتزم الجامعة بتطبيق إدارة الجودة الشاملة وأكدت النتائج بأن درجة التطبيق عند المستوى المتوسط.
- توصلت الدراسة إلى قبول الفرضية التي تنص: لا يساهم تطبيق إدارة الجودة الشاملة للوضع الراهن في تحسين الاداء بالجامعة.

- توصلت الدراسة إلى قبول الفرضية التي تنص: لا توجد معوقات في تطبيق ادارة الجودة الشاملة بالجامعة.
- تؤكد الدراسة على عدم تشجيع الجامعة التشجيع الكافي والدعم الكافي للأفكار المتعلقة بتحسين الجودة مهما كان مصدرها.
- تؤكد الدراسة على عدم تطبيق الجامعة للتقويم الذاتي لضمان تحسين وجودة العمل.
- لا توفر الجامعة الدعم المالي الكافي لسيير العملية التعليمية.

أهم التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها تملى توصياتنا بما يلي:

- أن توفر الجامعة الدعم المالي من أجل دعم جودة العملية التعليمية .
- ضرورة تفعيل إدارة الجودة الشاملة في الجامعة لبرنامجها وعقد دورات تدريبية للعاملين لديها.
- أن تعمل الجامعة على تذليل المعوقات الإدارية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- نرى أن تسعى الجامعة في تطبيق نظام التقويم الذاتي لضمان تحسين جودة العمل في الجامعة.
- على الجامعة السعي للحصول على شهادة الجودة والاعتماد الاكاديمي.

أهم المراجع والمصادر:

1. بوطيبت فيصل، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، جامعة مولاي الطاهر . سعيدة.
2. راتب جليل صويص، محمد عبد العال النعيمي ، غالب جليل صويص، إدارة الجودة المعاصرة ، الأردن، مكتبة البازوري.
3. سعيد العضاضي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (9)، 2012، "اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، 2004.
4. سوايم صلاح الدين، طراد خوجت تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم.
5. صليحة رقاد ، تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائر.
6. عبد الحافظ محمد غالب العامري، أثر استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في دعم متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم العالي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن .
7. عزالدين يونس أبو عائشة، عبد الله الفراني، نشر ثقافة الجودة، المؤتمر العربي الدولي الرابع لضمان جودة التعليم العالي.
8. محمد إبراهيم اشكناني، تطبيق إدارة الجودة الشاملة، الكويت ، أكتوبر 2004.

9. محمد عبد الوهاب العزاوي، إدارة الجودة والبيئـة، جامعة بغداد، دار وائل للنشر الطبعة الثانية 2005م.
10. محي الدين حسن ، إدارة الجودة الشاملة وحاجة المؤسسة الجامعية إليها.
11. رعد عبد الله الطائي إدارة الجودة الشاملة دار اليازوري عمان الأردن 2004 .
12. أسالم الصالحي، مخرجات التعليم العالي في ظل الجودة الشاملة .
13. محمد عبد الفتاح محمد ، إدارة الجودة الشاملة وبناء قدرات المنظمات الاجتماعية " قضايا وروى معاصر" ، المكتب الجامعي الحديث، 2012.

استخدام نظام محاسبة المسؤولية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي

دراسة تطبيقية على النظام الحكومي في اليمن

د. محمد أحمد محمد علي رمضان

أستاذ المحاسبة المشارك ، الكلية الجامعية بـضباء ، جامعة تبوك ، المملكة العربية السعودية

أ.صالح يحيى علي الزبيري

باحث دكتوراه ، كلية التجارة والاقتصاد ، جامعة الزعيم الأزهري

Salehyahya2001@gmail.com

المخلص

استهدفت هذه الورقة البحث في كيفية إدماج نظام محاسبة المسؤولية كأحد أساليب المحاسبة الإدارية في النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية، وذلك بهدف توفير البيانات والمعلومات المحاسبية عن أداء الوحدات الحكومية، وذلك من خلال بيان الترتيبات والإجراءات التنظيمية الواضحة والسهلة والممكنة التطبيق في الواقع العملي التي يجب اتخاذها لتنفيذ عملية الدمج، بحيث تسهم في تطوير النظام المحاسبي الحكومي القائم وبما يهدف في نهاية المطاف إلى توفير قدر ملائم من متطلبات الرقابة الإدارية السليمة وتقييم الأداء الفعال لأنشطة وبرامج الوحدات الحكومية وتحقيق ذلك اعتمدت الورقة بشكل أساسي على تحليل الأدبيات والدراسات التي تناولت طبيعة نظام محاسبة المسؤولية والأسس والمبادئ والمتطلبات التي يقوم عليها، بحيث يمكن استخلاص بعض النتائج التي تساعد في وضع مقترحات علمية وعملية تحدد الطرق الملائمة لإدماج هذا الأسلوب بالنظام المحاسبي الحكومي القائم بالجمهورية اليمنية.

وقد توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن النظام المحاسبي القائم في الجمهورية اليمنية غير قادر على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء رقابة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية من ناحية وأداء الأفراد القائمين عليها من الناحية الأخرى، بالإضافة إلى عدم ملائمة النموذج الرقابي الراهن والمتبع في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بالجمهورية اليمنية لمتطلبات رقابة وتقييم الأداء بشكل علمي وفعال . كما أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة إلى أن نظام محاسبة المسؤولية يعتبر أحد أساليب المحاسبة الإدارية الملائمة للدمج بالنظام المحاسبي الحكومي بالجمهورية اليمنية، والذي يمكن من خلال البيانات والمعلومات التي سيوفرها القيام بإجراء تقييم الأداء على مستوى كل وحدة حكومية، وكذا على مستوى الوحدات الحكومية ككل. كما يوجد للنظام المحاسبي الحكومي المقترح آثار سلوكية إيجابية تزيد من كفاءة وفعالية أداء العاملين من ناحية ومستوى تنفيذ البرامج والأنشطة الحكومية من ناحية أخرى. وفي ضوء نتائج البحث، خلصت الورقة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تهيئة البيئة الملائمة للقيام بعملية الدمج وبما يحقق الهدف المنشود من وراء النظام المقترح ويضمن ديمومه على المدى الطويل.

8

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة.

مشكلة الدراسة:

شهدت العقود القليلة الماضية اتجاهاً ملحوظاً من قبل معظم بلدان العالم نحو رقابة وتقييم الأداء وذلك على مستوى الدول المتقدمة والنامية أيضاً، وذلك في سبيل الوصول إلى أساليب علمية فعالة يمكن من خلالها ممارسة رقابة فعالة وتقييم أداء سليم لبرامج وأنشطة الوحدات الحكومية، وذلك بهدف الارتقاء بالدور الذي تقوم به هذه الوحدات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمواطنين ودعم عملية التنمية الاقتصادية، وحتى يمكن القيام بهذا الدور بأحسن صورة وفي ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة لكل بلد، فلا بد من البحث في الأساليب الممكنة لرفع كفاءة أداء الوحدات الحكومية والنظام المحاسبي الخاص بها.

ويمكن القول بأن عملية تطوير النظام المحاسبي الحكومي بكل مكوناته يكتنفها العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تنفيذها دفعة واحدة بيسر وسهولة خاصة في الدول النامية، الأمر الذي جعل بعض المنظمات المهنية ذات العلاقة تنادي بتجزئة عملية التطوير هذه، من منطلق ما لا يدرك كله لا يترك كله، وبحيث تتجه عملية التطوير لتلك الأجزاء ذات الأولوية، وفي هذا السياق يشير صندوق النقد الدولي بأن أولى خطوات التطوير التي يمكن من خلالها رفع كفاءة النظام المحاسبي الحكومي وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، هي تطوير مخرجات النظام المحاسبي الحكومي كشرط لتحسين معدلات التنمية.

ويمكن القول بأن مستخدمي معلومات المحاسبة الحكومية يواجهون مشكلة تتمثل في عدم كفاية وملائمة مخرجات النظام المحاسبي الحكومي بوضعها الحالي (الحسابات الختامية) في تلبية احتياجاتهم، خاصة ما يتعلق برقابة وتقييم الأداء، وبما يضمن القيام بإجراءات مسائلة ذات قدر مناسب من الموضوعية والشفافية، لذا كان من الضرورة بمكان الاستفادة من فروع المحاسبة وعلى وجه الخصوص المحاسبة الإدارية للإسهام في تطوير مخرجات النظام المحاسبي الحكومي.

وتتمثل مشكلة الدراسة في أن مخرجات النظام المحاسبي الحكومي التقليدي القائم بالجمهورية تركز على توفير البيانات والمعلومات التي تتعلق بفرض الرقابة المالية والقانونية على إجراءات الصرف والتحصيل فقط، دون توفيرها البيانات اللازمة لرقابة وتقييم الأداء الفعال للبرامج والأنشطة الحكومية، حيث أن تلك المخرجات يتم إعدادها وتجهيزها في صورة إجمالية (كلية)، مكتفية بتحديد بنود عمليات الصرف والإيراد فقط، الأمر الذي يعوق من عملية المسائلة والمحاسبة عن المتسببين في الانحرافات السلبية التي قد تظهر نتيجة الفرق بين المنفذ والمخطط، حيث تضع المسؤولية عن تلك الانحرافات بين أكثر من شخص أو وظيفة. ومن هنا يمكن الاستفادة من أحد النظم الفرعية للمحاسبة الإدارية وهو نظام محاسبة

المسؤولية بهدف إجراء قدر من التطوير في مخرجات النظام المحاسبي الحكومي وبما يخدم تعزيز منظومة رقابة وتقييم الأداء في الوحدات الحكومية.

ويمكن هنا أن يتم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن إدماج نظام محاسبة المسؤولية كأحد أساليب المحاسبة الإدارية المستخدمة في مجال الرقابة وتقييم الأداء في النظام المحاسبي الحكومي الشامل؟

وهو ما يسعى الباحث إلى إجابته من خلال هذه الورقة العلمية، وذلك من خلال تحليل الأدبيات والدراسات التي تناولت طبيعة نظام محاسبة المسؤولية والأسس والمبادئ والمتطلبات التي يقوم عليها، بحيث يمكن استخلاص بعض النتائج التي يمكن أن تساعد في وضع مقترحات علمية وعملية تحدد الطرق الملائمة لإدماجه بالنظام المحاسبي الحكومي القائم بالجمهورية اليمنية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في تناولها للأساليب العلمية والعملية التي توضح كيفية إدماج نظام محاسبة المسؤولية، باعتباره نظام محاسبي فرعي، في النظام المحاسبي الحكومي كنظام محاسبي شامل يهتم بتوفير المعلومات المحاسبية عن أداء الوحدات الحكومية، وذلك من خلال بيان الترتيبات والإجراءات التنظيمية الواضحة والسهلة والممكنة التطبيق في الواقع العملي بحيث تسهم في تطوير النظام المحاسبي الحكومي القائم بما يهدف بنهاية المطاف إلى توفير قدر ملائم من متطلبات الرقابة الإدارية السليمة وتقييم الأداء الفعال لكافة أنشطة وبرامج الوحدات الحكومية.

أهداف الدراسة:

يمكن وضع أهداف الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل المثار في مشكلة الدراسة، وتحديداً تتمثل أهداف الدراسة في التالي:

1. تحديد المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الوحدات الحكومية.
2. تحديد الطريقة الملائمة لإدماج نظام محاسبة المسؤولية في إطار النظام المحاسبي الحكومي القائم بالجمهورية اليمنية.
3. بيان الآثار الإيجابية المترتبة على استخدام نظام محاسبة المسؤولية بغرض فرض المزيد من الرقابة وتوفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الوحدات الحكومية.

حدود الدراسة:

سيتم تناول نظام محاسبة المسؤولية من المنظور المالي والإداري كأحد أساليب المحاسبة الإدارية المستخدمة في الرقابة وتقييم الأداء في الوحدات الحكومية الغير هادفة لتحقيق الربح (السلطتين المركزية والمحلية)، ولن يتطرق للوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة الهادفة لتحقيق الربح (القطاعين العام والمختلط)، نظراً لأنها تطبق نظام محاسبي يختلف عن النظام المحاسبي الحكومي.

فروض الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض الخاصة به كما يلي:
الفرض الأول: يوفر نظام محاسبة المسؤولية معلومات مفيدة، يمكن استخدامها بكفاءة في رقابة وتقييم أداء الوحدات الحكومية.

الفرض الثاني: يمكن إدماج نظام ملائن محاسبة المسؤولية في النظام المحاسبي الحكومي لفرض المزيد من الرقابة الإدارية وتقييم الأداء.

الفرض الثالث: يوجد لنظام محاسبة المسؤولية المقترح تطبيقه على الوحدات الحكومية بالجمهورية اليمنية فوائد تفوق التكاليف المتوقعة من تطبيقه.

هيكل الدراسة: تحقيقاً لأهداف الدراسة، تم تقسيمها كما يلي:

المبحث الأول/ الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني/ الإطار النظري للدراسة.

المبحث الثالث/ الإطار العملي للدراسة.

المبحث الثاني/ الإطار النظري للدراسة.

المطلب الأول: نشأة نظام محاسبة المسؤولية ودوره في تعزيز إجراءات الرقابة وتقييم الأداء.

تمهيد:

مما لا شك فيه فإن نظام المعلومات المحاسبية يقع عليه دور رئيسي في الإسهام- بما يوفره من معلومات ملائمة- بتقديم النصائح والإرشادات وارساء القواعد والمبادئ الأسس التي يمكن لإدارة تلك التنظيمات الاستناد إليها في شؤون تخطيط ورقابة الأنشطة وتقييم الأداء، حيث تعمل المعلومات الملائمة كإطار فكري للقائمين برسم الخطط والسياسات ومصممي البرامج والموازنات بما يؤثر إيجابياً على موارد المجتمعات وثرواتها وبالترعية رفاة أفرادها، كما تؤدي أيضاً إلى كشف الإمكانيات الحقيقية لتقدم المجتمعات ونموها.(1)

وإذا كان النظام المحاسبي يمثل أهم المصادر الرئيسية في إنتاج المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر في رفاة الأفراد والمجتمعات، فإن المحاسبة الإدارية تعد من أهم أركان هذا النظام التي تختص بتوفير المعلومات الملائمة والمفيدة في اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة وتقييم الأداء. ويعد نظام محاسبة المسؤولية من أهم أدوات المحاسبة الإدارية التي تسهم في تعزيز رقابة البرامج والأنشطة في التنظيمات المختلفة وتقييم أداءها.(2)

(1) عطية عبدالحى مرعي، في المحاسبة الإدارية-أساسيات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008) ص5.

(2) المرجع السابق، ص7.

وقد نشأ نظام محاسبة المسؤولية كأحد النظم الفرعية لنظم المعلومات المحاسبية الشامل نتيجة متطلبات ظروف استثنائية في علم المحاسبة لكي تواكب التطور الذي ظهر في العلوم والتكنولوجيا التي تميز بها المنتصف الأخير من القرن العشرين نتيجة زيادة اتجاه الوحدات الاقتصادية نحو فكرة اللامركزية في اتخاذ القرارات الإدارية، حيث فرضت هذه الظروف ضرورة وجود وسيلة يمكن من خلالها الربط بين عملية اتخاذ مثل هذه القرارات بمسؤولية تنفيذها والنتائج النهائية المترتبة عليها، ومن هنا جاء نظام محاسبة المسؤولية كوسيلة فعالة للإدارة إذا ما أحسن استخدامها في التنسيق والرقابة وتقييم الأداء.(1)

أولاً: مفهوم نظام محاسبة المسؤولية:

تعددت التعريفات الخاصة بنظام محاسبة المسؤولية من قبل كتاب المحاسبة عموماً والمحاسبة الإدارية على وجه الخصوص. حيث عرفها أحد الكتاب(2) بأنها "عملية تفويض السلطة والمسؤولية إلى مدراء الوحدات الفرعية بالمنشأة، ومن ثم القيام بقياس وتقييم أدائهم".

كما عرفها كاتب(3) آخر بأنها "تعتبر جزء من نظام تقييم الأداء، والتي تستخدم في قياس نتائج العمليات الخاصة بكل مركز من مراكز المسؤولية بالمنشأة".

ويعرفها كاتب ثالث بأنها " أسلوب إداري-محاسبي يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الأداء، عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة، وبين الأشخاص المسؤولين من جهة ثانية وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للمنشأة بجميع مستوياته الإدارية"(4)

ويعرفها رابع بأنها " ذلك النظام الذي يتعرف على مختلف مراكز اتخاذ القرارات في المنشأة، ويربط التكاليف في كل من هذه المراكز بالمدير المسؤول عن اتخاذ القرارات فيما يتعلق بهذه التكاليف، ويقتضي تطبيقها ربط الرقابة المحاسبية بالهيكل التنظيمي، وتقوم على تقييم أداء المسؤولين استناداً إلى العوامل الخاضعة لرقابتهم".(5)

كما يعرفها كاتب آخر بأنها " ذلك النظام الذي يجب أن يكون فيه المدراء مسؤولين عن تلك الأجزاء، فقط تلك الأجزاء، التي يستطيعون الرقابة الفعلية عليها، كما يتحمل كل مدير في أي مستوى إداري بالمنشأة بالانحرافات التي قد تحدث بين الموازنة والنتائج الفعلية. وفي حقيقة الأمر فإن محاسبة

(1) يوحنا آل آدم، صالح الرزق، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، (عمان، دار الحامد، 2000) ص353.

(2) Leslie Eldenburg...[et al.], **Management Accounting**, (Second edition, John Wiley & Sons Australia, 2011) p.499

(3) Jerold L Zimmerman, **Accounting for decision making and control**, (seventh edition, McGraw-Hill, 2011) p.171

(4) جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، المحاسبة الإدارية - مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص405-406.

(5) ناصر نورالدين عبداللطيف، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، (الإسكندرية، دار الجامعة، 2004)، ص160.

المسؤولية تؤدي إلى ربط المعلومات المحاسبية بالأشخاص الذين تخضع الإيرادات أو التكاليف لرقابتهم" (1)

ومن التعريفات السابقة يمكن تلخيص الحقائق التالية عن ماهية محاسبة المسؤولية: (2)

1. أنها نظام رقابي يتطلبه الاتجاه الحديث للإدارة في كافة المنشآت هادفة أو غير هادفة للربح، حكومية أو غير حكومية.
2. أنها تعتبر أساساً لتحقيق الرقابة وتقييم الأداء بالنسبة لجميع المستويات الإدارية بهدف التحقق من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمنشأة، وكذا التحقق من التكامل الداخلي بين إدارات وأقسام المنشأة بما يساعد على تحقيق الأهداف.
3. أن محور محاسبة المسؤولية يتركز حول تقسيم المنشأة إلى وحدات تنظيمية صغيرة تسمى مراكز المسؤولية (Responsibility Centers).
4. يكون كل مركز مسؤولية تحت إمرة شخص معين، تكون لقراراته قوة التأثير على عناصر المدخلات وأيضاً المخرجات في حدود معينة تتصف بالوضوح التام.
5. يتم تحديد المعدلات المعيارية في كل مركز مسؤولية، ومقارنتها بنتائج الأداء الفعلي، الأمر الذي يمكن من تحديد الفروق وتحليلها وتحديد مسباتها والمسؤولية عنها.
6. يعتبر مركز المسؤولية وحدة محاسبية، حيث يعتبر المركز مسؤولاً عن المدخلات والمخرجات خلال كل فترة محددة.

ثانياً: أهمية نظام محاسبة المسؤولية

تتبع أهمية محاسبة المسؤولية من الدور الذي يمكن أن تلعبه في توفير البيانات اللازمة للرقابة وتقييم الأداء في المنشأة، وفي أغلب المراحل التي تهتم بها المحاسبة الإدارية (التخطيط، الرقابة، اتخاذ القرارات)، حيث تبرز أهميتها فيما يلي: (3)

1. تمثل محاسبة المسؤولية مدخلاً حديثاً لتطوير المحاسبة وتقاريرها الرقابية دون تغيير في نظرية المحاسبة ومبادئها المقبولة عموماً، فتطبيق نظام محاسبة المسؤولية يتطلب فقط إعادة صياغة النظام المحاسبي ونظام التقارير للربط المباشر بالهيكل الإداري للمنشأة.
2. تساهم محاسبة المسؤولية في تطبيق نظام الإدارة بالأهداف (Objectives Management by)، وذلك بالربط بين الموازنات التخطيطية وبين مراكز المسؤولية.

(1) Eric W. Noreen...[et al.], *Managerial Accounting for Managers*, (New York, McGraw-Hill, 2011), p.288

(2) أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، (الرياض، معهد الإدارة العامة، 2000)، ص 509-510.

(3) المرجع السابق، ص 414-415.

3. تعتبر مدخلاً لتطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء (Management by Exception)، فأى مركز مسؤولية أو مستوى إداري بالمنشأة لا يمارس ولا يراقب من العمليات إلا ما يؤهله موقعه التنظيمي لذلك، حيث يقتضي مبدأ الإدارة بالاستثناء عدم تبليغ المستويات الإدارية الأعلى إلا عند الضرورة، أي عند وجود (خطر) أو انحراف يستدعي تدخل المستوى الإداري الأعلى. ويمكن القول عموماً بأن نظام محاسبة المسؤولية يسمح بتوزيع المسؤوليات بين مستويات إدارية متعددة، وبذلك تحقق (التخصص) في تحمل المسؤوليات، الأمر الذي يرفع من كفاءة العملية الإدارية ككل ويسمح للإدارة العليا بالتفرغ للقرارات الحيوية والاستراتيجية.

ثالثاً: أهداف نظام محاسبة المسؤولية:

يسعى نظام محاسبة المسؤولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (1)

1. الربط المباشر بين النظام المحاسبي والهيكل الإداري للمنشأة.
2. نظراً لأن نظام محاسبة المسؤولية يعتمد إدارياً على التنظيم اللامركزي ومحاسبياً على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً فإنه يهدف إلى ربط نظم المحاسبة الفرعية في المنشأة بالمستويات الإدارية فيها.
3. إيجاد علاقة مباشرة بين عناصر التكاليف والإيرادات وهذه العلاقة هي أساس الحكم والمساءلة الموضوعية.
4. تقييم الأداء الخاص بكل مستوى من المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي بصورة مستقلة وتقييم أداء المنشأة ككل.
5. إحكام الرقابة على بنود التكاليف والإيرادات عند المنبع، حيث يمكن تتبع بنود التكاليف والإيرادات ابتداءً من النقطة التي حدثت فيها التكاليف أو تحققت فيها الإيرادات بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية على حده.
6. متابعة تنفيذ الخطط الخاصة بالمنشأة والتقرير عن الانحرافات الطارئة، وتحديد صعوبات التنفيذ، بهدف توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات التصحيحية وفي الوقت المناسب.

رابعاً: أبعاد نظام محاسبة المسؤولية:

يوجد لنظام محاسبة المسؤولية بعدين هما: (2)

1. البعد (المظهر) الوظيفي لنظام محاسبة المسؤولية:

(1) الهادي آدم محمد إبراهيم، المحاسبة الإدارية، (الخرطوم، بدون ناشر، الطبعة الثانية عشر، 2014)، ص170.

(2) John G. Burch, Cost and Management Accounting: a modern approach, (West Publishing Co, 1994) p.278-280.

وفقاً لهذا المدخل فإن الأفراد العاملين بالمنشأة يتشاركون في اتخاذ قرارات تتعلق بالأهداف وأخرى تتعلق بالوظائف. أما التي تتعلق بالأهداف فتتنقسم إلى نوعين من القرارات (قرارات تتعلق بالأهداف على مستوى الفرد، وأخرى على مستوى المجموعة)، وأما ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالوظائف فتتنقسم إلى ثلاثة أنواع (قرارات التخطيط، والرقابة، والتقييم). والأنواع المحددة من القرارات التي يتخذونها تعتمد على المسؤولية المناطة بهم في المنشأة، حيث توجد ثلاث مستويات أساسية من المسؤوليات داخل المنشأة هي:

1-1 مسؤوليات مراكز التكلفة؛ وموظفي هذا المركز مسؤولين عن تخطيط ورقابة وتقييم الأنشطة المتعلقة بحدوث التكاليف.

2-1 مسؤوليات مراكز الربحية؛ ومدراء مراكز الربحية يحتلون مرتبة واحدة أعلى من مدراء مركز التكلفة في الهيكل التنظيمي للمنشأة. حيث يضاف لهم مستوى آخر من المسؤولية. فبالإضافة إلى رقابتهم على التكاليف، فإنهم أيضاً مسؤولون عن تحقيق الإيرادات.

3-1 مسؤوليات مراكز الاستثمار؛ ومدراء مراكز الاستثمار يعتبرون من ضمن أعضاء الإدارة العليا في المنشأة. والمسؤولية الجديدة المضافة عليهم في هذا المستوى تتمثل في قرارات الاستثمار. حيث تتضمن مسؤوليات المدراء في هذا المستوى الحصول على الأرباح والعائد على رأس المال المحدد في الموازنة، بالإضافة إلى تمويل الأصول.

2. البعد (المظهر) السلوكي لنظام محاسبة المسؤولية؛

وفقاً لهذا المدخل فإنه إذا كان نظام محاسبة المسؤولية يعمل بشكل سليم فيما يخص الدور التحفيزي، فينبغي أن يكون مقبول من قبل العاملين في المنشأة، وذلك يشير إلى أن الموظفين ينبغي أن يعتبروا أهداف المنشأة من ضمن أهدافهم الذاتية. والتحفيز الملائم لهم يتطلب أيضاً نظام للمكافآت (الحوافز)، والذي يمكن من خلاله أن يشعر الموظفين بالسماح لهم بإشباع حاجاتهم الشخصية إذا ما قاموا باتخاذ القرارات الصحيحة التي تصب في مصلحة المنشأة (سلوك توافقي الأهداف). ولتوزيع هذه المكافآت فإن المنشأة تحتاج إلى تقييم أداء العاملين فيها. وهذه الحاجة، بدورها، تخلق خمس معايير لنظام محاسبة المسؤولية هي:

1-2 معيار التخطيط: (الموازنة التشاركية): ينبغي التوافق بين أهداف المنظمة ككل وأهداف الموظفين الشخصية، وذلك من خلال السماح لهم بالمشاركة في وضع أهدافهم الخاصة بالتزامن مع أهداف المنشأة.

2-2 معيار الرقابة التشغيلية: (الفائدة القرارية): ينبغي توفير المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب، مما يتيح للمدراء اتخاذ أفضل القرارات الممكنة على المستوى الفردي وعلى مستوى المجموعة وذلك على أساس يوماً بيوم ودون تأخير.

3-2 معيار تقييم الأداء في الأجل القصير: (الإدارة بالاستثناء): ينبغي تقييم الأداء، وذلك بمقارنة المخرجات المخطط لها بالنتائج الفعلية.

4-2 معيار تقييم الأداء في الأجل الطويل: (التطوير) (التحسين) (المستمر): ينبغي تقييم معايير التطوير طويلة الأجل وبمرور الوقت.

5-2 معيار تقييم الأداء الشامل (الكلي): (التحكم): ينبغي أن يميز (لتقييم الأداء السليم) بين تلك الأنشطة المتعلقة بالعمل، وتلك المتعلقة بالمدير وفرق العمل بالمنشأة، وأنها تحت الرقابة.

المطلب الثاني: متطلبات دمج نظام محاسبة المسؤولية في النظام المحاسبي الحكومي.

لكي يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية فإن هناك متطلبات أساسية لا بد من توافرها، ونظراً لأهمية هذه المتطلبات وكون عدم توافرها بالمنشأة قد يصعب إن لم يستحيل معه تطبيق هذا النظام، فسيتم تناولها بشيء من التفصيل كما يلي:

1. وجود نظام موازنة جيد:

تعد الموازنات التخطيطية من أهم الأدوات المحاسبية التي تساعد إدارة المنشأة في ممارسة وظائفها المختلفة، من تخطيط وتنظيم وتنسيق ورقابة وتقييم أداء.

وتمثل الموازنة في أبسط صورها بيان بالتصرفات التي ينبغي القيام بها تبعاً لتحقيق أهداف محددة مقدماً. (1)

وينبغي أن تستخدم الموازنة في ظل نظام محاسبة المسؤولية لتحقيق غرضين متميزين هما التخطيط والرقابة. ويشمل التخطيط وضع وتطوير أهداف المنشأة، واعداد موازنات متعددة لانجاز هذه الأهداف. أما الرقابة فتشمل الخطوات المتخذة من قبل الإدارة لزيادة احتمالية أن كل أجزاء أو أقسام أو مراكز المنشأة تعمل معاً من أجل انجاز الأهداف الموضوعت سلفاً في مرحلة التخطيط. ومن أجل أن يكون نظام الموازنة أكثر فعالية فينبغي أن تحقق هذين البعدين (التخطيط والرقابة)، لأن التخطيط الجيد دون رقابة فعالة يعتبر مضيعة للوقت والجهد. (2)

كما يؤكد أحد الكتاب (3) على أهمية دور الموازنة في ظل نظام محاسبة المسؤولية ويعتبرها بأنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التي تم وضعها في الموازنة الرئيسية للمنشأة. وذلك عبر تنسيق جهود كل العاملين بالمنشأة بداية من الإدارة العليا ومروراً بالمستويات الإدارية الوسطى وصولاً إلى

(1) ناصر نورالدين عبداللطيف، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 149.

(2) Eric W. Noreen...[et al.], Op. Cit, p.288

(3) Charles T. Horngren ... [et al.], Cost Accounting: a managerial emphasis, (Pearson Prentice Hall, Thirteenth edition, 2009) p.197.

كل عامل في الإدارة الدنيا. وتنسيق جهود العاملين في المنشأة يعني تحديد مسؤوليات المدراء بدقة وتقبل المساءلة عن كافة الأعمال والقرارات التي تم اتخاذها، سواء في عمليات التخطيط أو رقابة العاملين وبقية الموارد في المنشأة.

كما ينبغي أن يتم إعداد واستخدام الموازنة في ضوء مجموعة محددة من الأسس والمقومات والمبادئ العلمية لعل أهمها: (1)

أ. مبدأ الشمول والاتساق والتكامل؛

وفقاً لهذا المبدأ ينبغي أن تعد الموازنة بشكل يشمل كافة أوجه النشاط بالمنشأة، فالموازنة لا ينبغي أن تقتصر على نشاط معين بل تشمل تلخيص لأهداف مختلف أنشطة المنشأة. ومن الجدير بالذكر أن عدم الالتزام بهذا المبدأ يمكن أن يجعل هدف التنسيق بين مختلف أوجه النشاط داخل المنشأة هدفاً من الصعب تحقيقه.

ب. مبدأ المرونة والاستعداد بالخطط البديلة؛

وفقاً لهذا المبدأ ينبغي على الموازنة أن تعبر عن المستقبل بكافة الاحتمالات، فالخطة المثالية ينبغي أن تكون ديناميكية بالاستجابة للتغيرات التي يمكن أن تحدث.

ج. مبدأ اعتبار الموازنة مقياساً للأداء؛

يعتبر اتخاذ الموازنة كأداة لقياس الأداء تمهيداً لتقييمه في ضوء الأهداف المحددة أحد أهم الأساليب التي تحقق أهداف الموازنة الرقابية، وتعكس مدى كفاءة المنشأة في استغلال الموارد المتاحة لديها.

د. مبدأ المشاركة؛

وفقاً لهذا المبدأ ينبغي مراعاة الجوانب السلوكية للموازنات، وتكمن أهميته في أن الموازنات المفروضة لا يتم تحقيقها غالباً بالكفاءة المرجوة، وتتمثل المشاركة في مقدار تأثير الفرد على الموازنة النهائية التي يشارك في وضعها، ومن المهم ضرورة توافق أهداف المنشأة مع الأهداف الشخصية للعاملين فيها، وهذا يجعلهم يبذلون أقصى ما في وسعهم من جهد لتحقيقها.

2. وجود هيكل تنظيمي جيد ومفهوم؛

يعرف أحد الكتاب (2) الهيكل التنظيمي للمنشأة بأنه "ترتيب لخطوط المسؤولية داخل المنشأة". ويمكن القول بأن محاسبة المسؤولية هي نظام يتم تفصيله في ضوء الهيكل التنظيمي للمنشأة، وذلك بهدف الربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي الخاص بالمنشأة، إذ يستلزم أن تعكس خريطة التنظيم الإداري للمنشأة بكل دقة مراكز السلطة والمسؤولية بكل نشاط.

(1) زينب محمد محرم، محمد محمود البابلي، المحاسبة الإدارية، (الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2012)، ص 302-304.

(2) Charles T. Horngren ... [et al.], Op. Cit, p.197

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند تقسيم المنشأة إلى مراكز للمسؤولية منها: (1)

أ. ضرورة التحديد الواضح لسلطة اتخاذ القرارات في كل مركز من مراكز المسؤولية، فأى قرار مهما كان يوجد له أثر، حتى ولو في الأجل البعيد، وبالتالي فسوف يؤثر (عاجلاً أو أجلاً) على إمكانية تحقيق أهداف المنشأة.

ب. ضرورة تجنب المسؤولية المشتركة بين مراكز المسؤولية المختلفة، بمعنى أن تكون خطة التنظيم (في إطار الهيكل التنظيمي) مبنية على أساس الفصل بين مراكز المسؤولية، واستقلال كل منها حتى لا يكون هناك مجال للتهرب من المساءلة.

ج. ضرورة توافر سياسات عامة على مستوى المنشأة ككل، بما يضمن التنسيق والتكامل بين مراكز المسؤولية المختلفة، فالفصل بين تلك المراكز لا يعني مطلقاً انعدام التنسيق بينها.

3. وجود دليل جيد للحسابات ومتناسق مع النظام الإداري للمنشأة:

ينبغي على النظام المحاسبي المطبق في المنشأة أن يشتمل على بعض المقومات الأساسية كي يتصف بأنه جيد، ويمكن تلخيص تلك المقومات فيما يلي: (2)

أ. أهداف النظام: فلا يمكن تصميم نظام محاسبي دون المعرفة الدقيقة بالهدف أو مجموعة الأهداف التي سيعمل النظام على تحقيقها، فالأهداف هي التي توجه سير النظام وخطواته التفصيلية.

ب. دورة تجهيز بيانات النظام المحاسبي: وتتمثل في مجموعة من الخطوات اللازمة لتحويل المدخلات المتمثلة في العمليات المالية المختلفة، ومعالجتها في ضوء الأهداف المنشودة والاحتياجات للمعلومات، وتلخيصها وإخراجها في صورة تقارير متعددة الأغراض.

ج. بيئة النظام المحاسبي: وتتمثل في البيئة التي يعمل فيها النظام والمحيط به، فمنها يأخذ مدخلاته من البيانات، واليها يقدم مخرجاته من المعلومات، فهو بذلك نظام مفتوح مع بيئته.

(1) أحمد محمد زامل، مرجع سبق ذكره، ص 511.

(2) عبدالمالك إسماعيل حجر، "النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية-التطبيق ومتطلبات التطوير"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، (العدد: الحادي عشر والثاني عشر، 1999)، ص 222.

د. شبكة اتصال النظام المحاسبي؛ وتتمثل في مجموعة من قنوات الاتصال الواضحة واللازمة لربط حلقات النظام من جهة (على المستوى الداخلي)، وكذا ربطه مع البيئة الخارجية من جهة ثانية، وذلك من أجل تحقيق النظام لأكبر قدر من التفاعل البيئي.

هـ. مكونات النظام المحاسبي؛ وتتمثل في مجموعة من المكونات المادية مثل الأجهزة والدفاتر والسجلات والمستندات، وكذا الإجراءات التي تحكم سير النظام وتنسق عمليات الربط بين المدخلات والمخرجات.

و. الرقابة في النظام المحاسبي؛ وتتمثل في وجود نظام رقابي فرعي داخل النظام المحاسبي، لكي يكفل تحقيق سيطرة ملائمة وشاملة لمختلف جوانب العمل المالي والإداري أولاً بأول.

4. وجود نظام تكاليف جيد:

أن وجود نظام تكاليفي جيد يساعد في تخصيص الأعباء العامة بين أقسام أو مراكز المسؤولية يعد أمراً في غاية الأهمية لإنجاح نظام محاسبة المسؤولية. ويقتضي التخصيص المرضي للتكاليف العامة على الأقسام أن يقوم على معيار السببية، وهو أمر تفتقده عملية التخصيص الحكمي الذي تمارسه كثير من المنشآت عند تخصيص أعبائها العامة على الأقسام، حيث ينبغي البحث عن توافر أي علاقة سببية بين مقدار ما يخصص على القسم من أعباء عامة وبين تأثير نشاط القسم على تلك التكاليف. (1)

5. استخدام الحاسب الآلي والبرامج المتطورة والمناسبة: (2)

جعلت نظم المعلومات المدمجة من السهل الحصول على المعلومات لجميع المسؤولين في مختلف المستويات الإدارية دون الرجوع إلى المحاسبين أو أقسام المحاسبة، وقد أدى ذلك إلى لامركزية المعلومات، حيث أن كثير من المعلومات المحاسبية مثل الموازنة التقديرية والفعلية والانحرافات أصبحت في متناول جميع المسؤولين، بعد أن كانت المركزية لدى المحاسبين الإداريين الذين كان من أهم أدوارهم هو إعداد هذه المعلومات وتقديمها للمدراء.

6. وجود هيكل جيد للتقارير: (3)

لنجاح نظام محاسبة المسؤولية يجب إعداد تقرير لكل مركز مسؤولية على حدة، وأن يتم إعداد هذا التقرير بصورة دورية، وأن يركز على البنود القابلة للرقابة. ولزيادة فاعلية التقرير فإنه ينبغي أن يحتوي على مقارنة بين الأرقام الفعلية والمتوقعة، وتحديد الانحرافات بينهما.

7. وجود نظام عادل للحوافز:

(1) رشيد الجمال، أمين شتيوي، المحاسبة الإدارية المقدمة في بيئة الأعمال الحديثة، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2010)، ص119.

(2) سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، (دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2009)، ص210-211.

(3) محمد تيسر عبدالحكيم الرجحي، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2007)، ص330-331.

بعد مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط باستخدام تقارير المستويات الإدارية تطبيقاً لنظام محاسبة المسؤولية، لا بد من توفر نظام يتم بمقتضاه مجازة المهملين، وتشجيع المجدين ورفع روحهم المعنوية عن طريق المكافآت المادية والمعنوية مما يساعد على خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وتحقيق الأهداف. والحافز هو شكل من أشكال العوائد المالية والخدمات المادية والفوائد الأخرى التي يستلمها العاملون كجزء من علاقات العمل، فهي تمثل كل الأدوات والخطط والوسائل التي يتم تهيئتها من قبل الإدارة لحث العاملين على أداء عمل معين بشكل جيد. وللحوافز أثرها على زيادة الإنتاج، فهي تحرك جهود الأفراد نحو أهداف معينة تسعى المنشأة لتحقيقها. (1)

المطلب الثالث: مقومات وخطوات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية ومزايا استخدامه في بيئة العمل الحكومي.

أولاً: مقومات نظام محاسبة المسؤولية:

إن نظام محاسبة المسؤولية يتأسس على مجموعتين متكاملتين من المقومات يمثلان وجهين لعملة واحدة يتمثلان في المقومات التنظيمية، والمقومات المحاسبية. (2)

وسيتناولهما بالتفصيل كما يلي:

(أ) المقومات التنظيمية لنظام محاسبة المسؤولية:

نظراً لأن نظام محاسبة المسؤولية يعتمد في فلسفته تطبيقه في الواقع العملي على الربط بين النظام المحاسبي والهيكل التنظيمي للمنشأة، فإن ذلك يستلزم أن تعكس خريطة التنظيم الإداري للمنشأة بكل دقة مراكز المسؤولية لكل نشاط من أنشطتها. ومن ناحية أخرى يجب أن يؤخذ في الاعتبار درجة الاتجاه إلى اللامركزية، وما يتطلبه ذلك من تفويض للسلطات وتحديد المسؤوليات، حيث يتركز تفويض السلطة على ركيزتين أساسيتين هما: (3)

الركيزة الأولى- الثقة: وتشير إلى درجة اطمئنان المسؤول إلى قدرات ومهارات مرؤوسيه وبالتالي كفاءتهم. الركيزة الثانية- الرقابة: وتشير إلى خضوع المرؤوسين للمساءلة من جانب الرئيس.

ومن البديهي أن تكون هناك علاقة عكسية بين درجة الثقة ومستوى الرقابة، فكلما زادت درجة الثقة كلما انخفض معها مستوى الرقابة المطلوب والعكس صحيح، الأمر الذي يتطلب الموازنة بين هذين الجانبين. وفي هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان أن يكون لدى الفرد إحساس دائم بان ثقته رئيسه فيه لن تعفيه من المساءلة وأن عمله موضع مراجعة في أي وقت.

(1) محمد الفيومي محمد وآخرون، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2011)، ص 127.

(2) مؤيد محمد الفضل وآخرون، المحاسبة الإدارية (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007)، ص 505.

(3) أحمد محمد زامل، مرجع سبق ذكره، ص 512.

وهنا يمكن القول بأن المقومات التنظيمية تتمثل بشكل رئيسي في مراكز المسؤولية. ومركز المسؤولية يعرف بأنه "عبارة عن وحدة تمتلك موارد محددة، وتقوم بمجموعة من العمليات بهدف إنتاج منتج معين" (1) كما يعرف كاتب آخر مراكز المسؤولية بأنها "وحدات إدارية فرعية غالباً لا مركزية في التنظيم تقع تحت إشراف ومسؤولية شخص إداري مسؤول، ويمثل كل مركز مسؤولية مجال نشاط فني أو إداري يتم تنفيذه وفق موازنته وخطته محددة وتحت إشراف مسؤولية محددة." (2)

كما يعرفها كاتب آخر مركز المسؤولية بأنه "عبارة عن قسم أو وحدة إدارية داخل المنشأة تمتلك مجموعة من الموارد المتاحة (المدخلات)، وتمارس مجموعه من الأنشطة ضمن نسق معين (المعالجة)، بهدف إنجاز مهمة أو الخروج بمنتج (المخرجات)." (3)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن مركز المسؤولية يعتبر:

- محور اهتمام محاسبة المسؤولية.
 - فرعاً مستقلاً أو إدارة فرعية أو مصنعاً أو قسماً أو مركز تكلفة إنتاجية أو خدمية... الخ.
 - تحت إشراف ومسؤولية شخص إداري مسؤول.
 - مركز لمجموعة من المدخلات (الموارد)، وتكون مخرجاته من السلع أو الخدمات النهائية أو الوسيطة.
- ويمكن تصنيف مراكز المسؤولية عموماً بطرق متعددة، ولكن هناك شبه إجماع على تقسيمها إلى ثلاثة مراكز هي: (4)

أ. مراكز التكلفة:

يعرف مركز التكلفة بأنه دائرة أداء نشاط متجانس ومتميز، يمكنه بالتعاون مع المراكز الأخرى من إنتاج منتجاً قابلاً للقياس المادي وتتجمع فيه عناصر التكاليف التي حدثت نتيجة ممارسة النشاط حيث تحمل على الإنتاج بمعدلات تحميل معينة حتى يتحدد في النهاية تكاليف الإنتاج، فالغرض الرئيسي من مراكز التكلفة هو التحميل وليس الرقابة. (5)

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية تقسيم الوحدات الحكومية أو الوحدات غير الهادفة للربح إلى مراكز للإنفاق في ظل تزايد الحاجة إلى المساءلة في تلك الوحدات. حيث أن مثل هذا الإجراء سيسهم بشكل فعال في ترشيد الإنفاق في تلك الوحدات من خلال مساءلة المسؤولين عن مراكز الإنفاق في حالة تجاوز المصروفات الفعلية بها للاعتمادات المخصصة من قبل السلطة التشريعية، أو في حالة الإنفاق في غير

(1) عامر عبدالله، زهر الحدرب، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010)، ص182.

(2) جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص417.

(3) محمد أبو نصار، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 2008)، ص491.

(4) جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص418.

(5) مكرم عبدالمسيح باسيلي، المحاسبة الإدارية- الأصالة والمعاصرة، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 2008)، ص339.

الأوجه المخصصة لها، أو إجراء عمليات المقارنة والتحليل بين مراكز الإنفاق المختلفة من حيث مؤشرات الاقتصاد والكفاءة والفعالية. (1)

ب. مراكز الربحية: (2)

يعتبر مركز الربحية- كمركز مسؤولية- وحدة تنظيمية تمتد فيها المسؤولية لتغطي جانبي الإيرادات والتكاليف، حيث ينظر إليه وكأنه منشأة مستقلة داخل الوحدة الاقتصادية لها إيراداتها وتكاليفها الخاصة بها، أما رأس المال المستثمر فلا يدخل ضمن نطاق مسؤوليته بل يخص الإدارة العليا التي تكون مسؤولية عن القرارات الاستثمارية والتمويلية في المنشأة.

ج. مراكز الاستثمار: (3)

يعتبر مركز الاستثمار- كمركز مسؤولية- دائرة نشاط يكون مديرها مسؤولاً أساساً عما يحققه من إيرادات ويسببه من تكاليف ومصروفات إضافة إلى مراعاة ما تم استثماره من موارد وأصول في مركز المسؤولية.

(ب) المقومات المحاسبية لنظام محاسبة المسؤولية:

يتطلب تطبيق نظام محاسبة المسؤولية تبويب عناصر التكاليف والإيرادات في كل مركز مسؤولية من منظور مدى تأثير العنصر بما يتخذه المسؤول عن المركز من قرارات، وبالتالي يخضع أو لا يخضع هذا العنصر لتحكمه ومن ثم رقابته، وعليه يمكن مساءلته عن أي فروق قد تحدث عما هو مخطط بالنسبة لتلك العناصر، وتتم هذه المساءلة من خلال التقارير التي توفر المعلومات التي تمكن من تحديد وتقييم مدى نجاح المسؤول في الاضطلاع بمسؤولياته بما ينعكس على أهداف المنشأة. وتجدر الإشارة إلى أن محتويات التقارير لا تتضمن إلا تلك العناصر التي يمكن مساءلة المسؤول عنها باعتبارها تخضع لرقابته وتحكمه، بالإضافة إلى تلك العناصر التي ترغب الإدارة أن يكون هذا المسؤول على علم بها حتى وإن كانت لا تخضع لرقابته. (4)

وتتمثل المقومات المحاسبية لنظام محاسبة المسؤولية في ثلاثة جوانب رئيسية هي:

1. تبويب عناصر التكاليف والإيرادات إلى عناصر خاضعة للرقابة وأخرى غير خاضعة للرقابة، ويعرف العنصر على أنه خاضع لرقابة شخص معين إذا استطاع ذلك الشخص مزاولته تأثير فعال على كميته أو تكلفته، فعندما يستطيع رئيس قسم معين التأثير على عنصر معين عندها نستطيع القول بأن هذا الشخص هو أفضل من يقوم بتخطيطه والرقابة عليه. ويضيد في هذا المجال الاعتماد على المعايير التي

(1) أحمد محمد زامل، مرجع سبق ذكره، ص 514.

(2) مؤيد محمد الفضل، عبدالناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2002)، ص 377.

(3) جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 418.

(4) أحمد محمد زامل، مرجع سبق ذكره، ص 516.

اقترحتها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي اعتبرت الشخص مسؤولاً عن الرقابة (وبالتالي خضوع العنصر المحدد لرقابته) في الحالات التالية: (1)

1. إذا كان يقوم بشراء العنصر أو استخدامه.
2. إذا كان يستطيع مزاولة تأثير عليه من خلال قراراته الإدارية.
3. إذا رغبت الإدارة العليا في ذلك، لأنه يمكنه مزاولة تأثير على قرارات الآخرين بموجب السلطات المخولة له.

2. تقييم الأداء ومعايير:

يعرف تقييم الأداء بأنه عملية إصدار حكم عن مدى كفاءة أداء الأنشطة والعمليات الخاصة بالمنشأة، بالإضافة إلى الحكم على أداء وسلوك العاملين فيها، وتفرض تنفيذ عملية تقييم الأداء لا بد من وجود مجموعة من المعايير التي يمكن الاسترشاد بها لتقييم أداء مراكز المسؤولية بحيث تكون تلك المعايير ملائمة لطبيعة نشاط كل مركز من مراكز المسؤولية. (2)

ولكي يحقق المعيار الأهداف الإدارية المرجوة منه في الرقابة والتخطيط يجب أن يتصف بالصفات التالية: (3)

1. الواقعية: حيث ينبغي أن لا يكون المعيار نظرياً أو مثالياً صعب التحقيق فيؤدي إلى إحباط المسؤولين عن تنفيذه، كما يجب ألا يكون سهل المنال كالمعيار التاريخي الممكن الوصول إليه دونما بذل جهد إضافي.
2. المشاركة: حيث يجب أن يقوم المسؤولون عن تحقيق المعيار والقائمون على تنفيذه في مراكز المسؤولية المختلفة بالمشاركة في إنشائه.
3. الشمولية: فالمعيار يجب أن تشمل جميع جوانب الأداء المختلفة في مركز المسؤولية.
4. الثبات النسبي: فتغير المعايير وتعديل الموازنات التخطيطية التي تعتمد على هذه المعايير خلال فترات قصيرة، كل ذلك سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة في الخطة نفسها وبالتالي عدم اقتناع المسؤولين عن تنفيذه، فالمعيار والخطة يجب أن تبقى ثابتة على الأقل خلال الدورة المالية الواحدة.
5. الدقة الوضوح: فيجب أن تكون المعايير دقيقة ومفهومة من قبل جميع المسؤولين وتتسم بالوضوح بحيث يمكن إجراء المقارنة بسهولة لتحديد الانحرافات.

3. التقارير الرقابية:

(1) محمد تيسير عبدالحكيم الرجحي، مرجع سبق ذكره، ص 329.

(2) مؤيد محمد الفضل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 509.

(3) جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 423.

وتُعرف التقارير المعدة بواسطة نظام محاسبة المسؤولية بتقارير الأداء، حيث يتم تلخيص أداء كل مركز مسؤولية دورياً باستخدام تقارير الأداء التي تبين النتائج المالية المعيارية (التقديرية) والفعلية بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية على حدة. وتساعد تقارير الأداء الإدارة العليا في تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء وذلك للرقابة على عمليات المنشأة بشكل فعال. كما تستند تقارير الأداء على ظروف وملازمات كل مركز، حيث يتم إعدادها بشكل يختلف عن الشكل المألوف للتقارير المالية، وبصورة دورية بحيث تقدم نهاية كل فترة يتم على أساسها محاسبة المسؤوليات. وعلى سبيل المثال يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات رئيسية على الأقل لإعداد تقارير الأداء في محاسبة المسؤولية في المنشآت الصناعية:

(1)

- المستوى الأول: مستوى العمال المنفذين. (رئيس العمال أو الملاحظ أو المشرف)
- المستوى الثاني: مستوى المركز أو القسم (رئيس المركز أو القسم)
- المستوى الثالث: مستوى المصنع ككل. (مدير المصنع)

ولكي تحقق التقارير الرقابية الهدف منها، فإنه يتعين على المحاسب الإداري عند إعدادها أن يأخذ في اعتباره أن هذه التقارير: (2)

- ترتبط بالهيكل التنظيمي للمنشأة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما يدرج بالتقرير هي فقط العناصر التي تخضع لرقابة وتحكم المسؤول المقدم إليه التقرير.
- توضح للمسؤول مستوى الأداء الواجب عليه تحقيقه خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير.
- توضح للمسؤول مستوى الأداء الذي حققه فعلاً خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير.
- تسلط الأضواء على تلك العوامل التي تحتاج إلى مزيد من اهتمام المسؤول في المستقبل.
- السرعة والدقة في تقديم التقرير حتى يتمكن متخذ القرار من ممارسة الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الهدف الموضوع. (3)

ثانياً: خطوات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية:

1. دراسة النظام الإداري والمستويات الإدارية وتحديد احتياجات كل منها لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.
2. تحديد مراكز اتخاذ القرارات في المنشأة وسلطة كل منها في التأثير على مستويات الأداء المختلفة.

(1) عبدالمعتم عوض الله، عزيزة عبدالرازق، المحاسبة الإدارية في مجالات الرقابة واتخاذ القرارات، (القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1994)، ص119.

(2) أحمد محمد زامل، مرجع سبق ذكره، ص545.

(3) جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص443.

(4) محمد الفيومي محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص129.

3. حصر عناصر التكاليف والإيرادات والاستثمارات التي يمكن لكل مركز من مراكز المسؤولية أو مركز اتخاذ القرارات التحكم في مقدارها، والتي تعتبر بالتالي خاضعة لسلطة مركز المسؤولية، ومن ثم يعتبر مسؤولاً عنها.
4. تفصيل الخطط على أساس مراكز المسؤولية، بحيث يتحدد الهدف المرغوب تحقيقه في كل مركز منها. وتحديد معايير الأداء الواجب على المركز الاضطلاع بها بصدده تنفيذ خطته المستهدفة، ثم وضع الموازنة لكل مركز بحيث تستخدم هذه الموازنة لقياس الأداء، والانجاز لمدير المركز أو للمدير نفسه.
5. وضع نظام محاسبي يمكن بواسطته تجميع البيانات عن الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية.
6. إعداد تقارير الأداء على أساس هرمي، بحيث تتدفق التقارير من أسفل إلى أعلى وبالقدر المناسب من التفصيل على كل مستوى من المستويات داخل المنشأة. وتتضمن هذه التقارير مقارنة بين البيانات الفعلية والبيانات المقدرة، والانحرافات غير الملائمة لكل مركز مسؤولية، ويتم دراسة هذه الانحرافات ومعرفة أسبابها واتخاذ القرارات الملائمة بشأنها.

ثالثاً: مزايا استخدام نظام محاسبة المسؤولية في الوحدات الحكومية بهدف الرقابة وتقييم الأداء؛ كانت المحاسبة الحكومية حتى أوائل الخمسينات تعنى بجميع حسابات التخصيص لتزويد السلطة التشريعية والشعب بحساب الاعتمادات المالية المحصلة والمنصرفة والجهات الإدارية التي أنفقتها. حيث كان هناك اهتمام قليل بالتكاليف باستثناء تقديرها قبل اعتماد السياسات أو المشروعات الجديدة، وتستخدم هذه التكاليف المقدرة كمؤشرات للمبالغ المراد تخصيصها، وهي ذات قيمة ضئيلة لأغراض الرقابة وتقييم الأداء، وعندما تم تبني الأساليب الحديثة لإعداد الموازنة خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، تأثرت المحاسبة الحكومية بنظريات الإدارة ومحاسبة التكاليف، الأمر الذي تطلب القيام بما يلي: (1)

1. وضع برامج عمل متقدمه.
2. تصنيف الأنشطة الحكومية إلى مهام (المهمة): تقسيم كبير للمجهود الحكومي الكلي المنظم بهدف تقدير خدمة عامة متميزة) وبرامج (البرنامج: جزء من مهمة وله غاية رئيسية محددة يمكن قياسها) وأنشطة (النشاط: جزء من برنامج يمثل أنماط عمل متجانسة) وعناصر التكلفة أو الأهداف التي أنفقت فيها المصروفات.
3. وضع مؤشرات للفعالية بما في ذلك قياس الأنشطة إن أمكن ذلك.

(1) بريكاند، المحاسبة الحكومية الفعالة، ترجمة: حسن عبدالرحمن باحص، مرجع سبق ذكره ص 123-124.

ومن هنا يمكن القول بأنه نتيجةً لقصور النظام المحاسبي الحكومي التقليدي في تحقيق الرقابة بشكل تفصيلي، فإن الفكر المحاسبي المعاصر اتجه نحو تعريف المحاسبة بالنظام الشامل للمعلومات والذي ينطوي على العديد من الأنظمة الفرعية ومنها نظام محاسبة المسؤولية بما يكفله من تحقيق الرقابة على كفاءة وفعالية الأداء.(1)

ويوجد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الوحدات الحكومية - في حالتها ما إذا تم توفير جميع متطلباته واستيفاء مقوماته الأساسية- العديد من المزايا التي يمكن تلخيصها فيما يلي:(2)

1. إمكانية حصر وتحليل تكاليف كل قسم من أقسام الوحدات الحكومية، حيث يمكن تحديد التكلفة المباشرة على كل قسم، وكذا نصيبه من التكلفة غير المباشرة، وبذلك يمكن قياس وتجميع التكلفة الإجمالية للخدمات العامة، وتحديد نصيب كل قسم بشكل موضوعي نسبياً.
2. إن قياس التكاليف وتوفير فعالية التكلفة داخل كل قسم من خلال مقارنة مساهمته في إتمام الخدمة العامة مع تكلفته الإجمالية يؤدي إلى كشف مواطن الإسراف والتبذير وترشيد أداء الأقسام سواء بإدماج بعضها أو إلغاؤها إذا كان وجود بعض هذه الأقسام يتنافى مع مبدأ فعالية التكلفة، ويترتب على ذلك ترشيد الاعتمادات وإمكانية ضبط النفقات العامة، وتوفير المبررات العلمية والعملية للإنفاق العام.
3. إن مقارنة الأداء الفعلي للوحدات الحكومية كل منها مع الأخرى من ناحية، والمقارنة مع معايير الأداء الموضوعية مسبقاً من ناحية يؤدي إلى خلق روح المنافسة بين القائمين على أمور الوحدات الحكومية في ترشيد التكاليف الخاضعة لتأثيرهم ومتابعة الأداء بصفة دورية داخل الأقسام المندرجة تحت سلطاتهم، وذلك حتى لا تهتز صورهم أمام القيادات العليا والجهات الرقابية.
4. كما أن قياس التكاليف على مستوى المراكز وتحديد فعاليتها يساهم في تحديد درجة استفادة المناطق الجغرافية من الإنفاق العام مما يحقق التخصيص المتوازن للموارد على المناطق الجغرافية ويخلق الشعور العام بالرضا عن معدي الخطط العامة والسلطات التي تقوم بالتنفيذ.
5. إن وجود مقاييس (معايير) علمية وموضوعية للأداء - كأحد مقومات نظام محاسبة المسؤولية- يساهم في تقويم أداء المستويات الإدارية الحكومية من القاعدة إلى القمة، وهذا التقويم قد ينتج عنه إفراز بعض القيادات الشابة ذات المهارات والقدرات المتلائمة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، ومن ثم إسناد المناصب الهامة والمؤثرة في خدمة المواطنين إلى مثل هذه القيادات بصرف النظر عن

(1) عبدالمالك إسماعيل حجر، مرجع سبق ذكره، ص260.

(2) محمد أبو العلا الطحان، "تطوير الرقابة على أداء الوحدات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام أسلوب محاسبة المسؤولية"، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد: الثاني، 1995)، ص685.

الأقدمية أو الدرجة الوظيفية وهو الأسلوب العقيم الذي لا زال معتمداً كأساس لشغل المناصب الإدارية العليا في الحكومة.

6. يوفر نظام محاسبة المسؤولية البيانات والمعلومات الفعلية التفصيلية عن نفقات كل مركز من مراكز المسؤولية في الوحدات الحكومية، ولا شك أن توافر مثل هذه البيانات والمعلومات يساهم في إعداد موازنة تخطيطية لكل مركز، ومنها يمكن إعداد موازنة تخطيطية للوحدة الحكومية في مجملها قائمة على معدلات تكلفتها ومعايير موضوعية وواقعية. كما أن توافر مقاييس للأداء في كل مركز مسؤولية واقتراب الأداء الفعلي من المخطط في ظل الرقابة الفعالة للأداء، هذان مجتمعان يمكنان من إعداد موازنة تخطيطية على مستوى الدولة تقوم على أسس ومعايير واقعية، وتحول الموازنة التقليدية القائمة على الأبواب والبنود والأنواع إلى موازنة برامج وأداء، وهو ما تسعى إليه معظم الأجهزة التنفيذية وتدعو إليه الأجهزة الرقابية بالحاح مستمر.

7. كذلك فإن النتيجة الحتمية لتطبيق أسلوب محاسبة المسؤولية في الرقابة هي ضرورة تطوير نظام التقارير لتتحول من تقارير هدفها توضيح مدى الالتزام باللوائح والتعليمات فقط إلى تقارير شاملة لأهداف الرقابة المالية ورقابة الأداء بمكوناتها الثلاثية، الاقتصاد، الكفاءة، الفعالية في النفقات. ومن تقارير إجمالية على مستوى كل وحدة حكومية إلى تقارير تفصيلية عن جميع مراكز المسؤولية على حدة.

8. من الطبيعي أن هذا التطوير في نظام التقارير سيخدم أغراض كل من الرقابة الداخلية والخارجية بشقيها المالي والإداري.

9. كذلك فإن تحديد ورقابة تكلفتها مراكز المسؤولية وما يترتب عليه من ترشيد للإنفاق، سيساعد في تحديد رسوم للخدمات العامة على أسس علمية وموضوعية، وبالتالي إمكانية تقديم المبررات المنطقية السليمة من قبل الجهات المكلفة بتنمية الإيرادات لزيادة أو تخفيض رسوم الخدمات العامة للدولة.

10. كذلك فإنه في ظل مفهوم محاسبة المسؤولية يكون أداء الأقسام والمراكز متاحاً للتقويم في كل وقت، ومن ثم يمكن تلافي الأخطاء أو تعقبها فور وقوعها، مما يقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي قد تترتب عليها. وهذا من شأنه أن يساهم في تحقيق المستوى الملائم من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأنه مع كل هذه المزايا فإن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الوحدات الحكومية لا يتعارض مع النظام المحاسبي الحكومي المطبق حالياً، ولا مع التعليمات المالية والقرارات المنظمة لإجراءات العمل - في حالتها ما إذا تم توفير جميع متطلباته واستيفاء مقوماته الأساسية-، بل على العكس فإن تطبيق هذا الأسلوب يزيد من فعالية النظام المحاسبي الحكومي في إنتاج المزيد من المعلومات

التفصيلية وبالتالي تحقيق أهدافه. كما أن أسلوب محاسبة المسؤولية يوفر معلومات أكثر دقة عن الأداء الإداري وبالتالي إمكانية التوسع في إجراءات الرقابة وتقييم الأداء.

المبحث الثالث

الإطار العملي للدراسة.

المطلب الأول: طبيعة النظام المحاسبي الحكومي اليمني.

تمهيد:

ظل النظام المحاسبي الحكومي ولفترة طويلة رهين السياسات المحاسبية الحكومية التي هدفت بصورة رئيسية إلى التحقق من مدى التزام الوحدات الحكومية بالقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات التي تصدرها الجهات المسؤولة والمعنية بإدارة المالية العامة للدولة. متجاهلة بذلك جوانب تقييم الأداء للوحدات الحكومية، ولكن وبمرور الوقت صادف القائمين على إدارة المالية العامة تغيرات هامة في بيئة العمل الحكومي محلية ودولية نتج عنها مشاكل جمّة، كان أبرزها تنامي عجز الموازنة عام بعد آخر، وندرة الموارد الاقتصادية وضرورة البحث عن الأساليب الملائمة في عملية تخصيصها على البرامج والأنشطة الحكومية التي يتعاظم أثرها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الأمر الذي شجع العديد من الدول إلى الاتجاه في محاولات عديدة لتطوير أنظمتها المحاسبية، بهدف إيجاد وسائل يمكن من خلالها توفير البيانات الكافية والملائمة لمتخذي القرار على مستوى الوحدة الحكومية أو على مستوى إدارة المالية العامة ككل.

ويعتبر اليمن من ضمن البلدان النامية التي تعتمد بدرجة كبيرة نسبياً على القروض والمساعدات الدولية في تمويل مشاريع التنمية، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير البيانات المالية الحكومية بطريقة أكثر تفصيلاً، سواء لتقديمها لصانع القرار أو بحسب متطلبات الجهات الممولة، لذا سعى القائمين على إدارة المالية العامة في الجمهورية اليمنية إلى تطوير النظام المحاسبي الحكومي والموازنة العامة للدولة، حيث قامت وزارة المالية بإنشاء وحدة متخصصة تابعة لها للقيام بإنجاز هذا الهدف، وتم القيام بأول محاولة جادة لتطوير النظام المحاسبي الحكومي اليمني، من وجهة نظر الباحث، والتي هدفت بشكل رئيسي إلى الانتقال من استخدام الأساس النقدي، كأساس لإثبات المعاملات المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية الحكومية، إلى أساس الاستحقاق عبر أربع مراحل تم التخطيط لتنفيذها خلال الفترة من عام 2007م إلى عام 2015م.

وسيتناول هذا المطلب طبيعة النظام المحاسبي الحكومي اليمني والمحاولات الجادة لتطوير مخرجاته من التقارير المالية والإحصائية التي تلبى أهداف استخدامه، وعلى وجه الخصوص في فرض مزيد من الرقابة وتقييم الأداء للوحدات الإدارية الحكومية.

أولاً: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي الحكومي اليمني:

يمثل القانون المالي الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 1990م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (70) لسنة 1991م، وتعديلاتها بموجب القانون رقم (50) لسنة 1999م، وقرار وزير المالية رقم (1034) لسنة 1999م، جوهر التشريعات المالية الحكومية التي حددت بالتفصيل المقومات الأساسية للتنظيم المحاسبي الحكومي الخاص بالوحدات الحكومية في الجمهورية اليمنية. ونصت المادة رقم (37) من القانون المالي في بابها الرابع المتعلق بالأنظمة المحاسبية، بأنه تطبق المحاسبة الحكومية في شأن تنفيذ الموازنة العامة للدولة، كما نصت المادة رقم (3) من قرار وزير المالية رقم (70) لسنة 1991م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون المالي على "يطبق النظام المحاسبي الحكومي - الملحق بهذه اللائحة - على جميع الوحدات الموضحة بالمادة الثانية والالتزام بما ورد به من القواعد والأحكام والأسس المحاسبية التي تتبع في تبويب وتسجيل العمليات المالية والحسابات والدفاتر المحاسبية والسجلات والبيانات الإحصائية والمخزنية والاستثمارات والنماذج والمطبوعات ذات القيمة، الواجب استخدامها في تنفيذ الموازنة العامة للدولة".

وقد بذلت جهود حثيثة في سبيل تطوير النظم المحاسبية والمالية الحكومية عبر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الشامل الذي انتهجته الدولة منذ مطلع العام 1995م، بدءاً بتبني دليل إحصائي جديد للموازنة العامة للدولة يستند إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1986م وتعديلاته لعام 2001م، وذلك بهدف إيجاد نظام محاسبي حكومي شامل يضمن وجود قاعدة من البيانات والمعلومات التي يمكن من خلالها تحليل وتقييم سياسة المالية العامة للدولة، وتقييم أداء الوحدات الحكومية، بالإضافة إلى توفير قدر أكبر من المساءلة والشفافية في مالية الحكومة وعملياتها، وذلك في إطار الوفاء بمتطلبات التوجه نحو اللامركزية المالية والإدارية والعمل على تطبيق قانون السلطة المحلية، وكذا اعتماد إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة المقررة من قبل مجلس الوزراء في عام 2005م التي استهدفت التحول إلى استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي بالكامل بصورة تدريجية على مدى تسع سنوات (ابتداءً من 2007م وحتى 2015م). (1)

ثانياً: إدارة النظام المحاسبي الحكومي اليمني؛

أ- الجهة المخولة؛

يدار النظام المحاسبي الحكومي اليمني من قبل وزارة المالية، حيث منحها القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاته بموجب القانون رقم (50) لسنة 1999م، واللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم (7) لسنة 1991م وتعديلاتها الصادرة بقرار وزير المالية رقم (1034) لسنة 1999م الصلاحيات اللازمة لذلك، حيث نصت المادة (46) من القانون المالي على " تحدد اللائحة التنفيذية القواعد

(1) منصور ياسين الأديبي، محمد أحمد السباني، المحاسبة الحكومية والقومية، (صنعاء، مركز الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2010)، ص 1.

والأحكام والأسس المحاسبية وفقاً للأسس العالمية الحديثة التي تتبع في تبويب وتسجيل العمليات المالية التي تجريها الوحدات التي تشملها الموازنات العامة، كما تحدد الحسابات والدفاتر المحاسبية والسجلات والبيانات الإحصائية والمخزنية وكذلك الاستثمارات والنماذج المالية....، ويحظر على جميع الجهات استخدام غير ذلك إلا ما تقره وزارة المالية"، كما نصت المادة (56) من ذات القانون على "دفع الإخلال بحق واختصاصات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، تمارس وزارة المالية أعمال الرقابة والتفتيش المالي والضبط الداخلي على كافة العمليات المالية في جميع الجهات الخاضعة لهذا القانون....، كما ورد بالمادة (67) من القانون المالي على "تعد وزارة المالية الحسابات الختامية للموازنات العامة عن السنة المالية المنتهية والتي تشمل على الإيرادات والنفقات الفعلية...."

وفي نفس السياق جاءت اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم (7) لسنة 1991م وتعديلاتها الصادرة بقرار وزير المالية رقم (1034) لسنة 1999م لتؤكد تخويل وزارة المالية بإدارة كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية، حيث نصت المادة الثالثة من اللائحة على "تختص وزارة المالية بالإشراف على تنفيذ أحكام القانون ولائحته التنفيذية وإصدار الفتاوى والآراء حول ما يثار من إشكالات عند تطبيقها، ويعتبر ما يصدر من فتاوى وآراء وتعليمات في ذلك ملزماً لكافة الوحدات التي تسري عليها هذه الأحكام"

ومما سبق يمكن القول بأن وزارة المالية هي الجهة الوحيدة التي منحها القانون كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة النظام المحاسبي الحكومي.

ب- أسلوب الإدارة:

والمقصود هنا بأسلوب الإدارة، هو ما تضمنه القانون المالي ولائحته التنفيذية لبيان طبيعة العلاقة بين وزارة المالية، بصفتها الجهة المخولة بإدارة النظام المحاسبي الحكومي، والوحدات الحكومية التي تقوم بتنفيذ الموازنة العامة للدولة من حيث مركزية ولا مركزية إدارة الإيرادات والنفقات الخاصة بالموازنة العامة للدولة.

وبهذا الخصوص تنص المادة (28) من القانون المالي على أن: "يفتح البنك المركزي حساباً عاماً لإيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة تحت عنوان (حساب الحكومة العام- وزارة المالية) ويبوب حسب تبويب الموازنة العامة للدولة على أن تضاف إليه جميع إيرادات الدولة التي يتم تحصيلها ويخصم منه جميع النفقات المصرح بصرفها من وزارة المالية".

كما تنص المادة (45) من اللائحة التنفيذية للقانون المالي: "على البنك المركزي الامتناع عن صرف أي شيك يقدم إليه من أي وحدة من وحدات الموازنة العامة للدولة إذا ترتب على الصرف عدم سماح الاعتماد الشهري للجهة المصرح به من وزارة المالية لصرف المبلغ المطلوب.

ومما سبق يمكن القول بأن المشرع المالي اليمني قد اعتمد أسلوب المركزية في إدارة موارد الدولة ونفقاتها، بحيث ينبغي على كافة الوحدات الحكومية تحصيل موارد الدولة وإيداعها في حساب الحكومة العام المفتوح لدى البنك المركزي باسم وزارة المالية، وكذا صرف نفقاتها الواردة بالموازنة العامة للدولة في إطار الاعتمادات الشهرية المصرح بصرفها مسبقاً من قبل وزارة المالية.

ثالثاً: الأسس المحاسبية في النظام المحاسبي الحكومي اليمني:

نصت المادة (5) من دليل النظام المحاسبي الحكومي الصادر عام 2007م على أن تسري أحكامه على جميع الجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة، على أن تلتزم تلك الجهات بما يرد إليها من وزارة المالية من قواعد وأحكام وإجراءات وأساليب محاسبية ينبغي إتباعها في تسجيل وتبويب العمليات المالية الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة، والتالي ملخص لأهم الأسس والقواعد التي تضمنها الدليل:

أ- الأسس المحاسبية العامة:

- استخدام طريقة القيد المزدوج: حيث ورد في سياق المادة (38) من دليل النظام المحاسبي الحكومي على أن يتم إثبات القيود المحاسبية أثناء تنفيذ الموازنة العامة للدولة على أساس (نظرية) القيد المزدوج.

- استخدام الأساس النقدي والانتقال التدريجي إلى أساس الاستحقاق: حيث نصت المادة (7) من دليل النظام المحاسبي الحكومي " تطبق المحاسبة الحكومية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة ويتبع الأساس النقدي في إعدادها وتنفيذها ويتم الانتقال التدريجي لتطبيق أساس الاستحقاق وفقاً للمراحل التالية:

- 1- المرحلة الأولى: إتباع الأساس النقدي مع إظهار بيانات الالتزامات.
- 2- المرحلة الثانية: إتباع الأساس النقدي مع إظهار بيانات الالتزامات والحسابات قيد الدفع.
- 3- المرحلة الثالثة: إتباع أساس الاستحقاق لكافة الأصول والخصوم المالية على أن تستمر الأصول غير المالية في الاحتساب على أساس نقدي.

4- المرحلة الرابعة: إتباع أساس الاستحقاق بالكامل."

غير أن المادة (113) من الدليل قد نصت تحديداً على أن يُعد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة استناداً إلى الأساس النقدي مع إظهار الالتزامات والمستحقات القائمة، بما يشير إلى التوقف عند المرحلة الثانية فقط وهو يتعارض مع ما ورد في المادة (7) منه، بحيث أنه في حالة ما تم تنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة فإنه ينبغي تعديل هذه المادة لتتماشى مع الوضع الجديد.

والجددير ذكره هنا بأن خطة الانتقال التدريجي المشار إليها في سياق المادة السابقة قد حُطت لتنفيذها خلال تسعة أعوام، ابتداءً من العام المالي 2007م حتى عام 2015م الذي كان من المقرر أن يكون العام الأول لذي يستخدم فيه أساس الاستحقاق بالكامل، غير أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية

التي مرت بها اليمن ابتداء من عام 2011م وحتى الآن قد حالت دون الوصول إلى المرحلتين الثالثة والرابعة، حيث توقفت هذه الخطّة عند المرحلة الثانية، والتي يتم من خلالها استخدام الأساس النقدي مع إظهار بيانات الالتزامات والحسابات قيد الدفع.

- استخدام موازنة البنود (التصنيف الاقتصادي) كأساس لعمليات القيد المحاسبي للموارد والاستخدامات؛ حيث نصت المادة (8) من دليل النظام المحاسبي الحكومي " تعتبر الأحكام والقواعد والإجراءات المتبعة في إعداد وتبويب الموازنة العامة للدولة على مستوى الأبواب والفصول والبنود والأنواع، والتقسيمات الواردة في دليل إعداد الموازنة العامة أساساً للقيد والإضافة لحساب الموارد والخصم على حساب الاستخدامات...".

ب- الأسس المحاسبية لعناصر التقارير المالية؛ تضمن الفصل العاشر والأخير من دليل النظام المحاسبي الحكومي موضوع الحسابات الختامية، حيث تضمن هذا الفصل مجموعة من الأسس والقواعد التي ينبغي على كافة الوحدات الحكومية إتباعها عند قياس وعرض العناصر الواردة به، وعلى وجه التحديد ما ورد في سياق المادة (119) من الدليل والتي أكدت على ضرورة أن تراعي الوحدات الحكومية عند إعداد الحساب الختامي لكل من الموارد والاستخدامات والحسابات الرئيسية الأخرى والحسابات المساعدة والانتقالية والنظامية والرقابية الإحصائية مجموعة من القواعد والأسس والتي يمكن إيجازها كما يلي؛

1- الأسس المتعلقة بالموارد؛ ينبغي أن تتضمن التقارير المالية جداول تفصيلية بالموارد الفعلية للسنة المالية بأكملها وفقاً لما يلي؛

- 1-1 الالتزام بالتبويب الاقتصادي للموارد، بحسب (الأبواب والفصول والبنود والأنواع).
- 2-1 تقديرات موارد موازنة السنة المالية المنتهية.
- 3-1 التعديلات التي طرأت على تقديرات الموارد (بالزيادة أو النقص) والصادرة بقوانين من السلطة التشريعية.
- 4-1 تقديرات الموارد بعد التعديلات (تقديرات الموازنة العامة بعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات بالفقرة السابقة).
- 5-1 تُعد الموارد الفعلية للسنة المالية المنتهية بأكملها (طبقاً لما ظهر بالدفاتر وبكشف حساب شهر ديسمبر وكشف المدة (أكتوبر/ ديسمبر)).
- 6-1 الزيادة أو النقص في الموارد (مقارنة الموارد الفعلية بتقديرات موارد الموازنة بعد التعديل).
- 7-1 الأسباب (أسباب الزيادة أو النقص في الموارد الفعلية على مستوى كل نوع من الموارد)

- 2- الأسس المتعلقة بالاستخدامات، ينبغي أن تتضمن التقارير المالية جداول تفصيلية بالاستخدامات الفعلية للسنة المالية بأكملها وفقاً لما يلي:
- 1-2 التبويب التنظيمي والاقتصادي، بحسب (الأبواب والفصول والبنود والأنواع) والجهات.
- 2-2 إعمادات الموازنة للسنة المالية بأكملها (طبقاً للموازنة العامة للدولة).
- 3-2 الإعتمادات الإضافية أو المنقولة (الصادرة بقوانين من السلطة التشريعية)
- 4-2 الاعتمادات بعد التعديل (ربط اعتمادات الموازنة بعد الأخذ في الاعتبار الإعتمادات الإضافية والمنقولة).
- 5-2 الاستخدامات الفعلية للسنة المالية المنتهية بأكملها (طبقاً لما ظهر بالدفاتر ويكشف حساب شهر ديسمبر وكشف المدة (أكتوبر/ ديسمبر)).
- 6-2 الوفرة أو التجاوز في الاستخدامات (مقارنة الاستخدامات الفعلية بإعتمادات الموازنة بعد التعديل).
- 7-2 الأسباب (أسباب الوفرة أو التجاوز) في الاستخدامات على مستوى كل نوع من أنواع الاستخدامات.
- 3- الأسس المتعلقة بالأصول: ينبغي أن يرفق بالتقارير المالية (الحسابات الختامية) مجموعة من المحاضر والبيانات المتعلقة بأصول الوحدة الحكومية وهي:
- 1-3 محضر جرد الخزينية، طبقاً للنموذج المخصص لذلك والمعتمد من قبل وزارة المالية.
- 2-3 محضر الجرد السنوي لموجودات المخازن الحكومية، طبقاً للنموذج المخصص لذلك والمعتمد من قبل وزارة المالية.
- 3- 3 إعداد بيان بكافة السيارات الحكومية ووسائل النقل الأخرى..
- 4-3 إعداد بيان بالمعدات والأجهزة المتنقلة والتي تصرف لبعض الموظفين والمسؤولين الذين تستلزم طبيعتها عملهم صرف مثل هذه المعدات والأجهزة.
- 5-3 إعداد بيان بالموارد المستحقة المتأخر تحصيلها من الموارد التي تقوم الجهة بتحصيلها سواء تخص موارد الموازنة أو موارد الحساب الجاري...
- 6-3 إعداد بيان بمضردات المبالغ المنصرفة لحساب جهات أخرى...
- 7-3 إعداد بيان بالمساهمات وحقوق الملكية الأخرى في المنشآت المحلية وغير المالية...
- 8-3 إعداد بيان بالمساهمات وحقوق الملكية الأخرى في المؤسسات المالية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية...
- 4- الأسس المتعلقة بالالتزامات: ينبغي أن يرفق بالتقارير المالية (الحسابات الختامية) مجموعة من المحاضر والبيانات المتعلقة بالتزامات الوحدة الحكومية وهي:
- 1-4 بيان بالالتزامات القائمة وأسباب عدم سدادها والتأكد من استيفائها للشروط القانونية.

- 2-4 بيان بالموارد المحصلة مقدماً.
- 3-4 بيان بمفردات المبالغ المحصلة لحساب جهات أخرى.
- 4-4 بيان تفصيلي بمرجع المرتبات والأجور والتي لم تصرف حتى نهاية السنة المالية.
- ج- الأسس المحاسبية للعناصر التي لا تظهر ضمن القوائم المالية؛ أوجب دليل النظام المحاسبي الحكومي بالإفصاح عن عناصر ومساائل ذات أهمية نسبية ينبغي إرفاقها بالتقارير المالية (الحسابات الختامية) وهي:
- 1- بيان بالأماكن المستأجرة من قبل الوحدات الحكومية.
 - 2- بيان بحوادث السرقة والاختلاس والحريق والإهمال وأسبابها والخسائر المترتبة.
 - 3- بيان تفصيلي بمبالغ التعويضات والغرامات والسلطة التي رخصت بها.
 - 4- بيان بالمبالغ التي أنفقت بالنقد الأجنبي خلال السنة المالية المنتهية والمعادل له بالعملة المحلية مبيئاً به الغرض وأوجه الصرف والباب والفصل والبند والنوع.
 - 5- بيان تفصيلي بالقروض والمنح والمساعدات (النقدية والعينية) الأخرى التي حصلت عليها الجهة خلال السنة المالية.
 - 6- بيان بالاشتراكات في هيئات ومنظمات عربية وإقليمية ودولية خلال السنة المالية.
- رابعاً: عناصر النظام المحاسبي الحكومي اليمني ودوره المستندية:
- أ- المجموعة المستندية: تضمن الفصل الثالث من دليل النظام المحاسبي الحكومي المستندات الواجب استخدامها في كافة الوحدات الحكومية الملزمة بتطبيقه، والتي تم تصنيفها في ثلاث فئات كما يلي:
- المستندات الخاصة بالموارد العامة؛ والتي تم تحديدها في سياق المادة (32) من الدليل.
 - المستندات الخاصة بالاستخدامات؛ والتي تم تحديدها في سياق المادة (34) من الدليل.
 - المستندات الخاصة بالمخازن؛ والتي تم تحديدها في سياق المادة (36) من الدليل.
- ب- المجموعة الدفترية؛ كما تضمن الفصل الثالث من دليل النظام المحاسبي الحكومي الدفاتر الواجب إمساكها لدى كافة الوحدات الحكومية الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي الحكومي والتي تم تصنيفها في فئتين هما:
- 1- الدفاتر والسجلات المحاسبية؛ وتستخدم لإثبات القيود المحاسبية أثناء تنفيذ الموازنة العامة، والتي وردت تفصيلاً في سياق المادة (38) من دليل النظام المحاسبي الحكومي ويعدد (13) دفتر وسجل توزعت بين دفاتر يومية عامة وأستاذ عام (إجمالي) وأستاذ مساعد (مفردات).

2- السجلات البيانية، والتي تستخدم لحصر وتوفير بعض البيانات التي لا تتمكن الدفاتر والسجلات المحاسبية من توفيرها وتحقيق رقابة على مختلف أنواع العمليات المالية، والتي وردت تفصيلاً في سياق المادة (38) من دليل النظام المحاسبي الحكومي ويعدد (20) سجل.

ج- مجموعة التقارير المالية؛ تضمن الفصل العاشر والأخير من دليل النظام المحاسبي الحكومي التقارير الواجب إعدادها من كافة الوحدات الحكومية الملزمة بتطبيقه، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1- كشف الحساب الشهري؛ وبحسب ما ورد في المادة (119) من الدليل، فإن كشف الحساب الشهري يمثل موقف تنفيذ الموازنة لكل من السلطة المركزية والسلطة المحلية عن الشهر المنتهي بعد إقفال حسابات الشهر وإجراء تسويات إقفال حسابات البنوك وبعد المطابقات اللازمة للمجموعة الدفترية.

2- كشف حساب المدة (الربع سنوي)؛ وبحسب ما ورد في المادة (119) من الدليل، فإن كشف حساب المدة (الفصلي) يمثل موقف التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة عن كل ثلاثة أشهر من السنة.

3- الحساب الختامي؛ وبحسب ما ورد في المادة (106) من الدليل، فإن الحساب الختامي يعرف بأنه نتائج التنفيذ الفعلي للموارد المحصلة والاستخدامات التي تم صرفها خلال السنة المالية المنتهية وعلى جميع المستويات المطلوبة من حيث التبويب الاقتصادي (باب/فصل/بند/نوع) وكشوفات الحسابات الرئيسية والحسابات المساعدة والحسابات الانتقالية والحسابات النظامية والحسابات الرقابية الإحصائية وأية مرفقات أخرى.

خامساً: الموازنة العامة للدولة والنظام المحاسبي الحكومي اليمني؛

تتميز العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والنظام المحاسبي الحكومي بأنها علاقة تكاملية تعتمد على التداخل والتزامن بينهما. فالموازنة العامة للدولة باعتبارها خطة معتمدة تتضمن برامج عمل وتقدير للموارد والنفقات اللازمة لتنفيذ تلك البرامج خلال الفترة المالية القادمة تمثل الركيزة الأساسية للنظام المحاسبي الحكومي، حيث أن وظيفة هذا النظام هو معالجة العمليات المالية التي تنتج من تنفيذ الموازنة العامة للدولة، وذلك عبر قياسها وتبويبها وتلخيصها بهدف توفير تقارير وقوائم مالية تتضمن معلومات يمكن استخدامها من قبل المستفيدين منها في الأغراض المالية والإدارية المختلفة.⁽¹⁾

ويمكن القول بأن الموازنات التقديرية قد ظهرت كمفهوم وأسلوب لأول مرة في المجال الحكومي⁽²⁾، حيث أن الموازنة العامة لأي دولة هي مرتكز ومحور اهتمام القائمين على إدارة المالية العامة بها، وهو الأمر

(1) إسماعيل خليل إسماعيل، نائل حسن عدس، المحاسبة الحكومية، الطبعة العربية، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010) ص156.

(2) Jess Burkhead, 'Government Budgeting', (N.Y., John Wiley and sons, 1966).

الذي جعل المجلس القومي للمحاسبة الحكومية (NCGA) (مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB) حالياً) يعتبرها أحد المبادئ المحاسبية، حيث نص المعيار العاشر على وجوب قيام كل تنظيم حكومي بإعداد موازنة تقديرية وأن يوفر النظام المحاسبي الأساس الملائم لتحقيق الرقابة عن طريق هذه الموازنة، وكذا تضمين التقارير المالية بيانات مقارنة عن موازنات السنوات السابقة. وتعتبر الموازنة بالنسبة لنظام المحاسبة الحكومية بمثابة حجر الزاوية أو المحور الأساسي، فهي جزءاً مؤثراً من مكونات هذا النظام. (1)

وفي الجمهورية اليمنية ظلت الموازنة العامة للدولة أحد محاور اهتمام أي نظام محاسبي حكومي يتم إعداده أو تطويره من قبل القائمين على إدارة المالية العامة، وأنها هي وحدها التي ترسم معالم النظام ومكوناته وهو ما أكدته المادة (8) من آخر دليل محدث للنظام المحاسبي الحكومي بالجمهورية اليمنية والصادر عام 2007م، حيث نصت على ما يلي: "تعتبر الأحكام والقواعد والإجراءات المتبعة في إعداد وتبويب الموازنة العامة للدولة على مستوى الأبواب والفصول والبنود والأنواع (التصنيف الاقتصادي بحسب تعريف الدليل)، والتقسيمات الواردة في دليل إعداد الموازنة العامة أساساً للقيود والإضافة لحساب الموارد والخصم على حساب الاستخدامات ويجب التقيد بها وعدم الخروج عنها في تنفيذ الموازنة العامة للدولة، في ضوء الوثائق المؤيدة للتحويل أو الصرف."

وتوضح المادة (107) من ذات الدليل طبيعة العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والنظام المحاسبي الحكومي حيث تنص على أنه: "يتم إعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لكل الجهات في السلطة المركزية والمحلية بعد انتهاء السنة المالية من واقع النظام المحاسبي الحكومي." بحيث ترتبط أنواع الاستخدامات والموارد الواردة بالموازنة العامة للدولة بالنظام المحاسبي الحكومي عبر نظام تصنيف حسابات الموازنة والذي تعرفه المادة (20) من دليل النظام المحاسبي الحكومي بأنه "ترجمة ملخصة لجميع البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية ويمثل نظاماً لتسلسل الأرقام الهرمي للحسابات، حيث أنه مصمم بطريقة تتناسب وطبيعة الأعمال والأنشطة الخاصة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة من جهة وخدمة تحقيق الأهداف أو المتطلبات الحالية والمستقبلية للموازنة العامة من جهة أخرى".

ومن هنا يمكن القول بأن أي محاولة لتطوير النظام المحاسبي الحكومي ترتبط بدرجة أساسية بتطوير آخر يتمثل في تطوير طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة وكذا تطوير طريقة التقرير عن نتائج تنفيذها، وهو المحور الذي سيتم تناوله في المطلب القادم من ورقة العمل هذه.

المطلب الثاني: إجراءات دمج نظام محاسبة المسؤولية في النظام المحاسبي الحكومي اليمني.

نقلاً عن: سلطان احمد السلطان، وصفي حسن أبو المكارم، المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2006)، ص

تمهيد:

يمكن القول بأنه إلى عهد قريب، ظلت احتياجات مستخدمي النظام المحاسبي الحكومي من المعلومات تتركز في توفير المعلومات لأغراض الرقابة المالية التقليدية، ولكن الفترة القليلة الماضية شهدت اتجاهات عديدة لتطوير النظام المحاسبي الحكومي التقليدي. ويمكن القول أن من ضمن الدراسات الجادة المتعلقة بتطوير النظام المحاسبي الحكومي، مناداة أحد الكتاب (1) بتطوير هيكل التنظيم الإداري الخاص بالنظام المحاسبي الحكومي وذلك بتحول النظام المحاسبي الحكومي من المركزية إلى اللامركزية خصوصا في مجال التقارير المالية بحيث يسهل التقرير على مستوى الوحدات الإدارية الحكومية الدنيا، وهو ما مهد للبحث في إمكانية التقرير على مستوى قطاعي (جزئي) داخل الوحدة الحكومية الواحدة من خلال تبني أحد أساليب المحاسبة الإدارية وهو نظام محاسبة المسؤولية.

وفي مجال المحاسبة الحكومية فإن استخدام نظام محاسبة المسؤولية ضمن التنظيم المحاسبي الحكومي ينبغي أن يتم من خلال منظومة عملية تراعي طبيعة العلاقة بين أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة والتقرير عن نتائج التنفيذ الفعلي لها وبين مكونات النظام المحاسبي، التي تعتبر الموازنة مصدر رئيسي لإثبات ومتابعة عمليات تنفيذ البرامج والأنشطة المخططة ضمنها.

وسيتناول هذا المطلب طبيعة الموازنة العامة للدولة في اليمن باعتبارها نقطة البداية لدمج نظام محاسبة المسؤولية في النظام المحاسبي الحكومي، وكذا متطلبات عملية الدمج، بالإضافة إلى تناول نوعية التقارير المالية الصادرة عن النظام المحاسبي الحكومي في ظل الدمج المقترح.

أولاً، واقع إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية:

حددت المادة (55) من دليل النظام المحاسبي الحكومي طبيعة نظام الموازنة العامة للدولة، سواء النظام الرئيسي المستخدم لدى وزارة المالية أو الأنظمة الفرعية المستخدمة لدى بقية الجهات الحكومية على مستوى السلطتين المركزية والمحلية، حيث جاء في سياق هذه المادة بأن هذا النظام "أحد مكونات نظام إدارة المعلومات المحاسبية والمالية الشامل، حيث يستخدم لتمكين الوزارة (وزارة المالية) من استخراج البيانات والأرقام الخاصة بموازنة كل جهة على حده.

ويعمل نظام إدارة المعلومات المحاسبية والمالية الشامل لدى المركز الرئيسي (وزارة المالية) والجهات الحكومية الأخرى (السلطتين المركزية والمحلية) والمذكور في المادة السابقة من خلال ثلاث مستويات تم تحديدها في سياق المادة (40) من الدليل هي:

المستوى الأول: أجهزة السلطة المحلية في الوحدات الإدارية.

المستوى الثاني: وتمثل في كل من داوين الجهات المركزية، ومكاتب المالية بالمحافظات.

(1) حنا رزوقي الصانع، محاسبة وإدارة الأموال العامة - دراسة تفصيلية في عناصر ومقومات النظام المحاسبي الحكومي ومتطلبات ووسائل تطويره في ضوء الدراسات العربية والدولية مع توضيح موقف المشرع الليبي منها-. (الجامعة المفتوحة، 1998)، ص 296.

المستوى الثالث؛ وزارة المالية.

كما حدد دليل النظام المحاسبي الحكومي في المادة (108) منه المراحل التي تمر بها الموازنة العامة للدولة، وذلك بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى؛ مرحلة الإعداد (تقدير الاستخدامات المتوقع صرفها والموارد المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية التالية)، وقد اعتبر الدليل بأن مرحلة اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية هي جزء من هذه المرحلة على عكس بعض الكتاب الذين يرون بأن مرحلة الاعتماد تعتبر مرحلة مستقلة بذاتها. المرحلة الثانية؛ مرحلة التنفيذ الفعلي للموازنة العامة (تحصيل الموارد وصرف الاستخدامات). المرحلة الثالثة؛ مرحلة الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن السنة المالية المنتهية (نتائج التنفيذ الفعلي).

وبدورها حددنا المادتين (40) و(41) من دليل النظام المحاسبي الحكومي في الفصل الرابع (الإجراءات الآلية) الإجراءات الواجب اتخاذها لدى كل مستوى من مستويات التنظيم المحاسبي الحكومي الثلاثة خلال مراحل إعداد وتنفيذ واستخراج التقارير المالية للموازنة العامة للدولة، وذلك على النحو التالي: أولاً؛ مرحلة الإعداد:

أ. لدى المستوى الثالث (وزارة المالية): حددت المادة (41) الإجراءات الواجب القيام بها من خلال هذا المستوى في مرحلة الإعداد والتي يمكن تلخيصها في التالي:

- إرسال المنشور الدوري (قواعد وأسس إعداد الموازنة العامة) إلى جميع الجهات.
- استقبال مقترحات الموازنة من الوزارات والوحدات الإدارية بالمحافظات وحفظها ألياً في ملفات مؤقتة وربطها بملف المنشور الدوري للموازنة.
- استقبال الموازنة المعتمدة من مجلس النواب وتسجيلها بعد عملية التدقيق في ملفات خاصة بالوزارات وجهات السلطة المركزية (الفروع) والوحدات الإدارية في المحافظات.
- إرسال ملفات الموازنة العامة الرقابية إلى البنك المركزي.
- إرسال ملفات الموازنة العامة الرقابية إلى جميع الجهات كل فيما يخصه.

ب. لدى المستوى الثاني (دواوين الجهات المركزية ومكاتب وزارة المالية بالمحافظات): حددت المادة (40) الإجراءات الواجب القيام بها من خلال هذا المستوى في مرحلة الإعداد والتي يمكن تلخيصها في التالي:

- تقوم وحدات السلطة المركزية باستقبال التعليمات الصادرة من وزارة المالية، وحفظها ألياً بملفات خاصة بها، وإبلاغ فروعها بالمحافظات بتلك التعليمات.

- تقوم وحدات السلطة المركزية باستقبال موازنة فروعها، وإعداد موازنتها متضمنة موازونات فروعها في المحافظات والمديريات ورفعها لوزارة المالية...
- تقوم مكاتب المالية بالمحافظات ووزارة الإدارة المحلية بإبلاغ وحدات السلطة المحلية بمقدار الدعم المركزي المخصص لها للعام القادم وفقا لقرار مجلس الوزراء لإدراجها ضمن موازنتها.
- بعد صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة تقوم السلطة المركزية ومكاتب المالية بالمحافظات، باستلام وتدقيق وحفظ ملفات الموازنة المعتمدة والمرسلة من وزارة المالية.
- ج. لدى المستوى الأول (أجهزة السلطة المحلية في الوحدات الإدارية): حددت المادة (40) الإجراءات الواجب القيام بها من خلال هذا المستوى في مرحلة الإعداد وكما يلي:
 - التنسيق مع كل من وزارة المالية والتخطيط والإدارة المحلية لتحديد حجم مواردها المحلية من الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة والمحددة بقانون السلطة المحلية.
 - التنسيق مع مكاتب وزارة المالية بالمحافظات بشأن تحديد حصصها من الموارد المشتركة.
 - استقبال التعليمات الصادرة من وزارة المالية بشأن قواعد وأسس ومؤشرات إعداد الموازنة.
 - تقوم وحدات السلطة المحلية بالمحافظات بإعداد موازنتها...، وتسليمها بعد إقرارها من قبل المجلس المحلي بالمحافظة لمكتب وزارة المالية.
 - يقوم مكتب وزارة المالية بالمحافظة برفع مشروع الموازنة المجمعة على مستوى المحافظة إلى وزارة المالية، ووزارة الإدارة المحلية.
- ثانياً: مرحلة التنفيذ:
 - أ. لدى المستوى الثالث (وزارة المالية): حددت المادة (41) الإجراءات الواجب القيام بها من خلال هذا المستوى في مرحلة التنفيذ والتي يمكن تلخيصها في التالي:
 - استلام طلبات الارتباط بالصرف من الوزارات والوحدات الإدارية في المحافظات.
 - استكمال إجراءات الموافقة على عمليات الارتباط بالصرف واستخراج الشيكات أو أوامر الدفع.
 - استقبال واستلام الحركات اليومية للاستخدامات والموارد والالتزامات والمستحقات، بالإضافة إلى القيد المحاسبية المتعلقة (بالأصول والخصوم).

- تسجيل العمليات المالية والالتزامات والمستحقات والقيود المحاسبية الأخرى لولايات الموازنة التابعة إلى ملف موازنة الوزارة.
 - استقبال ملف العمليات المالية الخاصة بولايات الموازنة من البنك المركزي، ومقارنة العمليات الواردة في كشف البنك مع تلك الواردة من جميع الجهات ومن ثم إجراء القيود اللازمة آلياً.
 - ب. لدى المستوى الثاني (دواوين الجهات المركزية ومكاتب وزارة المالية بالمحافظات) وكذا المستوى الأول (أجهزة السلطة المحلية في الولايات الإدارية بالمحافظات): حددت المادة (40) الإجراءات الواجب القيام بها من خلال هذين المستويين في مرحلة التنفيذ كما يلي:
 - تقوم جميع الجهات بإدخال وتدقيق مكونات مقبوضات الموارد المحصلة ومقارنتها بربط الموازنة وتحديد الانحرافات، وإجراء القيود الخاصة بها آلياً بعد إجراء المطابقة البنكية.
 - تقوم جميع الجهات في وحدات السلطة المركزية والمحلية بالارتباط بالبنوك أو المصروفات من خلال إدخال وتدقيق الوثائق والمستندات المعدة للصرف آلياً.
 - تقوم جميع الجهات بالقيام بالدور الرقابي على الاستخدامات من حيث التأكد من وجود مخصصات لازمة لها بالموازنة، وكذا أن الارتباط بها يتم على مستوى التصنيف الاقتصادي (باب/فصل/بند/نوع)،... الخ.
 - استقبال وتدقيق العمليات المالية الواردة من البنك المركزي، ومقارنتها مع الحركة التي سبق قيدها آلياً بالجهة نفسها، ومن ثم إجراء القيود المحاسبية اللازمة آلياً.
 - إدخال وتدقيق البيانات التفصيلية للأصول والخصوم التي تسجل لأول مرة في النظام..
- ثانياً: مرحلة استخراج التقارير:
- أ. لدى المستوى الثالث (وزارة المالية): حددت المادة (41) الإجراءات الواجب القيام بها من خلال هذا المستوى في مرحلة إعداد واستخراج التقارير والتي يمكن تلخيصها في التالي:
- استخراج التقارير الدورية الخاصة بالموارد والاستخدامات الفعلية والالتزامات والمستحقات مقارنة مع مخصصات الموازنة، إضافة إلى كشف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
 - استخراج كشف بالمبالغ المسددة من الالتزامات القائمة والرصيد المتبقي منها، وكذا كشف بالموارد المحصلة من الموارد المستحقة والمحصلة مقدماً.
 - استخراج كافة التقارير المالية والإحصائية لأغراض المتابعة والرقابة وإدارة النقدية.

— استخراج تقارير الموازنة العامة لكافة الجهات الحكومية بحسب التصاميم والأساليب المختلفة.

ب. لدى المستوى الثاني (دواوين الجهات المركزية ومكاتب وزارة المالية بالمحافظات) وكذا المستوى الأول (أجهزة السلطة المحلية في الوحدات الإدارية بالمحافظات): حددت المادة (40) الإجراءات الواجب القيام بها من خلال هذين المستويين في مرحلة التنفيذ كما يلي:

— استخراج تقارير دورية للتنفيذ الفعلي للموارد والاستخدامات الفعلية مقارنة بمؤشرات الأداء.

— استخراج التقارير المالية والإحصائية الأخرى اللازمة لأغراض متابعة الموازنة والمراقبة وتفعيل إدارة النقدية.

ثانياً؛ الانتقادات الموجهة لطريقة التقليدية لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية:

يمكن القول بأن طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة بالجمهورية اليمنية وإجراءات تنفيذها والتقرير عن نتائجها يحاكي الأسلوب التقليدي لطريقة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة المتبع لدى أغلب الدول النامية، والذي يهدف بنهاية المطاف إلى فرض الرقابة القانونية والنظامية على إجراءات التحصيل والصرف. فهذا الأسلوب بحسب أغلب الدراسات ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراستي حجر والرياني، التي أجريت بهذا الخصوص لا يوفر البيانات والمعلومات الكافية والملائمة للانتقال بعملية الرقابة إلى أي مستوى من مستويات الرقابة وتقييم الأداء المختلفة التي يمكن من خلالها إجراء تقييم علمي وواقعي للبرامج والأنشطة الحكومية التي تشملها الموازنة العامة للدولة.

وبهذا الخصوص تشير دراسة حجر (1) إلى أن إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية يتم وفقاً لموازنة البنود (الموازنة التقليدية)، والتي تركز على إظهار بيانات النفقات لأوجه صرفها (التبويب النوعي)، وليس على أساس الهدف من الإنفاق وبالتالي فإن القياس المحاسبي يكون محصوراً على عمليات الصرف. كما توصلت دراسة الرياني (2) إلى عدم ملائمة النموذج الرقابي المتبع في إعداد الموازنة العام للدولة بالجمهورية اليمنية لمتطلبات رقابة وتقييم الأداء بشكل علمي وفعال، حيث أشارت الدراسة إلى أن المشرع اليمني قد أخذ في القانون رقم (8) لسنة 1990 (القانون المالي) بنموذج موازنة البنود

(1) عبدالملك إسماعيل حجر، مرجع سبق ذكره، ص 216.

(2) محمد فضل الرياني، "تفعيل الدور الرقابي لضمان شفافية النظام الإداري والمالي للجهات الحكومية في الجمهورية اليمنية"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، (العدد: الحادي عشر والثاني عشر، 1999)، ص 186.

كأساس لإعداد موازنات الجهاز الإداري الحكومي وبما ينطوي عليه تطبيق هذا النموذج من العجز في تحقيق رقابة على فعالية وكفاءة واقتصادية الأداء.

ثالثاً: استخدام نظام محاسبة المسؤولية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية؛ في ضوء الانتقادات الموجهة لموازنة البنود، من حيث قصورها في تحقيق رقابة ذات فعالية على الأداء المالي والإداري للوحدات الحكومية، نتيجة تركيز عملية الرقابة التي تتم من خلال هذا النوع من الموازنات على البعد النظامي والقانوني، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن إجراءات الرقابة الواردة في التشريعات المالية والمحاسبية اليمنية قد هدفت بشكل أساسي إلى التحقق من مدى التزام الوحدة الحكومية بتعليمات وزارة المالية فيما يخص الصرف والتحصيل في حدود اعتمادات الموازنة(1).

ونتيجة لما سبق أوصت بعض الدراسات التي أجريت على النظام المحاسبي الحكومي والموازنة العامة للدولة والرقابة الحكومية في الجمهورية اليمنية بإدخال بعض من أساليب المحاسبة الإدارية ضمن منظومة العمل المحاسبي الحكومي والتي يمكن من خلالها تعزيز عمليات الرقابة وتقويم الأداء المالي والإداري، حيث أوصت دراسة حجر(2) بإدخال أنظمة محاسبية فرعية ضمن مكونات النظام المحاسبي الحكومي القائم في الجمهورية اليمنية، واقترحت استخدام نظام محاسبة المسؤولية وذلك بهدف تحقيق الرقابة على الكفاءة في الأداء شريطة توفير المتطلبات الأساسية لمثل هذا النوع من النظم المحاسبية.

وعليه فإن هذه الورقة تقترح إدخال نظام محاسبة المسؤولية كنظام فرعي ضمن النظام المحاسبي الحكومي وفقاً للنموذج التالي:

(أ) توفير متطلبات نظام محاسبة المسؤولية على مستوى كل الوحدات الحكومية؛ والتي يمكن تلخيصها

في التالي:

1. وجود نظام موازنة جيد؛

تعتبر الموازنة في القطاع الحكومي أمر مضرغ منه باعتبارها ركن أساسي من أركان منظومة العمل المالي والمحاسبي الحكومي، ولكن ينبغي مراعاة أن تعد موازنة مراكز المسؤولية في كل وحدة حكومية وفقاً للهيكل التنظيمي لها، مع وضع معايير الأداء المستهدف لكل مركز من مراكز المسؤولية (مراكز الموازنة).

2. وجود هيكل تنظيمي جيد ومفهوم؛

يمكن القول بأنه لا تكاد أي وحدة حكومية تخلو من الهياكل التنظيمية المعتمدة واللازمة لتسيير نشاطها، ولكي تحقق تلك الهياكل متطلبات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية فإنه ينبغي أن تتسم بالخصائص التالية:

(1) المرجع السابق، ص 190.

(2) عبدالمالك إسماعيل حجر، مرجع سبق ذكره، ص 261.

- وجود توصيف وظيفي واضح يحدد الاختصاصات والمسؤوليات للوظائف المختلفة بالوحدة الحكومية.
- تجنب المسؤولية المشتركة عند تحديد مراكز المسؤولية وفقاً للهيكل التنظيمي، بمعنى أن الإدارات أو الأقسام التي تتحمل مسؤولية مشتركة تعتبر مركز مسؤولية واحد، حتى لا يكون هناك مجال للتهرب من المساءلة.
- وجود سياسات عامة على مستوى الوحدة الحكومية ككل، بما يضمن التنسيق والتكامل بين مراكز المسؤولية المختلفة، ومنع الازدواجية في الاختصاصات داخل الوحدة الحكومية.

3. وجود دليل حسابات موحد:

وهنا تجدر الإشارة إلى أن دليل النظام المحاسبي الحكومي الصادر في عام 2007م، قد خصص الفصل الخامس (هيكل حسابات الموازنة العامة للدولة) لشرح دليل الحسابات الخاص بالنظام المحاسبي الحكومي، حيث أشار في مادته رقم (49) إلى طريقة تحديد الرموز العددية المخصصة لحسابات الموازنة والحسابات الرئيسية والمساعدة والانتقالية والنظامية والرقابية الإحصائية.

4. استخدام الحاسب الآلي والبرامج المتطورة والمناسبة:

يمكن القول بأن التقدم في تقنية المعلومات أخذ الكثير من المهام الروتينية التي كان يقوم بها المحاسب الإداري، كما جعلت نظم المعلومات المدمجة من السهل الحصول على المعلومات لجميع المسؤولين في مختلف المستويات الإدارية. (1)

ومن الجدير ذكره هنا أن دليل النظام المحاسبي الحكومي، قد أفرد الفصل الرابع ضمن فصوله العشرة، لتحديد الإجراءات الآلية التي ينبغي أن يتم إدخالها ضمن عملية التطوير التي تهدف إليها النظام.

5. وجود هيكل جيد للتقارير:

لنجاح نظام محاسبة المسؤولية يجب إعداد تقرير لكل مركز مسؤولية على حدة، وأن يتم إعداد هذا التقرير بصورة دورية، وأن يركز على البنود القابلة للرقابة، وزيادة فاعلية التقرير فإنه ينبغي أن يحتوي على مقارنة بين الأرقام الفعلية والتقديرية، وتحديد الانحرافات بينهما. (2)

وقد خصص دليل النظام المحاسبي الحكومي جزء من الفصل الرابع لشرح التقارير الدورية الآلية، كما أفرد الفصل العاشر منه بالكامل لشرح طريقة إعداد الحسابات الختامية.

6. وجود نظام عادل للحوافز:

(1) سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص 211.

(2) محمد تيسير عبدالحكيم الرجحي، مرجع سبق ذكره، ص 330-331.

بعد مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط باستخدام تقارير المستويات الإدارية تطبيقاً لنظام محاسبة المسؤولية، لا بد من توفر نظام يتم بمقتضاه مجازاة المهملين والمقصرين، وتشجيع المجدين ورفع روحهم المعنوية عن طريق المكافآت المادية والمعنوية مما يساعد على خفض التكاليف وزيادة الإيرادات، وتحقيق الأهداف. ومن ناحية أخرى إذا تم ربط نظام الترقيات بتحقيق الأهداف والخبرة والأقدمية، وليس- بجوانب أخرى- فإن ذلك سوف يساهم في تعاون العاملين في أداء العمل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الحد بشكل كبير نسبياً من الاحتكاكات بين الأفراد، وسوء الفهم الذي قد يسود بينهم، نظراً لأن مصالحهم أصبحت واحدة، ولأن معايير تقييم أدائهم أصبحت تتصف بالعدالة والموضوعية. (1)

(أ) تهيئة الوحدات الحكومية لاستيعاب النموذج المقترح: من خلال مراعاة ما يلي:

- توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق النظام المقترح.

- تدريب وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة للتعامل مع النظام المقترح لدى كل وحدة حكومية.

- قيام وزارة المالية بإعداد خبراء للنظام، يمكن الاستعانة بهم للإشراف والمتابعة عند البدء بعملية التطبيق.

(ب) تطبيق النموذج المقترح في الوحدات الحكومية: من خلال مراعاة ما يلي:

- تطبيق النموذج على عينات من الوحدات الحكومية.

- التقييم المستمر لكل عمليات التنفيذ خصوصاً في مراحلها الأولى وإجراء عمليات التغذية العكسية لمعالجة أي قصور قد يظهر في النظام قبل اعتماده بصورته النهائية.

(ج) إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات المالية لاستيعاب النموذج المقترح: بعد الانتهاء من عملية التطبيق للنظام المقترح وإجراء عمليات التصحيح اللازمة لأوجه القصور التي يمكن أن تظهر من خلال التطبيق العملي فإنه ينبغي إدخال بعض التعديلات على التشريعات المالية لاعتماد النظام بصورة رسمية، ويمكن بهذا الخصوص تحديد أهم التعديلات للتشريعات المالية في الجمهورية اليمنية، وذلك بهدف استيعاب النظام المقترح:

- القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م ولائحته التنفيذية:

يمكن إدخال تعديل أساسي على القانون المالي بحيث يتم استيعاب النظام المقترح للدمج بالنظام المحاسبي الحكومي القائم، وتحديد إدخال بعض الإضافات على الفقرة (ب) من المادة (6)، حيث تنص الفقرة (ب) على: " يجب أن تشمل الموازنات العامة: 1- تقديرات لكافة أنواع الإيرادات بما في ذلك جميع المساعدات والهبات العينية والنقدية والمسحوبات من القروض العينية والنقدية التي يحتمل تحصيلها أو الحصول عليها خلال السنة المالية موضع التقدير. 2- تقديرات لكافة أنواع النفقات المتوقع إنفاقها خلال

(1) أحمد محمد زامل، مرجع سبق ذكره، ص533.

السنة المالية موضع التقدير بما في ذلك المخصصات لخدمة الديون أو القروض المحلية والخارجية"، بحيث تصبح الفقرة بعد التعديل: " يجب أن تشمل الموازنات العامة: 1- تقديرات لكافة أنواع الإيرادات حسب مراكز المسؤولية المعتمدة في الوحدة حكومية، على أن تشمل تلك الإيرادات جميع المساعدات والهبات العينية والنقدية والمسحوبات من القروض العينية والنقدية التي يحتمل تحصيلها أو الحصول عليها خلال السنة المالية موضع التقدير. 2- تقديرات لكافة أنواع النفقات المتوقع إنفاقها خلال السنة المالية موضع التقدير حسب مراكز المسؤولية المعتمدة في الوحدة حكومية، على أن تشمل تلك النفقات مخصصات خدمة الديون أو القروض المحلية والخارجية."

- دليل النظام المحاسبي الحكومي الصادر عام 2007م:

يمكن إدخال تعديل أساسي لاستيعاب النظام المقترح ودمجه بالنظام المحاسبي الحكومي القائم يتمثل بإضافة مادة بنهاية الفصل الرابع من الدليل (الإجراءات الآلية) برقم (47) تنص في فقرتين على ما يلي:

أ. " يجب أن يكون لنظام المعلومات المحاسبية والمالية القدرة على توزيع مخصصات الموازنة المعتمدة في الملفات الخاصة بدواوين السلطة المركزية والوحدات الإدارية وفروع السلطة المركزية في المحافظات على مستوى مراكز المسؤولية بحسب الهيكل التنظيمي المعتمد لها"

ب. " يجب أن يكون لنظام المعلومات المحاسبية والمالية القدرة على استخراج التقارير المالية في الملفات الخاصة بدواوين السلطة المركزية والوحدات الإدارية وفروع السلطة المركزية في المحافظات على مستوى مراكز المسؤولية بحسب الهيكل التنظيمي المعتمد لها"

المطلب الثالث: دور النظام المحاسبي الحكومي المقترح في تعزيز الرقابة وتقييم الأداء للوحدات الحكومية بالجمهورية اليمنية.

تمهيد:

يمكن القول بأن استخدام وتبني أي نظام محاسبي في أي منشأة كانت، يخضع لمحدد رئيسي يتمثل في (التكلفة/ العائد)، بحيث يمكن اتخاذ قرار باستخدام النظام في حال كانت منافعه المتوقعة تفوق التكاليف المترتبة على عملية الاستخدام، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الظروف المحيطة بعمل أي منشأة وتغيرها باستمرار قد تجعل من عملية الاستخدام التي كانت مرفوضة في السابق، مقبولة في الوقت الراهن، فدوام الحال من المحال. ولعل هذه التوطئة تقودنا إلى القول بأن سعي البعض في الوقت الراهن إلى المناداة بضرورة استخدام وتبني أساليب المحاسبة الإدارية ومنها نظام محاسبة المسؤولية في بيئة العمل المحاسبي الحكومي كأسلوب عملي يوفر قد أكبر من الرقابة والتقييم للأداء داخل الوحدات الحكومية هي ضرورة قد فرضتها الظروف البيئية المحلية وبشكل أكبر من أي وقت مضى، مما ساعد في زيادة كفاءة المنافع المتوقعة على كفاءة التكاليف المترتبة.

وسيتناول هذا المطلب مميزات تبني واستخدام النظام المحاسبي الحكومي المقترح، وذلك من خلال توضيح طبيعة الرقابة الإدارية بين الأسلوب التقليدي في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة والأسلوب المقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي، وكذا الدور الجديد في إجراءات المتابعة والتقييم للأنشطة والبرامج الحكومية نتيجة التركيز الجزئي على متابعة وتقييم الأداء في مراكز المسؤولية باعتبار تلك المراكز هي المسؤولية عن إنجاز تلك الأنشطة والبرامج، وصولاً لتحقيق أهداف الوحدة الحكومية.

أولاً: الرقابة الإدارية بين الأسلوب التقليدي في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة والأسلوب المقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي:

تعتبر الرقابة بمفهومها العام أحد الوظائف الإدارية التي يتم من خلالها التحكم والتأثير في توجيه الأنشطة والنظم بما يكفل فرض رقابة شاملة على المنظمة ككل، وتحقيق الرقابة يعتبر من أهم وظائف نظم المعلومات المحاسبية، فالمحاسبون يستطيعون تقديم خدماتهم في هذا المجال من خلال تصميم نظم الرقابة الفعالة ومن خلال مراجعة وتقييم النظم الرقابية القائمة وتقديم التوصيات اللازمة لتطويرها. وتتمثل أهداف الرقابة في الآتي (1):

1. الحفاظ على أصول الوحدة.

2. التحقق من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وضمان تحقيق الأهداف.

3. التحقق من التسجيل الكامل والدقيق للأحداث الاقتصادية ومعالجتها محاسبياً.

وبالنظر إلى واقع حال النظام المحاسبي الحكومي بالجمهورية اليمنية وكذا نظام إعداد الموازنة يتضح لنا بما لا يدع مجال للشك بأنهما لا يحققان أهداف الرقابة عموماً والرقابة الإدارية على وجه الخصوص، حيث تشير إحدى الدراسات بأن دليل النظام المحاسبي الحكومي لا يعمل على تحقيق الرقابة بشكل تفصيلي، وهذه نتيجة طبيعية، لأنه يعتبر انعكاس لنمط الموازنة القائم والمتمثل في موازنة البنود التي تنطوي على مجموعة من إجراءات الضبط الداخلي التي تهدف أساساً إلى تحقيق الرقابة المالية فقط والمتمثلة في التحقق من الالتزام بقواعد إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وغيرها من التعليمات الصادرة من جهات الاختصاص (2).

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن الأسلوب المقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي من خلال إدماج نظام محاسبة المسؤولية بالنظام المحاسبي الحكومي القائم بالجمهورية اليمنية، وما ينطوي عليه من ضرورة إعداد الموازنة العامة للدولة على مستوى مراكز المسؤولية لكل وحدة حكومية سيعمل على

(1) Barry E. Cushing and Marshall B. Romney, 'Accounting Information Systems', (N.Y., Addison-Wesley Publishing company Inc, 1990),

نقلاً عن: عبدالمك إسماعيل حجر، مرجع سبق ذكره، ص 260 .

(2) عبدالمك إسماعيل حجر، مرجع سبق ذكره، ص 264.

توجيه عمليات الرقابة نحو أداء العاملين وإجراءات تنفيذ الأنشطة والبرامج لدى كل مركز مسؤولية، وبما يتيح إجراء عمليات الرقابة الإدارية للتحقق من توافق الأداء ومسايرته للأهداف الخاصة بكل مركز مسؤولية، حيث أن تفويض السلطات والصلاحيات لمراكز المسؤولية بالوحدات الحكومية وإعداد واعتماد موازنات تقديرية على مستوى كل مركز من تلك المراكز قد ألقى على عاتق العاملين فيها ضرورة إنجاز المسؤوليات المناطة بهم في ضوء الأهداف الجزئية المحددة لكل مركز وفي إطار الأهداف الكلية للوحدة الحكومية وبما يستلزمه ذلك من انتقال عملية الرقابة من الرقابة على قانونية الصرف لتصل إلى الرقابة على أداء العاملين والبرامج والأنشطة المنفذة في كل مركز مسؤولية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى من هذه الورقة العلمية.

ثانياً: إجراءات المتابعة وتقييم الأداء بين الأسلوب التقليدي في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة والأسلوب المقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي؛

ظلت عمليات متابعة وتقييم الأداء في ظل الأسلوب التقليدي القائم للنظام المحاسبي الحكومي بالجمهورية اليمنية وطريقة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة تواجه مشكلة أساسية تعيق تنفيذها وفق الطرق العلمية، وقد تمثلت هذه المشكلة في عدم قدرة هذا الأسلوب على توفير البيانات والمعلومات الكافية والملائمة لإجراء عمليات المتابعة والتقييم على مستوى البرامج والأنشطة من ناحية وأداء الأفراد القائمين على تنفيذها من ناحية أخرى، حيث تشير إحدى الدراسات بهذا الخصوص إلى أن النظام المحاسبي الحكومي المطبق بالجمهورية اليمنية يسعى إلى تحقيق الرقابة المالية على الإنفاق فقط، كما أن أسس وقواعد إعداد الموازنات المعمول بها لا تأخذ في حسابها تطبيق مبدأ المساءلة وفقاً للأسس والإجراءات المعروفة لمحاسبة المسؤولية، لذا فإن من نواحي قصور هذا الدليل المبني على موازنة البنود هو عدم قدرته على توفير البيانات والمعلومات التي تتطلبها الرقابة على فعالية وكفاءة واقتصادية أداء الوحدات الحكومية. (1)

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن الأسلوب المقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي المبني على إدماج نظام محاسبة المسؤولية بالنظام المحاسبي الحكومي القائم بالجمهورية سيلعب دوراً بارزاً في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم أداء الأفراد الذين تم تفويضهم السلطات والصلاحيات اللازمة للقيام بالمسؤوليات المناطة بهم، كما أن استعمال هذا النظام لتقييم الأداء في مراكز المسؤولية بكل وحدة حكومية يعتبر جزءاً من الدور الذي ينبغي أن تلعبه المحاسبة عموماً والمحاسبة الإدارية على وجه الخصوص كوظيفة تهدف في الأساس لخدمة الأطراف ذات العلاقة المستفيدة من البيانات والمعلومات التي تنتجها، خصوصاً في ظل تزايد الإنفاق الحكومي وندرة الموارد المتاحة اللازمة لتخصيصها على البرامج والأنشطة الحكومية المختلفة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية من هذه الورقة العلمية.

(1) محمد فضل اليرباني، مرجع سبق ذكره، ص 186، 187.

ثالثاً، مجالات تقييم الأداء المتاحة في ظل الأسلوب المقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي؛ إن الأسلوب المقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يوفره من تقارير تتضمن بيانات مالية جزئية على مستوى القطاعات والإدارات والأقسام (مراكز المسؤولية المعتمدة) سيتيح لمتخذي القرار على المستوى الداخلي للوحدة الإدارية الحكومية أو على المستوى الخارجي لها (الجهات الإشرافية والرقابية المخولت قانوناً بالإشراف والرقابة على تلك الوحدات) أن يقوم بإجراء تحليل وتقييم مالي وإداري للأداء على المستوى الكلي والجزئي لتلك الوحدات، وفيما يلي عرض موجز لمجالات تقييم الأداء المتاحة في ظل هذا الأسلوب:

أ- تقييم الأداء على المستوى الداخلي للوحدة الإدارية الحكومية:

تتيح التقارير المالية الصادرة عن النظام المحاسبي الحكومي في ظل الأسلوب المقترح لصانع القرار داخل الوحدة الحكومية بيانات مالية لم تكن متوفرة في ظل الأسلوب التقليدي، حيث يمكن للنظام المقترح توفير بيانات وفقاً لأبواب وفضول وبنود وأنواع إيرادات ونفقات الوحدة الحكومية على المستوى الجزئي (قطاع/ إدارة عامة/ إدارة/ قسم) بما يمكن معه تقييم كل جزء منها على حده وذلك بمقارنة المخطط وفقاً لما هو وارد بالموازنة السنوية للوحدة بالمنفذ الفعلي وتحديد الانحرافات الفعلية على مستوى كل مركز مسؤولية، وفي حقيقة الأمر فإن هذا الأمر هو ميزة من ضمن ميزات عديدة يمكن أن يحصل عليها صانع القرار والمختصين بالوحدة الحكومية فيما يخص تقييم الأداء حيث يتيح هذا الأسلوب أيضاً إجراء المزيد من التحليلات المالية وإجراء العديد من المقارنات الهادفة بنهاية المطاف إلى تحديد نقاط القوة والضعف بكل جزء من أجزائها، بحيث يمكن القيام بما يلي:

- مقارنة الأداء الحالي لكل جزء في الوحدة مع الأداء الماضي (السنة أو مجموعة من السنوات السابقة)؛ بما يتيح تقييم الأداء وتحديد اتجاه هذا الجزء نحو النمو والتطور والإنتاجية أو العكس.
 - مقارنة الأداء الحالي لكل جزء في الوحدة مع المعايير (الخطط) المحددة مسبقاً؛ بما يتيح تقييم الأداء وتحديد الانحرافات الإيجابية أو السلبية عن تلك المعايير أو الخطط، وتعزيز الإيجابي منها ووضع الحلول الملائمة للانحرافات السلبية
 - مقارنة الأداء لأي جزء مع غيره من الأجزاء المشابهة له في الموارد والإمكانات داخل الوحدة؛ الأمر الذي يمكن معه أن يولد مثل هذا النوع من المقارنة حافز لدى كل جزء لتقديم أقصى ما لديه من إمكانية في سبيل تحقيق أهداف الوحدة.
- ب- تقييم الأداء على المستوى الخارجي للوحدة الإدارية الحكومية:

تتيح التقارير المالية الصادرة عن النظام المحاسبي الحكومي في ظل الأسلوب المقترح لصانعي القرار الذين يعملون خارج الوحدة الحكومية (جهات الإشراف والمتابعة والرقابة، كوزارة المالية، والتخطيط والخدمة

المدنية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة....الخ)، بيانات مالية لم تكن متوفرة لهم في ظل الأسلوب التقليدي، حيث يتيح لهم الأسلوب المقترح مجالات التقييم التالية:

- مقارنة الأداء الحالي لكل وحدة حكومية مع الأداء الماضي لها (السنة أو مجموعة من السنوات السابقة): بما يتيح هذا النوع من تقييم الأداء في تحديد اتجاه كل وحدة نحو تحسن أدائها خلال الفترات المالية المتعاقبة من عدمه، مع إمكانية القيام في ذات الوقت بتحديد المركز أو المراكز التي إما ساهمت في التطور والتحسين، أو على العكس من ذلك كانت السبب في التراجع والقصور الحاصل في الأداء.
- مقارنة الأداء الحالي للوحدة الحكومية ككل مع المعايير (الخطط) المحددة مسبقاً: بما يتيح تقييم الأداء وتحديد الانحرافات الايجابية أو السلبية عن تلك المعايير أو الخطط المحددة مسبقاً، وتعزيز الايجابي منها ووضع الحلول الملائمة للانحرافات السلبية، مع إمكانية القيام في ذات الوقت بتحديد المركز أو المراكز التي إما حققت الانحرافات الايجابية، أو على العكس من ذلك كانت السبب في وجود الانحرافات السالبة.
- مقارنة الأداء لأي وحدة حكومية أو جزء فيها مع الوحدات الحكومية الأخرى أو أي جزء فيها أيضاً والمشابهة لها في الموارد والإمكانات: الأمر الذي يمكن معه أن تعمل الحكومة على تقييم أداء الوحدات الحكومية على المستويين الكلي والجزئي لها (مستوى مراكز المسؤولية) وفق طرق علمية بحيث تعمل على تعزيز الأداء في الوحدات أو مراكز المسؤولية ذات الأداء الجيد، ومحاولة تشخيص الاختلالات ووضع الحلول المناسبة لتحسن الأداء بالوحدات أو مراكز المسؤولية ذات الأداء الضعيف.

رابعاً: الآثار السلوكية الايجابية المتوقعة لتطبيق الأسلوب المقترح في تطوير النظام المحاسبي الحكومي:

إن إدماج نظام محاسبة المسؤولية في النظام المحاسبي الحكومي وبما يحتويه هذا النظام من مكونات أساسية منها: ضرورة وجود توصيف وظيفي دقيق يحدد الصلاحيات والمسؤوليات ويعمل على عدم وجود ازدواجية بين الوظائف المختلفة، كما يعمل أيضاً على تحقيق التوازن فيما بين الصلاحيات والمسؤوليات لكل وظيفة في جميع مراكز المسؤولية بالوحدات الحكومية المختلفة، كما أن وجود نظام للثواب والعقاب في ظل إجراءات عملية وموضوعية لتقييم أداء العاملين والبرامج والأنشطة بتلك المراكز، سيعمل كل ذلك على ظهور جوانب سلوكية ايجابية لدى العاملين فيها تكاد تكون منعدمة في ظل الوضع الراهن للنظام المحاسبي الحكومي بالجمهورية اليمنية. حيث يرى احد الكتاب بأن تطبيق نظام محاسبة

المسؤولية يمكن أن يوجد بعض الآثار السلوكية الايجابية في بيئة العمل التي تطبق مثل هذا النظام والتي منها: (1)

1. إعطاء الفرصة الكاملة للرئيس الأعلى للقيام بمهامه الأساسية: إن تخويل الرئيس الأعلى لجزء من الصلاحيات الممنوحة له إلى المرؤوسين الأكفاء يساعده على مراقبة ورصد كل ما يدور من أنشطة وعمليات تنظيمية، إضافة إلى توفير الجهد والوقت الذي يمكن توظيفه في دراسة العمليات الأساسية للتنظيم، المتعلقة بالتنظيم والتطوير والتنمية والإشراف والتوجيه والتنسيق ورسم السياسات ومتابعة تنفيذ أهداف التنظيم الإداري بدلاً من إهدار وقته بالقيام بنفسه بالأعمال التي يمكن مرؤوسيه من إنجازها.
2. إتاحة الفرصة للإبداع والابتكار: يؤدي تخويل الصلاحيات لبعض المرؤوسين إلى تنمية مهارات وقدرات الأفراد الإبداعية والابتكار، واكتشاف هذه القدرات وتنميتها وتطويرها، فمن خلال ممارستها لبعض الأعمال والوظائف الإدارية وخاصة (التخطيط، والتنظيم، والتنسيق، والرقابة) يؤدي إلى خلق طبقة من الموظفين في الخط الثاني مؤهلين ليكونوا مديرين في المستقبل، فالتخويل يعتبر مدرسة للمدراء على مختلف مستوياتهم ومواقعهم في السلم الإداري.
3. تنمية الشعور بالثقة لدى المرؤوسين وإعدادهم لتحمل المسؤولية: أن عملية تخويل الصلاحيات للمرؤوسين، من خلال مشاركتهم في اتخاذ ورسم السياسات اللازمة لاستمرارية نشاط التنظيم من شأنه أن يخلق الشعور بالرضا والحماس، ومن ثم الولاء والانتماء للتنظيم، ويعني ذلك إعدادهم لتحمل مسؤولية ما هم مقدمون على القيام به.
4. تخفيض التكاليف: تساهم عملية التخويل في اتخاذ القرارات في تخفيض التكاليف المادية والمعنوية، وتساعد على الإسراع في الإنجاز، وتقلل الكثير من الإجراءات الروتينية وبالتالي خفض قيمة المواد المستهلكة والأجور والتقليل من الاستهلاك في الآلات، كل ذلك يؤدي إلى ترشيد الأداء وتحقيق أهداف المؤسسة بأعلى كمية ونوعية، وبأقل كلفة ووقت وجهد عما هو متبع في الطريقة العادية.
5. تقوية العلاقات الإنسانية بين أعضاء التنظيم: أن التخويل يعني الثقة في قدرة المرؤوسين على تحمل المسؤولية والقيام بالواجبات، وهو تعبير عن حاجة يسعى الأفراد إلى إشباعها عن طريق اعتراف الآخرين بقدراتهم والقبول بهم، الأمر الذي ينعكس عليهم بصورة إيجابية تتمثل في الاحترام المتبادل بين العاملين، وكذا زيادة الأداء والانتماء للتنظيم.

(1) موسى اللوزي، التطوير التنظيمي - أساسيات ومفاهيم حديثة، (الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2003)، نقلاً عن: حكمت محمد فليح، دور تخويل الصلاحيات في تطوير الأداء الوظيفي للمنظمة، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية (العراق)، العدد السابع والسبعون، 2009، ص139.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن الأسلوب المقترح لتطوير النظام المحاسبي الحكومي المبني على إدماج نظام محاسبة المسؤولية بالنظام المحاسبي الحكومي القائم بالجمهورية، وبما يوفره من آثار إيجابية سواء على مستوى توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء عمليات رقابة وتقييم الأداء للأنشطة والبرامج الحكومية من جانب، أو إيجاد جوانب سلوكية إيجابية تعزز من أداء تلك الأنشطة والبرامج من جانب آخر، سيوفر من الفوائد المتوقعة التي تفوق تلك التكاليف المرتبطة بإنشاء مثل هذا النظام وإدماجه ضمن نظام المحاسبة الحكومية الشامل في الجمهورية اليمنية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة من هذه الورقة العلمية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل الدراسات التي شملتها هذه الورقة العلمية فإنه يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1. ركزت التشريعات المالية بالجمهورية اليمنية فيما يخص النظام المحاسبي الحكومي والموازنة العامة للدولة على تحديد الضوابط والإجراءات المالية والإدارية التي تضمن فرض الرقابة القانونية والنظامية على إجراءات التحصيل والصرف فقط، ولم تتضمن ضوابط وإجراءات رقابة وتقييم الأداء.
2. يتم إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية وفقاً لموازنة البنود (الموازنة التقليدية)، والتي تركز على إظهار بيانات النفقات لأوجه صرفها (التبويب النوعي)، وليس على أساس الهدف من الإنفاق وبالتالي فإن القياس المحاسبي يكون محصوراً على عمليات الصرف.
3. عدم ملائمة النموذج الرقابي الراهن والمنتج في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بالجمهورية اليمنية لمتطلبات رقابة وتقييم الأداء بشكل علمي وفعال.
4. عدم قدرة النظام المحاسبي الحكومي الحالي بالجمهورية اليمنية على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء رقابة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية من ناحية وأداء الأفراد القائمين عليها من الناحية الأخرى.
5. يعتبر نظام محاسبة المسؤولية أحد أساليب المحاسبة الإدارية الملائمة للدمج بالنظام المحاسبي الحكومي بالجمهورية اليمنية، وهو ما أوصت به بعض الدراسات التي تم إجرائها في البيئة اليمنية.
6. لإدماج نظام محاسبة المسؤولية بالنظام المحاسبي الحكومي فإنه لا بد من توفير بعض المتطلبات الأساسية اللازمة لتطبيقه، بدايةً باعتماد هيكل تنظيمية رسمية منسجمة مع الأهداف الرئيسية لكل وحدة حكومية بحيث يمكن عكسها في صورة مراكز للمسؤولية ذات أهداف فرعية واضحة ومتسقة مع الأهداف الرئيسية، وتتضمن توصيف وظيفي دقيق وواضح

لوظائف المختلفة بكل مركز مسؤولية، وكذا تبني نظام لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة على مستوى مراكز التكلفة بكل وحدة حكومية، وفي ظل وجود دليل محاسبي موحد، بالإضافة إلى وضع هيكل جيد للتقارير على مستوى كل مركز مسؤولية وعلى المستوى الكلي للوحدة الحكومية، وأخير وجود نظام حوافز يضمن تطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

7. يمكن للنظام المحاسبي الحكومي المقترح إدماجه بنظام محاسبة المسؤولية أن يوفر البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء رقابة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية من ناحية وأداء الأفراد القائمين عليها من الناحية الأخرى. والتي منها:

1-7 تقييم الأداء على المستوى الداخلي لكل وحدة حكومية، وذلك من خلال مقارنة الأداء الحالي لكل جزء في الوحدة (مركز مسؤولية) مع الأداء الماضي أو مع المعايير والخطط المحددة مسبقاً، أو فيما بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة الحكومية.

2-7 تقييم الأداء على المستوى الخارجي للوحدات الحكومية، وذلك من خلال مقارنة الأداء الحالي لكل للوحدة الحكومية ككل مع الأداء الماضي أو المعايير والخطط المحددة مسبقاً، أو فيما بين الوحدات الحكومية أو أجزاء منها والتي تتشابه في الحجم أو النشاط.

8. يوجد للنظام المحاسبي الحكومي المقترح إدماجه بنظام محاسبة المسؤولية آثار سلوكية إيجابية تزيد من كفاءة وفعالية أداء العاملين من ناحية ومستوى تنفيذ البرامج والأنشطة الحكومية من ناحية أخرى.

ثانياً؛ التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه هذه الورقة من استنتاجات فإنه يمكن التوصية بما يلي:

1. ضرورة توفير متطلبات تطبيق النظام المقترح والمقومات الأساسية لإدماجه في النظام المحاسبي الحكومي المعمول به حالياً بالجمهورية اليمنية والتي اشتملتها هذه الورقة العلمية.
2. ضرورة تهيئة الوحدات الحكومية للنظام المقترح قبل تطبيقه عليها، وذلك من خلال تدريب الموظفين الذين سيتعاملون مع النظام المقترح في كل وحدة محاسبية حكومية، بالإضافة إلى إيجاد خبراء لدى وزارة المالية للقيام بالإشراف والمتابعة على عملية التطبيق، والرد أولاً بأول على استفسارات الوحدات الحكومية أثناء عملية الانتقال وتطبيق النظام المقترح.
3. ضرورة وجود نظام للتغذية العكسية أثناء عمليات التنفيذ الأولى لتطبيق النظام المقترح، بحيث يمكن من خلالها تحديد نواحي الضعف أو المعوقات إن وجدت، والتي تحول دون تطبيقه للعمل على وضع الحلول الملائمة لها أولاً بأول، وصولاً إلى الصورة النهائية للنظام المقترح.
4. ضرورة إجراء التعديلات اللازمة في التشريعات المالية والمحاسبية القائمة لاعتماد النظام المقترح بصورته النهائية، والزام كل الوحدات الحكومية بتطبيقه.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب

- 1- أحمد حسن ظاهر، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 2002).
- 2- أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، (الرياض، معهد الإدارة العامة، 2000).
- 3- إسماعيل خليل إسماعيل، نائل حسن عدس، المحاسبة الحكومية، الطبعة العربية، (عمان، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010).
- 4- الهادي آدم محمد إبراهيم، المحاسبة الإدارية، (الخرطوم، بدون ناشر، الطبعة الثانية عشر، 2014).
- 5- بريمكاند، المحاسبة الحكومية الفعالة، ترجمة: حسن عبدالرحمن باحص، (الرياض، مركز البحوث والدراسات الإدارية، معهد الإدارة العامة، 1999).
- 6- جبرائيل جوزيف كحالت، رضوان حلوة حنان، المحاسبة الإدارية- مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009).
- 7- حنا رزوقي الصانغ، محاسبة وإدارة الأموال العامة -دراسة تفصيلية في عناصر ومقومات النظام المحاسبي الحكومي ومتطلبات ووسائل تطويره في ضوء الدراسات العربية والدولية مع توضيح موقف المشرع الليبي منها-، (الجامعة المفتوحة، 1998).
- 8- رشيد الجمال، أيمن شتيوي، المحاسبة الإدارية المتقدمة في بيئة الأعمال الحديثة، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2010).
- 9- زينات محمد محرم، محمد محمود البابلي، المحاسبة الإدارية، (الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2012).
- 10- سلطان محمد السلطان، وصفي حسن أبو المكارم، المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الأخرى، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2006).
- 11- سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، (دار الراية للنشر والتوزيع، 2009).
- 12- عامر عبد الله، زهير الحدوب، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010).

- 13- عبد المنعم عوض الله، عزيزة عبدالرازق، المحاسبة الإدارية في مجالات الرقابة واتخاذ القرارات، (القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1994).
- 14- عطية عبد الحى مرعي، في المحاسبة الإدارية-أساسيات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008).
- 15- مؤيد محمد الفضل، عبدالناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2002).
- 16- مؤيد محمد الفضل وآخرون، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007).
- 17- محمد أبو نصار، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 2008).
- 18- محمد الفيومي محمد وآخرون، المحاسبة الإدارية الاستراتيجية، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2011).
- 19- محمد تيسير عبد الحكيم الرجبي، المحاسبة الإدارية، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2007).
- 20- مكرم عبد المسيح باسيلي، المحاسبة الإدارية- الأصالة والمعاصرة، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 2008).
- 21- منصور ياسين الأديمي، محمد أحمد السباني، المحاسبة الحكومية والقومية، (صنعاء، مركز الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2010).
- 22- ناصر نورالدين عبداللطيف، الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004).
- 23- يوحنا آل آدم، صالح الرزق، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة، (عمان، دار الحامد، 2000).

ب. الدوريات:

- 1- حكمت محمد فليح، دور تخويل الصلاحيات في تطوير الأداء الوظيفي للمنظمة، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية (العراق)، العدد السابع والسبعون، 2009، ص 126-164.
- 2- عبد الملك إسماعيل حجر، "النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية-التطبيق ومتطلبات التطوير"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد،

جامعة صنعاء، (العدد: الحادي عشر والثاني عشر، 1999)، ص
ص206-306.

3- محمد أبو العلا الطحان، "تطوير الرقابة على أداء الوحدات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام أسلوب محاسبة المسؤولية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد: الثاني، 1995)، صص659-694.

4- محمد فضل الاياني، "تفعيل الدور الرقابي لضمان شفافية النظام الاداري والمالي للجهاز الحكومي في الجمهورية اليمنية"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، (العدد: الحادي عشر والثاني عشر، 1999). صص158-205.

ج. أخرى:

- 1- القانون المالي الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 1990م، وتعديلاته بموجب القانون رقم (50) لسنة 1999م.
- 2- اللائحة التنفيذية للقانون المالي الصادرة بقرار وزير المالية رقم (70) لسنة 1991م، وتعديلاتها بموجب قرار وزير المالية رقم (1034) لسنة 1999م.
- 3- دليل النظام المحاسبي الحكومي لعام 2007م.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Books:

- 1 - Charles T. Horngren ... [et al.], **Cost Accounting: a managerial emphasis**, (Pearson Prentice Hall, Thirteenth edition, 2009).
- 2 - Eric W. Noreen...[et al.], **Managerial Accounting for Managers**, (New York, McGraw-Hill, 2011).
- 3 - Jerold L Zimmerman, **Accounting for decision-making and control**, (seventh edition, McGraw-Hill, 2011).
- 4 - John G .Burch, **Cost and Management Accounting: a modern approach**, (West Publishing Co, 1994).
- 5 - Leslie Eldenburg...[et al.], **Management Accounting**, (Second edition, John Wiley & Sons Australia, 2011).

النظام الانتخابي الأمثل للمشاركة السياسية في اليمن

دراسة مقارنة بين نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي

د. أمين أحمد حسين الغيش

أستاذ القانون المساعد - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء

Alghaishe@yahoo.com

المخلص

8

تأتي أهمية نظام التمثيل النسبي في هذه الدراسة من أهمية الموضوع ذاته باعتباره أداة تغيير وإصلاح جذرية للنظام السياسي في اليمن وفي المنطقة عموماً ، وتؤكد هذه الأهمية بعد فشل نظام الأغلبية البسيطة في تلبية طموحات المواطنين في المشاركة السياسية ، لانعتقاد طريقة للمشاركة السياسية أنجع من اعتماد هذا النظام الانتخابي كونه يسمح لجميع الفاعلين السياسيين بالوصول إلى البرلمان إذا أخذ مجرداً دون تدخل من السلطات لتقليل أظافره كما حدث في القانون الانتخابي فيتركيا وألمانيا وأخيراً في لبنان .

تأتي أهمية إعادة طرح مناقشة نظام التمثيل النسبي في الانتخابات على صفحات هذه الدراسة التي توزعت على أربعة محاور أساسية ومقدمة وخاتمة ، تأتي انطلاقاً من الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها اليمن والمنطقة ، التي بدأت مع ماعرف لاحقاً بثورات الربيع العربي التي انطلقت شرارتها الأولى من ولاية سيدي بوزيد ، إحدى الولايات التونسية التي أضر أحد أبنائها محمد البوعزيزي النار في نفسه في 17 ديسمبر 2010م احتجاجاً على مصادرة عربته من قبل السلطة البلدية في الولاية ومالبت أن تدرجت إلى مصر فاليمن وليبيا وسوريا والبحرين ووو وأعقبها حجم كبير من التدخلات الخارجية السافرة في شؤون المنطقة دون مواربة وتحت عناوين شتى ولا زالت مستمرة حتى الآن هدفه سكب مزيد من الزيت على النار لتدمير دولها وتفكيك جيوشها ، هذه الأوضاع كانت تعبيرا كاشفاً وبجلاء عن تعثر المشاركة السياسية في المنطقة ووصولها إلى طريق مسدود ، لأن الأنظمة السياسية في هذه الدول وغيرها تعيد إنتاج نفسها بسبب نظام الأغلبية المرعي من الخارج أيضاً .

نظام التمثيل النسبي ليس جديداً في الحقيقة من حيث عنوانه ، فهو موجود في كتب الأنظمة السياسية والقانون الدستوري ، غير أن الجديد والمهم فيه في الحقيقة هو طريقة تناوله ، وربط أجزائه فيما بينها ، ومقارنته بنظامي الأغلبية البسيطة والأغلبية المطلقة وعلاقته بشكل النظام السياسي والنظام الحزبي والمشاركة السياسية والاستقرار الحكومي والاستقرار السياسي ومن ثم دوره في التنمية وتعزيز الوحدة الوطنية وتكوين الأمة وبناء الدولة ووضع حد للتدخلات الخارجية .

أكدت الدراسة على محورية هذا النظام باعتباره متغيراً مستقلاً في العلاقة بين جميع أجزاء النظام السياسي ، وأنه سيكون مدخلاً لإنهاء العنف في اليمن وفي المنطقة ، وجعل خبرها لأبنائها ، وستمع التدخل الخارجي ، من أجل ذلك ولضمان عدالة التمثيل وفعالية النظام وجعل البرلمانات صورة التنوع في المجتمع فلا مناص من العمل وفق آليات هذه الأنظمة المتعددة والمتضمنة : تقسيم الدوائر ، واختيار القوائم الانتخابية ، واختيار طريقة توزيع الأصوات وبدون نسبة الحسم ومن خلال لجنة مستقلة ومحايدة لإدارة الانتخابات ، وقد وضحه تفصيلاً في هذه الدراسة وأكدنا عليها في التوصيات .

مقدمة :

ارتبطت الانتخابات والمشاركة السياسية بالديمقراطية في الأساس ، وفي اليمن ارتبطت بتجربة التحول الديمقراطي منذ العام 1990م بإعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م ، ويشير Guilhot et Schmitter إلى أن موضوع علم التحول Transitologie يتعلق بـ " تغيير الإجراءات السياسية على امتداد فترة تغطي نظام أو توقيراطي ، والجهود المبذولة لإرساء الديمقراطية "1 ، ومن ثم فنقطت الانطلاق ونقطت الوصول هما أقل أهمية من المسار الديمقراطي نفسه2 .

والتحول الديمقراطي لدى كثير من الباحثين يتميز بمسألة الغموض أو الشك incertitude التي ترافق عملية التحول عادة . فالتحويلات الديمقراطية تدفع الباحث بالنظر إليها على أنها " أوضاع سياسية ينقصها التحديد ، حيث أن غياب قواعد واضحة والخلافات بين مختلف الفاعلين حول طبيعة هذه القواعد تجعل التطورات السياسية غير ممكن التنبؤ بها "3 .

التجربة اليمنية أكدت ذلك رغم المؤشرات الإيجابية التي أظهرتها المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي في اليمن (1990-1993) لكن سرعان ما تلتها سلسلة من النكوصات أكدت للمراقبين أن سقف التحول لا يمكن أن يتجاوز مستوى إعادة توزيع الأدوار فيما بين الممسكين بالسلطة قبل الوحدة ، وعدم السماح بحصول انتخابات تحقق " المضاجأة " على رأي Odonnel & Schmitter4 ، والسبب هو في أن القائمين على عملية التحول ليسوا بديمقراطيين ، كما أنهم يخشون فقدان مواقعهم في صورة وجود نظام انتخابي يؤدي إلى

(1) - N. Guilhot, P.C. Schmitter, "De la transition à la consolidation, une lecture rétrospective des democratization studies, in : Revue française de science politique, volume 50, numéro 4-5, août-octobre 2000, p. 618..

(2) - Redissi, Hamadi, Cours en systèmes politiques comparés, présenté aux étudiants de la 1ère Année DEA pour l'année universitaire 1997-1998, p. 22.

(3) - N. Guilhot, P.C. Schmitter, op. cit., p. 618.

(4) - Odonnel & Schmitter، انظر: حمادي الرديسي، محاضرات مرقونة باللغة الفرنسية، مرجع سابق، ص. 24.

تغيير جذري ، وحسب هيلين كارار Hélène Carrère يمكن للسلطة أن تصغي إلى كل المقترحات باستثناء تلك التي تؤدي إلى تغيير جذري في النسق برمته ومن ثم إلى نهايته (« Le pouvoir peut écouter toutes les propositions sauf celles qui conduisent à un changement radical du système tout entier, donc à son éviction »)¹.

وساعد في ذلك نظام الأغلبية البسيطة والعناصر التي كانت تدفع نحو المحافظة على استقرار الأوضاع القائمة ، وحتى العودة إلى أوضاع سابقة ، ظلت أقوى من العناصر التي يمكن أن تحقق أوضاعا جديدة . والصراع الذي كان يحكم العلاقة بين طرفي الحكم حينها ، الحزب الاشتراكي اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام ، وتطور إلى حرب شاملة سنة 1994 قد ساعد الطرف المنتصر (حزب المؤتمر) على العودة إلى الانفراد بالسلطة بعد التخلص من الحزب الاشتراكي . وبحسب " فرانسوا بورغا " استعاد المؤتمر سلوك الحزب الواحد ففاز بالغالبية المطلقة للمقاعد النيابية في 1997، أو كما يسميها عبد الكريم الأرياني نائب رئيس المؤتمر الأغلبية المريحة ، وفاز بكل الحقايب الوزارية باستثناء واحدة² . وتغيرت الخارطة السياسية اليمنية في أعقاب ظهور نتائج الانتخابات النيابية 1997 التي حقق فيها المؤتمر الشعبي العام فوزا كبيرا بحصوله على حد تعبير الدكتور الإرياني على " الأغلبية المريحة " مضيفا إليها " أغلبية فسيحة"³ . فقد تمكن حزب المؤتمر الشعبي العام ، بحصوله على أغلبية مقاعد البرلمان 187 مقعدا من أصل 301 ، بل إن هذه الأغلبية المريحة ستقلب في انتخابات 2003 النيابية إلى " أغلبية كاسحة " حسب تعبير الدكتور الإرياني نفسه أيضا بحصول المؤتمر على 75.08% من المقاعد بالبرلمان أي 226 مقعدا من المقاعد الـ 4301 . ومع مشروع التعديلات الدستورية المقترحة ستتحول

¹ - rére, Hélène : « URSS : Le changement sans alternance ? », in Pouvoirs, n°1, 1977, p. 103. (BIB pp. 97-106)

² - بورغا، فرنسوا، BURGAT Francois ، تطبيع اليمن، العالم الدبلوماسي، 2001.

<http://www.mondiploar.com/fev03/articles/burgat.htm>

³ - الإرياني في مقابلة مع قناة العربية، 24/ أفريل/ 2003 <http://www.almotamar.net/news/3208.htm>

⁴ - الدكتور الإرياني بدعواته للأغلبية المريحة ثم الكاسحة وقبلها تغيير شكل القيادة الجماعية للدولة من مجلس رئاسة إلى رئيس جمهورية يعتبر مهندس التراجع عن مسار التحول والعودة إلى حكم الحزب الواحد (الانتقراطي) وهو سبب فشل التحول الديمقراطي في اليمن .

المصطلحات لدى قيادات حزب المؤتمر إلى " تصفير العداد " ثم إلى " قلع العداد " حسب سلطان البركاني الأمين العام للمؤتمر والتي أعقبتها ثورة 11 فبراير 2011م والتي أطاحت بعلي عبد الله صالح وبقي نظامه ، وكما هو ملاحظ هنا أن أغلبية المؤتمر الكاسحة على وصف الإرياني والمريحة قبلها رغم أنها هيئت الظروف لحكومة قوية ومستقرة لكنها لم توفر الاستقرار السياسي لعدم قدرة المؤسسات على استيعاب المشاركة السياسية المرتفعة .

وكانت تلك هي أهم مظاهر تعثر مشروع التحول الديمقراطي في اليمن هو عدم حصول انتخابات تحدث المفاجأة ، ومحافظة الحزب الحاكم على مكائته المركزية في السلطة ، وهذا عائد في الحقيقة إلى قانون الانتخابات وسنرى ذلك لاحقا .

نسعى من خلال هذه الورقة للوقوف على أي من الأنظمة الانتخابية التي تساعدنا على مشاركة حقيقية وواسعة في الحياة السياسية لكل الفئات في المجتمع بما فيها المرأة ، مستخدمة في ذلك منهجا علميا يعتمد المقارنة بين مختلف الأنظمة الانتخابية ومع النظام الانتخابي في اليمن .

فإلى أي مدى يمكن لنظام التمثيل النسبي في الانتخابات المساعدة على مشاركة سياسية حقيقية وواسعة في اليمن تعكس التنوع في المجتمع اليمني ؟ وتحقق مفاجأة ومن ثم تداول للسلطة من خلال صناديق الاقتراع ؟ . أو هل أن نجاح عملية التحول الديمقراطي وتكوين الأمة وبناء الدولة مرهون بنظام التمثيل النسبي في الانتخابات ؟ .

للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها سنتبع الأشكال المختلفة للنظم الانتخابية والمقارنة فيما بينها باعتماد المخطط التالي :

النظم الانتخابية (1) آلية عمل نظام التمثيل النسبي (2) طرق توزيع الأصوات (3) الآثار المترتبة على النظامين (4) .

أ. النظم الانتخابية 1 : الأغلبية ونظام التمثيل النسبي

¹ - هناك العديد من الأنظمة الانتخابية ؟، ولكننا هنا سنحصر الحديث في نظامي الأغلبية والتمثيل النسبي .

اعتبرت مختلف الأنظمة الدستورية والقانونية في أنظمة الحكم الديمقراطية أن الانتخابات هي آلية المشاركة السياسية المقبولة التي يتم بواسطتها حسم المنافسة السياسية بين مختلف الفاعلين السياسيين للاستثمار بممارسة السلطة ، وأداة تحكم في التوازنات بين القوى الاجتماعية المختلفة في بعض دول العالم الثالث¹ ، ويلعب شكل النظام الانتخابي دورا بالغ الأهمية في مشروع الإصلاح الديمقراطي وفي المشاركة السياسية ، واختيار شكل ما من أشكال النظم الانتخابية عن غيره من الأشكال هو تعبير عن إرادة سياسية وليست عملية حيادية لضمان بقاء المسيطرين على السلطة واستمرارهم فيها². كما أن تحديد نظام الاقتراع يرتبط عادة بما يسميه علماء السياسة بالنظام الحزبي أو بينهما علاقة ، ويقسم موريس ديفيرجيه Maurice Duverger الرابطة التي يقيمها بين النظام الحزبي ونظام الاقتراع ، فنظام الاقتراع بالأغلبية يتماشى عادة مع نظام الثنائية الحزبية إذا طبق في دورة واحدة ، ومع نظام التعددية الحزبية في نطاق أحزاب مرنة ومتقاربة من بعضها البعض إذا طبق في دورتين ، أما نظام الاقتراع بالنسبية فيتماشى عادة مع نظام تعدد الأحزاب الصارم في نطاق أحزاب مستقلة عن بعضها البعض⁴.

نعم ، هناك علاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي ، ولكنها علاقة كما نعتقد خلاف ما ذكره موريس ديفيرجيه أعلاه ، ذلك أن شكل النظام الانتخابي الذي يقع تبنيه في هذه العلاقة هو الذي يحدد شكل النظام الحزبي ويلعب دور المتغير المستقل في تحديد عدد الأحزاب ، في حين يلعب في هذه العلاقة النظام الحزبي دور المتغير التابع وليس العكس .

يعني إذا اختار المشرع نظام الأغلبية البسيطة في الانتخابات سواء مع نظام الدائرة الفردية أو مع القوائم فقد حدد النظام الحزبي من حيث الفاعلية والعدد سلفا ، ولا يحددها قانون الأحزاب السياسية إن وجد ، كل الذي يؤديه قانون الأحزاب في الدول

¹ - بنكوكوس ، أحمد، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، وجدة ، 2001 ، ص 99 .
² - بن حماد ، محمد رضا ، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، د ، 2006 ، ص 330 .

³ - Duverger, Maurice: Les partis politiques, Armand Colin, 1969. p246

⁴ - Duverger, ibid, p246-286.

التي دخلت تجربة تحول ديمقراطي هو تحديد شروط تأسيس الحزب وإجراءات عمله وموارده ووسائله ، باستثناء أنظمة الحكم ذات الحزب الواحد التي يحدد الدستور والقانون فيها مركزية الحزب وقيادته للعملية السياسية والتنفيذية كما كان في الاتحاد السوفيتي وفي الصين حاليا .

بل إن نشأة الأحزاب في بداية القرن التاسع عشر كانت في الأساس مع الحكم النيابي ولم تكن سابقة عليه ، ومع التوسع في حق التصويت في منتصف القرن 19 ، وكانت نتيجة للديمقراطية في الأنظمة الغربية وتحديدًا في أمريكا ولم تكن سببًا لها ، لكن الديمقراطية مع نشأة الأحزاب تعززت وترسخت¹.

على عكس ذلك ، فقد كانت نشأة الأحزاب في دول العالم الثالث التي ظهرت لتتعامل مع مشاكل من نوع مختلف مثل التحرر الوطني التي تحولت إلى أحزاب حاكمة بعد التحرير كما حدث في اليمن بعد ثورة 14 أكتوبر 1963م الحزب الاشتراكي ، أما في الجمهورية اليمنية فقد ارتبطت الحزبية بإعلان الوحدة وقيام الجمهورية في 22 مايو 1990م حيث نصت المادة الخامسة من الدستور على أن النظام السياسي قائم على أساس التعددية السياسية والحزبية² ، وأحالت على القانون تنظيم تكوين الأحزاب وممارسة نشاطها ولم يتضمن نصًا بتحديد العدد³.

بل هناك علاقة وثيقة بين شكل النظام الانتخابي والاستقرار الحكومي وكذلك الاستقرار السياسي الأمر الذي يفرض على الأنظمة السياسية اختيار نظام انتخابي على آخر ، ولهذا قيل إن اختيار شكل النظام الانتخابي ليس محايدًا ويقف خلفه دوافع سياسية ، في حين يربط البعض الاستقرار بالنظام الحزبي . وفي هذا الشأن يميل ليبسات Lipset إلى ترجيح نظام الثنائية الحزبية باعتباره ينشط في إطار الاعتدال ويتبنى مشاريع سياسية منفتحة تستوعب عدة فئات من المجتمع بعكس

¹ - المنوفي ، كمال ، أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الصفاة ، الكويت ، 1987 م ، ص 186 .

² - أنظر : دستور الجمهورية اليمنية ، المادة 5 ، ص 3 .

³ - أنظر : قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم 66 لسنة 1991م .

النظام المتعدد الأحزاب الذي يتبنى مشاريع أيديولوجية منغلقة¹ ، أما لينز وسارتوري Linz et Sartori فيميلان إلى ترجيح الأنظمة الحزبية المعتدلة (أقل من 5 أحزاب) ، ويعتبران أن التعددية الحزبية المفترطة (5 أحزاب فأكثر) تسمح بفرص أكبر لانهيار الاستقرار السياسي² ، وأما باول (Pawell) فيرى أن التعددية الحزبية المفترطة تسمح بالحفاظ على الاستقرار السياسي وتجنب كل الانحرافات ويعود ذلك إلى قدرة هذا النظام على تمثيل جميع الفئات الاجتماعية³ ، ما يلاحظ هنا على آراء هؤلاء العلماء حول العلاقة بين النظام الحزبي والاستقرار اختلافاً شديداً حول أي من النظم الحزبية يتحقق معه الاستقرار؟ ، لكن حديثهم هذا يتم بعيداً عن العوامل الأخرى ، مثل شكل النظام الانتخابي وشكل النظام السياسي والمؤسسات والثقافة السياسية ، وقد أكدوا في حديثهم على محورية الأحزاب في موضوع الاستقرار وإن اختلفوا في العدد ، معتبرين أن النظام الحزبي هو المتغير المستقل الوحيد في هذه العلاقة ، وأن الاستقرار متغير تابع ، في حين أننا ، وإن أكدنا وجود علاقة بين الاستقرار والنظام الحزبي ، نرى أن المسؤول في هذه العلاقة هو النظام الانتخابي وشكل النظام السياسي ، وهو المسؤول أيضاً حتى في تحديد شكل النظام الحزبي هل ثنائية حزبية؟ أم تعددية معتدلة؟ أم تعدد حزبي واسع؟ وسنثبت هذا من خلال الأمثلة التي سنوردها لاحقاً . والنظام الحزبي في أنظمة الحكم الديمقراطية ليس المسؤول عن الاستقرار ذلك أن عدد الأحزاب أو شكل النظام الحزبي لا يحدده قانون للأحزاب إن وجد ، بل يحدده النظام الانتخابي سواء من حيث تحديد عدد الأحزاب ومن حيث علاقته بالاستقرار السياسي ، ولعل الوضع في اليمن منذ بداية التسعينيات كاشف لتلك العلاقة ويؤكدها ، على عكس ما ذهب إليه علماء السياسة أعلاه فقد سمح نظام الأغلبية البسيطة باستقرار حكومي ، ولكنه قاد إلى عدم استقرار سياسي لعدم قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب ارتفاع المشاركة السياسية ، إذا الاعتقاد بأن

(1) - Larry Diamond , Juan J. Linz, Seymour Martin Lipset, Les pays en développement et l'expérience de la démocratie, Nouveaux Horizons, 1993, p. 38.

(2) - Ibid.

(3) - ibid

الاستقرار مرتبط بعدد الأحزاب وأنه يمكن تحديدها عن طريق قانون للأحزاب اعتقاد غير صحيح ، لأن الاستقرار وعدد الأحزاب مرتبط بشكل النظام الانتخابي وفيما يلي ما يؤكد مذهبنا إليه .

أ- نظام الأغلبية : ينقسم نظام الأغلبية إلى أغلبية بسيطة ، وأغلبية مطلقة :

1- الأغلبية البسيطة : هو النظام الذي يصرح بفوز الحزب الحائز على أكبر عدد من الأصوات بجميع المقاعد المتنافس عليها ، سواء كان مع الدائرة الفردية أو مع القائمة ، ويعرف أيضا بنظام الدورة الواحدة ويلتقي مع نظام الأغلبية المطلقة في الدورة الثانية ، ويمكن تطبيقه مع الدائرة الفردية أو مع نظام القائمة .

2- الأغلبية المطلقة : هي النظام الذي يشترط فوز الحزب ب 50 % من الأصوات + 1 للحصول على جميع المقاعد المتنافس عليها ، سواء كان مع الدائرة الفردية أو مع القائمة ، مالم يعاد الاقتراع بين أعلى متنافسين أفراداً كانوا أو قوائم حزبية أو مستقلة ؟ أو بين من حصلوا على نسبة معينة من الأصوات يحددها القانون الانتخابي ، ويسمى بنظام الدوريتين ، ويمكن الأخذ بأي من هذين النظامين مع القوائم .

ب- نظام التمثيل النسبي 1 : نظام التمثيل النسبي 2 ، هو نظام يصرح بفوز كل قائمة من القوائم المتنافسة على أصوات الناخبين بعدد من المقاعد تتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها ويسمح للجميع بالمشاركة بما في ذلك المستقلين إذا نظموا أنفسهم في قوائم انتخابية ، فقد شارك في انتخابات المجلس التأسيسي التونسي في 23 أكتوبر 2011م " أكثر من 116 قائمة حزبية و1400 قائمة مستقلة وتنافس في هذه الانتخابات أكثر من 11 ألف مرشح وقد

¹ - هناك نظم سياسية مختلفة تعتمد نظاما انتخابية تجمع بين النسبي والأغلبية ، فمنها ما يرجح النسبية على البسيطة ، وأخرى تغلب البسيطة على النسبية ، وثالثة توازن بين الإثنين كما هو حال النظام الانتخابي الألماني ، لمزيد من التفاصيل حول هذه الأنظمة ، أنظر ، بن حماد ، محمد رضا ، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية ، مرجع سابق ، ص 347 وما بعدها .

² - وقد اعتمده مؤتمر الحوار الوطني في قرارات فريق بناء الدولة ، القرار رقم 1 من قرارات النظام الانتخابي ، 2013 - 2014م ، ص 94 ، واعتمدها مشروع دستور اليمن الجديد في المادة 138 والمادة 230 ، 2015م ، ص ص 31 ، 43 .

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 54.1%¹ ، هذا النظام ، النظام النسبي ، لا يمكن تطبيقه إلا مع القائمة فقط ، على عكس الأغلبية البسيطة والأغلبية المطلقة اللذان يمكن تطبيقهما مع الدائرة الفردية ومع القائمة .

وسنضرب لذلك مثالين ، مثال افتراضي صممناه خصيصا لهذا الأمر، ولو أنه من الناحية العملية قد لا يحدث وفق ما هو في التصور ولكن فقط لكي نتبين الفروق الكبيرة بين الأنظمة الانتخابية وأي منها يساعد على مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة في الانتخابات وبالذات للمرأة سواء كمرشح أو كناخب ويعبر عن حقيقة التنوع والاختلاف في المجتمع وآخر من واقع التجربة اليمنية .

المثال الافتراضي : لو افترضنا دائرة انتخابية بها 10 مقاعد انتخابية ، وتنافست عليها 10 قوائم حزبية أو مستقلة ، وحصلت 8 قوائم منها على 11850 صوتا بواقع 1481.25 لكل قائمة ، في حين حصلت القائمة التاسعة على 1600 صوت ، والقائمة العاشرة حصلت على 1550 صوتا .

فلو أردنا توزيع المقاعد في هذا المثال وفقا لنظام الأغلبية البسيطة التي تصرح بأن من يحصل على أكثرية الأصوات هو الذي يفوز ، لفازت القائمة التاسعة بكل المقاعد الـ 10 في حين أنها من الناحية العملية هي قائمة أقلية شعبية لأنها لم تحصل إلا على أكثر من عشر الأصوات بقليل ، وتبيان ذلك كالتالي $1600 \div 100 \times 15000 = 10,66\%$.

ولو طبقنا نظام الأغلبية المطلقة على هذه الانتخابات فلن تفوز أي قائمة من القوائم في الدورة الأولى لسبب بسيط وهو أن أيا منها لم تحقق النسبة المطلوبة 50% + 1 ، وهذا يعني ضرورة إجراء دورة ثانية. وستكون المنافسة في هذه الحالة محصورة في القائمتين اللتان حصلتا على أعلى أصوات وهما في مثالنا القائمتان التاسعة والعاشرة أو كما يحددها القانون .

¹ - أنظر : محمود حمدي أبو القاسم ، انتخابات المجلس التأسيسي التونسي . القضايا والنتائج ، ملف الأهرام الإستراتيجي ،

ويمكن تسجيل الملاحظات الأولية التالية :

- أن القائمتين لم تحصلا إلا على أكثر من خمس الأصوات بقليل أي 21% .
- أن حساب النتيجة في الدورة الثانية ستكون بنظام الأغلبية البسيطة وبالتالي فالذي سيفوز بالمقاعد هي القائمة التي ستحصل على أغلبية الأصوات وعلى افتراض أن إحدى القائمتين حصلت على 1800 من الأصوات فإنها ستفوز بجميع المقاعد بنسبة لا تتجاوز $1800 \times 100 \div 15000 = 12\%$ ، على افتراض أنه لم يشارك في الدورة الثانية إلا من صوت في الدورة الأولى لصالح القائمتين .
- وهذا يعني أن ما يقارب من 88% من الأصوات مفقودة .
- كما يبين هذا المثال وبالذات في دورته الثانية أنه لا يختلف عن نظام الأغلبية البسيطة من حيث التمثيل ويفرق عنه بأنه مكلف ماليا فيما لو لم تحسم الانتخابات من الدورة الأولى ، وقد افترضنا أنه لن يشارك في الدورة الثانية إلا من صوت لصالح القائمتين في الدورة الأولى .

أما لو طبقنا نظام التمثيل النسبي مع قاعدة أكبر باقي وبدون نسبة حسم فستحصل كل قائمة من القوائم العشر على مقعد واحد بنسبة عدد الأصوات التي تحصلت عليها ، وتتم معرفة ذلك من خلال ما يعرف بالحاصل الانتخابي الذي نحصل عليه من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة لكل القوائم مقسوما على عدد المقاعد أل 10 كما يلي :

$15000 \div 10 = 1500$ صوت للمقعد ، وهذا يعني أن القائمة التي حصلت على 1500 صوت ستحصل على مقعد في البرلمان ، ولو أردنا إسناد المقاعد وفقا للنتائج المبينة أعلاه فستحصل القائمتان التاسعة والعاشر على مقعديهما من الحاصل الانتخابي مباشرة في التوزيع الأول ، ولن تحصل أي قائمة من القوائم الأخرى على أي مقعد ، وهذا يعني أننا قد وزعنا مقعدين فقط من العشرة مقاعد وبقية ثمانية مقاعد لم توزع ، فكيف يتم إسنادها ؟ وإلى أي قائمة ؟ رغم علمنا بعدم حصول القوائم الثمان الأخرى على النسبة القانونية الموصلة للبرلمان .

هناك أكثر من طريقة تجيب على هذين السؤالين في توزيع المقاعد المتبقية سنتعرف عليها لاحقاً ، لكننا هنا سنعتمد طريقة أكبرباقي في توزيع الأصوات من خلال مايعرف بأكبر البواقي ونتعرف عليها بواسطة القاعدة التالية : ضرب عدد المقاعد التي تحصلت عليها القائمة في الحاصل الانتخابي مطروحا من إجمالي عدد الأصوات التي تحصلت عليها القائمة وذلك على النحو التالي :

$$- \text{ القائمة التاسعة : } 1660 - (1500 \times 1) = 100 \text{ صوت}$$

$$- \text{ القائمة العاشرة : } 1550 - (1500 \times 1) = 50 \text{ صوتا}$$

- القائمة الأولى : $1481,25 - (1500 \times 0) = 1481,25$ صوتا ، وتبين لنا هذه النتائج أن القائمة الأولى حصلت على أكبر البواقي وستحصل على مقعد من المقاعد المتبقية وهكذا ببقية القوائم السبع ، حيث ستحصل كل منها من خلال طريقة أكبر باقي في توزيع الأصوات على مقعد في البرلمان في التوزيع الثاني رغم أنها جميعها لم تحصل على العدد القانوني من الأصوات اللازمة للمقعد المعبر عنها بالحاصل الانتخابي 1500 صوت .

وسنوضح هذه الطريقة أكثر في المثاليين التاليين ، ولكن هذا المثال يوضح لنا أهمية نظام التمثيل النسبي في السماح لكل الفاعلين السياسيين بالوصول إلى البرلمان وتحديد شكل النظام الحزبي ، حيث يسمح بتعددية حزبية واسعة ، وفي الوقت ذاته يبين مساوئ نظامي الأغلبية البسيطة والأغلبية المطلقة كنظامين إقصائيين ، ويحددان شكل النظام الحزبي ، حزب مهيمن أو ثنائية حزبية .

المثال الثاني الواقعي¹ : من واقع الانتخابات اليمنية في 1993 و 1997 و 2003

التي تؤكد لنا أن المطالبة بنظام التمثيل النسبي في الانتخابات ليس سببه التباعد الأيديولوجي بين الأحزاب كما يعتقد البعض ، بقدر ما هو حبل النجاة للنظام السياسي اليمني للمساعدة في تكوين الأمة وبناء الدولة ولخروج من حالة اللاتوازن التي يعاني

¹ - مايجب التنبيه له هنا ، هو أننا عند محاولة تبيان أهمية نظام التمثيل السبي بالنسبة للانتخابات اليمنية أننا قد اعتبرنا الجمهورية دائرة واحدة ، وقد اعتمدنا طريقة أكبر باقي في توزيع الأصوات ، وبدون نسبة حسم والقائمة المغلقة .

منها النظام الحزبي بسبب السيطرة التي يتمتع بها حزب المؤتمر الشعبي العام التي أوجدها نظام الأغلبية البسيطة . ومبرر ذلك أن ما يحصل عليه الحزب الحاكم من الأصوات مقارنة بما تحصلت عليه أحزاب المعارضة والمستقلين لا تؤهله إلى أن يتمتع بالمقاعد التي حصل عليها لو طبق نظام التمثيل النسبي ، فقد حصل حزب المؤتمر تقريبا على ثلثي المقاعد بأكثر قليلا من ثلث الأصوات ، الجدول رقم 3 ، كما حصل على ما يقرب من 41 % من المقاعد بما يقرب من 29 % من الأصوات ، الجدول رقم 1 .

من هنا يتبين بوضوح الطابع الجذري للإصلاح الانتخابي عند المعارضة ، فبدون النسبية يصعب الحديث عن إمكانية حقيقية لعودة أحزاب أخرى إلى السلطة غير حزب المؤتمر، في ظل تماهي هذا الحزب مع أجهزة الدولة واحتكاره الموارد التي تسمح له بفرض سيطرته على أي انتخابات يخوضها ، يكفي أن نأخذ نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1993¹ مثلا ونعيد فرز الأصوات على أساس النسبية لتبين أهمية تطبيق هذه القاعدة بالنسبة للمعارضة .

جدول رقم (1) يبين التفاوت بين عدد الأصوات وعدد المقاعد في انتخابات 1993

الحزب والتنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد	النسبة
1 المؤتمّر الشعبي العام	275	640523	28,6%	12	40,53%
2 الحزب الاشتراكي اليمني	210	413984	18,54%	56	18,57%
3 التجمع اليمني للإصلاح	189	382545	17,13%	63	20,93%
4 المستقلون	194	606201	27,15%	48	15,94%
5 التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	89	52303	2,34%	1	0,33%

¹ - صممت هذا الجدول والجدول اللاحقة له من واقع النتائج الرسمية المعلنة للانتخابات التشريعية اليمنية في أعوام 1993 و عام 1997 و عام 2003 .

6	حزب البعث العربي الاشتراكي	159	80362	%3,60	7	2,32%
7	حزب الحق	65	18155	%0,81	2	0,66%
8	التصحيح الناصري	27	6191	%0,27	1	0,33%
9	الديمقراطي الناصري	17	4976	%0,22	1	0,33%
10	رابطة أبناء اليمن	87	16155	%0,72		
11	اتحاد القوى الشعبية	25	2662	%0,11		
	الإجمالي	2231969		%100	30 1	100%

من خلال هذا الجدول يتبين بوضوح التوزيع غير المتكافئ وغير العادل للمقاعد وفقاً للأصوات بين الأحزاب المتنافسة والمستقلين في الانتخابات بنظام الأغلبية البسيطة ، المفارقة الأولى أن حزب المؤتمر حصل على 40,53 % من المقاعد العمود رقم 7 ، مقابل 28,57 % من الأصوات العمود رقم 5 ، هذا أولاً ، وثانياً وهي من المفارقات الكبرى التي تحدث مع الأغلبية البسيطة في النتائج بين المستقلين من جهة والمؤتمر من جهة ثانية ، حيث يلاحظ أن المؤتمر حصل على 40,53 % من المقاعد العمود رقم 7 كما سبق مقابل 28,57 % من الأصوات العمود رقم 5 ، في حين أن المستقلين لم يحصلوا إلا على 15,94 % من المقاعد عمود رقم 7 بنسبة أصوات 27,15 % عمود رقم 5 ، تكاد تكون نفس نسبة أصوات المؤتمر ، ومفارقة كبيرة أخرى وغير منطقية أيضاً بين التنظيم الوحدوي الناصري والحزب الديمقراطي الناصري ، حيث حصل الوحدوي على مقعد واحد العمود رقم 6 مقابل 52303 من الأصوات عمود رقم 4 ، في حين حصل الحزب الديمقراطي الناصري على نفس العدد من المقاعد واحد عمود رقم 6 مقابل 4976 من الأصوات عمود رقم 4 . ويمكن قراءة الجدول في أكثر من اتجاه بين الاشتراكي والمؤتمر ، وبين الاشتراكي والإصلاح .

من المهم الإشارة هنا إلى أن هناك استثناءات قد تحدث حتى مع نظام الأغلبية البسيطة في الانتخابات وهي أنه قد لا يتمكن أي حزب من تحقيق الأغلبية في البرلمان

التي تمكنه من تشكل الحكومة منفردا ومن ثم تلجأ الأحزاب إلى تشكيل حكومة ائتلاف ، وهذا ما حدث في الانتخابات اليمنية 1993م حيث لم يتمكن أي حزب من الحصول على الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده العمود رقم 6 من الجدول 1 ، مما اضطر هذه الأحزاب للدخول في ائتلاف ثلاثي بين المؤتمر والاشتراكي والإصلاح لم يصمد كثيرا ، ولم يلبث أن دخل في حرب شاملة صيف 1994م واستمرت حتى 7 يوليو 1994م وانتهى الائتلاف الثلاثي ليتحول إلى ائتلاف ثنائي بين المؤتمر والإصلاح .

لكن فيما لو طبقنا نظام التمثيل النسبي الجدول الافتراضي رقم 2 لتغيرت النتائج وتغيرت الخارطة السياسية والحزبية وأصبح البرلمان أكثر تعبيرا عن الواقع المتنوع للمجتمع وتراجع نسبة المؤتمر من المقاعد في البرلمان من 40,53% بالبسيطة عمود رقم 6 إلى 28,57% بالنسبية العمود رقم 3 ، ولا تفتت نسبة المستقلين من 15,94% بالبسيطة عمود رقم 6 إلى 27,24% بالنسبية عمود رقم 3 ، وتراجع عدد مقاعد المؤتمر من 122 مقعدا العمود رقم 5 إلى 86 مقعدا في العمود رقم 3 ، بحيث يكون الفارق بينهما 4 مقاعد فقط ، ولا ترفع تمثيل الوحدوي الناصري من مقعد واحد عمود رقم 5 إلى 7 مقاعد عمود رقم 3 ، ولن يحصل الديمقراطي الناصري في التوزيع الأول على أي مقعد ، غير أنه سيحصل على نفس المقعد الذي حصل عليه بالبسيطة ولكن في التوزيع الثاني بواسطة طريقة أكبر باقي في توزيع الأصوات ، وهذا يبين لنا أهمية اختيار طريقة أكبر باقي في توزيع الأصوات مع التمثيل النسبي لمساعدتها للأحزاب الصغيرة على الوصول إلى البرلمان حتى ولو لم تحصل على النسبة القانونية من الأصوات المؤهلة للوصول إلى البرلمان إذا كان ما حصل عليه من أصوات هي من بين أكبر البواقى ، على أساس أن نسبة الحسم مستبعدة من نظام التمثيل النسبي لتحقيق مشاركة كبيرة وفاعلة ومعبرة عن التنوع العمود الافتراضي رقم 3 يبين تلك الأهمية ، ومن هنا نستطيع القول أن هذا النظام يساعد على تكوين الأمة وبناء الدولة .

جدول رقم (2) جدول مفترض يعيد توزيع المقاعد في انتخابات 1993/ على أساس النسبية

العدد	الحزب والتنظيم	عدد المقاعد المفترضة لكل حزب على أساس النسبية	النسبة	عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب على أساس الأغلبية	النسبة
1	المؤتمر الشعبي العام	86	%28,57	122	40,53 %
2	الحزب الاشتراكي اليمني	56	%18,60	56	18,60 %
3	التجمع اليمني للإصلاح	52	%17,27	63	20,93 %
4	المستقلون	82	%27,24	48	15,94 %
5	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	7	%2,32	1	0,33 %
6	حزب البعث العربي الاشتراكي	11	% 3,65	7	2,32 %
7	حزب الحق	3	% 0,99	2	0,66 %
3	التصحيح الناصري	1	% 0,33	1	0,33 %
3	الديمقراطي الناصري	0		1	0,33 %
1	رابطة أبناء اليمن	2	% 0,66	-----	-----
1	اتحاد القوى	0		-----	-----

1	الشعبي	مقعد لبقية الأحزاب	301	% 100	301	%100
	الإجمالي					

وتؤكد نتائج انتخابات 1997 و 2003 مطلب المعارضة في تغيير النظام الانتخابي ، ذلك أن حزب المؤتمر أصبح أكثر استحواذا على البرلمان منه في انتخابات 1993 ، كما أن نظرة على عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب مقارنة بعدد المقاعد تبين لنا الأهمية التي يحتلها نظام التمثيل النسبي للتعبير عن العدالة في التمثيل والتنوع في المجتمع ، وتبين أهمية هذه القضية لدى أحزاب المعارضة ، وحتى لا تفقد الانتخابات قيمتها وأهميتها كوسيلة للتغيير السلمي (أنظر الجدول رقم 3) .

جدول رقم (3) بين عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها كل حزب في انتخابات 1997 /4/27

الرقم	الحزب والتنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
1	المؤتمر الشعبي العام	233	1175343	%41,57	189
2	الحزب الاشتراكي اليمني	منسحب	منسحب	-----	منسحب
3	التجمع اليمني للإصلاح	188	637.728	%22,55	53
4	المستقلون	1399	805.626	%28,49	54
5	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	80	55.438	%1,96	3
6	حزب البعث العربي الاشتراكي	25	-----	%1,36	2
7	بقية الأحزاب وعددها 7	172	114734	%4,19	—
	الإجمالي		2827369	%100	301

هذه النتائج لا تعكس قوة الأحزاب على الأرض حيث حصل حزب المؤتمر على ما يقرب من ثلثي المقاعد بالتحديد 62,79% العمود رقم 7 بأكثر من ثلث الأصوات بقليل العمود رقم 4 ، أي مانسبته 41,57% العمود رقم 5 .

ومن الممارقات أيضا في هذه الانتخابات أن حزب الإصلاح الذي حصل على أكثر من نصف الأصوات التي حصل عليها حزب المؤتمر العمود رقم 4 ، أي مانسبته من إجمالي الأصوات 22,55% العمود رقم 5 ، ولم يحصل إلا على سدس المقاعد عمود رقم 6 أي 17,60% العمود رقم 7 ، ومن قراءة الجدول أيضا نرى أن المستقلين الذين حصلوا على 28,49% من الأصوات عمود رقم 5 لم يحصلوا إلا على 17,94% من المقاعد عمود رقم 7 ، هذه النتائج تؤثر على الاستقرار ولا تساعد أيضا على تكوين الأمة وبناء الدولة .

وهذا بكل تأكيد سببه النظام الانتخابي ، ولو أن النظام النسبي كان مطبقا لكانت النتيجة مختلفة تماما ولما تمكن حزب المؤتمر من الحصول على الأغلبية التي حرص على تسميتها الدكتور عبد الكريم الإرياني بالأغلبية المريحة مرة والأغلبية الكاسحة مرة أخرى ، وكان البرلمان أكثر عدلا في التمثيل ويتبين ذلك من خلال الجدول الافتراضي رقم 4 العمود رقم 3 :

جدول رقم (4) جدول افتراضي يوضح توزيع المقاعد في انتخابات 1997/4/27 على أساس

أنها جرت وفقا للنظام النسبي.

الحزب والتنظيم	عدد المقاعد المفترضة لكل حزب على أساس النسبية	النسبة	عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب على أساس الأغلبية	النسبة
المؤتمر الشعبي العام	125	41,5 %	189	62,79%
الحزب الاشتراكي	منسحب	----	منسحب	-----

اليمني					
3	التجمع اليمني للإصلاح	68	22,5 %9	53	17,60%
4	المستقلون	85	28,2 %3	54	17,94%
5	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصرى	6	1,99 %	3	0,99%
6	حزب البعث العربي الاشتراكي			2	0,66%
7	بقية الأحزاب ب وعددتها +البعث	17 مقعدا لبقية الأحزاب	5,64 %	—	-----
	الإجمالي	301	100 %	301	100%

ولا يختلف الوضع في انتخابات 2003 التي شارك فيها 5879897 ناخباً العمود رقم 4 في الجدول التالي رقم 5 ، وكان نصيب المؤتمر من الأصوات 58,93 % العمود رقم 4 وبنسبة 75 % من المقاعد العمود رقم 7 ، في حين أن أحزاب المعارضة والمستقلين لم تحصل إلا على 75 مقعدا عمود رقم 6 ، أي بما نسبته 25 % من المقاعد العمود رقم 5 ، ب 41,7 % من الأصوات العمود رقم 4 وكان يفترض أن تحصل وهي في أسوأ حالتها على مانسبته 41,13 % من المقاعد لو طبقت النسبية بدلا عن 25 % بالبسيطة .

جدول (5) يبين عدد المقاعد والأصوات في انتخابات 2003/4/27 النيابية

م	الحزب والتنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد	النسبة
1	المؤتمر الشعبي العام	297	3465117	58,93%	226	75,55%
2	الحزب الاشتراكي اليمني	170 ¹	291541	4,9%	7	2,3%
3	التجمع اليمني للإصلاح	—	1374837	22,38%	47	15,71%
4	المستقلون	405	620615	10,55%	14	4,6%
5	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	—	109784	1,8%	3	1,0%
6	حزب البعث العربي الاشتراكي	25	40882	0,6%	2	0,6%
الإجمالي		5879897	100	100%		
			2	9	9	2

هذه النتائج التي تتراجع فيها المعارضة من حيث عدد المقاعد في كل دورة انتخابية ، رغم أنها تحقق المزيد من أصوات الناخبين ، وعلى الجانب الآخر هناك أيضا المزيد من عدد الأصوات والمزيد من الزيادة في عدد المقاعد وبشكل لافت للنظر لا يعكس الواقع ويرجع إلى النظام الانتخابي الذي لم ينتج إلا حزبا مهيمنا في اليمن ، وأنتج حزبين كبيرين يتناوبان على الأغلبية كما هو في أمريكا وفي بريطانيا .

¹ - 170 مرشحا عن أحزاب اللقاء المشترك، وهم: (الإصلاح، الاشتراكي، الوحدوي الناصري، حزب الحق، اتحاد القوى الشعبية، البعث القومي).

² - لم تتم الانتخابات في جميع الدوائر البالغ عددها 301 دائرة.

لعل هذه النتائج ولدت الإحباط لدى جزء هام من اليمنيين بعدم نجاعة الانتخابات كآلية صالحة للتغيير ، على الأقل في ظل النظام الانتخابي الحالي . ولنجاح عملية الإصلاح وتحقيق انتقالات حقيقية على مستوى المشاركة السياسية وعلى مستوى تداول السلطة سلميا والحد من دورات العنف بل وإيقافه وتحقيق تنمية حقيقية وضمن مشاركة فاعلة للمرأة فلا مناص من إعادة النظر في النظام الانتخابي ، كما بين ذلك الجدولان الافتراضيان 2 و 4 والمثال الافتراضي أعلاه ، ليس تلبية لرغبة المعارضة ، ولكن لأنه يمثل مصلحة حيوية للنظام قبل المعارضة ويساعد على إصلاح جذري للنظام السياسي برمته ، ويساعد على تعزيز الوحدة الوطنية وبناء الدولة وتحقيق التوازن بين الفئات الاجتماعية المختلفة واستمرار الدولة في الزمن .

وبالمقابل فإن الحديث عن إصلاح جذري للنظام الانتخابي ليحقق مشاركة سياسية حقيقية كمدخل لإصلاح سياسي شامل بدون آلية سليمة للانتخابات حديث لا معنى له .

II. آلية عمل نظام التمثيل النسبي :

يعمل نظام التمثيل النسبي من خلال آلية متعددة لضمان عدالة التمثيل وفعالية النظام تتضمن تقسيم الدوائر ، والقوائم الانتخابية ، ونسبة الحسم و لجنة إدارة الانتخابات ، واختيار أي منها تقف خلفه دوافع ومصالح سياسية ، وفيما يلي نتعرف على أهمية كل آلية من هذه الآليات :

أ- تقسيم الدوائر :

- الدائرة الواحدة : يعتبر خيار الدائرة الواحدة خيارا جيدا فيما يتعلق بالأحزاب الكبيرة وفي تقليل فاقد الأصوات ، وتعتبر خيارا جيدا ومطلوبا في الظروف الاستثنائية التي لا يمكن إقامة الانتخابات فيها في جميع الدوائر كما يجري في اليمن حاليا ، لكن عيب هذا التقسيم أنه قد يجعل ممثلي الأحزاب من منطقتين أو ثلاث ، أي لن يكون هناك تمثيلا عادلا لأبناء المحافظات والمديريات في مؤسسات الدولة المركزية سواء في الدولة الاتحادية أو في الدولة الموحدة ، وهذا واحد من عيوب الدائرة الواحدة ،

وسيتبرك ذلك غبنا وشعورا بالإقصاء لدى المحافظات التي لم تمثل تمثيلاً مناسباً ، وهذا لن يساعد على الانتقال إلى النظام الديمقراطي وبناء الدولة المنشودة ومن ثم ترسيخ تجربة التحول الديمقراطي فلا بد من خيار آخر .

- الدوائر الكبيرة المتعددة : تعتبر الدوائر الكبيرة المتعددة سواء في فترة الانتقال إلى النظام الديمقراطي أو بعدها هي الأنسب ، لأنها الأكثر عدلاً لضمانها تمثيل أكثر المناطق في الدولة والمرأة والأحزاب الصغيرة والفئات المهمشة ، وتسمح بتمثيل جميع المحافظات والمديريات في البرلمان وفقاً للمقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة بموجب القانون الانتخابي على أساس عدد السكان في الغرفة الأولى ، وعلى أساس التمثيل المتساوي في الغرفة الثانية ، ويكون التمثيل أكثر عدلاً بالنسبة لجميع المناطق في الدولة كلما كانت الدوائر الانتخابية أصغر ، ويمكن أن تكون بعض المحافظات دائرة واحدة والأخرى عدة دوائر على أن لا تزيد الدائرة عن خمسة مقاعد ، وعلى أن لا يقل تمثيل الدائرة الانتخابية عن خمسة إذا اعتمدت المحافظة دائرة واحدة ، وهذا يعني وجوب أن تمثل المحافظة بخمسة نواب على الأقل بغض النظر عن عدد السكان¹ .

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الجمهورية التونسية قد اعتمدت في قانونها الانتخابي الجديد رقم 33 تقسيماً قريباً من التقسيم الذي ذكرنا ، واعتمدت القائمة المغلقة وأكبر البقايا على مستوى الدائرة في توزيع المقاعد المتبقية².

ب- القوائم الانتخابية :

- القائمة المغلقة³ :

¹ - مثال : في حال اعتماد سقراطي دائرة انتخابية يجب أن لا يقل عدد ممثليها عن 5 نواب . ولو اعادنا تقسيم المهرة إلى محافظتين فيجب أن تمثل كل محافظة ب 5 نواب أيضاً بمجموع 10 بدلاً عن 2 نائبين .

² - أنظر : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، مرسوم عدد 35 ، المادة 33 ، 10 / 5 / 2011م الخاص بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي .

³ - وقد اعتمدها مؤتمر الحوار الوطني في قرارات فريق بناء الدولة ، القرار رقم 1 من قرارات النظام الانتخابي ، 2013 - 2014م ، ص 94 .

وهي أنسب قائمة لمشاركة المرأة من حيث الحفاظ على موقعها في القائمة ، ولأنها ستضمن أيضا عدم تغيير الأسماء التي وضعها المكون السياسي أو المجموعة المستقلة وسيبقى ترتيبها كما هي ، وستضمن بقاء النظام الانتخابي نظام برامج عند اختيار المرشحين ، لأن نظام التصويت لا يعطي للناخب إلا حق التصويت على القائمة بكاملها ولكن يجب ذكر الأسماء في القوائم حيث تبقى الأسماء كما هي بعد الإدلاء بالصوت ولا يستطيع أحد تغييرها حتى الحزب السياسي نفسه .

- القائمة التفضيلية:

هذه القائمة رغم أن فيها مزيدا من الحرية للناخب لممارسة سلطته ، حيث يعطى للناخب حق إعادة ترتيب الأسماء وفق رغبته ومعرفته وتكون فيها العلاقة الشخصية بين الناخب والمرشح هي المؤثرة وتفقد نظام التمثيل النسبي ميزة من مميزاته من حيث كونه نظاما يعتمد على البرامج لا على العلاقات الشخصية ، وهذا وللأسف الشديد الذي حصل مع القانون الانتخابي في لبنان من خلال ما سموه بالصوت التفضيلي المادة 98 الفقرة 11 . فلو طبقنا المثال السابق ووجدنا أن حزبا ما قدم قائمة ب 10 أعضاء منافسا على الـ 10 مقاعد في الدائرة واحتلت المرأة فيها الاسم الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر ، وهذا يعني أنها ستحصل على 50% من المقاعد التي ستفوز بها القائمة في حال شمل الفوز الاسم الثاني ، أما إذا لم تفز القائمة سوى بالمقعد الأول فلن تحصل المرأة على أي مقعد ، وأما لو فازت القائمة بالمقاعد الثلاثة الأولى فقط فلن تحصل إلا على 25% من المقاعد .

وعلى افتراض أن القائمة قد حصلت على 6000 صوت فمعنى ذلك أن القائمة ستحصل على 4 مقاعد ووفقا للترتيب السابق للمرشحين في القائمة فسيستند للمرأة مقعدين أسوة بالرجال . ولكن ولأننا في نظام القائمة التفضيلية والتي تعطي للناخب الحق في إعادة ترتيب أسماء المرشحين وأن الناخب قد أعاد ترتيب الأسماء في القائمة وقدم فيه الرجال وآخر النساء فإن المرأة ستخرج من المشاركة ، لأن المقاعد ستستند حسب الترتيب للأسماء الأربعة الأولى ، وهذه القائمة لا تساعد على مشاركة فاعلة وحقيقية للمرأة ولا تضمن

¹ - قانون رقم 44 بشأن انتخاب أعضاء مجلس النواب اللبناني ، المادة 98 ، بتاريخ ، 17 / 6 / 2017م

أيضا بقاء الترتيب للأسماء كما اقترحها المكون أو الحزب السياسي ، واعتماد هذه القائمة قد يخل بعدالت التمثيل بين المناطق والمديريات ، ذلك أن الناخب قد يعيد ترتيب الاسماء حسب معرفته وعلاقته الشخصية بالمرشحين ، لأن إسناد المقاعد للقوائم وللمرشحين يتم بحسب عدد الأصوات المتحصلة عليها القائمة ، وعلى من هم في المراكز الأولى من القائمة بالترتيب الموضوع من قبل الناخب في هذه الحالة .

- القائمة المختلطة (قائمة المزج بين القوائم) :

وفيها أيضا يعطى للناخب حرية أكبر من السابقة ، ففي التفضيلية تنحصر حرية الناخب في إعادة ترتيب الأسماء على مستوى القائمة فقط ، أما في هذه القائمة (المختلطة) فله حرية أوسع تمكنه من أن يصنع قائمة خاصة به يجمع أسمائها من بين القوائم المتنافسة ثم يضعها في الصندوق مستبعدا كل القوائم وفي هذا النظام من القوائم يستطيع الناخب استبعاد الأسماء التي لا يحبذها نهائيا من قائمته .

فعلى سبيل المثال قد يستطيع أن يختار من كل قائمة من القوائم الـ 10 الاسم الأول ويكون بذلك قائمة جديدة وقد يكونوا كلهم من الرجال ويستبعد المرأة نهائيا وان أوصل جميع القوائم وقد يستطيع تشكيل قائمته من قوائم أقل ، وهذه القائمة كسابقتها لا تخدم المرأة . وقد تكون معكوسة أيضا باستبعاد الرجال من قبل المرأة ، وقد يكون الناخب هذه القائمة من منطقة واحدة فقط عندما يترك له هذا الحق . وعليه فإن القائمة التي نراها تخدم مشاركة المرأة وتمثيل المناطق والحفاظ على أسماء القائمة مرتبة كما هي هي القائمة المغلقة .

ولكل قائمة من هذه القوائم ميزات وعيوب ، ومن ميزات التفضيلية والمختلطة أنها تعطي حريات أكبر للناخب في الاختيار وفي المفاضلة ، فإن من عيوبها إلى جانب ماسبق أنها تتطلب وقتا وجهدا وقد لا يكون ذلك في المتناول أو من غير المقدر عليه في المجتمع اليمني على الأقل ، أما في القائمة المغلقة فإلى جانب كونها تيسر عملية الاقتراع فإنها غير مكلفة مقارنة بالقائمتين الأخريتين وتساعد على الاستقرار وعدم البلبلة ، ونصل إلى مايعرف بنسبة الحسم .

ت- نسبة الحسم :

يسمى البعض بالعتبة الانتخابية ، والبعض ينعته بالحاجز الانتخابي وهي حاجز بالفعل بل سد منيع في وجه الأحزاب الصغيرة من الصعب تخطيه تؤدي إلى فقدان نظام التمثيل النسبي أهميته والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه ، حيث تشترط بعض القوانين الانتخابية نسبة معينة من إجمالي أصوات الناخبين الصحيحة على مستوى الجمهورية ، تسمى نسبة الحسم ، يجب أن يتحصل عليها الحزب أو القائمة الانتخابية حتى يسمح له بالوصول إلى البرلمان تحت دعوى إظهار جدية الانتخابات ، تتراوح هذه النسبة بين 1 % من أصوات الناخبين على المستوى الوطني وبين 10 % في تركيا .

هذا الشرط في الحقيقة تتبناه الأحزاب الكبيرة لاستبعاد الأحزاب الصغيرة وبقيّة القوائم حتى ولو كان لها حضورا كبيرا في مناطقها ، نظام التمثيل النسبي مع شرط نسبة الحسم أسوأ من نظام الأغلبية البسيطة في استبعاد الأحزاب الصغيرة . وهو بهذا الشكل يعمل على تأييد المعارضة في المعارضة ، ولا يسمح بوصول الأحزاب الصغيرة إلى البرلمان ، ويعمل بالمقابل على تأييد أحزاب الحكم في الحكم وتبادل الأغلبية فيما بينها تركيا وألمانيا إنموذجا ، وهذا لا يساعد على وجود مشاركة سياسية حقيقية لا للأحزاب ولا للمرأة تعكس التنوع الحقيقي في المجتمع وتعبّر عنه ويعكسه البرلمان .

وسنوضح الدور السلبي لهذا الشرط على المشاركة السياسية وعلى مشاركة المرأة وعلى التمثيل في البرلمان وعلى الفاقد الكبير من الأصوات ، وللأسف قد وقع تبني هذا الشرط في مخرجات الحوار الوطني فريق بناء الدولة ، والمفارقة أن الأحزاب الصغيرة هي التي تبنته لمصلحة الأحزاب الكبيرة¹ في سابقة غير معهودة ومعكوسة ، وفيما يلي عرض لآثار هذا الشرط على نتائج الانتخابات :

لنفترض أن الجمهورية دائرة واحدة ، وأن عدد المقاعد بها 301 مقعد ومقعد ، وأن عدد الناخبين 7 ملايين ناخب ، وأن القانون الانتخابي يشترط نسبة حسم 1% فقط من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية التي يجب أن يتحصل عليها الحزب أو

¹ - مخرجات الحوار الوطني ، فريق بناء الدولة ، 2013 - 2014م ، ص 100 .

القائمة الانتخابية ليسمح له / لها بالوصول إلى البرلمان ، وأن أصوات عدد 50 قائمة من القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات لم تتجاوز الـ 50 ألف صوت ، ناهيك عن بقية القوائم الأقل بين الـ 40 ألفا و 30 ألفا و و و و و ، فمن المؤكد أن هذه القوائم أو الأحزاب ستخرج من المنافسة إذا ما علمنا أن نسبة الـ 1% تساوي 70 ألفا وحسابها كالتالي : $7000000 \div 100 = 70000$ صوت .

وعلى افتراض أن المرأة كانت تحتل المركز الثاني في هذه القوائم فإن عدد 50 امرأة لن تدخل البرلمان وكذلك عدد 50 رجلا أي مائة 100 نائب ونائبة وصولهم إلى البرلمان كان مؤكداً وفقاً للحاصل الانتخابي المطلوب للمقعد الواحد بدون نسبة الحسم وهو $7000000 \div 301 = 23255$ صوتاً ، ويمثلون ثلث المقاعد بنسبة 33,22% من المقاعد ، كما أن هذه القوائم قد حصلت أيضاً على ما مجموعه $50 \times 50000 = 2500000$ صوت ، وهي نسبة تساوي $2500000 \times 100 \div 7000000 = 35,71\%$ من مجموع الأصوات الصحيحة ، هذا فقط فيما يتعلق بالخمسين قائمة ناهيك عن القوائم الأخرى التي حصلت على أصوات أقل كانت ستوصلها إلى البرلمان لولا نسبة الحسم .

ونلاحظ أن نسبة الـ 1% كنسبة حسم على صغرها قد أهدرت ما يقرب من 36% من الأصوات واستبعدت عدد 100 نائب من البرلمان تمثيلهم كان مؤكداً من القوائم الخمسين المذكورة فقط .

ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى نسبة الحسم المعتمدة في النظام الانتخابي في تركيا والتي تصل إلى 10% والتي تؤدي إلى إهدار الكثير من الأصوات ففي 2002 فاز حزب العدالة والتنمية بـ 34% من أصوات الناخبين وحصل على ما يقارب الثلثين من المقاعد في البرلمان رغم أنه لم يفز إلا بثلاث الأصوات وأهدر هذا الشرط ما نسبته 46% من أصوات الناخبين¹ . وهذه النسب قد تصل في إهدارها للأصوات إلى ما يهدره نظام الأغلبية البسيطة ، وتسمح بوجود حزب مهيمن .

¹ - المودع ، عيد الناصر حسين ، 2012 ، مسائل انتخابية ، د ، مركز التنمية المدنية و مؤسسة فريدريش إيبيرت ، ط 2 ، ص 48 ، 47 .

وبالمثل يمكن الإشارة إلى النظام الانتخابي الألماني الذي يجمع بين التمثيل النسبي والأغلبية البسيطة حيث يتم انتخاب نصف أعضاء البرلمان بنظام الأغلبية البسيطة وبالدارة الفردية ، وينتخب النصف الآخر بنظام التمثيل النسبي على أساس القوائم ، وأدخل القانون الانتخابي شرطين للسماح للأحزاب بالوصول إلى البرلمان ، الشرط الأول على نظام التمثيل النسبي وهو ضرورة الحصول على نسبة 5% من إجمالي الأصوات على مستوى الجمهورية ، والشرط الثاني على نظام الأغلبية البسيطة باشتراطه الحصول على عدد 3 مقاعد من المقاعد الفردية 1 .

شرط النسبة المعروفة بنسبة الحسم أفقد نظام التمثيل النسبي قيمته وتأثيره الإيجابي على جعل البرلمان أكثر تعبيراً عن التعدد والتنوع في المجتمع وجعله أكثر عدالة في المشاركة السياسية للمرأة وللرجل على حد سواء ، وأسهم في وجود حزب مهيمن أكثر حتى من نظام الأغلبية البسيطة حيث يتم استبعاد العديد من الأحزاب والقوائم الانتخابية بسبب عدم حصولها على النسبة المطلوبة كشرط لدخول البرلمان . وهذا هو النظام السياسي الألماني حيث يهيمن على البرلمان (البوندستاغ) حزبين كبيرين في العادة يتناوبان بينهما السلطة وفي استثناءات محدودة تكون هناك ثلاثة أحزاب هي : كما هو اليوم بعد انتخابات 2017م 2 .

ملاحظة لا بد من ذكرها ، وهي أن نظام التمثيل النسبي في كل من تركيا وألمانيا مع نسبة الحسم التي يعتمدانها لا يختلف في نتائجه مع نظام الأغلبية البسيطة في أمريكا وبريطانيا التي تنتج جميعها حزبين كبيرين يتناوبان على السلطة في الدول الأربع من مائتي سنة في كل من أمريكا وبريطانيا ومائة سنة في تركيا وحوالي سبعين سنة في ألمانيا .

1 - بن حماد، محمد رضا، مرجع سابق، ص 358، 359.

2 - تشكلت الحكومة الألمانية الجديدة وبعد مخاض عسير استمر 6 شهور من ائتلاف ثلاثي بين كل من : الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي و الحزب الديمقراطي الاجتماعي ، أنظر : صحيفة رأي اليوم الأسبوعية على الرابط التالي :
<https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%D9%87%D8%A7-%D9%85%D9%86>

السؤال هنا هو لماذا تلجأ الأنظمة السياسية لهذا الشرط في قوانينها الانتخابية ؟
الجواب بكل بساطة هو لضمان الحفاظ على استقرار الحكومات بوصول أغلبية للبرلمان
تتمكن من تشكيل الحكومة منفردة ، وبالذات في النظامين السياسيين البرلماني وشبه
الرئاسي أو المختلط ، ومن ثم الحفاظ على وجود حزب أو حزبين كبيرين يهيمنان على
السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وهذا يحدث أثارا على مستوى البرلمان وعلى المستوى
السياسي والحزبي نفس آثار نظام الأغلبية البسيطة ويزداد الوضع سوءا وتعقيدا إذا
اعتمدت إلى جانب شرط نسبة الحسم طريقة هاندا أو طريقة المعدل الوسطي الأقوى في
توزيع الأصوات .

إذا كان من الممكن تلمس العذر للنظامين السياسيين البرلماني وشبه الرئاسي اختيار
الأغلبية البسيطة أو التمثيل النسبي مع نسبة حسم كبيرة للحفاظ على استقرار
الحكومة على اعتبار أن كلا من الحكومة والبرلمان يعتمدان على بعضهما في ممارسة
مهامهما ، فلا نرى مبررا للنظام السياسي الأمريكي لاعتماد نظام الأغلبية البسيطة ، وهو
النظام القائم على أساس الفصل الشديد بين السلطات ، أي أن الحكومة لا تحتاج إلى ثقة
البرلمان ولا تخاف سحب الثقة ، كما أن البرلمان ليس في حاجة من أجل استمراره إلى رضا
الحكومة وتجنب غضبها .

مما تقدم ولضمان فاعلية نظام التمثيل النسبي على مستوى المشاركة السياسية
للمرأة وللأحزاب الصغيرة وعلى مستوى عدالة التمثيل ويعكس التنوع في المجتمع ويعزز
الوحدة الوطنية ويسهم في بناء الدولة فلا بد أن يخلوا من اشتراط نسبة الحسم وباعتماد
القائمة المغلقة وطريقة أكبر باقي في توزيع الأصوات ، ولابد من وجود هيئة مستقلة
ومحايدة لإدارة الانتخابات .

ث- لجنة إدارة الانتخابات :

حياد اللجنة العليا للانتخابات أمر بالغ الأهمية لأنه يفتح المجال لقيام منافسة حرة
بين الأحزاب ويخفف من الضغوط التي يمارسها الحزب الحاكم على المعارضة ، بل
ويجعلها تحت رقابة هذه اللجنة .

هذا ما أشار إليه رئيس منتدى التنمية السياسية في صنعاء عندما أكد على أن الخيار الديمقراطي " بحاجة إلى توفر قائمة طويلة ومتشعبة من الظروف والمعطيات والشروط والتي تبدأ بإعادة النظر في قوام اللجنة العليا للانتخابات وإعادة تشكيلها وهو البند الأقل تأثيراً في طبيعة العملية الانتخابية ونتائجها وتشمل فيما تشمل الالتزام العملي بعدم استخدام وتسخير إمكانيات الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من قبل الحزب الحاكم ، والفصل والتمييز الواضح بين قدراته وإمكانياته الذاتية وبين قدرات وإمكانيات الدولة ، وهذا يعني من بين أمور أخرى حيادية وعدم استخدام كل من الأعلام العام والوظيفة العامة ، المال العام ، والجيش والأمن في كل مراحل العملية الانتخابية وعدم تسخيرها للتأثير على نتائجها " 1 . وتلعب طريقة المعتمدة في توزيع الأصوات دوراً مهماً في استكمال دور فاعل لنظام التمثيل النسبي في السماح بمشاركة واسعة أو الحد من ذلك .

III . طرق توزيع الأصوات :

هناك طرق مشهورة ومتعددة في توزيع الأصوات يعمل بها في نظام التمثيل النسبي في مختلف الأنظمة السياسية التي تتبنى هذا النظام الانتخابي ، وفي كل الأحوال ليس من بينها ما تم اختياره في قانون الانتخابات اللبناني رقم 44 لعام 2017 ، وتحتل هذه الطرق أهمية كبرى في نظام التمثيل النسبي وتزيد من فعاليته وتأثيره وتقلل من فقدان الأصوات وتجعله أكثر عدلاً وإنصافاً ، وتجعل البرلمان أكثر تعبيراً عن التنوع في المجتمع ، لهذا فإن اختيار طريقة عن غيرها من الطرق ليس اختياراً محايداً كما سبق ، بل يقف خلفه دوافع ومصالح سياسية ، وهناك أكثر من طريقة لتوزيع الأصوات في هذا النظام هي ، طريقة أكبر باق ، وطريقة المعدل الوسطي الأقوى وطريقة هاندي ، يعمل بها جميعها في كثير من الدول التي تطبق نظام التمثيل النسبي في الانتخابات ولكل منها مبرره ، غير أنني ومن البداية ، وكما سجلت تأييدي للقائمة المغلقة وعدم تأييدي لنسبة الحسم مهما كانت النسبة صغيرة ، فإنني أسجل ابتداءً أنني أتبنى وأدعو لطريقة

¹32- حسن، علي سيف، "نحو الانتخابات الرئاسية" نيوزيمن، 2006/02/18.
http://www.newsyemen.net/show_details.asp?sub_no=2_2006_02_17_7763

أكبر باق في توزيع الأصوات التي تخدم الأحزاب الصغيرة والفئات الضعيفة ومنها المرأة إذا أحسنت تنظيم صفوفها أو كانت الأحزاب السياسية مؤمنة بدورها أو تم وضع اسمها ثانيا في كل قائمة انتخابية بموجب نص قانوني ، وفيما يلي نبين أهمية كل طريقة من هذا الطرق ، ونبدأ مع طريقة أكبر باق :

أ- طريقة أكبر باق :

وقد أخذ بها المشرع التونسي¹ في انتخابات المجلس الوطني التونسي في أكتوبر 2011م ، وهي أفضل طريقة مع القائمة المغلقة وبدون نسبة حسم لتمكين المرأة والأحزاب الصغيرة والقوائم المستقلة من المشاركة إذا افترضنا مشاركة المرأة بقائمة مستقلة تتنافس فيها مع بقية القوائم حتى ولو لم تحصل على النسبة القانونية المقررة للمقعد للوصول إلى البرلمان والمعروفة بالحاصل الانتخابي ، المهم أن يكون ما حصلت عليه من أصوات هي أكبر من الباقي الذي بقي لأي من الأحزاب أو القوائم الأخرى التي حصلت على مقاعد في التوزيع الأول ، وسنوضح ذلك من خلال المثال التالي : وسنتبعه بمثال ثان لنفهم كيف تعامل القانون الانتخابي اللبناني الجديد مع طريقة أكبر باق في توزيع المقاعد وتؤكد لنا ماقلناه سابقا من أن اختيار نظام أو طريقة ليس اختيارا محايدا

المثال الأول :

دائرة انتخابية بها 11 مقعدا انتخابيا ، تنافست للفوز بها ست قوائم انتخابية هي أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، والقائمة و . وكانت الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على النحو التالي :

القائمة أ حصلت على 43370 صوتا .

القائمة ب حصلت على 45000 صوت .

القائمة ج حصلت على 30000 صوت .

القائمة د حصلت على 19500 صوت.

¹ - أنظر : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، مرسوم عدد 35 ، المادة 32 ، 10 / 5 / 2011م الخاص بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي .

القائمة ه حصلت على 19000 صوت .

القائمة و حصلت على 7625 صوتا .

فكيف يتم توزيع هذه المقاعد على القوائم المتنافسة وفقا لطريقة أكبر باقى ؟ .

توزيع المقاعد وفقا لهذه الطريقة يتضمن أكثر من خطوة :

- الخطوة الأولى : معرفة إجمالي عدد الأصوات الصحيحة لكل القوائم المشاركة

$$43370 + 45000 + 30000 + 19500 + 19000 + 7625 = 164495 \text{ صوتا .}$$

- الخطوة الثانية : معرفة عدد الأصوات اللازمة للمقعد وذلك بقسمة إجمالي عدد

الأصوات الصحيحة المعلن عنها على عدد المقاعد ، وهو ما يعرف بالحاصل الانتخابي

$$\text{وصيغته} = 164495 \div 11 = 14954 \text{ صوتا .}$$

- الخطوة الثالثة : نقوم بتوزيع المقاعد على القوائم وذلك بقسمة ما تحصلت عليه

كل قائمة على الحاصل الانتخابي (وهو خارج قسمة إجمالي الأصوات الانتخابية

الصحيحة على عدد المقاعد 14945 في الخطوة الثانية) على النحو التالي :

$$\text{القائمة أ} = 43370 \div 14954 = 2.87$$

$$\text{القائمة ب} = 45000 \div 14954 = 3.009$$

$$\text{القائمة ج} = 30000 \div 14954 = 2$$

$$\text{القائمة د} = 19500 \div 14954 = 1.3$$

$$\text{القائمة هـ} = 19000 \div 14954 = 1.27$$

$$\text{القائمة و} = 7625 \div 14954 = \text{صفر}$$

من خلال النتائج السابقة في الخطوة الثالثة يتبين أنه قد تم توزيع 9 مقاعد من الـ 11

مقعدا وبقي مقعدان فكيف يتم إسنادهما ؟ ولمن ؟ .

البداية وفقا لطريقة أكبر باقى أن نتعرف على البواقي وهي الخطوة الرابعة بعد

التوزيع الأول وذلك بضرب عدد المقاعد التي تحصلت عليها كل قائمة في التوزيع الأول

نضربها في الحاصل الانتخابي وهو العدد القانوني المطلوب للمقعد مطروحا من إجمالي عدد الأصوات التي تحصلت عليها القائمة وذلك على النحو التالي :

$$\text{القائمة أ} = 43370 - (14954 \times 2) = 13462 \text{ صوتا .}$$

$$\text{القائمة ب} = 45000 - (14954 \times 3) = 138 \text{ صوتا .}$$

$$\text{القائمة ج} = 30000 - (14954 \times 2) = 92 \text{ صوتا .}$$

$$\text{القائمة د} = 19500 - (14954 \times 1) = 4546 \text{ صوتا .}$$

$$\text{القائمة هـ} = 19000 - (14954 \times 1) = 4046 \text{ صوتا .}$$

$$\text{القائمة و} = 7625 - (14954 \times 0) = 7625 \text{ صوتا .}$$

ووفقا لطريقة أكبر باق فإن النتائج تبين أن أكبر البواق هي عند القائمة " أ " والقائمة " و " وبالتالي يسند المقعد الأول من المقعدين المتبقين للقائمة " أ " والمقعد الثاني يسند للقائمة " و " .

وبهذا تحصل القائمة " أ " على 3 مقاعد ، والقائمة " ب " على 3 مقاعد ، والقائمة " ج " على مقعدين والقائمة " د " على مقعد واحد والقائمة " هـ " على مقعد واحد وتحصل القائمة " و " على مقعد واحد .

ونلاحظ هنا أن القائمة " و " بسبب هذه الطريقة قد حصلت على مقعد في البرلمان رغم أنها لم تحصل على العدد القانوني المطلوب للمقعد الواحد المبين في الحاصل الانتخابي وهو 14954 ولهذا فإن هذه الطريقة هي التي تخدم الأحزاب الصغيرة وتسمح بوصولها إلى البرلمان وقد تبناها مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن في مخرجات فريق بناء الدولة¹ وعلى افتراض أن المرأة كانت تحتل الاسم الثاني على جميع القوائم وأن القائمة " و " هي قائمة لنساء مستقلات ، فإن نصيب المرأة سيكون أربعة مقاعد حيث ستحصل على مقعد واحد من القائمة " أ " وستحصل على مقعد من القائمة " ب " ومقعد من القائمة " ج " وستحصل على مقعد من قائمة المرأة وهي القائمة " و " في مثالنا . وهذه هي الطريقة المثلى لتوزيع الأصوات .

¹ - مخرجات الحوار الوطني ، فريق بناء الدولة ، ص 100 .

إذا حصول المرأة على 4 مقاعد يعني أن نسبتها في التمثيل تساوي $4 \times 100 \div 11 = 36,36\%$ من المقاعد في البرلمان . ولو طبقنا هذه النسبة على أعضاء مجلس النواب الحالي البالغ عددهم 301 نائبا ، لكانت أعداد المرأة في المجلس تساوي $36,36 \times 301 = 109,44 = 100$ عضوا .

وفي الحالة الأخرى أي إذا كان اسم المرأة يحتل المركز الثالث في القوائم الانتخابية فإنها ستحصل في التوزيع الأول على مقعد واحد من القائمة " ب " وستحصل في التوزيع الثاني على مقعد من القائمة " أ " ومقعد من القائمة " و " وبالتالي يكون عدد مقاعدها في البرلمان قد انخفض إلى 3 بدلا من 4 مقاعد ونسبتها في هذه الحالة ستخفض وستساوي $3 \times 100 \div 11 = 27,27\%$. وبتطبيق هذه النسبة على أعداد مجلس النواب الحالي فسيصبح عدد مقاعد المرأة في المجلس كالتالي $27,27 \times 301 \div 100 = 82,08$ عضوا وهي نسبة معقولة ومعبرة عن مشاركة ملموسة للمرأة في البرلمان مع نظام التمثيل النسبي وطريقة أكبر باقي ، على عكس نتائج الانتخابات البرلمانية اللبنانية التي لم تفرز سوى 6 نائبات رغم المشاركة الكبيرة للمرأة في الاقتراع مرشحة ومقترعة¹ لأن القانون ابتدع طريقة جديدة في توزيع المقاعد تقوم على حاصلين انتخابيين لم يقص المرأة فقط ، بل أقصى أحزابا نتعرف عليها في المثال التالي :

المثال الثاني : القانون الانتخابي اللبناني وكيفية توزيع المقاعد ؟

كان من الممكن أن يكون نظام التمثيل النسبي للانتخابات في لبنان هو المدخل لإنهاء النظام الطائفي ومدخل لتعزيز الوحدة الوطنية وبناء الدولة اللبنانية ، لكن وكما ذكرنا سابقا فقد تعسف المشرع اللبناني وابتدع أسلوبا لحساب الحاصل الانتخابي²

¹ - <https://www.annahar.com/article/801493-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-6-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%AD%D8%B1%D8%B2%D9%86-%D9%84%D9%82%D8%A8-%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8> .
² - الحاصل الانتخابي هو النسبة القانونية من الأصوات المؤهلة للوصول إلى البرلمان .

نتيجته استبعاد القوائم التي لم تصل إلى النسبة القانونية المؤهلة للحصول على مقعد في البرلمان قبل أي عملية توزيع للمقاعد كما يقضي بذلك النظام النسبي ، هذه البدعة تمت من خلال احتساب الحاصل الانتخابي على مرتين¹ ، المرة الأولى يتم فيها استبعاد الحزب أو القائمة التي لم تحصل على العدد القانوني اللازم للمقعد وفقاً للحاصل الانتخابي الأول ، في حين أنه كان يمكن تمثيله / تمثيلها في البرلمان لو تم توزيع المقاعد ابتداءً وفقاً للحاصل الانتخابي الأول وما بقي من مقاعد يعاد إسنادها من جديد في التوزيع الثاني وفقاً لقاعدة أكبر باق كما هي آلية النظام . نوّكد توزيعاً ثانياً وليس حصلاً انتخابياً جديداً . غير أن المشرع اللبناني وللأسف وبطريقة تحكمية ابتدع الحاصل الانتخابي الثاني أو الجديد .

هذا الحاصل الانتخابي الجديد يتم احتسابه في المرة الثانية بعد استبعاد أصوات القوائم التي لم تحصل على العدد القانوني المؤهل لمقعد في البرلمان وفقاً للحاصل الانتخابي الأول ، يقوم باحتساب الحاصل الانتخابي الجديد أو الثاني وذلك بقسمة أصوات القوائم التي بقيت في السباق وقسمته على عدد المقاعد ومن ثم يتم توزيع المقاعد وفقاً للحاصل الانتخابي الجديد . وهذا الأسلوب سيقدم النظام الانتخابي الهدف الأساسي المراد تحقيقه من خلاله وهو تمكين جميع الفاعلين السياسيين من المشاركة ، وتعزيز الوحدة الوطنية ، وبناء الدولة .

وسنثبت تعسف المشرع اللبناني وتجاوزه في توزيع المقاعد وحرصه على ترسيخ النظام الطائفي من خلال إعادة مناقشة المثال الذي قدمه التلفزيون اللبناني في برنامج " هيك مننتخب "2 وهو مثال مبرمج من قبل اللجنة الانتخابية لتعريف اللبنانيين بكيفية التعامل مع هذا النظام ، والمثال على دائرة الجنوب الأولى " صيدا وجزين " وبها خمسة مقاعد نيابية ، تنافست عليها أربعة قوائم انتخابية ، هي : أ ، ب ، ج ، د وافترضت القناة أن

¹ - قانون رقم 44 بشأن انتخاب أعضاء مجلس النواب اللبناني ، المادة 99 ، فقرة 3 .
² - مخرجات الحوار الوطني ، فريق بناء الدولة ، 2013 - 2014م ، ص 100 .

² - أنظر : https://www.youtube.com/watch?v=pmkQ_VXlle8

مجموع الأصوات الصحيحة بلغت 77000 صوت ، حصلت كل قائمة من القوائم الأربع على الأصوات التالية :

- القائمة " أ " حصلت على 35000 صوت .
- القائمة " ب " حصلت على 23000 صوت .
- القائمة " ج " حصلت على 11000 صوت .
- القائمة " د " حصلت على 8000 صوت .

برنامج " هيك منتخب " وبعد تقديمه جميع المعطيات حدد لنا خطوات توزيع المقاعد الخمسة على القوائم الأربع وتبدأ ب الخطوة الأولى : وهي معرفة الحاصل الانتخابي وتتم كالتالي : إجمالي عدد الأصوات الصحيحة للقوائم الأربع مقسوما على عدد المقاعد الخمسة للدائرة ، أي $77000 \div 5 = 15400$ صوت وهو العدد القانوني اللازم للمقعد .

الخطوة الثانية : وفقا للنظام النسبي ، كما رأينا ، في المثال السابق أن يتم توزيع المقاعد حسب الحاصل الانتخابي وذلك بقسمة إجمالي أصوات كل قائمة على الحاصل الانتخابي ابتداء بالقائمة " أ " وانتهاء بالقائمة " د " ، والقائمة التي تحصل على 15400 تحصل على مقعد وهكذا ، وإذا بقيت مقاعد لم توزع نقوم وفقا لطريقة أكبر باق بمعرفة البواقي وهي الخطوة الثالثة ثم نسدها للقوائم التي لديها أكبر البواقي بنسب الحاصل الانتخابي وسنوضح ذلك لاحقا .

غير أن المشرع اللبناني وللأسف رأى رأيا آخر وبدل أن يتبع ماتحكيه طريقة أكبر باقي قام في هذه الخطوة وبطريقة تحكيمية غير منطقية باستبعاد القائمتين " ج " و " د " لأنهما لم يحصلوا على النسبة القانونية المقررة للمقعد في الحاصل الانتخابي ، وهذا هو تعسف القانون ، وهو خطأ جسيم وسنثبته . جسامته هذا الخطأ أنه حصر المناقشة بين القائمتين " أ " و " ب " وفوت على لبنان فرصة للسماح لكل الفاعلين بالمشاركة لتعزيز الوحدة الوطنية في تمشي مخالف لمفهوم النظام النسبي الذي يضمن البقاء للجميع حتى توزيع آخر مقعد ، وقد أهدر أيضا 19000 صوت من إجمالي الأصوات البالغة 77000 صوت

وقام باحتساب حاصل انتخابي جديد بعد طرح أصوات القائمتين " أ " و " ب " من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغة 77000 صوت على النحو التالي : $77000 - 19000 = 58000 \div 5 = 11600$ صوت ، وهذا هو الحاصل الانتخابي الجديد وهي طريقة تحكيمية لامحالة . ثم قام في خطوة ثالثة ، كان يفترض أنها الثانية وفقا لنظام التمثيل النسبي ، قام بتوزيع المقاعد بين القائمتين " أ " و " ب " وفقا للحاصل الانتخابي الجديد ، وهذا التعسف الثاني ، وذلك بقسمة ما حصلت عليه كل قائمة من القائمتين على الحاصل الانتخابي الجديد كما يلي .

$$\text{القائمة " أ " } 35000 \div 11600 = 3,017 \text{ مقعد}$$

$$\text{القائمة " ب " } 23000 \div 11600 = 1,9 \text{ مقعد}$$

يظهر من النتائج أننا قمنا بتوزيع 4 مقاعد وبقي مقعد واحد لم يوزع وسيتم إسناده للقائمة " ب " وفقا لطريقة أكبر باق ولكن بمفهوم القانون الانتخابي اللبناني ، وهذا يعني أن القائمة " أ " ستحصل على 3 مقاعد ، وستحصل القائمة " ب " على مقعدين وفقا للقانون اللبناني الطائفي ، وليس وفقا للنظام الانتخابي النسبي ، بل ولم يكتف المشرع اللبناني بتحكيمته في تعطيل عمل النظام النسبي ، ولكنه أصر على جعله مسخاً ومصدرا أشد لترسيخ الطائفية مبتدعا ما أسماه بالصوت التفضيلي حيث ينتقل خطوة أخرى بجعل الانتخابات هنا وكأنها أغلبية بسيطة تعتمد على العلاقة الشخصية بين الناخب والمرشح ومن ثم البحث عن الطوائف لا على الرامح لتفريغ النظام النسبي من كل قيمة له وسيعاد ترتيب الأسماء وفقا للصوت التفضيلي ولن تبق الأسماء مرتبة كما كانت من قبل الحزب ، وتظهر هذه الطريقة ، وهو عيب كبير ، كيف أنها قامت بتضخيم القائمتين " أ " و " ب " ومنحتهما مقاعد ليست لهما بسبب استبعاد القائمتين " ج " و " د " ويسبب احتساب الحاصل الانتخابي الجديد الذي صار 11600 بدلا عن 15400 في الحاصل الأول ومكنتهما من الحصول على المقعدين وهما لا يسحقانها وفقا لنظام التمثيل النسبي وطريقة أكبر باق على الإطلاق وكانا من حق القائمتين " ج " و " د " وسنبين ذلك .

وفيما يلي نبين كم كان المشرع اللبناني متعسفا بحق لبنان الدولة والمجتمع ، ووفقا للحاصل الانتخابي الأول البالغ 15400 الذي قدمته لنا القناة اللبنانية ، وسنقوم بتوزيع المقاعد الخمسة على القوائم الأربع وفقا لنظام التمثيل النسبي وطريقة أكبر باق ، وذلك على النحو التالي :

- القائمة " أ " حصلت على $15400 \div 35000 = 2,41$ مقعد .
- القائمة " ب " حصلت على $15400 \div 23000 = 1,49$ مقعد .
- القائمة " ج " حصلت على $15400 \div 11000 = 0,71$ مقعد .
- القائمة " د " حصلت على $15400 \div 8000 = 0,51$ مقعد .

تبين لنا نتائج هذا التوزيع أن القائمة " أ " حصلت على مقعدين 2 وليست ثلاثة وفقا للقانون اللبناني وبقي لها عدد من الأصوات ، وأن القائمة " ب " حصلت على مقعد واحد أيضا وبقي لها أصوات لم تحسب ، وأن القائمتين " ج " و " د " لم تحصلا على أي مقعد في هذا المرحلة من التوزيع ، وهذا يعني أنه قد تم توزيع ثلاثة مقاعد وبقي مقعدان وهذا هو التوزيع الأول وفقا للحاصل الانتخابي الأول ، فكيف يتم إسناد المقعدين المتبقيين ؟ .

يتم إسنادهما وفقا لنظام التمثيل النسبي وليس وفقا للقانون الانتخابي اللبناني بمعرفة البواقي وهي الخطوة الثالثة في التوزيع ، ومعرفة البواقي تتم من خلال ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة في التوزيع الأول \times في الحاصل الانتخابي مطروحا من إجمالي عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على حدة ، وذلك على النحو التالي :

- القائمة " أ " $35000 - (15400 \times 2) = 4200$ صوت .
- القائمة " ب " $23000 - (15400 \times 1) = 7600$ صوت .
- القائمة " ج " $11000 - (15400 \times 0) = 11000$ صوت .
- القائمة " د " $8000 - (15400 \times 0) = 8000$ صوت .

هذه النتيجة تظهر لنا أن أكبر البواقي لدى القائمة " ج " بواقع 11000 صوت ، والقائمة " د " بواقع 8000 صوت ، ووفقا لطريقة أكبر باق يسند المقعد الأول من المقعدين المتبقين للقائمة " ج " ، ثم يسند المقعد الأخير للقائمة " د " .

مانلاحظه هنا ، هو أن نظام التمثيل النسبي وطريقة أكبر باق في توزيع المقاعد قد ضمنا لنا تمثيلا لجميع الفاعلين السياسيين ونجحت كل القوائم الأربع وهي معبرة عن فئات ووصلت إلى البرلمان ، وحافظت على أصوات الناخبين ، وستسهم بشكل أكيد في تعزيز الوحدة الوطنية وتنهاي المحاصصة الطائفية كون الكل سيصل بدون الطائفة ، وفي بناء الدولة ، وستعزز ثقة المواطن في المشاركة السياسية ونجاحاتها في التغيير .

وهذا هو نظام التمثيل النسبي الذي يصرح بأن كل حزب أو قائمة انتخابية ستحصل على عدد من المقاعد يتناسب وعدد الأصوات التي حصل / حصلت عليها ، وهذه هي طريقة أكبر باق في توزيع المقاعد المتبقية والتي قد تمكن القوائم التي لم تحصل حتى على النسبة القانونية للمقعد إذا كان ما حصلت عليه من أصوات هو أكبر البواقي في التوزيع الثاني ، وهذه هي أهمية القائمة المغلقة أيضا التي تضمن بقاء الأسماء في القوائم مرتبة كما هي وتسند المقاعد حسب ترتيبها من قبل الحزب أو الجماعة المستقلة ، وليست كما جاءت في القانون الانتخابي اللبناني الذي ليس له من النسبية إلا اسمها باعتماده الحاصلين والانتخابيين والصوت التفضيلي ، وهذا النظام النسبي بقائمه المغلقة وبطريقة أكبر البواقي وبدون نسبة حسم إذا ما تم تبنيه كما هو مع النظام السياسي الرئاسي فهذا هو الذي يمكن الناخب من ممارسة سلطته المباشرة عبر الاقتراع ، وتمكن السلطة من تكوين الأمة وبناء الدولة وتحقيق الاستقرار والتنمية ، وهذه الطريقة أفضل من طريقة هاندا .

ب- طريقة هاندا في توزيع الأصوات :

طريقة هاندا واحدة من الطرق المشهورة في توزيع المقاعد بين القوائم المتنافسة ، وهي عبارة عن جدول توضع فيه القوائم المتنافسة في الانتخابات في العمود الأيمن من الجدول في حين توضع المقاعد في الصفوف ثم تقسم أصوات كل قائمة على عدد

المقاعد المتنافس عليها تقسم كل قائمة على كل مقعد مرة ، مرة على المقعد 1 ومرة على المقعد 2 ومرة على المقعد 3 وهكذا حتى المقعد الـ 11 إذا كان ذلك يستدعي ، ويمكن توضيح ذلك كالتالي :

جدول يوضح كيف يتم توزيع المقاعد بين القوائم الانتخابية وفقا لطريقة هانديت

المقعد / القائمة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
أ	43370 2	21685 5	14456 10	10842	8674	7228				
ب	45000 1	22250 4	15000 8	<u>12500</u> 11	9000	7500				
ج	30000 3	15000 9	10000	7500	6000	5000				
د	19500 6	8750	6500	4875						
هـ	19000 7	8500	6333,33	4750						
و	7625	3812.5	2541							

الخطوة الثانية : بعد القسمة نقوم بترتيب النتائج تنازليا من الأكبر إلى الأصغر حسب عدد المقاعد المتنافس عليها من 1 إلى 11 على النحو التالي : 30000 ، 43000 ، 45000 ، 21685 ، 22500 ، 19500 ، 19000 ، 15000 ، 15000 ، 14456 ، 11250 . كل نتيجة من هذه النتائج تعني مقعدا في البرلمان .

الخطوة الثالثة : نسند كل نتيجة إلى القائمة التي تنتمي إليها وكل نتيجة بمقعد وتبين لنا النتائج أن القائمة " أ " قد حصلت على ثلاثة مقاعد وحصلت القائمة " ب " على أربعة مقاعد وحصلت " ج " على مقعدين وحصلت " د " على مقعد واحد والقائمة " هـ " حصلت على مقعد واحد أيضا في حين لم تحصل القائمة " و " على أي مقعد وخرجت من السباق .

ويمكن اعتماد أسلوب آخر في توزيع المقاعد يعرف بالعامل أو القاسم المشترك لتوزيع المقاعد بين القوائم المتنافسة وفقا لطريقة هانديت عوضا عن الترتيب التنازلي للنتائج وهو آخر رقم حصلنا عليه من قسمة أصوات القوائم المتنافسة وعددها ست قوائم على عدد المقاعد وهو في مثالنا الرقم 11250 الخاص بالمقعد رقم 11 ، ومن ثم تحدد

المقاعد لكل قائمة بقسمة إجمالي الأصوات التي حصلت عليها القائمة الواحدة على العامل المشترك وذلك على النحو التالي

$$\text{القائمة أ} = 43370 \div 11250 = 3$$

$$\text{القائمة ب} = 45000 \div 11250 = 4$$

$$\text{القائمة ج} = 30000 \div 11250 = 2$$

$$\text{القائمة د} = 19500 \div 11250 = 1$$

$$\text{القائمة هـ} = 19000 \div 11250 = 1$$

القائمة و = صفر مقعد

وبهذه النتيجة تحصل القائمة " أ " على ثلاثة مقاعد و القائمة " ب " على أربعة مقاعد وتحصل القائمة " ج " على مقعدين وتحصل القائمة " د " على مقعد والقائمة " هـ " تحصل على مقعد أيضا ، أما القائمة " و " فلاتحصل على شئ وتخرج من السباق .

وعلى افتراض أن المرأة كانت تحتل المركز الثاني من حيث ترتيب الأسماء في القوائم فإنها ستحصل على 3 مقاعد وستخسر مقعد القائمة " و " الذي كسبته في طريقة أكبر باقي باعتبار القائمة قائمة للمرأة ، أما في حالة ما إذا كان موقعها هو الثالث في القوائم فإنها لن تحصل إلا على مقعدين ، مقعد من القائمة " أ " ومقعد من القائمة " ب " ، ومايلاحظ هنا أنه لا يوجد توزيع ثاني للمقاعد ، يعني ليست هناك بقايا للأصوات نعيد توزيعها مرة ثانية حيث يتم حسمها من في مرة واحدة . وهذه الطريقة لا تخدم المرأة ولا الأحزاب الصغيرة ولا تخدم إلا الأحزاب الكبيرة ، ومثلها طريقة المعدل الوسطي الأقوى .

ج- طريقة المعدل الوسطي الأقوى :

كسابقتها ، طريقة المعدل الوسطي الأقوى في توزيع البواقي لاتخدم إلا الأحزاب الكبيرة ، وفكرتها أنه وبعد انتهاء التوزيع الأول وفقا للحاصل الانتخابي أي العدد القانوني المطلوب من الأصوات للمقعد الواحد ، وبقاء عدد من المقاعد لم تسند إلى أي من القوائم الانتخابية توزع البواقي بإضافة مقعد افتراضي إلى كل قائمة انتخابية من القوائم المتنافسة ، ثم تقوم بقسمة ما حصلت عليه من أصوات على عدد

المقاعد الحقيقية التي حصلت عليها زائدا المقعد الافتراضي ونسند المقعد الأول للقائمة التي حصلت على أقوى المتوسطات ، ثم نكرر العملية مع كل مقعد نريد إسناده بإضافة مقعد افتراضي بحيث يصبح المقعد الافتراضي الذي حصلت عليه القائمة الأولى مقعدا حقيقيا نضيف إليه مقعدا افتراضيا جديدا وهكذا حتى يتم إسناد كل المقاعد المتبقية وتوضيح ذلك في مثالنا أعلاه على النحو التالي :

القائمة " أ " لديها مقعدان $2 + 1$ مقعد افتراضي = 3 .

القائمة " ب " لديها 3 مقاعد + 1 مقعد افتراضي = 4 .

القائمة " ج " لديها مقعدان $2 + 1$ مقعد افتراضي = 3 .

القائمة " د " لديها مقعد $1 + 1$ مقعد افتراضي = 2 .

القائمة " هـ " لديها مقعد $1 + 1$ مقعد افتراضي = 2 .

القائمة " و " لديها صفر مقعد + 1 مقعد افتراضي = 1 .

الخطوة التالية تقوم بحساب المعدل الوسطي الأقوى لكل قائمة من خلال قسمة إجمالي ما حصلت عليه القائمة من أصوات على مقاعدها الحقيقية زائدا المقعد الافتراضي كما يلي :

القائمة " أ " = $43370 \div 1 + 2 = 14456$.

القائمة " ب " = $45000 \div 1 + 3 = 11250$.

القائمة " ج " = $30000 \div 1 + 2 = 10000$.

القائمة " د " = $19500 \div 1 + 1 = 9750$.

القائمة " هـ " = $19000 \div 1 + 1 = 9500$.

القائمة " و " = $7625 \div 1 + 0 = 7625$.

من خلال النتائج المبينة أعلاه نرى بأن أقوى المتوسطات هو 14456 وهو يتبع القائمة " أ " ومن ثم يتم إسناد المقعد الأول من المقعدين المتبقين إلى القائمة " أ " وبالتالي يصير المقعد الافتراضي مقعدا حقيقيا وتصبح مقاعدها ثلاثه مقاعد .

الخطوة الثالثة لإسناد المقعد المتبقي نكرر نفس الخطوة السابقة علما بأن المقعد الافتراضي للقائمة " أ " قد أصبح مقعدا حقيقيا وبالتالي فقد حصلت على 3 مقاعد وعند التكرار تكون كالتالي :

$$\text{القائمة " أ " } = 1 + 3 \div 43370 = 10842 .$$

$$\text{القائمة " ب " } = 1 + 3 \div 45000 = 11250 .$$

$$\text{القائمة " ج " } = 1 + 2 \div 30000 = 10000 .$$

$$\text{القائمة " د " } = 1 + 1 \div 19500 = 9750 .$$

$$\text{القائمة " هـ " } = 1 + 1 \div 19000 = 9500 .$$

$$\text{القائمة " و " } = 1 + 0 \div 7625 = 7625 .$$

وفي هذه الخطوة من التوزيع فإن أقوى المتوسطات هو الرقم 11250 وهو يتبع القائمة " ب " وبالتالي يصير المقعد الافتراضي بالنسبة لها مقعدا حقيقيا ويصبح لديها أربعة مقاعد عوضا عن ثلاثة ويصبح التوزيع النهائي للمقاعد على النحو التالي :

$$\text{القائمة " أ " } 3 \text{ مقاعد .}$$

$$\text{القائمة " ب " } 4 \text{ مقاعد .}$$

$$\text{القائمة " ج " } 2 \text{ مقعدان .}$$

$$\text{القائمة " د " } 1 \text{ مقعد .}$$

$$\text{القائمة " هـ " } 1 \text{ مقعد .}$$

$$\text{القائمة " و " } \text{ صفر مقعد .}$$

يتبين من خلال هذه الطريقة أن المقعد الافتراضي لكل من القائمتين " أ " و " ب " صارا مقعدين حقيقيين ، وحصلت " أ " في التوزيع النهائي على ثلاثة مقاعد ، وحصلت " ب " على أربعة مقاعد ، في حين بقيت نتائج " ج " و " د " و " هـ " كما هي ، أما القائمة " و " فقد خرجت من السباق .

وفي كل الأحوال فإن طريقة هانديت وطريقة المعدل الوسطي الأقوى من طرق توزيع الأصوات في نظام التمثيل النسبي وبرغم استبعادهما للأحزاب الصغيرة فإنهما تضلان أفضل للمشاركة السياسية من نظامي الأغلبية البسيطة والأغلبية المطلقة إذا لم يشترط نسبة حسم لنظام التمثيل النسبي ، بل وتضلان كذلك أفضل بمراحل من الطريقة التي ابتدعها القانون الانتخابي اللبناني ، واختيار أي نظام انتخابي من الأنظمة الانتخابية أعلاه ، واعتماد أي طريقة من طرق توزيع الأصوات أو قائمة من القوائم عن غيرها وبنسبة حسم أو بدونها مع نظام التمثيل النسبي تخلف أثارا متعددة .

IV. الآثار المترتبة على النظامين :

يترك كل نظام من الأنظمة الانتخابية وآلية عمله أثارا عميقة على أكثر من مستوى ، المستوى السياسي (المشاركة) ، على المستوى الحزبي (التعدد والاستقرار) ، وعلى المستوى البرلماني (أغلبية أو فسيضاء) . سنبين ذلك من خلال المثال أعلاه وما ذكرناه أنفا من أن نظامي الأغلبية البسيطة والمطلقة يمكن تطبيقهما على نظام القوائم وبالعودة إلى نفس المثال : وهو دائرة انتخابية بها 11 مقعدا انتخابيا ، تنافست للفوز بها ست قوائم انتخابية هي أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و . وكانت الأصوات التي تحصلت عليها كل قائمة على النحو التالي :

القائمة أ حصلت على 43370 صوتا .

القائمة ب حصلت على 45000 صوت .

القائمة ج حصلت على 30000 صوت .

القائمة د حصلت على 19500 صوت .

القائمة هـ حصلت على 19000 صوت .

القائمة و حصلت على 7625 صوتا .

لو طبقنا نظام الأغلبية البسيطة والمعروف بنظام الدورة الواحدة أيضا وهو النظام الذي يصرح بأن من يحصل على الأغلبية النسبية أو الأكثرية العددية من الأصوات الصحيحة فهو الذي يفوز بالمقعد إذا كانت دائرة فردية أو يفوز بجميع المقاعد إذا كانت

قائمة ، لوطبقناه على النتائج أعلاه لفازت في مثالنا أعلاه القائمة " ب " بجميع مقاعد الدائرة البالغ عددها 11 مقعدا من الدورة الأولى .

ونستنتج أن القائمة الفائزة بجميع المقاعد وان كانت أغلبية في البرلمان إلا أنها أقلية شعبية حيث لم تحصل إلا على $45000 \times 100 \div 164495 = 27,35\%$ من إجمالي الأصوات . وبقية الأصوات البالغة 72,65 قد أهدرت ، وأقصيت خمسة أحزاب من المشاركة وهذا النظام لا يعبر عن حقيقة المجتمع وتنوعه من جهة ، ولكنه من الجهة الثانية قد حقق أغلبية للحزب الفائز يستطيع من خلالها تشكيل الحكومة بمفرده ويحقق لها الاستقرار ، ونستنتج أيضا أن نظام الأغلبية البسيطة قد أنتج نظاما حزبيا مهيمن عليه من طرف حزب واحد كبير رغم وجود أحزاب أخرى ، يعني نظام حزبي غير تنافسي¹ .

نعم بهذه الأغلبية قد تضمن استقرارا حكوميا ، ولكن قد لانضمن استقرارا سياسيا وبالذات في دول العالم الثالث واليمن دولة منها ، بل قد يكون طريقا للاستبداد والانحراف بالسلطة عن أهدافها المرسومة في الدستور والقانون كما حدث في ألمانيا في عهد هتلر ، وكما يحدث في الأنظمة السياسية العربية ومنها النظام السياسي اليمني الذي عطل مسار التحول الديمقراطي في اليمن بكثرة التعديلات الدستورية والسيطرة على عمليتي التشريع والتنفيذ وحال دون قيام نظام سياسي يقوم على أساس التداول السلمي للسلطة ، بل لقد كانت هذه الأغلبية طريقا لعدم الاستقرار السياسي كما حدث في اليمن وفي بلدان عربية أخرى خرجت فيها ثورات تطالب بتغيير الأنظمة عرفت بثورات الربيع العربي أطاحت بكثير من الرؤساء ولا زالت مضاعفها مستمرة حتى اليوم .

أما لو طبقنا على هذا المثال الافتراضي في الانتخابات نظام الأغلبية المطلقة التي تصرح بأن من يحصل على 50% من إجمالي الأصوات الصحيحة زائدا 1 فهو الذي يفوز بجميع مقاعد الدائرة سواء كانت دائرة فردية أو قائمة ، ولو تحققت هذه الأغلبية في الدورة الأولى لأمكننا القول أننا أمام أغلبية شعبية إلى حد ما نصف مجتمع الناخبين زائدا واحد وأمام حزب واحد مهيمن ، ولكن في مثالنا أعلاه لم يتمكن أي حزب أو قائمة

¹ - المنوفي ، كمال ، مرجع سابق ، ص 204 .

من الحصول على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى فقد لزم إعادة الانتخابات بين أعلى قائمتين حازتا على أصوات الناخبين أو كما ينص القانون وهذه تسمى الدورة الثانية ويسمى هذا النظام أيضا بنظام الدوريتين ، وفي هذه الدورة تحسب النتيجة على أساس الأغلبية البسيطة ، أي يفوز بالمقاعد من يحصل على أكثرية الأصوات ونعود بهذا الشكل إلى نظام الأغلبية البسيطة بكل تفاصيله في التأثير على المشاركة والتمثيل في البرلمان ، حيث يكون عندنا برلمان من لون واحد غير معبر عن تنوع المجتمع كما هو هدف نظام التمثيل النسبي وبالتالي السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وفي حال تطبيق نظام التمثيل النسبي وكما وجدنا في المثال أعلاه ستصل جميع الأحزاب إلى البرلمان إذا اعتمدنا طريقة أكبر باقي في توزيع الأصوات وبدون نسبة حسم ويكون البرلمان وفقا لنظام التمثيل النسبي صورة مصغرة للمجتمع يعكس كل مكوناته وفئاته وقواه السياسية والاجتماعية ومعبرا حقيقة عن التنوع فيه وسيكون لدينا تعددية حزبية كبيرة لاتسمح بحصول أغلبية لأي حزب سياسي وهذه تعد ميزة هذا النظام الانتخابي لكن مع النظام السياسي الرئاسي ، لكنها تعتبر سلبية مع النظامين السياسيين البرلماني وشبه الرئاسي لأنها لن تمكن أي حزب بمفرده من تشكيل الحكومة وهذا سيضطر الأحزاب إلى الدخول في مفاوضات لتشكيل حكومة ائتلاف وهذه الحكومات تكون دائما هشة وضعيفة وغير مستقرة ، ولكنه في الأنظمة الديمقراطية العريقة وان لم تتمتع الحكومات بالاستقرار فإنه لايتسبب في عدم استقرار سياسي كما كان يحدث في إيطاليا التي كانت حكوماتها غير مستقرة من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى العام 2004 ولكنها كانت مستقرة سياسيا . غير أنه قد يكون مقدمة لعدم استقرار سياسي وبالذات في الدول التي لم تترسخ لديها الديمقراطية أو مازالت في فترة تحول ديمقراطي تعثر كما هو حال اليمن ، ولهذا تلجأ جميع الأنظمة السياسية البرلمانية وشبه الرئاسية أو المختلطة التي تعتمد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات إلى اعتماد مايعرف بنسبة حسم كشرط للوصول إلى البرلمان ، وكذلك اختيار طريقة هاندة أو طريقة المعدل الوسطي الأقوى في توزيع الأصوات لعدم السماح

للأحزاب الصغيرة من دخول البرلمان ولضمان الحصول على أغلبية برلمانية تمكن من تشكيل حكومات منفردة ومستقرة . لكن كما ذكرنا سابقا فإن استقرار الحكومات لايعني استقرارا سياسيا ، وهذا رأينا في اليمن كيف قادت الهيمنة على البرلمان إلى دورات عنف كثيرة وثورات ، بل ولا يقتصر تأثيره السلبي على العنف فقط بل قد يمتد إلى تفكيك الوحدة الوطنية وتظهر حركات للمطالبة بالانفصال ولو على أسس غير عرقية أو طائفية وإنما على أسس جهوية وهذا حدث أيضا في اليمن ، ويمكن لنظام التمثيل في الانتخابات أن يعيد بناء اللحمة الوطنية .

أما في حالة النظام السياسي الرئاسي فيكون هذا النظام نظاما مثاليا من حيث أن البرلمان سيكون معبرا عن عدالة التمثيل والتنوع السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمع ، ويحقق مستوى عال من المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ومن ثم يساعد على تحقيق التنمية ، لأن جميع الفاعلين السياسيين مشاركون في صنع القرار من خلال العملية التشريعية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن الحكومة لن تتأثر بغياب الأغلبية كون النظام يقوم على أساس الفصل الشديد بين السلطات وعلى أحادية السلطة التنفيذية ولا تحتاج فيه الحكومة إلى ثقة البرلمان ولا يحتاج البرلمان إلى رضا الحكومة ، فكلهما يعمل باستقلال عن الآخر مع وجود توازن وتكامل بين السلطات يمكن العودة إليها من كتب النظم السياسية والقانون الدستوري أو العلوم السياسية وهنا تحديدا نستطيع القول إن السلطة تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا في تكوين الأمة وفي بناء الدولة نصل معها إلى خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها .

الخاتمة :

بينت لنا هذه الدراسة أن مشروع الإصلاح الديمقراطي الذي كان مبشرا في بداياته في اليمن بعد الوحدة ، انكفاً على نفسه ليرتد إلى نوع من الديمقراطية الشكلية ويعود ذلك في الأساس إلى نظام الأغلبية البسيطة في الانتخابات المعتمد من أول انتخابات تمت في 27 إبريل 1993م .

وبينت الدراسة من خلال دراسة نتائج الانتخابات التي تمت أن نتائجها لم تكن معبرة عن التنوع والتعدد السياسي والثقافي والاجتماعي وأنها رغم تحقيقها أغلبية لحزب المؤتمر ومكنته من تشكيل الحكومات بمفرده ، إلا أنها كانت مقدمة لعدم استقرار سياسي وصاحبه العديد من دورات العنف والحروب الست في صعدة وظهور الحراك في الجنوب وانتهت بثورة 11 فبراير 2011م وسقوط رأس النظام السابق .

وبينت أن نجاح عملية الإصلاح وتحقيق انتقالية حقيقية على مستوى المشاركة وعلى مستوى تداول السلطة سلميا والحد من دورات العنف بل وإيقافه وتحقيق تنمية حقيقية ولضمان مشاركة فاعلة للمرأة وجعل البرلمان أكثر تعبيراً عن المجتمع فلا مناص من اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات ، كما بين ذلك الجدولان الافتراضيان 2 و 4 والمثال الافتراضي أعلاه ، ليس تلبية لرغبة للمعارضة ، ولكن لأنه يمثل مصلحة حيوية للنظام قبل المعارضة ويساعد على إصلاح جذري للنظام السياسي برمته .

وبينت أهمية اقتناع الأحزاب السياسية بدور المرأة في الحياة السياسية مثلما حدث مع حزب حركة النهضة في تونس حيث وصل إلى المجلس التأسيسي التونسي في انتخابات أكتوبر 2011م 49 امرأة بنسبة 22,58% من إجمالي أعضاء المجلس ، 42 منهم من حركة النهضة بنسبة تصل إلى 19,43% ، ونسبة الممثلات الأخريات من بقية الأحزاب $7 \times 100 \div 217 = 3.2\%$. علما بأن عدد الأعضاء في المجلس التأسيسي التونسي من حركة النهضة هم 89 عضوا بنسبة تصل إلى 41.01% من إجمالي أعضاء المجلس التأسيسي ، ونسبة نائبات حركة النهضة إلى نواب الحركة في المجلس تصل إلى نسبة كبيرة تدل على توجه حقيقي من قيادة حركة النهضة بدور المرأة ، الأفعال تصدق الأقوال أو تترجمها $42 \times 100 \div 89 = 47,19\%$ وهي نسبة تقترب من 1 : 1 واحد إلى واحد .

وبينت الدراسة أن النظام الانتخابي هو الذي يضبط النظام الحزبي ويحدد عدده ، وأن فاقد الأصوات الانتخابية في نظام التمثيل النسبي محدود جدا ، وأنه يسمح بمشاركة كبيرة وينسب عالية تفوق الـ 70% وبالذات في الانتخابات العامة والاستفتاءات ، وذلك

يعود إلى شعور الفرد بقيمة صوته وقدرته على إيصال من يريد إيصاله إلى البرلمان أو توجيه السياسة العامة من خلال المواضيع التي يستفتى عليها .

وخلصت الدراسة إلى أن أي نظام للتمثيل النسبي في الانتخابات لا يسمح بتمثيل الفاعلين السياسيين في البرلمان بمقاعد تتناسب وماحصلوا عليه من أصوات فليس نظاما نسبيا وليس له من النسبية إلا اسمها مثاله النظام الانتخابي في لبنان وفي تركيا وفي ألمانيا ، وبعد اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن ، ولتفادي قصور بعض التجارب الانتخابية في هذا الخصوص نخلص إلى عدد من التوصيات .

التوصيات :

من خلال النتائج السابقة التي أظهرتها الدراسة ولتغيير أكثر جذرية يؤدي إلى بناء حقيقي لدولة وطنية قوية قادرة عادلة تقوم على أساس المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية فلا مناص من :

- 1- اعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات في شكله المثالي ، بدون نسبة حسم ، وبطريقة أكبر باق في توزيع الأصوات والقائمة المغلقة على مستوى الانتخابات المركزية والمحافظات سواء في ظل الدولة الاتحادية أو في ظل الدولة الموحدة لضمان تمثيل كل الفاعلين السياسيين .
- 2- اعتماد المحافظة دائرة أو عدة دوائر على أن لا تزيد الدائرة الواحدة عن خمسة مقاعد .
- 3- أن لا يقل تمثيل الدائرة الانتخابية عن خمسة مقاعد إذا اعتمدت المحافظة دائرة واحدة مثل سقطرى بغض النظر عن عدد السكان وجبر الكسر لصالح المحافظة ، أي إذا كان نواب المحافظة على سبيل المثال 18 نائباً تقسم المحافظة إلى أربع دوائر كل دائرة 5 خمسة مقاعد بحيث يجبر الكسر بالنسبة للدائرة الرابعة لتصبح خمسة وبالتالي ترتفع مقاعد المحافظة إلى 20 مقعداً نيابياً ، وهكذا في كل دائرة لم تكتمل هذا بالنسبة لمجلس النواب .

4- وفي خصوص مجلس الشورى أو مجلس الأقاليم أو الولايات توصي الدراسة بأن لا يتجاوز عدد أعضائه نصف عدد أعضاء مجلس النواب توزع على جميع المحافظات بالتساوي بغض النظر عن عدد السكان لمعادلة فوارق التمثيل في مجلس النواب وعلى أن تكون كل محافظة دائرة انتخابية تنتخب ممثلها وفقا لنظام التمثيل النسبي كما سبق .

5- اعتماد هذا النظام الانتخابي على مستوى الانتخابات المحلية بما من شأنه السماح للجميع بالمشاركة وترسيخ الوحدة الوطنية ويساعد على بناء الدولة وتكوين الأمة .

6- لرفع مستوى تمثيل المحافظات الأقل سكانا بطريقة دستورية وقانونية ليس فيها تمييزا بين المواطنين ، وليس فيها ماسا بمبدأ المواطنة المتساوية ، ولضمان مشاركة إيجابية وفاعلة وتمثيل أكثر عدلا وإنصافا نرفع عددها من خلال تقسيم إداري جديد على أن لا يقل تمثيل المحافظة عن خمسة نواب بغض النظر عن عدد السكان وفق القاعدة السابقة بحيث يصل عدد المحافظات الجمهورية إلى 26 محافظة .

على سبيل المثال محافظة المهرة الممثلة بنائين في البرلمان إذا رفعناها إلى محافظتين ، وهي قابلة من الناحية العلمية والقانونية ، فستمثل كل محافظة ب 5 نواب ويصير إجمالي التمثيل 10 نواب لمواطني المهرة بدلا عن 2 ، وهكذا بقية المحافظات الكبيرة مساحت . هذا الرفع يسمح لهذه المحافظات من زيادة عدد ممثلها في مجلس النواب وتتساوى جميع المحافظات في التمثيل في المجلس الثاني للبرلمان القائم على التمثيل المتساوي بين المحافظات وستنتهي طرقات المنطقية والجهوية حيث سيكون الجميع موجودا في الإطار الوطني ، وفوق ذلك سيزيد من حصتها المالية المخصصة من الاعتمادات المركزية التي سيتم تقديمها وفقا لمعايير من بينها معيار المساواة حيث ستحصل بموجب هذا المعيار

على ضعف ما كانت ستحصل عليه وهي محافظة واحدة وهكذا بالنسبة للمحافظات الأخرى .

7- لضمان تمثيل فاعل للمرأة في البرلمان فلا مناص من تضمين القانون الانتخابي نصاً يلزم الأحزاب في أن يكون الاسم الثاني أو الثالث على قوائمها الانتخابية لمرأة على الأقل لدورتين انتخابيتين أو ثلاث دورات على أن لا تقبل أي قائمة تخل من ذلك ، واعتماد نظام القائمة المغلقة الذي لا يسمح بإعادة ترتيب الأسماء وتجنب الصوت التفضيلي ، واعتماد طريقة أكبر باق في توزيع الأصوات وبدون نسبة حسم ، وقد رأينا من خلال الأمثلة التي أوردناها كيف أن المرأة ستحظى بنسبة كبيرة في البرلمان يعبر عن حضورها وأهميتها دورها في المجتمع .

قائمة المراجع :

الوثائق :

- 1- دستور الجمهورية اليمنية، المادة 63 أو الرابط التالي:
<http://web.scer.gov.ye/ar-page.aspx?show=13>
 - 2- قانون رقم 13 لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء أو الرابط التالي:
<http://web.scer.gov.ye/ar-page.aspx?show=4>
 - 3- مشروع دستور اليمن الجديد .
 - 4- مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ، 2014 _ 2015
 - 5- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، مرسوم عدد 35 ، المادة 33 ، 10 / 5 / 2011م الخاص بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي .
 - 6- قانون رقم 44 بشأن انتخاب أعضاء مجلس النواب اللبناني ، المادة 98 ، بتاريخ ، 17 / 6 / 2017م .
- المراجع العربي
- 7- بن حماد، محمد رضا، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، مركز النشر الجامعي، تونس، د، 2006 .
 - 8- بنكوكوس، أحمد، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، وجدة .
 - 9- أبراش، إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، ط1، 1998.
 - 10- برو، فيليب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1998.
 - 11- عبد الله، عبد الغني بسيوني، الوسيط في النظر السياسية، مطابع السعدني، د، 2004.

- 12- المنوفي ، كمال ، أصول النظر السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الصفاة ، الكويت ، 1987 م
- 13- المودع ، عبد الناصر حسين ، 2012 ، مسائل انتخابية ، د ، مركز التنمية المدنية ومؤسسة فريد ريش ايبرت ، ط2.
- 14- العتيبي ، محمد الطاح عبد الوهاب ، نظام الكوته والتمثيل النسبي والمشاركة المنصفة للمرأة السودانية في الانتخابات ، 164444 ، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164444>
- 15- محمود حمدي أبو القاسم ، انتخابات المجلس التأسيسي التونسي. القضايا والنتائج ، ملف الأهرام الإستراتيجي ، <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=813863&eid=1875>
- 16- <https://www.annahar.com/article/801493-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-6-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%AD%D8%B1%D8%B2%D9%86-%D9%84%D9%82%D8%A8-%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8>
- 17- رابط القناة التلفزيونية اللبنانية https://www.youtube.com/watch?v=pmkQ_VXlle8
- 18- حسن، علي سيف، "نحو الانتخابات الرئاسية" نيوزيمن، 2006/02/18.
- 19- تطبيع اليمن ، العالم الدبلوماسي ، BURGAT Francois.2001 - بورغا، فرنسا، - <http://www.mondiploar.com/fev03/articles/burgat.htm>
- 20- الإيراني في مقابلة مع قناة العربية، 24 / افريل/ 2003 <http://www.almotamar.net/news/3208.htm>
- المراجع الأجنبي:**
- 21- Diamond, L.; Linz, John J.; Lipset, S.M., Les pays en développement et l'expérience de la démocratie (traduction de l'anglais), Paris, Nouveaux Horizons, 1993.
- 22- Duverger, Maurice: Les partis politiques, Armand Colin, 1969.
- 17- Redissi, Hamadi, Cours en systèmes politiques comparés, présenté aux étudiants de la 1ère Année DEA pour l'année universitaire 1997-1998,
- 18- Carrère, Hélène: URSS: Le changement sans alternance ?, Pouvoirs, -1 n°1, 1977, pp. 97-106.
- 19 - N. Guilhot, P.C. Schmitter, "De la transition à la consolidation, une lecture rétrospective des democratization studies, in : Revue française de science politique, volume 50, numéro 4-5, août-octobre 2000, p. 618..

Yemeni Electoral System for Political Participation
A Comparative Study of the Majority and Proportional
Representation System

Dr. Ameen Ahmed Husein El-Ghaish

Assistant Professor of Law, Faculty of Sharia & Law, Sana'a University

`Study Summary:

The importance of the system of proportional representation in this study comes from the importance of the same subject as a tool for radical change and reform of the political system in Yemen and in the region in general. This importance was confirmed after the failure of the simple majority system to meet citizen's demands for political participation. We believe that there is a no better way to participate more politically than the adoption of this electoral system because it allows all political actors to reach the parliament if taken as it is without interference from the authorities reduce their impact, as happened in the electoral law in Turkey, Germany and finally in Lebanon.

The importance of relaunching this discussion of the system of proportional representation in the elections in this study, which was divided into four main chapters, an introduction and a conclusion. This importance comes from the exceptional circumstances experienced in Yemen and the region, which began known revolutions of the Arab Spring, which started its first spark from the state of Sidi Bouzid, one of the states of Tunisia, where Mohammed Bouazizi set fire on himself on December 17, 2010 in a protest against the confiscation of his vehicle by the authority there. And the Arab Spring spread into Egypt, Yemen, Libya, Syria and Bahrain etc. This was followed by a lot of external blatant interventions in the internal affairs of the region and under various headings and still ongoing. The goal was to pour more oil on the fire to destroy these countries and weaken their armies. These situations were a clear manifestation of the bog

down of political participation in the region and its impasse, because the political systems in these countries and others are regenerating themselves because of the system of the majority supported from abroad as well. 2

The system of proportional representation is not really new in terms of its title, it is found in the books of political systems and constitutional law, but what is new and important in fact the method of dealing with it, linking its parts among each other, and comparing it to the simple majority systems and absolute majority and its relation to the political system, party system, Government stability and political stability, and hence its role in development, the promotion of national unity, nation formation, state-building and an end to external interference.

The study emphasized the centrality of this system as an independent variable in the relationship between all parts of the political system. It will be the beginning to end the violence in Yemen and the region, to make its resources for its citizens and to prevent foreign intervention. It is very important to work in accordance with the mechanism of this system, including: the division of districts, the selection of electoral lists, the choice of the method of distribution of votes and without the percentage of decision and through an independent and impartial committee for the administration of elections, and we explained that in detail in this study and we confirmed on that in the recommendations.

تأثير التسميد المعدني والرش بمستخلص
جذور عرق السوس (*Glycyrrhiza glabra, L*)
على نمو نبات الأقحوان (*Calendula officinalis, L*)

د. أحمد خالد الهدواني
د. عبد الله حسين طاهش
د. انور عبد الغني السنباني
قسم البساتين والغابات - كلية الزراعة - جامعة صنعاء.

المخلص

أجريت التجربة في منطقتي بني حشيش- صنعاء خلال الموسمين 2009/2008 و2010/2009م بهدف معرفة تأثير رش نبات الأقحوان بمستخلص جذور عرق السوس بثلاث مستويات (0، 1.5 و 2.5 جرام/لتر ماء) ، والتسميد بخليط من (NPK) بثلاث مستويات (0، 30 و 50) كجم/هكتار من كل منهم على متوسطات المدة اللازمة للإزهار (يوم)، وارتفاع النبات (سم)، وعدد الأفرع والأزهار/نبات، زرعت الشتلات في كل وحدة تجريبية على مسافة 40 سم بين الخطوط و25 سم بين النباتات، ادخلت جميع المعاملات بتصميم القطاعات العشوائية الكاملة (RCBD) بثلاث مكررات، حلت النتائج وفق التصميم المتبع واستخدم اختبار اقل فرق معنوي L.S.D لمقارنة المتوسطات عند مستوى احتمال 0.05.

أظهرت النتائج أن رش الأقحوان بمستخلص عرق السوس حسنت جميع الصفات المدروسة، وتفوقت معاملة الرش بالمستوى الثاني (R2) بتركيز 2.5 جرام/لتر ماء في تبكير الإزهار إلى 79.1 يوم، وارتفاع النبات بلغ 53.65 سم/نبات، وعدد الأفرع والأزهار 33.07 فرع/نبات و31.32 زهرة/نبات، وأدت معاملات التسميد إلى تأخير الإزهار، وأعطت المعاملة بالمستوى الثاني (F2) أطول مدة 82.3 يوم، وزاد ارتفاع النبات إلى 52.19 سم/نبات، وعدد الأفرع والأزهار 29.75 فرع/نبات و27.20 زهرة/نبات، ولم يكن للمواسم تأثير معنوي على جميع الصفات المدروسة، وأدت معاملة الرش والتسميد معاً إلى تحسين كل الصفات المدروسة، وتفوقت معاملة الرش والتسميد بالمستوى الثاني لكل منهما (R2*F2) وأعطت أعلى المتوسطات، فقد زاد كل من ارتفاع النبات 56.86 سم، وعدد الأفرع 35.16 فرع/نبات وعدد الأزهار إلى 33.48 زهرة/نبات.

كلمات مفتاحية: الأقحوان (*Calendula officinalis, L*)، الرش بمستخلص جذور عرق السوس (*Glycyrrhiza glabra, L*)، التسميد، النمو.

1

المقدمة :

تسهم الحوليات الزهرية بدور كبير في زراعة الحدائق لما تتميز به من تعدد الألوان وجمال الشكل وتباين الصفات واختلاف مواعيد الإزهار وقلة نفقات انتاجها مقارنة بغيرها من النباتات الزهرية و لهذا يفضل زراعتها في الحدائق، و يتم زراعتها في المشاتل لإنتاج أزهار القطف في مواسم مختلفة وتكون رائحة ومرغوبة لرخص ثمنها (الغيطاني، 1978 ورسول، 1984) ونبات الأقحوان أو أذريون الحدائق *Calendula officinalis* L. التابع للعائلة المركبة *Asteraceae* من الحوليات المزهرة واسعة الانتشار في تنسيق الحدائق، كما انها تزرع في أحواض وأصص كنبات زينة سريع النمو رائع الجمال متعددة الالوان متدرجة من الاصفر إلى البرتقالي، وهو لا يحتاج الى عمليات خدمة كبيرة، ولديه قدرة على تحمل الملوحة والجفاف بدرجة جيدة، وازهاره المخملية صالحة للقطف ومهمة في عمل الباقات الزهرية المتنوعة (طواجن، 1987) والنبات عشبي حولي شتوي يتراوح ارتفاعه بين 30 و50 سم، وأوراقه بسيطة بيضاوية الشكل مستطيلة لونها اخضر مغطاة بشعيرات دقيقة كثيفة متبادلة الوضع على الساق، والأزهار صفراء إلى برتقالية اللون على شكل نورة رأسية ذات محور رئيسي ينتهي بقرص زهري مستدير محاط بعدة زهيرات شعاعية صفراء أو برتقالية (الغيطاني، 1978 و طواجن، 1987) الموطن الأصلي لهذا النبات منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتنتشر زراعته في العديد من دول العالم (Danielski et al., 2006) وفي اليمن يزرع الاقحوان كنبات زينة في الحدائق العامة والخاصة والجزر الوسطية وجوانب الطرق في معظم المدن اليمنية لما يتميز به من جمال في الشكل ونمو سريع، لهذا أصبح من الضروري الاهتمام بالنباتات الحولية بما فيها الأقحوان والقيام بالعمليات الزراعية بما يتناسب مع الظروف البيئية في مناطق زراعتها.

وعرق السوس *Glycyrrhiza glabra*, L. هو التابع للعائلة البقولية *Fabaceae* ويعد من النباتات المهمة والمشهورة وينمو في العديد من دول العالم، ويعد واحد من أقدم الأعشاب الطبية المستخدمة في الطب القديم في علاج العديد من الأمراض وفي تحسين النكهة (Biondi et al., 2005) وهذا النبات شبه شجيري دائم الخضرة ارتفاعه يصل إلى 1.5م، والجذور طويلة متفرعة، وتستخدم مستخلصاتها في تحضير بعض الأغذية وفي صناعة التبغ والكحول ومستحضرات التجميل (Kushiev et al., 2005) وتظهر الدراسات أن جذور عرق السوس غنية بعدد كبير من المركبات الكيميائية والمعادن الفعالة طبيياً من أهمها مادة *glycyrrhizin*

وهي مادة صابونية حلوة المذاق وتفوق في حلاوتها حلاوة السكر بخمسين ضعفاً، وتتواجد هذه المادة بشكل أملاح الكالسيوم والبوتاسيوم لحامض الجليسيرايزيك ويرمز له بـ GA (Jiang et al., 2004)، وتحتوي الجذور على سكريات متنوعة، فلافونيدات، صابونيات، ستيروول، نشا، أحماض أمينية، صمغ وزيت طيارة ومركبات أخرى (Kitagawa, 2002)، كما أن مستخلص جذور عرق السوس الجاف يعد من المستخلصات النباتية التي استخدمت بشكل واسع في التطبيقات الزراعية على عدد كبير من المحاصيل الزراعية، بهدف تحسين بعض الصفات الإنتاجية نظراً لاحتوائها على عدد من المركبات الطبيعية كبديل أفضل من بعض المركبات الكيميائية المصنعة الشائعة الاستخدام مثل منظمات النمو النباتية المختلفة، فقد أكد سيد (1982) بأن الدور الذي يقوم به مستخلص عرق السوس في التأثير على العديد من العمليات الحيوية والفسلجية قد لا يختلف كثيراً عما تقوم به الجبريلينات، فطريقة بناء الجبريلينات له صلة مع عمليات إنتاج الستيرويدات والتربينات، كون المفتاح الواسطي حامض الميفالونيك هو نقطة البداية لإنتاج هذه المركبات الكيميائية في النباتات، وبين العلوي (2003) أن الجبرلين ومركب بيتا - أمان يتشاركان في المفتاح الرئيسي لبنائهما الحيوي من المركب الواسطي حامض الميفالونيك والذي يتكون أثناء البناء الحيوي للمركب الرئيسي في جذور نبات عرق السوس، وهذا يتفق مع ما أورده Hayashi et al., (2004) أن المركب الرئيسي في جذور نبات عرق السوس هو عبارة عن جليكوسيد تراهي تربين يتكون في عملية الأيض من سلسلة تفاعلات تبدأ من المركب بيتا - أمرين، ومع ما اكده المحمدي (2010) بأن الجليسيرايزين وحامضه هو أهم مكونين في عرق السوس إذ لهما فعالية مشابهة لفعالية الهرمونات الستيرويدية، كونها من الهرمونات البنائية التي تؤدي إلى زيادة تكوين البروتينات لذلك ترفع من معدل النمو.

وقد أثبتت العديد من البحوث والدراسات العلمية بأن استعمال مستخلص عرق السوس أعطى نتائج إيجابية عند استخدامه كمنظم نمو على نباتات الخضراوات والزينة وأشجار الفاكهة، فقد أدى رش نباتات الفلفل صنف كاليفورنيا وهجين قرطبة بمستخلص عرق السوس بتركيز 2.5غم/لتر ماء إلى تفوق صفات طول النبات، عدد الأفرع، وعدد الأزهار/نبات (الجواري 2002)، وأشار حسين (2002) إلى أن رش نباتات الخيار بمستخلص عرق السوس بتركيز 2.5 و5غم/لتر أدى إلى زيادة عدد الأفرع، وأن الرش بتركيز 2.5غم/لتر ماء على نباتات الخيار أدى إلى زيادة معنوية في صفات النمو الخضري طول النبات، عدد الأوراق/نبات، وغيرها

من الصفات مقارنة مع معاملة عدم الرش، ووجد العبدلي (2002) إن رش نباتات القرنفل بمستخلص عرق السوس بتركيز 3 غم/لتر أدى إلى زيادة أطوال النباتات، وفي تجربة لدراسة تأثير الفترة الضوئية ومستخلص عرق السوس في صفات النمو الخضري والزهري لثلاثة أصناف من نبات الداوودي، تضمنت الدراسة أربعة مستويات رش بمستخلص عرق السوس بتركيز 0 و 2 و 3 و 4 غم/لتر وبمعدل رشة واحدة كل 10 أيام، والمعاملة بالجببرلين بتركيز 100 ملغم/لتر للمقارنة بمعدل رشة واحدة كل 30 يوماً، أظهرت النتائج أن معاملات الرش بمستخلص عرق السوس أدت إلى زيادة في متوسط صفة ارتفاع النبات، وفي دراسة على نباتات الفريزيا وجد أن الرش بمستخلص عرق السوس بتركيز 2.5 غم/ نبات أعطى أعلى ارتفاع للنبات وأكثر عدد من التفرعات، وقل عدد من الأيام من الزراعة حتى تفتح أول زهرة (الربيعي، 2003) وبين عمران (2004) في دراسة لتأثير بعض المستخلصات النباتية في نمو وحاصل خيار البيوت البلاستيكية المدفئة أن رش نبات الخيار بمستخلص جذور عرق السوس أعطى زيادة معنوية في طول النبات، لكل نبات مقارنة بمعاملة المقارنة.

وبما أن الاهتمام بإضافة الأسمدة الكيميائية بالكميات المناسبة يساهم بشكل كبير في تحسين كافة العمليات الحيوية والفسولوجية التي يقوم بها النبات والتي بدورها تنعكس في تحسين الكثير من الصفات المطلوبة في مجال نباتات الزينة، ونظراً لأهمية الأحيوان كنبات متعدد الاستخدامات فقد أجريت عليه الكثير من التجارب بهدف تحديد كمية الأسمدة المطلوب إضافتها للحصول على محصول اقتصادي جيد والتي تتأثر باختلاف الظروف البيئية لمناطق الإنتاج، فقد أظهرت العديد من الدراسات العلمية أهمية تسميد الأحيوان بخليط مكون من النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم وينسب تفاوتت وفقاً لمنطقة الزراعة، منها دراسة أجريت في بولونيا من قبل Dedio et al., (1986) لتحديد أفضل موعد وأفضل كمية للسماد المضاف خلال أربع سنوات زرعت بخمسة مواعيد سنوياً من 3/20 و لغاية 7/20 بين الموعد والأخر شهراً واحداً، واستعمل فيها ثلاثة مستويات نتروجين 0 و 50 و 70 N كجم/هكتار، وثلاثة مستويات فوسفات 0 و 40 و 80 P₂O₅ كجم/هكتار، وثلاثة مستويات بوتاسيوم 0 و 50 و 80 K₂O كجم/هكتار، أضيف الفوسفور والبوتاسيوم عند تجهيز الأرض للزراعة، وأضيف النتروجين على دفعتين الأولى بعد أسبوعين من الزراعة والثانية بعد ثلاثة أسابيع من الإضافة الأولى، وجدوا أن الموعد الأول 3/20 والتسميد بـ 50 و 80 و 80

كجم/هكتار من النتروجين والفوسفات والبيوتاسيوم على التوالي أعطت أفضل نمو خضري وأعلى حاصل للأزهار، وفي ألمانيا وجد (1992) Isaac أن إضافة 40 و80 و80 كجم/هكتار سماد مكون من النتروجين والفوسفور والبيوتاسيوم أدت إلى زيادة في عدد الأزهار/نبات بلغت 50 زهرة/نبات، وأظهرت نتائج دراسة (2005) Gantait and Chattopadhyay التي أجريت في الهند لدراسة تأثير التسميد بثلاثة مستويات 0 و10 و20 جرام/م² من كل من النتروجين والفوسفور والبيوتاسيوم في 27 توليفة سمادية وفي ثلاثة مكورات، وجود تأثير معنوي في جميع المعاملات السمادية مقارنة بمعاملة المقارنة في الصفات المدروسة، وتفوقت المعاملة السمادية ب 20 و10 و20 جرام/م² من النتروجين والفوسفور والبيوتاسيوم على التوالي في صفة كمية حاصل الأزهار جم/م²، وفي الصين أجرى (2008) Jiang et al., تجربة لدراسة تأثير التسميد بالنتروجين والفوسفور والبيوتاسيوم على النمو وتحديد المستويات السمادية المناسبة من كل منها، وأظهرت النتائج أن التسميد بالنتروجين والفوسفور والبيوتاسيوم حسنا من صفات عدد الأزهار الكلية وارتفاع النبات، وان الكميات الموصى بها لكل أصيص يحتوي على 2 كجم بيئة زراعية كانت 0,4 و0,2 و0,3 جرام/أصيص من كل نتروجين والفوسفور والبيوتاسيوم على التوالي.

ومن نتائج بحوث تسميد الأفيون بالنتروجين والفوسفور فقط، نذكر منها ما توصلت إليه تجربة أجريت في العراق من قبل حسن (2002) لدراسة تأثير التسميد بالنتروجين والفوسفور ومواعيد الزراعة على حاصل الأزهار وبعض المكونات الفعالة طبيياً في نبات الأفيون، وشملت المعاملات مواعيد للزراعة 10/1 و11/1 وثلاثة مستويات من النتروجين والفوسفور بمعدل 0 و25 و50 كجم/هـ من كل منهما، وأظهرت النتائج تفوق الموعد الأول ومعاملة التسميد بالنتروجين ب 25 كجم/هـ والفوسفور ب 50 كجم/هـ على بقية المعاملات في معظم الصفات المدروسة، فقد أدت إلى زيادة في صفة عدد النورات الزهرية/نبات مقارنة ببقية المعاملات، فيما أدى التسميد النتروجيني ب 50 كجم/هـ إلى إطالة المدة اللازمة للتلتهير.

وبناءً على ما سبق أجريت هذه التجربة بهدف تحديد التركيز المؤثر من مستخلص جذور عرق السوس كهرمون نمو طبيعي، وكمية الأسمدة المناسبة من النتروجين والفوسفور والبيوتاسيوم للحصول على أفضل نمو لنبات الأفيون تحت ظروف محافظة صنعاء.

مواد وطرق البحث :

أجريت التجربة خلال الموسمين 2009/2008 و2010/2009م في حقل خاص بمنطقة بني حشيش محافظة صنعاء، إذ زرعت البذور في الموسمين بتاريخ 10/1 في المشتل في أحواض معدة مسبقاً وانتظمت عملية الري لمدة ستة أسابيع، حتى وصول معظم الشتلات إلى ارتفاع 15 سم، بعد ذلك نقلت الشتلات إلى الحقل بتاريخ 11/15 بعد تجهيز ارض التجربة بحراستها عدة حرثات متعامدة وتسويتها وتقسيما إلى 9 وحدات تجريبية مساحة كل وحدة منها 4م^2 ($2\text{م} \times 2\text{م}^2$) وفي ثلاثة مكررات، خطت الوحدات التجريبية بمعدل خمسة خطوط، زرعت الشتلات على مسافة 25سم (Dedio et al., 1986) وبمعدل 40 نبات/وحدة تجريبية.

تم تجهيز مستخلص عرق السوس من جذور عمرها أكثر من سنتين بالتراكيز المطلوبة بتسخين 100 جرام من المسحوق الجاف لهذه الجذور في 2 لتر ماء حتى الغليان، واستمرار غليان المزيج لفترة 15 دقيقة، وبعد أن تُرك المزيج ليبرد، أخذ منه لكل معاملة رش 60 و 100 مل ، خفف كل منهما بـ 1940 و1900مل ماء على التوالي للحصول على التراكيز المطلوبة للرش (1.5 و2.5 جرام/لتر ماء).

تم التسميد بخليط من النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم بثلاثة مستويات هي 0 و30 و50 كجم/هكتار من كل منها، أضيف النتروجين على شكل يوريا (46%N) والفوسفور على شكل سوبر فوسفات (48: 52% P_2O_5) والبوتاسيوم على شكل كبريتات البوتاسيوم (46% K_2O)، أضيف الفوسفور والبوتاسيوم أثناء تجهيز الأرض وقبل زراعة الشتلات في الحقل بينما أضيف النتروجين على دفعتين الأولى أثناء زراعة الشتلات والثانية بعد شهر من الدفعة الأولى (Dedio et al., 1986) وتم إجراء عملية الرش بمستخلص جذور عرق السوس بالتراكيز المحددة مع رش معاملة الكنترول بالماء فقط بمعدل ثلاث رشات بين كل رشة والأخرى ثلاثة أسابيع، أجريت الرشة الأولى في 12/6 أي بعد ثلاثة أسابيع من زراعة الشتلات في الحقل، والرشة الثانية بتاريخ 12/27، والرشة الثالثة بتاريخ 1/18، وتم إجراء عمليات الترقيع للشتلات الناقصة بعد أسبوع من الزراعة، وأجريت كافة عمليات الخدمة من تعشيب وري كلما دعت الحاجة ولجميع المعاملات، نفذت التجربة بتصميم القطاعات العشوائية الكاملة (RCBD) وبثلاثة مكررات، وتم تحليل البيانات إحصائياً ومقارنة المتوسطات باستخدام أقل فرق معنوي (L.S.D) عند مستوى معنوية 5%.

الصفات المدروسة:

تم قياس الصفات التالية :

- متوسط عدد الأيام من الزراعة وحتى بداية التزهير (فترة التزهير): وتم فيها حساب عدد الأيام من زراعة الشتلات في الحقل وحتى تفتح النورات الزهرية الرئيسية للنباتات في كل وحدة تجريبية، وفي جميع المكررات ثم حسبت المتوسطات لكل معاملة.

- متوسط ارتفاع النبات (سم): تم حساب الارتفاع لـ 10 نباتات أخذت بشكل عشوائي من كل وحدة تجريبية، ومن جميع المكررات وقيس الارتفاع من سطح التربة إلى أعلى قمة للنبات ثم حسبت المتوسط لكل معاملة.

- متوسط عدد الأفرع/نبات: تم حساب عدد الأفرع الرئيسية لـ 10 نباتات أخذت بشكل عشوائي من كل وحدة تجريبية، ومن جميع المكررات ثم حسبت المتوسط لكل معاملة.

- متوسط عدد الأزهار في النبات (نورة/نبات): تم حساب عدد النورات لـ 10 نباتات أخذت بشكل عشوائي من كل وحدة تجريبية ومن جميع المكررات ثم حسبت المتوسط لكل معاملة.

النتائج والمناقشة :

1 - تأثير معاملات الرش بمستخلص عرق السوس والتسميد وتداخلاتهما في موسمي التجربة على

صفة موعد ظهور الأزهار في نبات الأقحوان (فترة التزهير):

تشير النتائج في الجدول رقم (1) إلي أن معاملات الرش بمستخلص عرق السوس اثرت معنوياً في صفة عدد الأيام من الزراعة إلى موعد ظهور الأزهار في نبات الأقحوان، كما أن عدد الأيام تقل مع زيادة تركيز الرش، فقد تفوقت معاملة الرش بالمستوى الثاني (R2) بتركيز 2.5 جرام/لتر ماء بإعطائها أقل عدد من الأيام 79.1 يوم مقارنة ببقية المعاملات بما فيها معاملة الكنترول (R0) التي تم رشها بالماء فقط والتي أعطت فترة أطول بلغت 81.6 يوماً، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج عدد من الدراسات أجريت على محاصيل أخرى تم رشها بمستخلص جذور نبات عرق السوس نذكر منها ما وجده كل من العلوي (2003) على نبات الداودي، والربيعة (2003) على نبات الفريزيا، حيث أشاروا فيها إلى أن رش النباتات بمستخلص جذور عرق السوس أدى إلى تقليل عدد الأيام من الزراعة إلى الإزهار مقارنة بمعاملات الكنترول بدون رش.

وعلى العكس من ذلك تشير النتائج في الجدول نفسه إلى أن معاملات التسميد بالنتروجين والفسفور والبوتاسيوم أدت إلى تأخير موعد ظهور الأزهار، إذ تشير النتائج إلى أنه مع زيادة كمية الأسمدة المضافة تزيد عدد الأيام اللازمة للإزهار، وتفوقت معاملة الكنترول (F0) بدون تسميد بإعطائها أقل فترة بلغت 78.5 يوم مقارنة ببقية المعاملات فيما أعطت المعاملة بالمستوى الثاني (F2) من النتروجين والفسفور والبوتاسيوم بمعدل 50 كجم/هكتار من كل منها أطول فترة بلغت 82.3 يوم، وهذه النتيجة تتفق مع ما أشار إليه Isaac (1992) أن تسميد نبات الأقحوان بالنتروجين والفسفور بمعدل 40 و80 و80 كجم/هكتار من كل منها على التوالي أدت إلى تأخير في موعد ظهور الأزهار مقارنة ببقية المعاملات بما فيها معاملة الكنترول بدون تسميد، ومع ما وجد حسن (2002) أن تسميد نبات الأقحوان بالنتروجين والفسفور بمعدل 50 كجم/هكتار من كل منهما أدت إلى زيادة في عدد الأيام اللازمة لظهور الأزهار الأولى.

جدول رقم (1) متوسطات تأثير معاملات الرش بمستخلص جذور عرق السوس والتسميد بـ K , P , N والتداخل بينهما في صفة عدد الأيام من الزراعة في الحقل إلى بداية التزهير (يوم).

التداخل الثنائي بين الرش والتسميد F x R	الموسم S		مستويات التسميد F	مستويات الرش R
	S2	S1		
79.8	79.2	80.3	F0	R0
81.4	81.1	81.7	F1	
83.6	83.9	83.2	F2	
78.8	79.1	78.6	F0	R1
80.9	81.2	80.6	F1	
80.5	80.4	80.5	F2	
75.8	76.	75.1	F0	R2

	6			
77.9	78.2	77.5	F1	
81.9	82.1	81.6	F2	
1.44	1.39		LSD 5%	
متوسط تأثير الرش R	S2	S1	مستويات الرش R	التداخل الثنائي بين الرش و المواسم S x R
81.6	81.4	81.7	R0	
80.4	80.2	80.6	R1	
79.1	80.2	78.1	R2	
1.39	1.42		LSD 5%	
متوسط تأثير التسميد F	S2	S1	مستويات التسميد F	التداخل الثنائي بين التسميد و المواسم S x F
78.5	79.2	77.7	F0	
80.1	80.2	79.9	F1	
82.3	82.1	82.4	F2	
1.58	1.53		LSD 5%	
	80.5	80	متوسط تأثير الموسم S	
	N.S		LSD 5%	

كما تشير النتائج في الجدول نفسه إلى عدم وجود تأثير معنوي للمواسم على صفة عدد الأيام من الزراعة إلى بداية ظهور الأزهار في نبات الأبقوان.

وتظهر نتائج التداخل الثنائي بين المعاملات في الجدول (1) إلى وجود تأثيرات معنوية متفاوتة على صفة موعد بداية التزهير، ففي معاملات التداخل الثنائي بين الرش والتسميد تفوقت معاملة الرش بالمستوى

الثاني مع معاملة الكنترول للتسميد بدون تسميد ($F0 \diamond R2$) بإعطائها أقل عدد من الأيام حتى بداية التزهير بلغت 75.8 يوماً مقارنة ببقية المعاملات في حين أعطت المعاملة بدون رش مع معاملة التسميد عند المستوى الثاني ($F2 \diamond R0$) أطول مدة للإزهار بلغت 83.6 يوم مقارنة مع بقية المعاملات، وتفوقت معاملة التداخل الثنائي بين الرش بالمستوى الثاني مع الموسم الأول ($S1 \diamond R2$) وأعطت أقل عدد من الأيام بقيمة 78.2 يوم مقارنة ببقية المعاملات ولم تختلف معنوياً عن نفس معاملة الرش في الموسم الثاني ($S2 \diamond R2$) كما أعطت معاملي التداخل الثنائي بين التسميد بالمستوى الثاني في الموسمين ($S1 \diamond F2$) و($S2 \diamond F2$) أطول مدة لظهور الأزهار بقيم بلغت 82.4 و82.1 يوم في الموسمين على التوالي مقارنة مع بقية المعاملات.

وتشير نتائج التداخل الثلاثي بين المعاملات في الجدول (1) السالف الذكر إلى وجود تأثير معنوي لمعاملات الرش والتسميد في موسمي التجربة على صفة موعد بداية التزهير، فقد تفوقت معاملة التداخل بين الرش بمستخلص عرق السوس عند المستوى الثاني ومقارنة التسميد في الموسم الأول ($S1 \diamond F0 \diamond R2$) بإعطائها أقل عدد من الأيام والتي لم تختلف معنوياً عن المعاملة ذاتها في الموسم الثاني ($S2 \diamond F0 \diamond R2$) بقيم بلغت 75.1 و76.6 يوم في الموسمين على التوالي، وعلى العكس من ذلك أعطت معاملة التداخل الكنترول بدون رش مع المستوى الثاني من التسميد في الموسم الأول ($S1 \diamond F2 \diamond R0$) أطول مدة والتي لم تختلف معنوياً عن نفس المعاملة في الموسم الثاني ($S2 \diamond F2 \diamond R0$) بعدد أيام 83.2 و83.9 يوم في الموسمين على التوالي.

2 - تأثير معاملات الرش بمستخلص عرق السوس والتسميد وتداخلاتهما في موسمي التجربة على

متوسطات صفة ارتفاع نبات الأقحوان (سم/نبات):

تشير النتائج في الجدول رقم (2) أن معاملات الرش بمستخلص عرق السوس أدت إلى زيادة في ارتفاع نباتات الأقحوان، وأن الزيادة في تركيز المستخلص أدت إلى زيادة في متوسطات ارتفاع النباتات، وتفوقت المعاملة ($R2$) الرش بالمستوى الثاني بتركيز 2.5 جرام/لتر ماء في هذه الصفة بارتفاع بلغ 53.65 سم/نبات على بقية المعاملات بما فيها المعاملة ($R0$) بدون رش والتي أعطت أقل المتوسطات في ارتفاع النبات بقيمة مقدارها 44.48 سم/نبات، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات أجريت على محاصيل مختلفة تم رشها بمستخلص جذور نبات عرق السوس بتركيز مختلفة تشير منها إلى ما وجدته كل من الجواري (2002) والذي رش

بتركيز 2.5 جم/لتر على نبات الفلفل صنف كاليفورنيا، والعبدي (2002) رش بتركيز 3 جم/لتر على نبات القرنفل، ومع نتائج العلوي (2003) رش نبات الداودي بتركيز 4 جم/لتر، والربيعي (2003) رش نبات الفريزيا بتركيز 2.5 جم/لتر، وأظهرت نتائجهم أن رش النباتات بمستخلص جذور نبات عرق السوس أدى إلى زيادة في ارتفاع النباتات مقارنة بمعاملات المقارنة.

و تشير النتائج في الجدول نفسه إلى وجود تأثير معنوي لمعاملات التسميد على هذه الصفة، فقد تفوقت المعاملة (F2) التسميد بالمستوى الثاني بارتفاع بلغ 52.19 سم/نبات على بقية المعاملات وأعطت معاملة الكنترول (F0) بدون تسميد أقل قيمة في متوسطات الارتفاع مقدارها 44.48 سم/نبات، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج التي توصل إليها (2008) و. Jiang et al أن تسميد نبات الأقحوان بالنتروجين والفوسفور والبوتاسيوم بمعدل 0.4 و0.2 و0.3 جم/أصيص يحتوي على 2 كجم بيئة زراعية من كل منها على التوالي أدت إلى زيادة في ارتفاعات النباتات المعاملة مقارنة بمعاملة الكنترول بدون تسميد، ومع ما وجد حسن (2002) أن تسميد نبات الأقحوان بالنتروجين والفوسفور بمعدل 50 كجم/هكتار من كل منهما أدت إلى زيادة في ارتفاع نباتات الأقحوان مقارنة بمعاملة الكنترول بدون تسميد.

جدول رقم (2) متوسطات تأثير معاملات الرش بمستخلص جذور عرق السوس والتسميد بـ K , P , N و التداخل بينهما في صفة ارتفاع النبات (سم).

التداخل الثنائي بين الرش والتسميد F x R	الموسم S		مستويات التسميد F	مستويات الرش R
	S2	S1		
37.84	37.62	38.06	F0	R0
43.00	43.18	42.82	F1	
45.96	46.50	45.42	F2	
44.62	45.16	44.08	F0	R1
50.41	50.01	50.80	F1	
53.76	53.65	53.86	F2	

50.98	51.08	50.87	F0	R2
53.11	52.86	53.36	F1	
56.86	57.08	56.64	F2	
.084	.143		LSD 5%	
متوسط تأثير الرش R	S2	S1	مستويات الرش R	التداخل الثنائي بين الرش و المواسم S x R
742.2	42.43	42.1	R0	
49.60	49.61	49.58	R1	
53.65	53.67	53.62	R2	
3.81	3.61		LSD 5%	
متوسط تأثير التسميد F	S2	S1	مستويات التسميد F	التداخل الثنائي بين التسميد و المواسم S x F
44.48	44.62	44.34	F0	
48.84	48.68	48.99	F1	
52.19	52.41	51.97	F2	
3.36	3.28		LSD 5%	
	48.57	48.43	متوسط تأثير الموسم S	
	N.S		LSD 5%	

كما تشير النتائج في الجدول ذاته إلى عدم وجود تأثير معنوي للمواسم على صفة ارتفاع نباتات الأقحوان. وتظهر نتائج التداخل الثنائي بين المعاملات في الجدول (2) إلى وجود تأثيرات معنوية في صفة ارتفاع النبات، ففي معاملات التداخل الثنائي بين الرش والتسميد تفوقت معاملة الرش مع معاملة التسميد بالمستوى

الثاني ($F2 \times R2$) بإعطائها أكبر المتوسطات في صفة ارتفاع النبات بقيمة مقدارها 56.86 سم/نبات مقارنة ببقية المعاملات، وتفوقت معاملة التداخل الثنائي بين الرش بالمستوى الثاني مع الموسم الثاني ($S2 \times R2$) وأعطت أكبر المتوسطات في صفة ارتفاع النبات بقيمة 53.67 سم/نبات مقارنة ببقية المعاملات ولم تختلف معنوياً عن نفس معاملة الرش في الموسم الأول ($S1 \times R2$)، كما تفوقت معاملة التداخل الثنائي بين التسميد بالمستوى الثاني في الموسمين ($S1 \times F2$) و($S2 \times F2$) بإعطائهم أعلى الارتفاعات بقيم بلغت 51.97 و52.41 سم/نبات في الموسمين على التوالي مقارنة مع بقية المعاملات.

وتشير نتائج التداخل الثلاثي بين المعاملات في الجدول رقم (2) إلى وجود تأثير معنوي لمعاملات الرش والتسميد في موسمي التجربة، فقد تفوقت معاملة التداخل بين الرش بمستخلص عرق السوس والتسميد المستوى الثاني في الموسمين ($S1 \times F2 \times R2$) و($S2 \times F2 \times R2$) بإعطائها أعلى الارتفاعات بقيم بلغت 56.64 و57.08 سم/نبات في الموسمين على التوالي مقارنة مع بقية المعاملات، وأعطت معاملة الكنترول بدون رش وبدون تسميد في الموسمين ($S1 \times F0 \times R0$ و $S2$) أقل متوسطات بقيم 38.06 و37.62 سم/نبات.

3 - تأثير معاملات الرش بمستخلص عرق السوس والتسميد وتداخلاتهما في موسمي التجربة على صفة عدد الأفرع في نبات الأقحوان - فرع/نبات :

تشير النتائج في الجدول رقم (3) بوجود تأثير معنوي لمعاملات الرش بمستخلص عرق السوس في صفة متوسط عدد الأفرع/نبات كما وجد أن عدد الأفرع/نبات يزيد مع زيادة تركيز مستخلص عرق السوس، إذ تفوقت معاملة الرش بالمستوى الثاني ($R2$) بتركيز 2.5 جرام/لتر ماء بإعطائها أكبر عدد من الأفرع بقيمة بلغت 33.07 فرع/نبات مقارنة ببقية المعاملات بما فيها معاملة الكنترول ($R0$) التي تم رشها بالماء فقط وأعطت أقل المتوسطات في هذه الصفة بقيمة مقدارها 22.84 فرع/نبات، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات أجريت على محاصيل مختلفة تم رشها بمستخلص جذور نبات عرق السوس بتركيز مختلفة نشير منها إلى ما وجدته الجواربي (2002) والذي رش بتركيز 2.5 جم/لتر على نبات الفلفل صنف كاليفورنيا، ومع ما ذكره العبدلي (2002) رش بتركيز 3 جم/لتر على نبات القرنفل، وحسين (2002) رش الخيار بتركيز 2.5 و5 ملجم /لتر، ومع نتائج كل من العلوي (2003) رش نبات الداودي بتركيز 4 جم/لتر،

والريبيعي (2003) رش نبات الفريزيا بتركيز 2.5 جم/لتر، حيث أظهرت نتائجهم أن رش النباتات بمستخلص جذور نبات عرق السوس أدى إلى زيادة في عدد الأفرع/نبات مقارنة بمعاملات المقارنة. وتظهر النتائج في نفس الجدول السالف الذكر أن معاملات التسميد بالنتروجين والفسفور والبوتاسيوم أدت إلى زيادة في متوسطات عدد الأفرع/نبات والتي ظهرت جلية مع زيادة كمية الأسمدة المضافة، وتفوقت معاملة التسميد بالمستوى الثاني (F2) من النتروجين والفسفور والبوتاسيوم بمعدل 50 كجم/هكتار من كل منها بإعطائها أكبر عدد من الأفرع بلغت 29.75 فرع/نبات مقارنة ببقية المعاملات في حين أعطت معاملة الكنترول (F0) بدون تسميد أقل المتوسطات في هذه الصفة بقيمة مقدارها 26.08 فرع/نبات، وهذه النتيجة تتفق مع ما وجدته Dedio et al., (1986) أن تسميد نبات الأبقوان بالنتروجين والفسفور بمعدل 50، 80، 80 كجم/هكتار من كل منها على التوالي أدت إلى زيادة في عدد الأفرع/نبات مقارنة ببقية المعاملات بما فيها معاملة الكنترول بدون تسميد، كما تتفق مع ما وجدته Isaac (1992) أن تسميد نبات الأبقوان بالنتروجين والفسفور بمعدل 40 و80 و80 كجم/هكتار من كل منها على التوالي أدت إلى زيادة في عدد الأفرع/نبات مقارنة ببقية المعاملات، ومع نتائج حسن (2002) أن تسميد نبات الأبقوان بالنتروجين والفسفور بمعدل 50 كجم/هكتار من كل منهما أدت إلى زيادة في عدد الأفرع/نبات مقارنة ببقية المعاملات بما فيها معاملة الكنترول بدون تسميد، في حين أشارت النتائج في الجدول ذاته إلى عدم وجود تأثير معنوي للمواسم على هذه الصفة.

وتظهر نتائج التداخل الثنائي بين المعاملات في الجدول (3) وجود تأثيرات معنوية متفاوتة في متوسطات صفة عدد الأفرع/نبات، إذ تفوقت معاملة الرش بالمستوى الثاني مع معاملة التسميد عند المستوى الثاني المقارنة للتسميد بدون تسميد (F2 * R2) بإعطائها أكبر عدد من الأفرع/نبات بلغت 35.16 فرع/نبات مقارنة ببقية المعاملات في حين أعطت معاملة الكنترول لكل من الرش والتسميد (F0 * R0) أقل قيمة بلغت 21.14 فرع/نبات مقارنة مع بقية المعاملات، كما تفوقت معاملة التداخل الثنائي بين الرش بالمستوى الثاني مع المواسم وفي الموسمين (S1 * R2) و (S2 * R2) في هذه الصفة وأعطت أكبر المتوسطات في عدد الأفرع/نبات بقيم بلغت 32.9 و33.24 فرع/نبات في الموسمين على التوالي مقارنة ببقية المعاملات في وأعطت معاملة الكنترول بدون رش والمواسم وفي موسمي التجربة (S1 * R0) و (S2 * R0) أقل المتوسطات بقيم مقدارها

22.76 و 22.91 فرع/نبات على التوالي، وتفوقت معاملي التداخل الثنائي بين التسميد بالمستوى الثاني في الموسمين (S1 ♦ F2) و (S2 ♦ F2) بإعطائهم أكبر المتوسطات في عدد الأفرع/نبات بقيم بلغت 29.49 و 30.00 فرع/نبات في الموسمين على التوالي مقارنة مع بقية المعاملات، في حين اعطت معاملة الكنترول بدون تسميد اقل المتوسطات في الموسمين (S1 ♦ F0) و (S2 ♦ F0) بقيم 25.98 و 26.17 فرع/نبات على التوالي.

جدول رقم (3) متوسطات تأثير معاملات الرش بمستخلص جذور عرق السوس والتسميد بـ K , P , N و

التداخل بينهما في صفة عدد الأفرع /نبات.

التداخل الثنائي بين الرش والتسميد F x R	الموسم S		مستويات التسميد F	مستويات الرش R
	S2	S1		
21.14	21.16	21.1 2	F0	R0
22.76	22.67	22.8 4	F1	
24.61	24.89	24.3 2	F2	
26.06	26.17	25.9 4	F0	R1
26.82	26.79	26.8 5	F1	
29.47	29.78	29.1 5	F2	
31.03	31.19	30.8 7	F0	R2

33.03	33.21	32.8 4	F1	
35.16	35.32	34.9 9	F2	
1.46	1, 56	LSD 5%		
متوسط تأثير الرش R	S2	S1	مستويات الرش R	التداخل الثنائي بين الرش و المواسم S x R
22.84	22.91	22.7 6	R0	
27.45	27.58	27.3 1	R1	
33.07	33.24	32.9	R2	
1.48	134	LSD 5%		
متوسط تأثير التسميد F	S2	S1	مستويات التسميد F	التداخل الثنائي بين التسميد و المواسم S x F
26.08	26.17	25.9 8	F0	
27.54	27.56	27.5 1	F1	
29.75	30.00	29.4 9	F2	

1.41	1.45	LSD 5%
27.91	27.6 6	متوسط تأثير الموسم S
N.S		LSD 5%

وتشير نتائج التداخل الثلاثي بين المعاملات في الجدول رقم (3) إلى وجود تأثير معنوي لمعاملات الرش والتسميد في موسمي التجربة على صفة عدد الأفرع لنبات الأبقحوان، فقد تفوقت معاملة التداخل بين الرش بمستخلص عرق السوس والتسميد عند المستوى الثاني لكل منهما في الموسمين (S1 ♦ F2 ♦ R2) و (S1 ♦ F2 ♦ R2) بإعطائها أكبر عدد من الأفرع بقيم بلغت 34.99 و 35.32 فرع/نبات في الموسمين على التوالي، وأعطت معاملة التداخل الكنترول بدون رش وتسميد في موسمي التجربة (S1 ♦ F0 ♦ R0) و (S1 ♦ F0 ♦ R0) أقل عدد من الأفرع بقيم 21.12 و 21.16 فرع/نبات في الموسمين على التوالي.

4 - تأثير معاملات الرش بمستخلص عرق السوس والتسميد وتداخلاتهما في موسمي التجربة على صفة عدد الأزهار في نبات الأبقحوان - زهرة/نبات :

تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى وجود تأثير معنوي لمعاملات الرش بمستخلص عرق السوس في صفة عدد الأزهار في نبات الأبقحوان، إذ زادت عدد الأزهار مع زيادة تركيز الرش، وتفوقت معاملة الرش بالمستوى الثاني (R2) بتركيز 2.5 جرام/لتر ماء بإعطائها أكبر عدد من الأزهار بلغت 31.32 زهرة/نبات مقارنة ببقية المعاملات بما فيها معاملة الكنترول (R0) والتي تم رشها بالماء فقط والتي أعطت أقل عدد من الأزهار مقدارها 20.53 زهرة/نبات، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات أجريت على محاصيل مختلفة تم رشها بمستخلص جذور نبات عرق السوس بتركيز مختلف نشير منها إلى ما وجدته كل من الجواوي (2002) والذي رش بتركيز 2.5 جم/لتر نبات الفلفل صنف كاليفورنيا وهجين قرطبة، ومع نتائج كل من العلوي (2003) رش نبات الداودي بتركيز 4 جم/لتر، والربيعي (2003) رش نبات الفريزيا بتركيز 2.5 جم/لتر، حيث أظهرت نتائجهم إلى أن رش النباتات بمستخلص جذور نبات عرق السوس أدى إلى زيادة في عدد الأزهار مقارنة بمعاملات المقارنة بدون رش.

وتشير النتائج في الجدول الانف الذكر إلى وجود تأثير معنوي لمعاملات التسميد بالنتروجين والفسفور والبوتاسيوم على عدد النورات الزهرية المتكونة على نبات الأقحوان، وتشير النتائج إلى أنه مع زيادة كمية الأسمدة المضافة تزيد عدد النورات الزهرية المتكونة على نبات الأقحوان، وتفاوتت المعاملة بالمستوى الثاني (F2) من النتروجين والفسفور والبوتاسيوم بمعدل 50 كجم/هكتار من كل منهم بإعطائها أكبر عدد النورات الزهرية بلغ عددها 27,20 نورة/نبات مقارنة ببقية المعاملات، وأعطت معاملة الكنترول (F0) بدون تسميد بإعطائها أقل عدد النورات الزهرية عددها 23,68 نورة/نبات، وهذه النتيجة تتفق مع ما وجدته Isaac (1992) أن تسميد نبات الأقحوان بالنتروجين والفسفور بمعدل 40 و80 و80 كجم/هكتار من كل منها على التوالي أدت إلى زيادة في عدد الأزهار/نبات وصلت إلى 50 زهرة/نبات مقارنة ببقية المعاملات بما فيها معاملة الكنترول بدون تسميد، ومع نتائج Gantait and Chattopadhyay (2005) الذي وجود تأثير معنوي في جميع المعاملات السمادية مقارنة بمعاملة المقارنة في الصفات المدروسة، وتفاوتت المعاملة السمادية بـ 20 و10 و20 جرام/م² من النتروجين والفسفور والبوتاسيوم على التوالي في صفة كمية حاصل الأزهار جم/م²، ومع Jiang et al., (2008) أن التسميد بالنتروجين والفسفور البوتاسيوم حسنا من صفات عدد الأزهار الكلية.

جدول رقم (4) متوسطات تأثير معاملات الرش بمستخلص جذور عرق السوس والتسميد بـ N , P , K و

التداخل بينهما في صفة عدد الأزهار /نبات.

التداخل الثنائي بين الرش والتسميد F x R	الموسم S		مستويات التسميد F	مستويات الرش R
	S2	S1		
18.95	18.82	19.0 8	F0	R0
20.95	20.79	21.1 1	F1	
21.69	21.77	21.6	F2	

		1		
22.99	23.15	22.8 3	F0	R1
24.45	24.71	24.1 9	F1	
26.43	26.67	26.1 8	F2	
29.09	29.28	28.8 9	F0	R2
31.39	31.63	31.1 4	F1	
33.48	33.65	33.3 1	F2	
1.45	1.58	LSD 5%		
متوسط تأثير الرش R	S2	S1	مستويات الرش R	التداخل الثنائي بين الرش و المواسم S x R
20.53	20.46	20.6 0	R0	
24.62	24.84	24.4 0	R1	
31.32	31.52	31.1 1	R2	

2.18	2.21		LSD 5%	
متوسط تأثير التسميد F	S2	S1	مستويات التسميد F	التداخل الثنائي بين التسميد و المواسم S x F
23.68	23.75	23.60	F0	
25.60	25.71	25.48	F1	
27.20	27.36	27.03	F2	
1.76	1.80		LSD 5%	
	25.61	25.37	متوسط تأثير الموسم S	
	N.S		LSD 5%	

كما تشير النتائج في الجدول نفسه إلى عدم وجود تأثير معنوي للمواسم على صفة عدد النورات الزهرية في نبات الأقحوان، وتظهر نتائج التداخل الثنائي بين المعاملات في الجدول (4) وجود تأثيرات معنوية متفاوتة في متوسطات صفة عدد الأزهار/نبات، إذ تفوقت معاملة الرش بالمستوى الثاني مع معاملة التسميد عند المستوى الثاني ($F2 \diamond R2$) مقارنة بمعاملة المقارنة بدون تسميد بإعطائها أكبر عدد من الأزهار/نبات بلغت 33.48 زهرة/نبات مقارنة ببقية المعاملات في حين أعطت معاملة الكنترول لكل من الرش والتسميد ($F0 \diamond R0$) أقل قيمة بلغت 18.95 زهرة/نبات مقارنة مع بقية المعاملات، و تفوقت معاملة التداخل الثنائي بين الرش بالمستوى الثاني مع المواسم وفي الموسمين ($S1 \diamond R2$) و ($S2 \diamond R2$) في هذه الصفة وأعطت أكبر المتوسطات في عدد الأزهار بقيم بلغت 31.1 و 31.52 زهرة/نبات في الموسمين على التوالي مقارنة ببقية المعاملات في حين أعطت معاملة الكنترول للرش والمواسم وفي موسمي التجربة ($S1 \diamond R0$) و ($S2 \diamond R0$) أقل المتوسطات بقيم

مقدارها 20.60 و 20.46 زهرة/نبات على التوالي، وتفوقت معاملة التداخل بين التسميد بالمستوى الثاني في الموسمين ($S1 \diamond F2$) و ($S2 \diamond F2$) بإعطائهما أكبر المتوسطات في عدد الأزهار/نبات بقيم بلغت 27.03 و 27.36 زهرة/نبات في الموسمين على التوالي مقارنة مع بقية المعاملات، في حين أعطت معاملي الكنترول بدون تسميد والمواسم وفي موسمي التجربة ($S1 \diamond F0$) و ($S2 \diamond F0$) أقل المتوسطات بقيم مقدارها 23.60 و 23.75 زهرة/نبات على التوالي.

وتشير نتائج التداخل الثلاثي بين المعاملات في الجدول رقم (4) إلى وجود تأثير معنوي لمعاملات الرش والتسميد في موسمي التجربة على صفة عدد الأزهار في نبات الاقحوان، فقد تفوقت معاملة التداخل بين الرش بمستخلص عرق السوس والتسميد عند المستوى الثاني لكل منهما في الموسمين ($S1 \diamond F2 \diamond R2$) و ($S1 \diamond F2 \diamond R2$) بإعطائهما أكبر عدد من الأفرع بقيم بلغت 33.31 و 33.65 زهرة/نبات في الموسمين على التوالي، وأعطت معاملة التداخل الكنترول بدون رش وتسميد في موسمي التجربة ($S1 \diamond F0 \diamond R0$) و ($S1 \diamond F0 \diamond R0$) أقل عدد من الأزهار بقيم 19.08 و 18.82 زهرة/نبات في الموسمين على التوالي.

المصادر المستخدمة :

الجوراي، عبد الرحمن خماس سهيل (2002) تأثير الرش بمغذيات مختلفة في نمو وحاصل الفلفل الحلو (*Capsicum annum L*). رسالة ماجستير. كلية الزراعة - بغداد - العراق.

الربيعي، نوال محمود علوان منصور (2003) تأثير الرش بالمحلول المغذي النهريين ومستخلص عرق السوس في النمو والأزهار والعمر المزهري في الفريزيا *Freesia hybrida L*. رسالة ماجستير. كلية الزراعة - جامعة بغداد.

العبدلي، هيثم محيي محمد شريف (2002) تأثير بعض المغذيات وحامض الجبرلين ومستخلص عرق السوس في نمو وإنتاج الأزهار وانفراج الكأس في القرنفل (*Dianthus caryophyllus L*). أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة - جامعة بغداد.

العلوي، رشا هاشم عبد العزيز (2003) تأثير الفترة الضوئية ومستخلص عرق السوس في صفات النمو الخضري والزهري لثلاثة أصناف من نبات الداودي (*Dendranthema grandiflorum Kitam*) رسالة ماجستير، كلية الزراعة - جامعة بغداد - العراق.

الغيطاني، محمد يسري . 1978 . الزهور ونباتات الزينة وتنسيق الحدائق . دار الجامعات المصرية . الاسكندرية.

المحمدي، علي فدعم عبد الله . 2010. تأثير مواعيد الزراعة والجبرلين والمستخلصات والفيتامينات في نمو وحاصل الكراوية . اطروحة دكتوراه . كلية الزراعة . جامعة بغداد . العراق .

حسن ازهار قاسم (2002) تأثير الاسمدة النتروجينية والفوسفاتية و مواعيد الزراعة في حاصل الازهار وبعض المكونات الفعالة طبيياً في نبات الأقحوان *Calendula officinalis L*، رسالة ماجستير -جامعة - بغداد.

حسين، وفاء علي (2002) تأثير مستخلصي الثوم وجذور عرق السوس واليوريا في صفات النمو الخضري والزهري والحاصل والصفات النوعية في نبات الخيار *Cucumis sativus L* . رسالة ماجستير . كلية الزراعة - جامعة بغداد .

رسول، حمزة رسول . 1984 . نباتات الزينة . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . جامعة صلاح الدين . العراق . 56- 57.

سيد، محمد عبد المطلب (1982) الهرمونات النباتية فسلجتها و كيميائها الحيوية. ترجمة عن المؤلف توماس س. مور. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة الموصل - العراق.

طواجن، احمد محمد موسى . 1987 . نباتات الزينة . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة بغداد . العراق.

عمران، وفاء هادي حسون (2004) تأثير بعض المستخلصات في نمو وحاصل خيار البيوت البلاستيكية المدفئة. رسالة ماجستير كلية الزراعة - جامعة بغداد - العراق.

Dihydrostilbene derivatives from *Glycyrrhiza glabra* Biondi DM, Rocco C, Ruberto G. (2005) leaves. J Nat Prod 68: 1099-1102.

Danielski L, Campos LMAS, Bresciani LFV, Hense H, Yunes RA, Ferreira SRS (2006) Marigold (*Calendula officinalis L.*) oleoresin: Solubility in SC-CO₂ and composition profile. Chem. Eng. Proc. (in press).

Dedio, I., Kozlowski, J ; Zalecki, R (1986) Potmarigold (*Calendula officinalis L.*). Cultivation experiments and therapeutic use. Wiadomosci-Zielarkie (Poland). 28 (5):1-3.

Gazim ZC, Rezende CM, Fraga SR, Svidzinski TE and Cortez DG.(2008) Antifungal activity of the essential oil from *calendula officinalis L.* growing in brazil. Braz. J. Microbiol; 39: 61-63.

Hayashi Hiroaki, Pengyu Huang, Satoko Takada, Megumi Obinata, Kenichiro Inoue, Masaaki Shibuya, and Yutaka Ebizuka (2004) Differential Expression of Three Oxidosqualene Cyclase

mRNAs in *Glycyrrhiza glabra*, Pharmaceutical Society of Japan, Biol. Pharm. Bull. 27(7) 1086-1092.

Isaac, O (1992) Die Ringelbum, Botanik, Chemical, pharmacology, Toxikology and therapeutic use. Wissenschaftlich Verlagsellschaft. stuttgart.

Jiang Y, H. Lua, F. Chen, (2004) Preparative purification of glycyrrhizin extracted from the root of liquorice using high-speed counter-current chromatography, J. Chromatogr. A 1033, 183–186.

Jiang Zhi-ping, LU Jian-wei, LI Wen-xi, and ZOU Juan (2008) [Studies on Fertilization Effect and Fertilizer Formula Screen for *Calendula officinalis* L.](#) [J]; Acta Horticulturae Sinica; 2008-02-020. (College of Resources and Environment, Huazhong Agricultural University, Wuhan 430070, China);

Kitagawa I, (2002) Licorice root. A natural sweetener and an important ingredient in Chinese medicine, Pure Appl. Chem. 74 (7) 1189–1198.

Kushiev Habibjon, Andrew D. Noble, Iskandar Abdullaev and Uktam Toshbekov (2005) Remediation of Abandoned Saline Soils Using *Glycyrrhiza glabra* : A Study from the Hungry Steppes of Central Asia, International Journal of Agricultural, vol.3, No.2, 102-113.

West, D.M. ; Merrigam, I.F. ; Taylor, J.A. , Collins, G.M (1980) Effect of ornamental plant irrigated with nutrient or polyethylen glycol solution of different osmotic potential. Plant and Soil. 56 : 93-11.

Effect of mineral Fertilization and Spraying roots extract licorice (*Glycyrrhiza glabra*, L) on the growth of Calendula (*Calendula officinalis*, L).

Ahmed Khalid Alhadwany ,Abdullah Hussein Tahish and Anwar Abdu-algani Alsanabani
Department of Forest and Horticulture – Faculty of Agriculture Sana'a Universit

Abstract :

A study was conducted at Bani Hushish area –Sana'a for two seasons 2008/2009 and 2009/20010 to investigate the effect of Spraying herb Calendula by roots extract licorice by three levels (0, 1.5 and 2.5 g/l) as well as fertilization in three levels of mixture (NPK) fertilizers (0, 30 and 50 kg/ha) for each of them on the time to flowering (day), plant height (cm), number of branches and flower/plant, Seedlings have been cultivated in the each experimental unit in rows with 40 cm apart and 25 cm between plants in the row. All treatments were arranged in the Randomized Complete Block Design (RCBD) with three replications, and the data were analyzed according to the design used and least significant differences(L.S.D 0.05%) implemented to compare the means.

The obtained results indicated that spraying herb calendula by roots extract licorice affected significantly on all studied traits, the second level of spray (R2) 2.5 g/l superiority in flowering earliness to 79.1 day and increase in the plant height 53.56 cm/plant, number of branches 33.07 branch/plant and flowers 31.32 flower/plant, the fertilization application prolonged the time to flowering especially at the rate of the second level (F2) to 82.3 day and increased plant height to 52.19 cm/plant, number of branches 29.75 branch/plant and flowers 27.20 flower/plant, the seasons were not significantly influenced all studied traits, the fertilization and spray treatments together affected significantly all studied traits, The second levels of fertilization and spray (F2*R2) gave the highest means on all studied traits, and increased plant height to 56.86 cm/plant, number of branches 35.16 branch/plant and flowers 33.48 flower/plant.

Key words: Calendula (*Calendula officinalis*, L), Spraying root extracts licorice (*Glycyrrhiza glabra*, L), Fertilization,, growth.

استخدام تطبيق الفيسبوك ودوره في تعزيز علاقات الصداقة لدى عينة من الطلبة

الجامعيين اليمنيين

أ.إبراهيم قائد أحمد خالد

باحث دكتوراه - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة محمد الخامس - المغرب

abraheemkaid@gmail.com

الملخص

أثار ظهور شبكات التواصل الاجتماعي جدلاً حول إيجابية أو سلبية تأثيراتها على العلاقات الاجتماعية بشكل عام، وعلاقة الصداقة بشكل خاص، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى استخدام الفيسبوك وعلاقته بمستوى الصداقة الواقعية لدى عينة من طلبة الدراسات الجامعية، تكونت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة من اليمنيين الدارسين داخل اليمن وخارجه. ولتحقيق أهداف الدراسة، أعد الباحث استبانةً تكونت من (34) فقرة موزعة على محورين، هما: استخدام الفيسبوك، ومستوى علاقة الصداقة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى استخدام الطلبة للفيسبوك كان بدرجة متوسطة إذ بلغ متوسط الاستخدام (38.24) وبنسبة (65.92%)، كما أن مستوى علاقات الصداقة لديهم كانت أيضاً بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط (78.83) وبنسبة (63.06%)، هذا وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين استخدام الفيسبوك ومستوى علاقات الصداقة الواقعية لديهم، بما يشير إلى أن ارتفاع مستوى استخدام الفيسبوك يساهم إيجابياً في تدعيم مستوى الصداقة الواقعية بين الطلبة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في مستوى استخدام الفيسبوك وفي مستوى علاقة الصداقة لدى أفراد العينة تعزى لمتغيرات (الجنس، بلد الدراسة، العمر، التخصص)، بينما وجدت فروق دالة إحصائية في مستوى الاستخدام ومستوى علاقة الصداقة تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

الكلمات المفتاحية: الفيسبوك، علاقات الصداقة، طلبة الدراسات العليا والجامعية.

2

مقدمة:

لا شك أن الإنسان اجتماعي بطبعه فهو بحاجة إلى التفاعل مع الآخرين من بني جنسه مما يساعد على تنمية الشعور بالأنا والشعور بالغير في إطار علاقات تنافر وتجاذب كالحب، والصداقة. وبناء هذه العلاقات يكون عن طريق الاتصال الذي تتغير أشكاله، وأنماطه، ووسائله بتغير الزمان والمكان، وقديماً كان الاتصال مباشراً (وجهاً لوجه) ويتم داخل حدود مكانية وزمانية، ومن خلاله يتم تبادل الأفكار والتصورات، أما اليوم فقد أصبح للاتصال مفهوم آخر نتيجة للتطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال.

وبرزت في العقود الأخيرة ظاهرة التواصل عبر الإنترنت، وكان ظهور مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي تنويعاً لهذا التطور الهائل في وسائل التواصل بين البشر. وكان لهذا التغير أثراً كبيراً وعديدة من أهمها: تراجع دور المؤسسات التقليدية والقيمية، كالأسرة، والجامعة، والمدرسة، وفي الوقت نفسه أدى هذا التفاعل الإلكتروني إلى هشاشة في التفاعل المباشر والعلاقات الاجتماعية بشكل عام. ومع ذلك فهناك من يرى العكس، ويذهب إلى أن هذه الوسائط أتاحت مجالاً أكبر ومساحةً أوسع وأشمل للتواصل، حيث سهلت التواصل بين كافة الشرائح الاجتماعية التي قد يتعذر التفاعل فيما بينها واقعياً، حيث وساهمت في تقديم حلول لمشكلات كانت قائمة في بنية التواصل التقليدي.

مشكلة البحث:

يفترض كل نشاط اتصالي دخول الإنسان في إطار علاقات اجتماعية محددة، وأشكال مختلفة من التواصل. وفي الوقت الراهن ظهرت مجتمعات الشبكة، وهي شكل جديد من أشكال التجمعات البشرية المستندة على التكنولوجيا أطلق عليها المجتمعات الافتراضية التي غدت ساحة جديدة للتفاعل الإنساني وفضاء مفتوحاً للجميع.

وقد شهدت هذه المواقع إقبالاً كبيراً وطلباً متزايداً من قبل شرائح المجتمع الإنساني المختلفة لا سيما في المجتمعات العربية عقب أحداث ما سمي بـ "الربيع العربي"، وأصبحت مثار الاهتمام لدى الباحثين في هذا المجال والذي يمكن تسميته بـ "المحور السياسي"، في حين ظلت الانعكاسات الأخرى التي تثيرها الشبكات، ومنها الانعكاسات الاجتماعية بعيدة إلى حد ما عن الدراسة والبحث وخاصة في المجتمع اليمني.

ونظراً للتغيرات التي شهدتها المجتمعات المعاصرة في مختلف المجالات طرأت تغيرات اجتماعية وقيمية جعلت الغلبة للقيم المادية، الأمر الذي أدى إلى انحسار واضح في القيم التقليدية وتراجع في قيم الصداقة التي كانت سائدة في المجتمعات الإنسانية بشكل عام والمجتمعات العربية بشكل خاص، وقد يعود هذا التراجع في جزء منه إلى التأثيرات التي فرضتها وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة والتي تفاعلت مع وسائل التواصل التقليدية لتشكّل نمطاً جديداً من العلاقات أثر على العلاقات التقليدية.

وبناءً على ذلك فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على أحد المجالات، أو الأبعاد التي تبرزها شبكات التواصل الاجتماعي، وهو التغير في نمط الاتصال، والعلاقات بين الأفراد والجماعات وتأثيره على العلاقات

الاجتماعية عامة، وعلاقة الصداقة خاصة، وذلك من خلال دراسة شريحة مهمة من شرائح المجتمع وهي طلبة الدراسات الجامعية.

ويمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على هذا النحو:

هل هناك ارتباط بين مستوى استخدام الفيسبوك وتكوين علاقة الصداقة الواقعية لدى طلبة الدراسات الجامعية؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

- ما مستوى استخدام الطلبة الجامعيين لتطبيق الفيسبوك؟
- ما مستوى علاقة الصداقة لدى الطلبة الجامعيين لتطبيق الفيسبوك؟
- هل هناك تأثير لمستوى الاستخدام على علاقة الصداقة؟
- هل هناك اختلاف في استخدام الفيسبوك ومستوى علاقة الصداقة يعزى للمتغيرات (الجنس، بلد الدراسة، العمر، التخصص، المستوى الدراسي الحالي)؟

أهداف الدراسة:

- إبراز العلاقة بين تطبيقات التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية.
- تفسير ظاهرة التواصل الاجتماعي عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي بشكل عام وتطبيق الفيسبوك بشكل خاص.
- الوقوف على أهم إفرازات هذه الظاهرة في مجال العلاقات الاجتماعية لا سيما علاقة الصداقة.
- لفت نظر الباحثين في مجال السوسيولوجيا إلى أهمية دراسة موضوع تطبيقات التواصل الاجتماعي وحيويته؛ كونه يمس فئات اجتماعية واسعة ويؤثر في حياتهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- التعمق في فهم خصائص مستخدمي تطبيقات التواصل الاجتماعي ونوعية اهتماماتهم وثقافتهم التي يحملونها ويمارسونها عبر التطبيقات.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو موضوع تطبيقات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على العلاقات الاجتماعية، حيث تعد هذه الشبكات من أبرز وسائل الاتصال على المستوى الكوني، كما تأتي أهمية الدراسة من تناولها شريحة مهمة وفاعلة من شرائح المجتمع، وهي شريحة طلبة الدراسات الجامعية، ومن أهمية تطبيق الفيسبوك الذي يعد الموقع الأبرز على الانترنت في مجال التواصل والشبكات الاجتماعية.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: استخدام الفيسبوك.
- المتغير التابع: مستوى علاقات الصداقة لدى الطلبة الجامعيين.

مصطلحات الدراسة:

الفيسبوك: يرجع أصل التسمية إلى اسم الدليل الذي تزوده بعض الجامعات الأمريكية لطلابها الجدد، وفيه أسماء وصور زملائهم القدامى، ومعلومات مختصرة عنهم حتى لا يشعر الطالب الجديد بالاغتراب. والفيسبوك تطبيق يعمل على تكوين الصداقات، ويساعد على تبادل المعلومات، والملفات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو، والتعليق عليها، وإمكانية المحادثات، والردشة الفورية، ويسهل إمكانية تكوين علاقات في فترة قصيرة، وكذلك إمكانية الوصول إلى الأصدقاء القدامى، والجدد، وتبادل المعلومات والأخبار. ويرى مؤسس هذا التطبيق مارك زوكربيرج أن فيسبوك "هو حركة اجتماعية، وليس مجرد أداة أو وسيلة للتواصل(1).

ويمكن تعريفه بأنه: "تطبيق تواصل اجتماعي يوفر إمكانية عرض المعلومات الشخصية، ويعمل على توسيع شبكة العلاقات من خلال إمكانية إنشاء مجموعات لها اهتمامات مشتركة، ويربط المشتركين بعضهم ببعض عن طريق خدماته الحيوية المتعددة كالردشة، وتبادل الصور، والمقاطع، وإرسال الرسائل النصية، والصوتية، والاتصال.

علاقة الصداقة: تعرف الصداقة بأنها "علاقة اجتماعية وثيقة تقوم على مشاعر الحب والجاذبية المتبادلة بين شخصين أو أكثر، وتميزها عدة خصائص من بينها الدوام النسبي والاستقرار، والتقارب العمري، مع توافر قدر من التماثل بينهم فيما يتعلق بسمات الشخصية، والقدرات العقلية، والاهتمامات، والتفضيلات، والاتجاهات والقيم، والظروف الاجتماعية"(2).

وتعرف أيضاً: بأنها "نمط العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تُعبر عن قدرة الشخص على بناء علاقات اجتماعية مع الآخرين وقدرته على التفاعل، وإثبات وجوده ضمن الجماعة سواءً عن طريق الواقع أو مجال الشبكات الاجتماعية الرقمية".

طلبة الدراسات الجامعية: الطلبة الملتحقون بالدراسات الجامعية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، الدارسون داخل اليمن وخارجها حسب الدول المحددة في عينة الدراسة.

أولاً: الإطار النظري

1. تطبيقات التواصل الاجتماعي:

تعد تطبيقات التواصل الاجتماعي من أكثر التطبيقات انتشاراً على شبكة الانترنت، ومن لا يمتلك صفحة خاصة على أحد مواقعها بات منعزلاً عن العالم كما تقول (دانا بويد): "من لا يوجد على صفحات Myspese فهو غير موجود"(3).

ويعتبر منتصف التسعينات البداية الحقيقية لظهور مواقع التواصل الاجتماعي، أو ما يسمى بشبكات التواصل الاجتماعي على الانترنت، حين صمم (راندي كونرادو) موقعاً اجتماعياً للتواصل مع أصدقائه وزملائه في الدراسة في بدايته عام 1995، وأطلق عليه اسم Classmtes.Com وبهذا الحدث سجل أول موقع تواصل إلكتروني افتراضي بين سائر الناس(4).

وعند الحديث عن مراحل تطور الشبكات الاجتماعية في الفضاء المعلوماتي تجدر الإشارة إلى مرحلتين أساسيتين(5):

المرحلة الأولى: يمكن وصفها بالمرحلة التأسيسية للشبكات الاجتماعية، وهي المرحلة التي ظهرت مع الجيل الأول للويب Web1 وتشهد هذه المرحلة على البداية التأسيسية للشبكات، ومن أبرز الشبكات التي تكونت في هذه المرحلة شبكة موقع siddeyree.com وهو الموقع الذي يمنح للأفراد المتفاعلين في إطاره فرصة طرح معلومات وأفكار عن حياتهم، وإدراج أصدقائهم، وبدأت فكرة قوائم الأصدقاء عام 1998، وأخفق هذا الموقع عام 2000، ومن المواقع التأسيسية للشبكات الاجتماعية أيضاً موقع classmates.com، ذلك الموقع الذي ظهر في منتصف التسعينات وكان الغرض منه الربط بين زملاء الدراسة. وشهدت هذه المرحلة ظهور مواقع متعددة من أشهرها أيضاً موقع Journal Live وموقع CyWorld 1999 الذي أنشئ في كوريا وموقع Ryze الذي تبلور الهدف منه في تكوين شبكات اجتماعية لرجال الأعمال، لتسهيل التعاملات التجارية.

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز ما اهتمت به مواقع الشبكات الاجتماعية في بدايتها ظهورها؛ خدمة الرسائل القصيرة والخاصة بالأصدقاء، وعلى الرغم من أنها وفرت بعض خدمات الشبكات الاجتماعية الحالية إلا أنها لم تستطع أن تدر ربحاً مادياً على مؤسسيها، ولم يكتب لكثير منها البقاء.

المرحلة الثانية: مرحلة اكتمال الشبكات الاجتماعية، ويمكن القول إنها بدأت مع الموجة الثانية للويب Web 2 والمقصود هنا أنها ارتبطت بتطور خدمات الشبكة. ويمكن أن نؤرخ لهذه المرحلة بانطلاقاً من موقع Myspace وهو الموقع الأمريكي المشهور ثم موقع الفيس بوك. وشهدت المرحلة الثانية من تطور الشبكات الاجتماعية إقبالاً متزايداً من قبل المستخدمين لمواقع الشبكات العالمية، ويتناسب ذلك الإقبال المتزايد مع تزايد مستخدمي الانترنت على مستوى العالم. وفي هذه المرحلة أنشئ موقع فيسبوك في شباط من عام 2004 على يد الطالب مارك زوكربيرج وكانت قدرته محصورة في بدايتها في نطاق الجامعة، ثم انتشرت في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية المختلفة(6)، ثم تمت اتاحته بعد ذلك لأي شخص يرغب في فتح حساب له.

2. خصائص شبكات التواصل الاجتماعي؛

إن كل وسيلة ابتداء من الراديو وصولاً إلى مواقع التواصل الاجتماعي كانت تدور حول فكرة واحدة وهي وجود مرسل "أي قارئ بالاتصال" يعرض رسالتها الإعلامية، ومستقبل متلق لتلك الرسالة. لكن مواقع التواصل الاجتماعي استطاعت أن تتميز من خلال التفاعل مع الجمهور، ومن خلال فتح أبواب للمناقشات، والأسئلة التفاعلية التي تجعل من الجمهور مشاركين نشطين وليسوا فقط مستقبلين، وتتميز شبكات

التواصل الاجتماعي بعدة مميزات أدت إلى زيادة وانتشار استخدامها، ومن أهم هذه الخصائص والمميزات، كما حددها نديم منصور (7) ما يلي:

- التفاعلية.
 - سهولة الولوج إلى الشبكة وسهولة الاستخدام.
 - الترابط.
 - قوة الذاكرة الرقمية وسعتها اللامحدودة للتخزين.
 - الحضور الدائم غير المادي.
 - تجاوز وحدة الزمان والمكان.
 - انخفاض التكلفة.
 - تقنين الاتصال.
 - المضمون العاطفي.
 - المستخدم هو الأساس في إنتاج المضمون.
 - الشفافية.
 - التعبير عن الذات.
3. الخدمات التي تقدمها تطبيقات التواصل الاجتماعي؛

- تقدم شبكات التواصل الاجتماعي العديد من الخدمات منها:
- الملفات الشخصية (Profil page) ومن خلال الملفات الشخصية يمكنك التعرف على اسم الشخص، ومعرفة المعلومات عنه مثل الجنس، تاريخ الميلاد، البلد، الاهتمامات، والصور الشخصية بالإضافة إلى غيرها من المعلومات.
 - إرسال الرسائل؛ وتتيح هذه الخاصية إمكانية إرسال رسائل مباشرة للشخص سواء كان في قائمة الأصدقاء لديك أو لم يكن.
 - ألبومات الصور: تتيح الشبكات الاجتماعية لمستخدميها إنشاء عدد لا نهائي من الألبومات ورفع مئات الصور فيها، وإتاحة مشاركة هذه الصور مع الأصدقاء للإطلاق والتعليق حولها.
 - المجموعات: تتيح كثير من مواقع الشبكات الاجتماعية خاصية إنشاء مجموعة اهتمام، حيث يمكنك إنشاء مجموعة لمسمى معين وأهداف محددة، ويوفر موقع الشبكة الاجتماعية لمالك المجموعة والمنضمين إليها مساحة أشبه ما تكون بمنتهى حوار مصغر، وألبوم مصغر، كما تتيح خاصية تنسيق الاجتماعات عن طريق ما يعرف بـ Events أو الأحداث ودعوة أعضاء تلك المجموعة له ومعرفة عدد الحاضرين من عدد غير الحاضرين.

- الصفحات: تقوم فكرة الصفحات على إنشاء صفحة يتم فيها وضع معلومات عن المنتج أو الشخصية أو الحدث، ويقوم المستخدمون بعد ذلك بتصفح تلك الصفحات عن طريق تقسيمات محددة، ثم إن وجدوا اهتماماً بتلك الصفحة يقومون بإضافتها إلى ملفاتهم الشخصية(8).
 - خدمة Vedio chat: أطلق موقع Facebook هذه الخدمة بدعم من شركة سكايب، وتتيح هذه الخدمة للمستخدم في موقع Facebook التحدث مع صديق واحد بالصوت والصورة.
 - خدمة نقل الأخبار: حيث يتم الحصول على الأخبار عن طريق المواقع الإخبارية على الشبكات أو عن طريق المستخدمين فيما يعرف بظاهرة "المواطن الصحفي".
 - خدمة التسويق والإعلان: حيث يعرض المستخدم والشركات خدماتهم ويحصلون على طلباتهم عبر هذه الشبكات.
4. علاقة الصداقة:

تعد الصداقة عاملاً مهماً في حياة الفئات الشابة داخل أي مجتمع، بحيث تسعى هذه الفئة إلى تكوين علاقات خارج عائلاتها، ومحيطها الضيق وخاصاً في المرحلة الدراسية الجامعية، حيث تصبح الصداقة في غاية الأهمية وتشكل نقطة تحول رئيسية تختلف عادة عن سابقتها من المراحل، وتتميز بصداقة أقرب وأعمق(9).

4. 1. مستويات علاقة الصداقة:

تدل شواهد عديدة على تنوع علاقات الأشخاص من حيث القرب والعمق والتفضيل، فمن بين الأصدقاء يستطيع المراهقون التفرقة بين أفضل صديق والصديق الحميم والمقرب والمألوف، وبجانب الأصدقاء يُكوّن الأفراد علاقات اجتماعية مع الزملاء دون هذا المستوى من القرب والخصوصية، تتضمن: الزمالة أو المعارف الاجتماعية أو العلاقات السطحية، ويمكن إيجاد أربعة مستويات متدرجة للعلاقات الاجتماعية من حيث العمق والخصوصية على النحو التالي:

أ- الأصدقاء المقربون: تتضح في تفاعلاتهم أعلى درجات الحب المتبادل، والمعرفة الدقيقة بخصائص الصديق، مع الاستعداد لتبادل المعلومات والأسرار ومناقشة المشكلات وصياغة الأهداف.

ب- الأصدقاء الاجتماعيين: وهي صفات تتراوح بين الصفات العرضية والتي تتصف بمعدلات محدودة من الاتصال، ودرجات منخفضة من التجاذب والحب والمشاركة والمساعدة، وهي قابلة للتعويض عكس الصديق المقرب.

ج- المشاركون في النشاط: تقوم على المشاركة في النشاط عند غياب الصداقة، وتشمل أعمالاً في مشروع مع شخص آخر، أو أداء مهمة مشتركة.

د- المعارف: وهي علاقات لا تنهض على الصداقة، ولا على الاشتراك، وإنما تركز على القرب الفيزيقي في المقام الأول، ومنها علاقات الزمالة، الجيرة... الخ(10).

4. 2. خصائص الصداقة

وللصداقة باعتبارها علاقة اجتماعية عميقة، ووثيقة خصائص عديدة تتميز بها، ويمكن إجمالها في الآتي (11)، (12):

- التبادلية والاعتماد: تجعل من يرتبطون بها يعتمدون بعضهم على بعض في تبادلية تلقائية، وليست محسوبة، ولا فقدت العلاقة، وصف الصداقة، وتحولت إلى نوع من المقايضة ذات طبيعة مادية فجة. ويتمثل الاعتماد المتبادل فيما يقوم به كل طرف من أطراف الصداقة من تأثير في مشاعر، ومعتقدات، وسلوك الطرف أو الأطراف الأخرى.

- الحوار والمناقشة: تسمح الصداقة على خلاف غيرها من العلاقات كالزمانة والمعرفة والصحة تسمح للأصدقاء بأن يناقشوا كل أمور حياتهم تقريباً، بما تشتمل عليه من أنشطة واهتمامات بصراحة، وصدق، وشفافية. وتعتبر هذه الخاصية من أهم خصائص الصداقة التي تميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية حيث تشتمل الأحاديث التي تدور بين الصديقين في الموضوعات شديدة الخصوصية، وأن يعرف الصديق المعلومات الدقيقة والخاصة المتعلقة بصديقه مثل همومه وتطلعاته وطموحاته بالإضافة إلى سماته الشخصية.

- المساندة: ونعني بها وقوف الأصدقاء إلى جانب بعضهم البعض فيما يواجهون من ظروف تحتاج إلى تضافر الجهود. وبلي المساندة التشجيع وهذا مما يعزز الثقة بين الأصدقاء.

- الاستقرار والديمومة: وهذه الخاصية تعبر عن عمق الروابط التي تجمع بين الأصدقاء، ومدى قدرتهم على تفعيلها لتحقيق الأغراض الشخصية والاجتماعية بالتوازي. فتمت صداقات ولدت مع الطفولة، أو المراهقة، واستمرت مدى الحياة بالنظر لما تتمتع به من إحساس وجداني صادق، واستقرار اجتماعي مبني على أسس سليمة، نمت وترسخت في نفوس الأصدقاء، وممارساتهم السلوكية الحياتية الخاصة والعامة، وفي المقابل تمت صداقات أخرى لم تدم طويلاً لأنها تفتقر إلى الاستقرار، وهذا ما يحصل غالباً في صداقات الوقت الحاضر.

- المنفعة: تتيح الصداقة للمرتبطين بها أن يحققوا لأنفسهم نفعاً مباشراً منها، وذلك بما يقومون به تجاه بعضهم بعضاً من تسخير للوقت، والجهد وكافة إمكاناتهم الشخصية سواء كانت مادية، أو غير مادية، لخدمة بعضهم وتلبية مطالبهم.

4. 3. تأثير تطبيقات التواصل الاجتماعي على علاقة الصداقة

يرى بعض الباحثين أن شبكات التواصل الاجتماعي فرضت نمطاً جديداً من الاتصال له سلبياته، وأن أبرز الجوانب السلبية للشبكات يكمن في عدم التحكم بالوقت، بحيث يصل المستخدم إلى مرحلة الإدمان عليها، ويصبح منعزلاً عن مجتمعه، ويصب جلاً اهتمامه على هذه الحياة الافتراضية، التي اختارها لنفسه ضمن هذه الشبكات. ويرون أن من سلبياتها أنها أوجدت فراغاً كبيراً بين الأصدقاء، وأثرت في العلاقات بين

البشر، إذ بات السؤال عن الآخرين من خلال رسالة إلكترونية، أو عبر وسائط متعددة، حتى صرنا نلمس غياباً تدريجياً للمجاملات التقليدية، كالتهنئة في المناسبات والأفراح، أو تقديم التعازي، بحيث يكتفي الكثيرون بكتابة بضعه أحرف إلكترونية، غير مدركين أهمية هذه الواجبات التي تدعو إلى الترابط بين أفراد المجتمع.

ويختلف بعض الباحثين مع النظرة السابقة مؤكدين بالرغم من أن العالم الافتراضي يحمل بعض المعوقات التي قد تكبح تطور العلاقات الشخصية إلا أنه ينضوي أيضاً وفي نفس الوقت على ميزات أخرى مهمة تدعم عملية إنشاء العلاقات. وهذا ما يتطلب من الباحثين وعياً أكبر بالاختلافات الموجودة بين العالمين الفيزيقي والافتراضي بحيث يجادل (13)(McKenna and Bargh, 2000) أنه يمكن للإنترنت أن يعزز علاقات لم يكن من الممكن أن تبدأ في العالم الحقيقي، كما أنها قد تكون على مستوى أقوى في العمق والديمومة من تلك التي تنشأ في العالم الفيزيقي، بحيث يعطي العالم الافتراضي للأفراد إمكانية اللقاء دون تأثير نمطية الجاذبية الجسمانية والتي قد تكون سبباً في منع بعض الأشخاص (الخجولين أو ذوي الاحتياجات الخاصة مثلاً) من مواجهة الأطراف الأخرى، لتكوين علاقات وتطويرها فالاتصالات عن طريق وسيط تسمح للمستخدم بإظهار كل نقاط قوته وقدراته في سبيل الفوز بعلاقة صداقة.

ثانياً: الدراسة الميدانية:

1. منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي وهو المنهج المناسب لتحقيق أهداف الدراسة، ويعتمد على وصف وتحليل البيانات في ضوء المعلومات المتوفرة.

2. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طلاب الدراسات الجامعية الدارسين داخل اليمن وخارجه في العام الجامعي 2016/2015م.

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

الاجمالي	النسبة%	التكرار	مستويات المتغيرات	خصائص العينة
200	81.50	163	ذكر	الجنس
	18.50	37	انثى	
200	28.00	56	اليمن	البلدان التي يدرس فيها أفراد العينة
	18.50	37	المغرب	
	19.00	38	مصر	
	8.00	16	السودان	
	4.00	8	الجزائر	

الاجمالي	النسبة%	التكرار	مستويات المتغيرات	خصائص العينة
	3.00	6	الهند	
	3.00	6	روسيا	
	2.00	4	تركيا	
	5.50	11	الاردن	
	9.00	18	السعودية	
200	28.00	56	19 - 24 سنة	العمر
	24.00	48	25 - 29 سنة	
	48.00	96	30 فأكثر	
200	68.00	136	علوم طبيعية	التخصص
	32.00	64	علوم انسانية	
200	33.50	67	بكالوريوس	الدرجة العلمية
	37.00	74	ماستر	
	29.50	59	دكتوراه	

3. عينة الدراسة

تم اختيار عينة من الطلبة اليمنيين الدارسين بالداخل والخارج، حيث تم توزيع (250) استبانة على أفراد العينة، ولكن تم استرجاع (200) استبانة، وبذلك يصبح عدد أفراد عينة الدراسة (200) طالب وطالبة، والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

4. أداة الدراسة

تكونت أداة الدراسة من مقياسين، الأول: يمثل مستوى استخدام الفيسبوك، كمقياس الوقت المستهلك (FB Time)، وعدد مرات الدخول (FB Check)، الذي استخدمه (Junco, 2011) بالإضافة الى بعض البنود ذات الارتباط بالاستخدام. والثاني: استبيان كمبريدج للصداقة (Cambridge Friendship Questionnaire) والذي استخدمه (14) (Baron-Cohen and Wheelwright, 2003) والعديد من الباحثين. حيث قام الباحث بترجمة وتقييم المقاييس وتطويرها لتتلاءم مع أهداف الدراسة وطبيعة العينة، وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة المتعلقة باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية. وتكونت الاستبانة من جزئين: الجزء الأول: بيانات عامة متعلقة بأفراد العينة من حيث (الجنس، بلد الدراسة، العمر، التخصص، الدرجة العلمية).

الجزء الثاني؛ تكون من (34) فقرة خاصة بمستوى استخدام الفيسبوك، وعلاقات الصداقة، صيغ أغلبها على شكل فقرات تم تدرجها حسب مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة). ووُزعت الفقرات على محورين، هما:

المحور الأول: مستوى استخدام الفيسبوك واشتمل على (12) فقرة.

المحور الثاني: مستوى علاقات الصداقة واشتمل على (22) فقرة.

4. 1. صدق أداة الدراسة

تكونت أداة الدراسة بصورتها الأولية من (38) فقرة، وللتحقق من صدقها تم عرضها على عدد من المحكمين من المتخصصين في التواصل الإلكتروني وعلم الاجتماع، ومناهج البحث العلمي، وذلك للحكم عليها من حيث الصياغة اللغوية والوضوح والشمولية ومناسبة كل فقرة للمجال الذي تنتمي إليه. وفي ضوء آراء المحكمين وملاحظاتهم ومقترحاتهم تم تعديل بعض الفقرات وحذف البعض الآخر، وبذلك أصبحت الأداة بصورتها النهائية (34) فقرة.

4. 2. ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (50) طالباً وطالبة من خارج عينة الدراسة. واستخراج معامل الثبات للاتساق الداخلي (التجانس) باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، وبلغ معامل الثبات للمحور الأول (استخدام الفيسبوك) (0.776) وللمحور الثاني (علاقات الصداقة) (0.894) مما يدل على ثبات عال للأدوات.

5. المعالجات الإحصائية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، ومعامل ارتباط بيرسون واختبار (t) للكشف عن الفروق بين المتوسطات، وكذلك اختبار تحليل التباين واختبار شيفيه لتحديد اتجاه دلالة الفروق.

6. نتائج الدراسة ومناقشتها:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى استخدام الفيسبوك وعلاقته بمستوى الصداقة لدى طلبة الدراسات الجامعية الدارسين داخل اليمن وخارجه، من خلال اجابتهم على فقرات الاستبانة. وللإجابة عن أسئلة الدراسة، اعتبر الباحث درجة الاستخدام وعلاقة الصداقة كبيرة إذا كانت النسبة المئوية لها تتراوح بين 66.67% - 100%، ومتوسطة إذا كانت النسبة المئوية لها تتراوح بين 33.334% - 66.66%، وقليلة إذا كانت النسبة المئوية لها تتراوح بين 1% - 33.33%، وفيما يلي عرض ومناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة حسب تسلسل أسئلة الدراسة.

6. 1. مستوى استخدام الفيسبوك لدى طلبة الدراسات الجامعية:

لمعرفة مستوى استخدام الفيسبوك لدى أفراد العينة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير محور استخدام الفيسبوك، وكذلك الفقرة من فقرات المحور، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الاستخدام مرتبة تصاعدياً حسب النسبة المئوية

الرتبة	م	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة%
	1	مدة الاشتراك في الفيسبوك.	200	3.82	0.47	95.38
	8	وجود صداقات على الفيسبوك من خارج المجتمع المحلي للفرد.	200	1.90	0.30	95.00
	4	عدد الأصدقاء على الفيسبوك.	200	3.50	0.87	87.50
	11	الالتقاء في الواقع ببعض الأصدقاء الذين تم التعرف عليهم عبر الفيسبوك	200	1.75	0.44	87.25
	2	عدد مرات تصفح حساب الفيسبوك في اليوم الواحد	200	2.56	0.65	85.33
	3	الوقت الذي يتم قضاءه في الفيسبوك يومياً	200	2.57	0.97	64.13
	9	مدى قبول صداقة الأشخاص غير المعروفين للفرد في الواقع	200	2.49	0.88	62.12
	12	مدى قوة علاقات الصداقة التي تكونت عن طريق الفيسبوك	200	1.80	0.61	59.83
	5	عدد الأصدقاء المتفاعلين مع الفرد في الفيسبوك.	200	2.27	1.11	56.75
	10	مدى قبول الفرد لصداقة الأسماء الوهمية	200	1.85	0.88	46.25
	6	عدد الأصدقاء الذين يتم التواصل معهم على الخاص	200	1.50	0.81	37.38

37.00	0.98	1.48	200	عدد الأصدقاء من الجنس الآخر	7
65.92	4.95	38.24	200	الاستخدام	

يتضح من الجدول (3) أن مستوى الاستخدام للفيسبوك لدى أفراد العينة على مستوى الفقرات مرتبة ترتيبياً تصاعدياً حسب نسبتها، والفقرات التي كانت بدرجة عالية هي (1، 8، 4، 11، 2) تراوحت نسبتها المئوية بين (95.38%، 85.33%)، والفقرات التي كانت متوسطة هي (3، 9، 12، 5، 10) تراوحت نسبتها المئوية بين (64.13%، 46.25%)، وأخيراً الفقرتان (6، 7) كانت منخفضة وكانت بنسبتي (37.38%، 37.00%)، بينما حصل محور الاستخدام بشكل عام على نسبة متوسطة كانت قيمتها (65.92%).

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (منصور، تحسين 2014) (15) حول استخدام الشباب الأردني لمواقع التواصل الاجتماعي التي حددت مستوى الاستخدام لأكثر من ساعتين ب (0.62) ودراسة حنان الشهري حول استخدام طالبات الجامعات السعودية لموقعي فيسبوك وتويتر التي حددت مستوى الاستخدام لأكثر من ساعتين ب (0.76). وتختلف عن دراسة (بوخريص، خضراء 2013) (16) حول ادمان الانترنت لدى الطلبة الجامعيين في الجزائر وتأثيره على العلاقات والتي حددت مستوى الاستخدام لأكثر من ساعتين ب (0.20)

6.2 مستوى علاقات الصداقة لدى طلبة الدراسات الجامعية

لمعرفة مستوى علاقة الصداقة لدى أفراد العينة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقدير محور علاقات الصداقة، والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى علاقات الصداقة مرتبة تنازلياً

حسب النسبة المئوية.

م	الترتبة	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة%
1.	2	أفضل شيء في الصداقة أن يكون لديك شخص تثق به	200	4.15	0.86	83.00
2.	11	إذا تعرض أحد أصدقائي لمشكلة ما فأنا أقوم بمساعدته في حلها	200	4.13	0.70	82.50
3.	12	إذا كان لدى أحد أصدقائي مشكلة فأنا أفضل أن أبادر بالاتصال به قبل أن يتصل بي	200	4.10	0.76	82.00
4.	13	عندما أريد صديقي بأمر مهم لا أتردد بإخباره مباشرة	200	3.98	0.81	79.60

م	الرتبة	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة%
5.	1	أجد أنه من السهل بناء صداقات جديدة	200	3.97	0.79	79.40
6.	9	عندما انتقل إلى منطقة جديدة أبدل جهداً للحفاظ على الصداقات القديمة	200	3.91	0.78	78.10
7.	8	أفضل الصديق الذي أستعين به عملياً على الذي يحمل أفكاره	200	3.83	0.80	76.50
8.	16	من السهل على أن أعترف لأصدقائي إذا أسأت لهم أو للآخرين	200	3.81	0.85	76.10
9.	17	إذا تخاصمت مع صديق وكنت أعتقد أنني لم أفعل خطأً معه فإنني أبادر بالاتصال به	200	3.75	0.96	75.00
10.	4	يهمني جداً أن يفكر بي أصدقائي	200	3.65	1.00	73.00
11.	7	أصدقائي يعتبرونني شخص أساعدهم أكثر من كوني شخص أسليهم	200	3.64	0.80	72.70
12.	15	أهتم كثيراً بأصدقائي العاديين	200	3.55	0.82	71.00
13.	5	أقدم علاقاتي الاجتماعية على اهتماماتي الشخصية	200	3.49	0.92	69.70
14.	19	من السهل على أن أناقش مشاعري مع أصدقائي	200	3.45	0.93	68.90
15.	3	لدي صديق أو اثنين فقط يمكن أن أسميهم مقربين	200	3.41	1.13	68.20
16.	18	إذا تخاصمت مع صديقي وكنت أعتقد أنني لم أفعل خطأً فإنني أفضل أن يتصل بي	200	3.36	1.02	67.10
17.	10	إذا تعرض أحد أصدقائي لمشكلة فأنا أكتفي بمناقشة مشاعره	200	3.24	1.00	64.70
18.	6	أشبه أصدقائي إلى حد كبير	200	3.23	0.92	64.60
19.	20	من السهل أن أخبر أصدقائي بإخفاقي وفشلي	200	3.15	1.07	62.90

م	الرتبة	الفقرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة%
.20	22	عندما أكون ضمن مجموعة أصدقاء أتبع علاقاتهم مع بعضهم	200	3.08	1.08	61.50
.21	14	أفضل الصديق الذي يسليني على الصديق الذي يخدمني	200	3.01	0.96	60.20
.22	21	اهتم بالتفاصيل اليومية لأصدقائي وأسرههم	200	3.00	1.13	59.90
63.06		علاقة الصداقة	200	78.83	11.30	

يتضح من الجدول (4) أن مستوى علاقة الصداقة لدى أفراد العينة على مستوى الفقرات مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب نسبتها المئوية، والفقرات التي كانت بدرجة عالية هي (2، 11، 12، 13، 1، 9، 8، 16، 17، 4، 7، 15، 5، 19، 3، 18) تراوحت نسبها المئوية بين (76.50%، 67.10%)، والفقرات التي كانت متوسطة هي (10، 6، 20، 22، 14، 21) تراوحت نسبها المئوية بين (64.70%، 59.90%)، بينما حصل محور علاقات الصداقة بشكل عام على نسبة متوسطة كانت قيمتها (63.06%).

3.6. تأثير مستوى الاستخدام على علاقة الصداقة

لعرض نتائج العلاقة بين استخدام الفيسبوك وعلاقات الصداقة الواقعية، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين استخدام الفيسبوك وعلاقة الصداقة لدى أفراد العينة، وكانت النتائج المحصل عليها كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (5) يوضح معامل الارتباط بين استخدام الفيسبوك وعلاقة الصداقة لدى أفراد العينة

علاقة الصداقة	استخدام الفيسبوك
0.260**	
0.000	

يتضح من الجدول (5) أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين استخدام الفيسبوك وعلاقة الصداقة لدى أفراد العينة حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.260**) ومستوى دلالة (0.000). وللتأكد من تأثير مستوى الاستخدام على علاقات الصداقة الواقعية باستخدام اختبار (t):

تم توزيع مستوى الاستخدام إلى مستويات ثم استخدم اختبار (t)، لحساب دلالة الفروق بين المستوى العالي والاقبل من المتوسط للدرجات المتعلقة بمستوى الصداقة وكانت النتائج المحصل عليها كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (6) يوضح تأثير مستوى الاستخدام على علاقات الصداقة

مستوى الاستخدام	متوسط مستوى الاستخدام	العدد	متوسط علاقات الصداقة	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
متوسط	34.52	109	77.16	2.319	0.021
عالي	42.68	91	80.84		

يتضح من الجدول (6) أنه توجد فروق دالة إحصائية في علاقات الصداقة بين مستويي الاستخدام، فمتوسط الاستخدام ذو المستوى المتوسط (34.52) قابله متوسط علاقة صداقة (77.16)، وهو أقل بشكل دال إحصائياً من متوسط علاقة الصداقة (80.84) الذي يقابل الاستخدام العالي (42.68) حيث كانت قيمة (ت) تساوي (2.319) عند مستوى دلالة (0.021)، وهو مستوى دلالة أقل من (0.05).

وبذلك يمكن القول بوجود تأثير إيجابي لمستوى الاستخدام على علاقة الصداقة، أي أنه كلما كان الاستخدام أكثر كلما تعززت علاقات الصداقة الواقعية لدى أفراد العينة.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة عدد من الدراسات مثل دراسة (17) (Schultz, K. T, 2011) التي أشارت إلى أن استخدام الفيسبوك أضاف نوعاً من الصراع داخل علاقات الصداقة ودراسة (ساري حلمي) (2008) (18) التي أشارت إلى تأثير استخدام الأنترنت في اتصال أفراد العينة المباشر مع أسرهم وأصدقائهم ومعارفهم وفي عدد زياراتهم لأقاربهم، وتراجع في نشاطاتهم الاجتماعية ودراسة (19) (2010) (Michele Vansoon) التي أشارت إلى أن شبكات التواصل الإلكترونية غيرت نمط حياة 53% من أفراد العينة. حيث ذكروا بأنهم يقضون وقتاً أطول على شبكة الأنترنت من ذلك الوقت الذي يقضونه مع أصدقائهم الحقيقيين أو مع أفراد أسرهم. بينما اتفقت هذه الدراسة جزئياً مع دراسة (بوخرخيص، خضراء) (2014) (20) التي أشارت إلى وجود أثر سلبي محدود لاستخدام الأنترنت في العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة والعلاقات القربانية والأصدقاء لدى الشباب الجامعي.

واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (21) (Hristova, D.2014) التي توصلت إلى أن العلاقات الاجتماعية القوية ارتبطت باستخدام الحد الأقصى من قنوات الاتصال، بينما العلاقات الاجتماعية الضعيفة ارتبطت باستخدام الحد الأدنى من قنوات الاتصال. ودراسة (22) (Porter, Ben Hayes, & et.al. 2010) التي أظهرت أن تكرار استخدام الفيسبوك والرضا العام عن الصداقة يرتبطان ارتباطاً إيجابياً كما أن عدد أصدقاء الفيسبوك

يرتبط ارتباطاً إيجابياً بإدراك مفهوم الصداقة. ودراسة (الشهري، حنان (1433)(23) التي أشارت إلى أن (78%) من أفراد العينة رأين أن الفيسبوك وتويتر لم يؤثرا سلباً على العلاقات الاجتماعية.

وقد يعزى مثل هذا التأثير الإيجابي إلى طبيعة العينة من حيث العمر والمستوى الدراسي، ودوافع وأغراض استخدام مواقع التواصل في هذه المرحلة، فقد شكل الفيسبوك همزة وصل في التواصل بين الطلاب عبر المجموعات لا سيما في الجانب التعليمي بما زاد من الجانب الإيجابي للتأثير، وأدى إلى تقوية العلاقات لدى الشباب من خلال استمرار تبادل المعلومات، كما أنه عمل كوسيط لتجديد العلاقات القديمة والارتباط بالأهل والأصدقاء وتكوين علاقات صداقة جديدة لدى الأفراد خصوصاً أن أغلب أفراد العينة هم ممن يدرسون خارج مجتمعهم الأصلي.

6.4. استخدام الفيسبوك وتقوية علاقات الصداقة تبعاً لمتغيرات (الجنس، بلد الدراسة، العمر، التخصص، الدرجة العلمية الحالية)

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق تم استخدام اختبار (T-test)، وتحليل التباين الأحادي، كما هو مبين في الجداول الآتية:

جدول (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لقياس الفروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لاستخدام الفيسبوك وتقوية علاقات الصداقة وفقاً لمتغيري (الجنس، التخصص)

المتغير	المتغير الفرعي	المحور	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	استخدام	163	38.48	4.86	1.501	198	0.135
	أنثى	الفيسبوك	37	37.14	5.28			
التخصص	علمي	علاقات	163	79.02	10.65	0.510	198	0.610
	إنساني	الصداقة	37	77.97	13.94			
التخصص	علمي	استخدام	136	38.05	4.87	0.763	198	0.446
	إنساني	الفيسبوك	64	38.63	5.13			
التخصص	علمي	علاقات	136	79.21	11.75	0.685	198	0.494
	إنساني	الصداقة	64	78.03	10.30			

يتبين من الجدول (7) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقديرات أفراد العينة لمستوى استخدام الفيسبوك وكذلك علاقة الصداقة وفقاً لمتغير الجنس، حيث بلغت قيمة (t) (1.501، 0.510) عند درجة حرية (198) ومستوى دلالة (0.135، 0.610) بالترتيب وهو مستوى دلالة

أكبر من الدلالات المعنوية، كما تشير النتيجة أيضاً إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقديرات أفراد العينة لمستوى استخدام الفيسبوك، وكذلك علاقة الصداقة وفقاً لمتغير التخصص، حيث بلغت قيمة (0.763) (t، 0.685) بالترتيب عند درجة حرية (198) ومستوى دلالة (0.494، 0.446) وهو مستوى دلالة أكبر من الدلالة المعنوية.

ولمعرفة الفروق في المتغيرات ذات أكثر من مستويين لخصائص العينة (البلد، العمر، الدرجة العلمية)، تم استخدام تحليل التباين الأحادي، كما هو مبين في الجدول (9)

جدول (9) يوضح نتائج تحليل التباين للكشف عن أثر بلد الدراسة، العمر، الدرجة العلمية التي يدرس بها الفرد في درجة تقدير أفراد العينة الدراسة لمستوى استخدام الفيسبوك وتقوية علاقات الصداقة

مصدر التباين	المحور	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بلد الدراسة	استخدام الفيسبوك	329.029	198	36.56	1.526	0.141
	علاقات الصداقة	1271.091	198	141.23	1.112	0.356
العمر	استخدام الفيسبوك	118.256	198	59.13	2.446	0.089
	علاقات الصداقة	386.835	198	193.42	1.524	0.220
الدرجة العلمية	استخدام الفيسبوك	147.240	198	73.62	3.064	0.049
	علاقات الصداقة	938.075	198	469.04	3.779	0.025

ويتضح من الجدول (9) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقديرات أفراد العينة لمستوى استخدام الفيسبوك وفقاً لمتغيرات بلد الدراسة والعمر، حيث بلغت قيمة (ف) (1.526، 2.446)، بالترتيب عند درجة حرية (198) ومستوى دلالة (0.141، 0.089)، بالترتيب وهو مستوى دلالة أكبر من الدلالات المعنوية، كما تشير النتيجة أيضاً إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقديرات أفراد العينة لمستوى علاقة الصداقة وفقاً لمتغيري بلد الدراسة والعمر، حيث بلغت قيمة (ف) (1.112، 1.524) بالترتيب عند درجة حرية (198) ومستوى دلالة (0.356، 0.220) وهو مستوى دلالة أكبر من الدلالات المعنوية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقديرات أفراد العينة لمستوى الاستخدام ومستوى علاقة الصداقة تُعزى لمتغير الدرجة العلمية حيث بلغت قيمة (ف) (3.064، 3.779) بالترتيب عند درجة حرية (198) ومستوى دلالة (0.049، 0.025) وهو مستوى دلالة أقل من الدلالات المعنوية.

ولمعرفة اتجاه الفروق استخدم اختبار شيفيه البعدي للمقارنات المتعددة وكانت الفروق لصالح مستوى الماستر في استخدام الفيسبوك متوسط (39.35) مقابل (37.66) لليسانس و (37.49) للدكتوراه ولصالح مستوى الليسانس في علاقة الصداقة بمتوسط (81.45) مقابل (78.73) (75.98) لكل من الماستر والدكتوراه.

ومما سبق يتضح أن استخدام الفيسبوك ومستوى الصداقة لا يختلفان باختلاف الجنس او التخصص أو بلد الدراسة أو العمر.

ويعزى ذلك إلى كون الشبكات الاجتماعية أصبحت في متناول الجميع ولا يوجد حواجز تجعل من هذه المتغيرات عوامل تحد من التواصل وتكوين العلاقات من خلال وسائط الاتصال الحديثة، كما تشير إلى تساوي واستقرار مستوى الصداقة لدى الذكور والإناث على حد سواء، ولا يتأثر أيضاً بنوع التخصص الدراسي كنتيجة للوعي الذي يميز أفراد العينة ووجود أغلبهم خارج المجتمع المحلي.

ثالثاً: التوصيات والدراسات المستقبلية:

في ختام هذه الدراسة يمكن طرح بعض التوصيات التي من شأنها الاسهام في وضع الحلول والمعالجات لما يترتب على استخدام هذه التطبيقات من انعكاسات على الفرد والجماعة والمجتمع وهي كالتالي:

- إجراء دراسات أكثر عمقاً حول تأثيرات تطبيقات التواصل الاجتماعي لدى الفئات الأخرى كالأطفال والمراهقين من الجنسين.

- إنشاء مراكز تربوية ونفسية واجتماعية متخصصة لحل وعلاج المشكلات النفسية والاجتماعية الناجمة عن الافراط في التعاطي مع الوسائط الجديدة.

- إدراج مادة التربية الإعلامية في المناهج التربوية.

ولإثراء الدراسات التي تتناول هذه المجال الحيوي من الجدير اقتراح بعض الدراسات المستقبلية التي يمكن القيام بها في هذا المجال كالتالي:

- تأثير تطبيقات التواصل الاجتماعي على المراهقين.

- انعكاسات تطبيقات التواصل الاجتماعي على القيم الأسرية.

- العلاقة بين التحصيل الدراسي والوقت المستهلك في تطبيقات الانترنت.

المراجع:

(1) محمد المنصور (2012)، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2012، ص83.

(2) محمد المجذوب (2001)، الصداقة والشباب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 22.

(3) بشرى جميل الراوي (2012)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير، مجلة الباحث الاعلامي، العدد 18، ص 96.

- (4) دون تابسكوت (2011)، جيل الأنترنت، ترجمة: فرسان بيومي محمد، كلمات عربية، القاهرة، ص11.
- (5) وليد رشاد(2012)، نظرية الشبكات الاجتماعية بين الايدولوجيا والميثودولوجيا، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، القاهرة، ص11.
- (6) عبد الحميد صلاح (2013)، الإعلام والثورات العربية، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 92 -93.
- (7) نديم منصور(2013)، سوسيولوجيا الانترنت، منتدى المعارف، بيروت، ص 23-26.
- (8)تحسين منصور(2014)، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق احتياجات الشباب الأردني، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (7)، العدد (2)، ص 3-4.
- (9) Anne West and others: "Student's Facebook 'Friends' public and private spheres" Journal of Youth studies, Vol.12, N°6 December 2009, p: 3
- (10) أسامة سعد أبو سريع (1993)، الصداقة من منظور علم النفس، مكتبة عالم المعرفة، ص 34.
- (11) محمد المجذوب (2001)، الصداقة والشباب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 47-53.
- (12) عيسى الشماس (2012)، الصداقة عند الشباب الجامعي (طلبة كليتي التربية والعلوم بجامعة دمشق نموذجاً) مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 2، ص 19 – 20.
- (13) McKenna and Bargh,(2000), plan 9 from Cyberspace: "The implications of the internet for personality and social psychology" .personality and social psychology Review, p: 59
- (14) Baron-Cohen,(2003) S. and Wheelwright, S. The Friendship Questionnaire (FQ): An investigation of adults with Asperger Syndrome or High Functioning Autism, and normal sex differences. Journal of Autism and Developmental Disorders 33 , p509-517
- (15)تحسين منصور(2014)، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق احتياجات الشباب الأردني، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (7)، العدد (2)، ص 4.
- (16) خضراء براك بوخرىص (2014)، إدمان الانترنت والتواصل الاجتماعي عند الطلبة الجامعيين في تبسة - الجزائر، مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 25، ص 124-142.

- Schultz, K. T (2011), friends on Facebook: the impact of Facebook on (17) interpersonal friend ship of female college students, A thesis presented to .the faculty communication and leader ship studies, Gonzage university
- (18) حلمي خضر ساري (2008)، تأثير الاتصال عبر الانترنت على العلاقات الاجتماعية، دراسة ميدانية في المجتمع القطري، مجلة جامعة دمشق، العدد (1، 2)، المجلد 24، ص 295- 351.
- Vonsoon, Michele (2010) Facebook and the Invasion of technological (19) .communities, New York
- (20) خضراء براك بوخريص (2014)، إدمان الانترنت والتواصل الاجتماعي عند الطلبة الجامعيين في تبسة - الجزائر، مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 25، ص 143.
- Keep your friends ،Hristova, D. Musolesi, M. and Mascolo, C. (2014)) 2) close and your Facebook friends closer: A multiplex Net Work Approach to the analysis of off line and online social ties, arxiv preprint arxiv: 1403.8034,p,223
- Porter, Ben Hayes, Zackar Y, Jacobson, Heather, Kirt, Megan; Hill, (22) Jerad, (2010) Facebook use, relationship satisfaction, and perception of .friendship, university of Wisconsin, p33
- (23) حنان شعشوع الشهري (2012)، أثر استخدام شبكات التواصل الالكترونية على العلاقات الاجتماعية الفيسبوك، وتوتير نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الاجتماع والخدمات الاجتماعية. ص 50.

**The Role of Using Facebook by a Sample of
Postgraduate & Graduate Students to Make Friends**

Ibrahim Qaid Ahmed Khaled

PhD research scholar, Faculty of Arts & Humanities, Mohammed V University, Morocco

Abstrac:

This study aims to identify the extent of using Facebook and its relations of forming friendships among sample of undergraduate students. The study sample is consisted of (200) Yemeni students, males and females, who study abroad, they were chosen randomly. To achieve the goals of this study, the two researchers have prepared a questionnaire consisting of (34) items distributed into two axes which are: using Facebook and their friendship.

The study results showed that the level of using Facebook by the students was moderately which the average of using was (38.24) with an average of (65.92), also the level of their friendship was moderately which the average reach (78.83) with an average of (63.06). I also found that there is a positive correlation between the use of Facebook and creating their friendship. Moreover, the results of the study showed that there is no statistically differences at the level (0.05) concerning the use of Facebook by Yemeni students who are abroad and the level of their friendship which attribute the variables (sex, country of the study, age, specialization, academic degree), but there is statistically differences in the level of their friendship which attribute the variable of his current academic degree for the undergraduates students.

Keywords: Facebook – Friendship – Graduate students.

الفساد الإداري وأثره على القطاع العام

دراسة ميدانية لقطاع التربية والتعليم بمحافظة ذمار

د/ أحمد محسن الجرادي

أستاذ الإدارة المساعد - كلية العلوم الإدارية - جامعة البيضاء

Algadi.a2009@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أنواع الفساد الإداري، وأهم العوامل المؤثرة فيه في القطاع العام بقطاع التربية والتعليم بدمار، وكذلك التعرف على الحلول المناسبة لهذه الظاهرة بطرق علمية، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وتم تصميم استبيان لجمع المعلومات والبيانات مكوناً من (31) عبارة خماسية البدائل (غير شائعة إطلاقاً - شائعة إلى حد ما - شائعة - شائعة جداً)، وتمثل أنواع الفساد الإداري وأسبابه، وسبل مكافحته، وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- أن جميع الإجابات على عبارات أنواع الفساد الإداري محصورة بين (شائعة جداً وتقترب من شائعة جداً)، وهذا يؤكد لنا صحة الفرضية أن الرشوة والمحسوبية وعدم التخطيط والمسؤولية من أسباب زيادة الفساد الإداري.
- 2- أن معظم الإجابات على عبارات أسباب الفساد الإداري محصورة بين (موافق تماماً وقريب من الموافق تماماً) في عبارات العوامل الإدارية وهي أكثر العوامل (الأسباب) المؤدية إلى تفشي الفساد الإداري في قطاع التربية والتعليم وجميع قطاعات الدولة، تليها العوامل (الأسباب) الاجتماعية، والعوامل (الأسباب) الاقتصادية في حين أن العوامل أو الأسباب السياسية لم تكن من الأسباب البارزة لظاهرة الفساد الإداري.
- 3- معظم الإجابات على عبارات سبل مكافحة الفساد الإداري محصورة بين (موافق تماماً وقريب من الموافق تماماً) ولذلك يتم العمل بالسبل الوقائية حتى يتم العلم بالفساد الإداري والابتعاد عنه وعدم إثارة المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

3

مقدمة البحث:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسول الإنسانية وهاذي البشرية محمد صلى الله عليه وسلم ويعد : يعتبر الفساد من أخطر أمراض العصر وأشدّها ضراوة في مواجهة خطى التنمية، ويعد بحق التحدي الحقيقي لأمال أي مجتمع يريد أن يحقق ذاته وكيانه ويتطلع لغد مشرق يعمر فيه الخير والنماء، ويكتسب هذا البحث أهميته من حيث الوقوف على موضوع هام بالنسبة لمجتمعنا اليمنى، ومناقشته وتحديد العوامل المؤثرة به، وأنواعه وأسبابه وسبل مكافحته بالطرق العلمية الحديثة والهدف من هذا البحث هو التشخيص الصحيح باستخدام الطرق في التشخيص للتعرف على أنواع الفساد واهم العوامل المؤثرة بالفساد الإداري في هذا القطاع وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS واستخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات الأولية والتي تحتوي على أسلوب الأسئلة المغلقة بمحاورها الخمسة .

مشكلة البحث :

من أهم عوامل الفساد الإداري باليمن هي الرشوة وعدم التخطيط والمسؤولية واستغلال النفوذ الوظيفي والابتزاز... وغيرها في (القطاع العام) والمؤسسات الرسمية

فرضية البحث : -

تفشى الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ الوظيفي والابتزاز... وغيرها أسهم في انتشار الفساد الإداري بالقطاع العام لا سيما قطاع التربية والتعليم بمحافظة ذمار.

أهداف البحث : يهدف البحث الى التعرف على :

- التعرف على أنواع الفساد الإداري بالقطاع العام .
- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في الفساد الإداري في القطاع العام.
- التعرف على الحلول المناسبة بطرق علمية لظاهرة الفساد الإداري .

أهمية البحث :

يعتبر قطاع التربية والتعليم بدمار من أهم قطاعات القطاع العام وذلك لانتشاره في جميع مناطق المحافظة لا تخلو قرية ولا عزلة ولا مدينة ومديرية إلا وتوجد بها مدرسة أو إدارة عامة. وأعداد الموظفين في هذا القطاع كبيرة جدا، ولذلك كان الاهتمام بهي أكثر من غيره من القطاعات المختلفة بالدولة.. فحرصت أن أدلي بدلوي في هذا القطاع من خلال هذا الجهد المتواضع، ويكتسب هذا البحث أهميته من حيث الوقوف على موضوع هام بالنسبة لمجتمعنا اليمنى ومناقشته وتحديد العوامل المؤثرة به، وأنواعه وأسبابه وسبل مكافحته

بالطرق العلمية الحديثة، والهدف من هذا البحث هو التشخيص الصحيح باستخدام الطرق العلمية في التشخيص للتعرف على أنواع الفساد وأهم العوامل المؤثرة بالفساد الإداري في هذا القطاع وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المرضية والمقنعة التي سيتم في ضوءها معالجة هذا الفساد الإداري. وحيث بات من المعروف أن الفساد الإداري هو المرض الذي ينخر جسد أي مجتمع كان، ولذلك يجب الكشف عن أبعاده وأسبابه التي تتجاوز القوانين والأنظمة، واختراقها وأيضاً تخلفها كلياً أو جزئياً، فإنه يصبح المحدد الرئيسي لأي جهد صادق وتخطيط علمي لإصلاح ذلك المجتمع الإداري، كأساس لإصلاح المجتمع اقتصادياً وسياسياً، واجتماعياً وثقافياً.

المفاهيم والمصطلحات :

- الفساد : - هو بصورة عامه يدل على كل الأفعال المخالفة للقوانين والأنظمة الشرعية والعرف العام بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة .
 - الفساد الإداري : - هو كل سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه ظروف واقعيه ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات.
 - الرشوة : - هي قيام الموظف بأخذ وقبول أو طلب مقابل معين له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل مخالف من اختصاصه أو للإخلال بواجباته الوظيفية (أحمد الأصفر 1422م.ص 329)
 - الراشي : -هو الذي يقدم المال أو المنفعة لتحقيق غرضه .
 - الرائش : - هو الوسيط في طلب الرشوة.
 - المحسوبية : -إدخال طرف ثالث له إمكانات اجتماعية للتأثير في نتيجة العلاقات الاجتماعية في موقف معين .
 - التخطيط : - هو التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له .
 - التخطيط الإداري : - هو التخطيط القائم على تحديد الأهداف العامة ذات الصبغة الإدارية مع تحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها خلال فتره زمنية معينه أو محددة .
 - المسؤولية : - هي الالتزام القانوني والشرعي على الشخص القائم بأعباء وواجبات الوظيفة العامة التي يشغلها . (السلطات تفوض، أما المسؤولية لا تفوض)
- الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: دراسة محمد الخياط (1993م) الفساد السياسي والإداري، دراسة ميدانية لمعرفة آراء طلبة

جامعة صنعاء نحو الفساد المالي والإداري وذلك لمعرفة آرائهم من خلال النقاط التالية: -

-مدى انتشار الفساد الإداري بالمجتمع وهل هناك ما يبرر هذا السلوك الفاسد لموظفي الحكومة، ومدى خطورته على نمو وتقدم المجتمع وماذا ينبغي أن نعمل نتساهل أم نعمل على محاربة الفساد، وقد توصل الباحث لأهم النتائج منها أن ثقافة المجتمع لها دور مباشر لانتشار بعض الممارسات الفاسدة وذلك بسبب ضعف التربية والوازع الديني والأخلاقي وغياب الرقابة، وعدم إقامة العقوبات القانونية، وكذلك توصل الباحث الى أن الفساد منتشر في جميع قطاعات الدولة.

-ونعقب على الدراسة بما يلي : - يجب على الدولة القيام بحملة إعلامية مكثفة ضد الفساد وممارسته، واستصدار تشريعات وقوانين رادعه ضدهم، وتفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وضمه إلى مجلس النواب ليراقب ويحاسب الجهة المقصرة مباشرة .

الدراسة الثانية :

دراسة يوسف خليفة اليوسف (2002م) بعنوان <الفساد المالي والإداري الأسباب، والنتائج وطرق العلاج > يعالج موضوع الفساد المالي والإداري من ثلاثة أوجه حول أسباب الفساد المالي والإداري وآخر يحلل الآثار الاقتصادية .

-وقد خلصت الدراسة إلى أن تعمل الدولة على تحجيم الفساد المالي والإداري المنتشر في الدول النامية وهي غرس القيم والأخلاق الإسلامية وكذلك تطوير البيئة الوقائية لتوسيع النشاط الاقتصادي وتوعية المجتمع بالقوانين والأنظمة مع تطوير البيئة المؤسسية بكافة أنواعها التشريعية والتنفيذية والتعليمية كي تساهم في بناء مجتمع خالٍ من الفساد.

الإطار النظري : (الفساد الإداري)

مفهوم الفساد الإداري:

ظاهرة الفساد الإداري بشكل عام، هي ظاهرة اجتماعية تدب بالمجتمعات سواء بالدول المتقدمة أو الدول النامية، وينذر بانتهيارها، لأن ما أثار الفساد في هذا العصر هي القدرة المذهلة على التدمير الشامل في جميع مؤسسات الدولة، وهي ظاهرة تستشري في السلطة والأحزاب المؤيدة للحكومات والتنظيمات كما أنها ترتبط بالتغيرات التي تحدث في بناء القوى السياسية، والاجتماعية، والإدارية .

فالفساد : هو أخذ المال ظلماً ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس))"الروم -41" وجاء ذكر الفساد بالقران الكريم في أكثر من خمسين موضعاً تحذر من الفساد وتوضح العقوبات التي واجهة الفاسدين والأحكام والعقوبات في من هم مستمرين بفسادهم قال تعالى ((إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله، ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم بالآخرة عذاب عظيم)) (المائدة -33) ومن خلال هذا المفهوم والآيات القرآنية المحذرة من الفساد والإفساد، وفي العرف الاجتماعي والسياسي يعتبر "الفساد" هو طائفة الأفعال المخالفة للقوانين والأنظمة الشرعية، والعرف العام، بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة. (أحمد الأصغر1423هـ ص 329) ويعرف دنيل كوفمان: - الفساد بأنه استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية، أما البنك الدولي فقد عرفه بما يلي : هو استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الشخصية، ومن التعريفات التي أعطيت للفساد الإداري منها في الموسوعة الفرنسية (هو الإخلال بالواجب والأمانة التي يعرضها العمل الوظيفي)" الأصغر - مرجع سابق ص330) وفي معجم ويسترن: عرفه (أنه إقناع شخص مسئول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثلاً بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه). (خالد عبد الرحمن الشيخ، 2007م، ص40) وهناك من يرى انه يجب التفرقه بين الفساد الإداري التابع من طبائع واستعدادات البشر للانحراف والاستفادة من الوظيفة بأخذ الرشوة مثلاً وبين الفساد الذي تسببه الضغوط السياسية والاجتماعية والمتغيرات البيئية وعدم تفعيل القانون من قبل المستنفذين في البلدة) الكبيسي وغيره(2005م) وبناء على ما سبق من خلال المفهوم عن الفساد والآيات القرآنية والتعريفات السابقة والرؤى المختلفة حول تعريفات الفساد الإداري فان: الباحث يعرف الفساد الإداري بأنه "كل سلوك إنساني مقصود في مخالفة القوانين والأنظمة من اجل الحصول أو تحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامة سواء كانت مادية أو معنوية وجاءت بطلب من الشخص نفسه أو وسيط عنه (سمسار) أو بدون طلب".

أنواع الفساد الإداري:

رغم تعدد وتنوع طرق وأساليب الفساد الإداري إلا إن هناك تداخلاً وأضحاً فيما بينها ومنها:

-الرشوة :

والرشوة بالغة : المحاباة أو الجعل ورشاه أي أعطاه وارتشى أخذها واستشرى طلبها .

وتعرف الرشوة : - قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته أو لامتناع عن عمل من اختصاصه أو للإخلال بواجبات الوظيفة .(عبد الفتاح خضر،1408هـص135)

موقف القانون الإداري اليمني من جريمة الرشوة :

جاء في تشريعات الخدمة المدنية 2004م ما يحضّر على الموظف الآتي : -

مادة (6) مع مراعاة الأحكام الخاصة بشغل الوظائف بالإنابة لا يجوز للموظف أن يجمع بين وظيفة وأي وظيفة أخرى، وقت الدوام الرسمي. ثم جاء في الفقرة (ب) المتضمنة ستة بنود بنص البند رقم ثلاثة على الآتي : - يحضّر على الموظف :أن يستخدم أو يستغل نفوذه الوظيفي للحصول على منافع شخصية لنفسه أو لغيره أو يقبل الرشوة .فالعقوبة المترتبة على ذلك في فصل الموظف في أي جريمة جنائية(تشريعات القانون اليمني الإداري، 2004م،ص183)،

مادة(21) يفصل الموظف اذا حكم عليه بصوره قطعية في جريمة جنائية من جرائم المال العام والوظيفة العامة أو مخلة بالشرف والأمانة ويعد من قبيل الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة دون حصر جرائم الرشوة والاختلاس والاستيلاء على المال العام أو تسهيل ذلك للغير "وزارة الشؤون القانونية2004م،ص186"

-استغلال النفوذ الوظيفي :

يعرف الاستغلال الوظيفي بأنه الاستفادة من السلطة وقدرة التأثير بصوره غير قانونية أو غير مشروعة، وقال آخرون >هي السعي لدى السلطات العامة لتحقيق منافع أو الوصول إلى غايات لا تقع في دائرة أعمال وظيفة صاحب النفوذ (هلالي عبدا لله احمد1988ص169) أو استخدام النفوذ أيا كان مصدره لدى جهة عامة أو خاصة للحصول على منفعة مادية أو معنوية أواي غاية معينة (مقابل) لمصلحة الفاعل أو الغير (صباح كرم شعبان 1983م ص30) ويتطلب لقيام جريمة استغلال النفوذ الوظيفي ثلاثة أركان هي : - الركن الأول أن يكون الموظف العام وكيلا عن الدولة لإدارة أو شراء أو بيع أموال منقولة وغير منقولة مملوكة للدولة، الثاني : الركن المادي هو فعل الغش الذي يقع على مال يحوزه الجاني، والركن الثالث وهو الركن المعنوي وهو الذي يتخذ صورة القصد الجرمي والذي يكون من القصد العام الذي يتحقق بعلم الجاني بعناصر

الجريمة وإرادته تحقيق هذه العناصر من أجل الحصول على منفعة من ذلك الغش في إدارة أو بيع أو شراء المال (محمد الصادق 2014م ص40).

-المحسوبية (الوساطة) :

هي إدخال طرف ثالث له إمكانات اجتماعية للتأثير في نتيجة العلاقات الاجتماعية في موقف معين "عبد الله الفيصل 1993م، ص160" ويطلق على المحسوبية الشفاعة وتعرف بأنها >السعي في قضاء حاجات الناس ومصالحهم التي تكون عند الآخرين، بطريق الشفاعة في قضائها وإيصالها إلى المشفوع لهم (عبد الله الطريقي 1414هـ ص88) والشفاعة منها الحسنة ومنها المذمومة لقوله تعالى ((ومن يشفع شفاعة حسنة يكون له نصيب منها، ومن يشفع شفاعة سيئة يكون له كفل منها، وكان الله على كل شيء مقبلاً)) (النساء 85) والمحسوبية أو الوساطة تعني محاباة شخص أو جهة ما على شخص أو جهة أخرى في تقديم فائدة معينة ومن الآثار المترتبة عليها : عدم وضع الشخص المناسب بالمكان المناسب لا تكون الكفاءة أو المؤهلات أو الشهادات هي بالوظيفة العامة واستمرارها بنفس الوسائل المنبوذة وصعوبة إصلاحها وهي من أبرز أنواع الفساد الإداري، ولذلك بسبب التدخلات من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية والمركزية والمحلية والتي وقفة عائقاً أمام المعايير المطبقة قانونياً في التوظيف وهن يؤثرن سلباً على الأوضاع الاقتصادية بالبلد (خالد الحمادي صحيفة القدس العدد(4636) 20 أبريل /2004م) وأدى ذلك إلى حرمان طائفة كبيرة من أبناء الشعب من المؤهلين وأصحاب الشهادات من الوظائف في ظل غياب العدالة وتطبيق القانون ووجود المحسوبية والوساطة والغش والتزوير والمجاملة وعلى مرأى ومسمع من كبار المسؤولين بل هم أول من يخرقون القوانين (وإذا غريمك القاضي من تشارع أو من ينصفك) في بلد الأيمان والحكمة ...،،،،

-عدم التخطيط:

يعرف التخطيط بأنه التنبؤ والتفكير بالمستقبل والاستعداد له، وهو يعتبر أحد الأنشطة الهامة بالعملية لإدارية والتي هي التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرار. (عبد الله السنفي، وآخرون 2000م، ص11) إذا عملية التخطيط تتضمن وضع أهداف تسعى إلى تحقيقها في الأجل القصير والمتوسط والطويل وتحديد الوسائل وإعداد الموازنات التقديرية، والسياسات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف ووضع برامج العمل والجداول الزمنية (طلق عوض الله السواط وآخرون 1416 هـ، ص103) وعدم التخطيط الإداري يعد من أشد أنواع الفساد الإداري فهو يعني عدم التنبؤ والتفكير بالمستقبل والاستعداد له يؤدي إلى

عدم تحديد الأهداف العامة والوسائل المناسبة واللازمة لتحقيقها. وبذلك تكون أي خطه لمشروع عشوائية يتوقع فشلها، وهذا ما هو حاصل الآن في معظم قطاعات الدولة.

-المسؤولية : تعريفها :يقصد بها قيام شخص طبيعي ما بأفعال أو تصرفات يكون مسئولاً عن نتائجها وقد تكون نتائجها قانونية أو غير قانونية ولذلك المسؤولية لا تفوض ويحاسب عليها الموظف نفسه دون موكله أو مفوضة وأي خلل يتحمل الموظف العقاب القانوني.

-التزوير والتزييف :

تعريفه هو تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته الحقيقية فهو تمويه بالباطل بما يوهم انه حق (سلمان محمد الجريش 1424هـ، ص152).

-الاختلاس :

يعرف الاختلاس بأنه انتهاز الفرصة عند غفلة الناس للظفر بما يريد مما هو ممنوع منه ومحجوب منه ويعاقب على أخذه .

-العمولة مقابل الصفقات والعقود:

المقصود بالعمولة هو المبلغ الذي تم الاتفاق عليه مسبقاً سواء كان مقطوعاً أو نسبة مئوية من مبلغ العقد أو الصفقة وقد يكون نقداً أو عيناً (كقطعة أرض أو سيارة أو غيرها....)

-قبول الموظفين للهدايا والإكراميات من أرباب الأعمال :

وتعرف : بأنها دفع عينا إلى شخص معين لحصول الألفة والثواب من غير طلب ولا شرط لك، لكن هدايا الموظفين تدخل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ((هدايا العمال غلول)) والحديث صححه (الألباني 2002م، رقم الحديث 6902) وتبادل الهدايا بين الموظفين والمواطنين أو بين المرؤوسين والرؤساء الإداريين هي عبارة عن رشوة مغلقة بعلب الهدايا، استغلال المناسبات لتقديم الهدايا قلبت الموازين فأصبحت أداة لجعل الحق باطل والباطل حق، وجعلت المجرم بريئاً والبرى مجرماً، والفاشل ناجحاً والناجح فاشلاً، وجعلت من هو آخر القوم في الكفاءة وأقلهم شأنًا في الأداء أفضلهم مرتبة واستحقاقاً (محمد الصادق، 2014 م ص26).

-الغش :

الغش عكس النصح وهو مأخوذ من الغشش المؤدى للكدر ويقع تحت الغش بالنسبة للموظفين هي عدم بيان الإجراءات وتوضيحها للمتعاملين مع المنظمة واستلام المعاملات ناقصة وغير مكتملة مما يسبب عدم إنجازها

في موعدها، ويدخل ضمن الحديث ((من غشنا فليس منا))" (رواه مسلم في صحيحة رقم الحديث 164)
وهذا حكم قاطع في عزل الفرد الذي يغش قومه أو جماعته .

-الابتزاز : وهو من أشد أنواع الفساد الإداري فقد يسيء الموظف في استخدام السلطة المخولة له في تكليف من يحتاجون له لإنجاز أعمالهم أو من يعملون تحت أمرته بقضاء حوائجه الخاصة وخدمة أغراضه الشخصية لمنفعته، مقابل إنجاز معاملته (عبد السلام فيصل علي، 2009م، ص28) أو بمعنى آخر هو قيام الموظف باستغلال نفوذه الوظيفي الفعلي أو المفترض للحصول على مزية غير مستحقة مقابل أي مزية لصالحه أو لصالح شخص آخر(صباح كرم شعبان 1996م ص27) وهذا يعتبر من أخطر واشد أنواع الفساد الإداري لاسيما بالوقت الحاضر والذي يلزم استخدام أقصى أنواع العقوبات القانونية .

-اختلاس الأموال العامة :

هي إحدى أهم جرائم الفساد الإداري بالنظر إلى الآثار السلبية المدمرة حيث تمثل إهدار الأموال وممتلكات الدولة التي هي ملك المجتمع وتعتبر ضرباً من ضروب خيانة الأمانة للموظف التي أودعت إليه لأنها جزء من مقتضيات الوظيفة الموكلة إليه وضرورة بل واجب الحفاظ على الأموال والممتلكات التي تقع عليها بحكم هذه الوظيفة .

وتنص المادة (17) من القانون العراقي(تجريم قيم موظف عمومي عمد لصالحه أو لصالح شخص أو كيان آخر، باختلاس أو تبيد لممتلكات أو أوراق مالية أو أموال عمومية أو خصوصية، عهدة بها إليه بحكم وظيفته وموقعه) (عوض محمد 1985م، ص95) .

-إفشاء المعلومات السرية :

ويقصد بها عدم المحامضة على الأسرار الوظيفية والمتضمنة أي معلومات وبيانات ووثائق وأتيح للموظف لمعرفة بحكم وظيفته وما يترتب عليها من آثار كارثية بالمصلحة العامة والخاصة، وشدد القانون بعقوبتها فمنها ما يعتبر خيانة أمانه تصل إلى الإعدام .

-التحايل على النظام والقوانين :

وهو الخداع والكذب وتزوير الحقائق وتفسير القوانين على غير وجهها الصحيح وفي غير موضعها من أجل الحصول على منفعة شخصية تؤدي إلى الأضرار بالمصلحة العامة والتعارض مع الواجبات الوظيفية.

-التهرب الضريبي :

هو استغلال المكلفين بالضريبة للثغرات القانونية ولجوئهم للحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة، وهذا التهرب غير المشروع وهي الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة (عامر الكبيس، 200م ص81)، وأحيانا يكون الموظف عامل مساعد لغض الطرف وعدم التأكد عن صحة البيانات والمعلومات التي تم إيصالها وهذه القضية جعلت الفساد الإداري يستفحل وعدم تفعيل القوانين على جميع الخاضعين للضرائب ولذلك تجد مليارات الريالات عند المتهربين، وأغلبهم من كبار مسئولى الدولة، ولا نسمع تحريك قوانين الضرائب إلا عند محاولة تصفية حسابات للخصوم السياسية الطرف الأضعف بينما الموازنة تدعم بالقروض التي تثقل كاهل الشعب.

-التسيب الوظيفي :-

يعرف : بأنه تخلى العاملين أو الموظفين عن إعمالهم وانصرافهم عن القيام بأداء واجباتهم جزئيا أو كليا أو عدم بذل المفترض والمتوقع منهم من مجهود ما يؤدي إلى عدم انتظام العمل وإلى تدني مستويات الكفاءة التنظيمية (محمد محمد الدرة 2006م ص305).

وأسباب التسيب تتمثل في :-

-أسلوب القيادة والإشراف.

= غياب المسؤولية الوطنية.

-غياب الوازع الديني والأخلاقي.

-عدم معاقبة المتسيبين والتستر عليهم.

-تقاسم أجور المتسيبين من قبل المشرفين والقادة.

-وعدم تفعيل اللوائح والقوانين التي تتسم بالعدالة والضبط ومعاقبة المقصر.

وهذه من أهم أسباب انتشار الفساد الإداري في اليمن.

-أسباب الفساد الإداري:

تختلف أسباب الفساد الإداري باختلاف البيئة التي تظهر فيها، وكذلك حجمه وطرقه من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ويمكن حصر أسباب الفساد الإداري فيما يلي : أسباب حضارية : وهذه تشير إلى وجود فجوة بين القيم الحضارية للمجتمع وبين قواعد العمل الرسمية المعتمدة من قبل الأجهزة الإدارية، وهذا الكلام ينطبق على الدول المتقدمة والدول النامية (عبد الله الفقيه جريدة 2005م العدد76، ص5)، وذلك

لأن الدول النامية لأتوحد فيها الشفافية وعدم وجود حرية للكلمة الحرة، والإعلام والقضاء موجة، وأدوات المراقبة غير متوفرة والأجهزة الرقابية بالدولة بيد شخص واحد وأنظمة دولنا النامية إما ملكية أو استبدادية فردية أدكاتتورية، بالعكس عن الدول المتقدمة توجد فيها ديمقراطية وحرية الكلمة يحميها القانون وحقوق الإنسان مصانة، وتوجد شفافية والأجهزة الرقابية تتبع مجالس النواب أو المراكز المنتخبة من الشعب، وهذه تساعد على القضاء على الفساد أين كان نوعه لأن القضية تصبح رأى عام .

-أسباب سياسية :

يقوض الفساد الإداري أسس النظام السياسي ويعوق إمكانيات تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد وتآكل شرعية الحكم عبر الإخلال بالتوازن بين السلطات، وإضعاف السلطة القضائية وحكم القانون، وشيوع الولاءات الحزبية على حساب الحس الوطني الشامل وحماية المفسدين والتساهل في محاسبتهم، وغياب أنظمة الرقابة من شأنه أن يرفع بروز حالات الفساد الإداري، وظهور حالات ممارسات منحرفة تخل بالأهداف والمصالح العامة بالمجتمع، وهذا ما هو موجود في الدول العربية والنامية، بدون استثناء، وذلك لوجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة لا تتوازن أو تتناسب مع قيم وطموحات الأفراد، ولا تستجيب لمطالبهم واحتياجاتهم مما يدفعهم إلى التوجه نحو الفساد لتحقيق مصالح ذاتية على حساب أهداف ومصالح الجهاز الإداري المعنى، وذلك بسبب انهيار النظام القيمي عند الأفراد والذي يتمثل بالقيم والتقاليد والعادات الاجتماعية الموروثة واستبدالها بقيم منحرفة أو بأخرى هشة بعيدة عن القيم المعتمدة في المجتمع.

-أسباب اقتصادية :

يرى الاقتصاديون الفساد الإداري ما هو إلى نتيجة عدم توزيع الثروة بصورة عادله في المجتمع، كذلك سوء الأوضاع المعيشية للعاملين الناتجة من عدم العدالة في منح الرواتب والأجور وظهرت فئتين فئة كثيرة الثراء وأخرى محرومة في المجتمع وهذا يؤدي إلى وجود فجوة بين الأغنياء والفقراء وتدني الأجور يؤدي إلى الميول نحو الفساد .(أحمد الرحومي، 2005م، العدد 87 ص 11)

وكذلك تزيد معدلات التضخم ونقص القوة الشرائية للعملة ويؤدي الفساد إلى التقليل من الإنتاج وتنخفض مستويات المعيشة، ويجعل الاقتصاد عاجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، كذلك فقدان خزينة الدولة للعديد من الإيرادات بسبب التهرب الضريبي أو الإعفاءات الضريبية، وهذا يؤثر على

الجانِب الأخلاقِي والسلوكِي، حيث تظهر الجرائم الكبيرة والانحلال الأخلاقِي والتزوير وتدنى الحقوق الإنسانية والاجتماعية (مجلة الرقابي العدد 142008م).

أسباب إدارية : يرون إن أسباب الفساد الإداري تعود بالنتيجة إلى البيئة الإدارية فكلما كانت البيئة مثقفة وتوجد لديها درجة من الوعي تكون أكثر حصانة ومنعة من مظاهر الفساد الإداري وبالعكس كلما كان هناك ضعف بالوعي الثقائي أو عدمه ساعد ذلك على بروز الفساد الإداري وبقوه وذلك لضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها، وسوء اختيار العاملين وسوء توزيع السلطات، وعدم وضوح التعليمات، وعدم تقييم أداء القيادات ولأفراد والمنظمات وعدم تنفيذ القانون العام وتطبيقه في حق الرؤساء والمرؤوسين لأنها تعتبر خيانة أمانة (أحمد الرحومي ص12).

وخلص ما تقدم :

تختلف أسباب الفساد الإداري باختلاف خصائص المجتمع الذي يظهر فيه فأسباب الفساد كما يراها الباحث تأتي من:

- ضعف الرقابة والمتابعة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بناء على أسس علمية.
- انخفاض الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الموظف وعدم كفايتها لتلبية وإشباع حاجاته وسد متطلبات عائلته.
- ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات التي يحتاجها الموظف.
- عدم تطبيق القوانين التي تنظم الوظيفة والعمل والعقوبات.
- سوء التنظيم وعدم الاستقرار الإداري .

آثار الفساد الإداري :

كلمة الفساد الإداري توحى عادة بالأضرار التي تلحق المجتمع، وكذلك التي تلحق بالأفراد، والحقيقة انه يترتب على ممارسة الفساد الإداري خسائر كبيرة، وتتفاوت الآراء في تقدير تكلفتها سواء اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ولذلك نجد إن عدم تنفيذ وإقامة إحكام الشريعة الإسلامية، وتنفيذ القوانين في كل بلد يظهر فيها الفساد الإداري تكون العواقب وخيمة، فإن من سرق ولم يلحقه شيء يسيء للوظيفة وللقانون وللبلد، بل قد يكرم من قبل الدولة وتتم ترقيته إلى منصب أعلى، ويعاقب الأمين الملتزم ولا يهتم بترقيته لأنه شريف وتنقلب الموازين، وينتهي العدل في أي بلد انتشر به مرض سرطان الفساد الإداري، فنهايتها مؤلمة منها (بلدنا

اليمن الحبيب) ومعظم الدول النامية والعربية، ومن آثار الفساد الإداري أنه يؤثر على فاعلية وكفاءات البنية التحتية والإنتاجية، ومن آثاره استبعاد الكفاءات الوطنية الحريضة على المصلحة العامة والمتخصصة وإعطائها لمن لا يستحقها.

وللفساد الإداري آثاره المدمرة على الجهاز الحكومي من خلال النقاط التالية : -

1 - تحويل التخطيط إلى عملية صورية حتى أصبحت الأجهزة الحكومية عبئا على الدولة التي تقع فيها

2 - الحد من فاعلية جهود التنظيم الإداري من خلال من يتبنون الفساد لتحقيق مصالحهم الذاتية ومصالح من يدعموهم ويغطوا عليهم .

3 - الإخلال بواجبات الوظيفة العامة وتحويل إلى ممارسات سلبية مشروعه مقابل ما يحققه الموظف من مكاسب مادية ومعنوية نتيجة لهذا الفساد.

4 - الانحراف بمقاصد القرار عن المصلحة العامة، وينبغي أن تصب في إطار المصلحة العامة.

5 - التأثير في أمن المجتمع واستقراره والتوجه نحو الجهول.

6 - إعاقة جهود الرقابة من خلال عدم تزويد أجهزة الرقابة بالتقارير المطلوبة والأدوات والمعايير التي تستطيع كشف الانحرافات بالوظيفة الأدرية ليسهل تصحيحها ومعالجتها.

ولذلك يرى الكثير إن الفساد الإداري يؤدي إلى عدم العدالة بحصول الأفراد على حقوق الآخرين بطرق غير مشروعة وعلى حساب المصلحة العامة، وتلخص احد الدراسات التخصصية الصادرة عن منظمة الشفافية

الدولية بعنوان الفساد أزمة عالمية الآثار السلبية للفساد الإداري بالنقاط التالية : -

1 -زيادة ثراء الأثرياء غير المشروع.

2 -توسيع دائرة الفقر.

3 -هروب رأس الأموال الوطنية.

4 -عدم المساواة في تطبيق القانون.

5 -غياب الحس الوطني بشكل عام.

6 -منح المقربين والأنساب والمشايخ والتجار بعض الامتيازات والرخص والعفو الضريبي والجمركي

على حساب الرأسمال الوطني الحر.

- 7 - بروز التميز على أسس اجتماعيه وماليه.
- 8 - انتهاك الأجهزة الأمنية والتنفيذية للقانون، والمنوط بها تطبيقه.
- 9 - العمل على نشر الفوضى بالمجتمع (حزام المطيريآخرون1423هـ ص21).
- طرق ووسائل مكافحة الفساد الإداري:** توجد العديد من الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة الفساد الإداري منها :
- 1 -**الشفافية :** تعد الشفافية عنصرا مهما لتقديم الصورة الحقيقية لكل الأحداث لضمان الحصول على معلومات موثوق بها وفي ظل الانفتاح المتزايد حاليا في مجال الأعلام والمواصلات والإنترنت والأقمار الصناعية، أصبح من الصعب فرض قيود على إمكانية الحصول على المعلومات.
 - 2 -**تفعيل دور السلطة القضائية وسيادة القانون:** تعتبر السلطة القضائية من أهم أركان الديمقراطية لأنها تساعد على ضمان المسائلة القانونية والقابلة للمحاسبة، لذلك لا بد من أن تتوفر لها الاستقلالية التامة والكافية لحميتها، وأداء دورها الرقابي والقانوني.
 - 3 -**القابلية للمساءلة :** - لحد من سوء التصرف بالمال العام يأتي دور المسائلة في تحديد المسؤولين الذين قاموا بلا ضرار بالمال العام وكذلك ضبط التصرفات السيئة وإحالة المتسببين في حدوثها للقضاء، ولتحقيق المسائلة لا بد من استقلالية السلطة القضائية وأجهزة الرقابة والمحاسبة كما يجب أن تتوفر الشرعية الكاملة للجهات القادرة على المسائلة كالبرلمان أو مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الأعلام والجمعيات المهنية المتخصصة.
 - 4 -**حماية مبدأ المشروعية** عن طريق مراقبة التزام الإدارة بتطبيق كافة القوانين والأنظمة والتعليمات وقت ممارستها لنشاطها الرقابي.
 - 5 - **حماية حرية الأفراد وحقوقهم ومساواتهم أمام الوظيفة العامة.**
- 6=**الحد من الانحرافات الإدارية للموظفين من استغلال النفوذ الوظيفي لمصلحته الشخصية.** (سامي جبارين قوانين (76) 2006م ص 26)
- آلية تطوير الجهاز الرقابي وتفعيل دوره المحاسبي كما يلي :**

ا - تطوير آليات وتقنيات العمل الرقابي للجهاز ورفع مهارات كادره الفني بما يكفل تطوير دور الجهاز في مكافحة الفساد الإداري.

ب - تدعيم علاقة العمل مع اللجان الفنية المتخصصة في مجلس النواب والشورى .

ج- عقد لقاءات تشاورية مع الهيئات القضائية لبحث أسباب تأخر البت في القضايا وخاصة قضايا المال العام والعمل على إيجاد آليات تسمح بمتابعة تلك القضايا بشكل فعال.

د - تطوير آلية المتابعة وخاصة من رئيس مجلس القضاء الأعلى ومجلس النواب والشورى.

- الإجراءات والخطوات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية بعد التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة بمقتضى قرار الجمعية العامة (الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد) .

منهجية البحث وإجراءاتها:

لإثبات الفرضية التي يستهدف البحث الإجابة عنها قام الباحث بتحديد التالي :

منهجية البحث :

استخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والاستعانة ببرنامج التحليلي الإحصائي SPSS في تحليل البيانات.

مجتمع البحث :

-المجال المكاني: تناول هذا البحث قطاع التربية والتعليم بمدينة ذمار وتم اختيار هذا القطاع لسهولة التواصل مع الإداريين والتجاوب مع الباحث من أجل جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالفساد الإداري داخل هذا القطاع.

-المجال الزمني: تم تنفيذ هذا البحث خلال العام 2012/2013م.

وتمت الإجراءات باختصار كالتالي:

تم تصميم أداة الاستبيان وتوزيعها في عدد من مكاتب التربية وبعض الإداريين بمدارس المدينة بنين وبنات بدمار عدد(100) نسخة، ولم يرجع منها سوى (50) نسخة أي بمعدل 50% من النسخ الموزعة ومع ذلك فقد تم استخدام (برنامج التحليل الإحصائي Spss) لعمل الجداول والتحليل، متضمناً البيانات الشخصية، وأنواع الفساد الإداري، وأسبابه، وسبل مكافحته ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات .

-الخصائص الشخصية لعينة البحث:

جدول رقم (1) يوضح توزيع العينة حسب الفئة العمرية

النسبة	المجموع	النسبة	الذكور	النسبة	الإناث	فئات العمر
%8	4	%6	3	%50	1	من 20- 29
%48	24	%48	23	%50	1	من 30- 39
%24	12	%25	12	%0	0	من 40- 49
%20	10	%21	10	%0	0	من 50- 59
%100	50	%100	48	%100	2	المجموع

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن أعلى نسبة هي الفئة من (30- 39) حيث كانت النسبة (48%) وتأتي بعدها مباشرة الفئة من (40- 49) ونسبة (24%) وأخيرا الفئة من (50- فأكثر) بنسبة (20%).

1 - توزيع العينة حسب المستوى التعليمي :

جدول رقم (2) يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
%12	6	ابتدائية
%12	6	أساسيه
%28	14	ثانوية
%20	10	بكالوريوس
%14	7	ماجستير
%14	7	دكتوراه

المجموع	50	100%
---------	----	------

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة هم حملة الثانوية العامة (28%) ويتبعهم البكالوريوس بنسبة (20%) وعدد لا بأس به من حملة الماجستير والدكتوراه حيث بلغت نسبتهم (14%)، وقد حصل حاملي المؤهلات الابتدائية والأساسية على نفس النسبة البالغة (12%)، ونلاحظ أن العينة متناسبة وشاملة لجميع المستويات التعليمية .

2- أنواع الفساد الإداري السائدة في قطاع التربية والتعليم :

كما في الجدول رقم (3) الذي يوضح استجابات أفراد العينة حول أنواع الفساد الإداري السائد في قطاع التربية والتعليم بمدينة دمار، حيث تم إيجاد التكرارات، والنسب المئوية لكل محور من محاور الإجابات الخمس.

جدول رقم (3) يوضح استجابات أفراد عينة البحث حول أنواع الفساد الإداري السائد في قطاع التربية والتعليم بمدينة دمار

درجة الموافقة	الإجابات						العبارة	م
	المجموع	شائعة جدا	شائعة إلى حد ما	غير شائعة	غير شائعة إطلاقا			
شائعة وتقرب من شائعة جدا	50	21	14	6	6	3	ت	1
	100	42	28	12	12	6	%	
شائعة جدا	50	25	8	2	10	5	ت	2
	100	50	16	4	20	10	%	

شائع جدا	50	26	9	11	4	0	ت	نهب المال العام	3
	100	52	18	22	8	0	%		
شائع جدا	50	26	0	5	7	12	ت	قبول العمولات مقابل الصفقات والعقود	4
	100	52	0	10	14	24	%		
شائع جدا	50	21	9	6	6	8	ت	الابتزاز للمراجعين وأصحاب المصالح	5
	100	42	18	12	12	16	%		
شائع جدا	50	23	1	7	15	4	ت	الكسب غير المشروع خلال الوظيفة العامة	6
	100	46	2	14	30	8	%		
تقترب من شائعة جدا	50	21	1	3	18	7	ت	استغلال المركز الإداري لإنجاز المصالح الشخصية	7
	100	42	2	6	36	14	%		
شائعة جدا	50	28	10	3	5	4	ت	مخالفة القوانين والأنظمة واللوائح	8
	100	56	20	6	10	8	%		
شائعة جدا	50	23	17	5	2	3	ت	التحايل على النظام العام	9
	100	46	34	10	4	6	%		
تقترب من شائعة جدا	50	17	12	9	7	5	ت	الوساطة (بالتعيين، الترقيّة) لغيرا لأكفاء	10
	100	34	22	18	14	10	%		

من الجدول رقم (3) يتضح أن معدل استجابة العينة يكون عاليا وحسب ما هو مفترض بأن القطاع العام لا يخلو من أنواع الفساد الواردة في نموذج الاستبيان التي أجاب عنها أفراد عينة البحث، وقد كان الاستبيان الخاص بأنواع الفساد الإداري (10) عبارات موزعة على أربعة محاور وهي :

- الرشوة وتمثلها العبارات التالية (5،4،1،6).

- بعدم التخطيط وتمثلها العبارات (2).

- المحسوبية واستغلال النفوذ يمثلها (10،8).

- المسؤولية ويمثلها العبارات (9،7،3).

ومن خلال الجدول رقم (3) يتضح إن جميع عبارات البحث حصلت على الإجابات بين شائعة جدا، وتقترب من شائعة جدا، وهذا يؤكد لنا صحة الفرضية أن الرشوة، والمحسوبية، وعدم التخطيط، والمسؤولية، من أسباب زيادة الفساد الإداري، ويؤدي إلى تحقيق الهدف الأول بهذه البحث.

- أسباب الفساد الإداري في قطاع التربية والتعليم بدمار :

جدول رقم (4) يوضح استجابات أفراد عينة البحث حول أسباب الفساد الإداري في قطاع التربية والتعليم

بمدينة دمار

درجة الموافقة	الإجابات						العبارة	م
	المجموع	موافق تماما	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا		
موافق	50	34	12	0	0	4	ت	1
تماما	100	68	24	0	0	8	%	
موافق	50	21	16	13	0	0	ت	2
وتقترب من الموافق	100	42	32	26	0	0	%	

تماما									
موافق	50	10	26	10	4	0	ت	العلاقات والاندماوات الجغرافية	3
وتقترب من									
الموافق	100	20	52	20	8	0	%		
تماما									
موافق	50	3	30	4	13	0	ت	القصور الإعلامي في التوعية	4
	100	6	60	8	26	0	%		
موافق	50	35	12	0	3	0	ت	تدني الأجور والمرتببات	5
تماما									
	100	70	24	0	6	0	%		
موافق	50	32	18	0	0	0	ت	ارتفاع تكاليف المعيشة	6
تماما									
	100	64	36	0	0	0	%		
غير متأكد	50	9	11	12	9	9	ت	عدم الشعور بالأمان الوظيفي	7
وتقترب من									
الموافق	100	18	22	24	18	18	%		
موافق	50	23	19	4	0	4	ت	ضعف أجهزه الرقابة الداخلية	8
وتقترب من									
	100	46	38	8	0	8	%		
موافق	50	24	13	4	5	4	ت	غياب الشفافية	9
وتقترب من									
	100	48	26	8	10	8	%		
تماما									

موافق تماما	50	27	20	0	0	3	ت	عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق	10
	100	54	40	0	0	6	%		
موافق وتقترب من	50	11	17	8	4	10	ت	عدم وضوح طرق الإبلاغ عن الفاستدين	11
	100	22	34	16	8	20	%		
موافق تماما	50	23	20	4	0	3	ت	عدم فعالية مؤسسات مكافحة الفساد الإداري	12
	100	46	40	8	0	6	%		
موافق وتقترب من	50	20	11	12	4	3	ت	الحماية والتستر على المفسدين من قبل جهات أعلى	13
	100	40	22	24	8	6	%		

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم الإجابات (موافق تماما، تقترب من موافق تماما) وقد كانت

المحاور الرئيسية في قطاع أسباب الفساد الإداري كما يلي :

- العوامل الإدارية وتتضمن العبارات التالية (8، 7، 10، 9، 11، 12، 13).

- العوامل الاجتماعية وتتضمن العبارات التالية (1، 3، 4، 2).

- العوامل الاقتصادية وتتضمن العبارات التالية (6، 5).

- العوامل السياسية وتتضمن العبارات التالية (13).

ومن خلال البحث وكما يوضحه الجدول رقم (4) إن العوامل الإدارية هي أكثر العوامل (الأسباب) المؤدية

إلى تفشي الفساد الإداري في قطاع التربية والتعليم وجميع قطاعات الدولة. تليها العوامل (الأسباب)

الاجتماعية، والعوامل (الأسباب) الاقتصادية، في حين أن العوامل أو الأسباب السياسية لم تكن من الأسباب

البارزة لظاهرة الفساد الإداري، ومن خلال الجدول رقم (5) يؤكد صحة الفرضية وكذلك تحقيق الهدف الثاني في هذه البحث.

4 - سبل مكافحة الفساد الإداري في قطاع التربية والتعليم بدمار :

جدول رقم (5) يوضح استجابات أفراد عينة البحث حول سبل مكافحة الفساد الإداري في قطاع التربية

والتعليم بمدينة ذمار

درجة الموافقة	الإجابات						م	العبارة	
	الاجموع	موفق تماما	غير متأكد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	ت			
موافق تماما	50	35	15	0	0	0	ت	تربيته الأبناء على الأخلاق الإسلامية	1
	100	70	30	0	0	0	%		
يقترّب من موافق تماما	50	21	24	5	0	0	ت	ترسيخ مفاهيم الرقابة الذاتية	2
	100	42	48	10	0	0	%		
يقترّب من موافق تماما	50	14	26	10	0	0	ت	التوعية الإعلامية بالمعقوبات على الفاسدين	3
	100	28	52	20	0	0	%		
يقترّب من موافق تماما	50	17	23	10	0	0	ت	الاهتمام بشكاوى الموظفين وبلغاتهم	4
	100	34	46	20	0	0	%		
موافق	50	19	27	4	0	0	ت	تفعيل دور الأجهزة الرقابية	5
	100	38	54	8	0	0	%		

موافق تماما	50	20	24	6	0	0	ت	تسهيل الإجراءات الإدارية	6
	100	40	48	12	0	0	%		
موافق تماما	50	28	19	0	3	0	ت	تحسين الأوضاع المعيشية للموظفين	7
	100	56	38	0	6	0	%		
موافق	50	34	16	0	0	0	ت	تطبيق مبدأ من أين لك هذا	8
	100	68	32	0	0	0	%		

من خلال الجدول (5) يلاحظ أن الإجابات أعلاه معظمها بين (موافق تماما، ويقترب من موافق تماما) وهكذا يؤكد التقارب الذي يرونه من أجابوا على الاستبيان أنها مناسبة لمكافحة الفساد الإداري ومحاور سبل مكافحة الفساد الإداري هي :-

1 - محور السبل الوقائي وتتضمن العبارات التالية (1،2،3،6).

- محور السبل العلاجية والدفاعية وتضمن العبارات التالية (4،5،7).

مما سبق يتضح الآتي:

- يتم العمل بالسبل الوقائية حتى يتم العلم بالفساد والابتعاد عنه.

-عدم إثارة المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

والجدول رقم (5) يؤكد لنا صحة الفرضية في تحقيق الهدف الثالث في هذه البحث.

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج :

من خلال نتائج البحث الميداني حول الفساد الإداري نلاحظ ما يلي:

-يلاحظ على الجدول رقم (3) أن جميع مفردات البحث في الإجابات بين (شائعة جدا وتقترب من شائعة

جدا)، وهذا يؤكد لنا صحة الفرضية أن الرشوة والمحسوبية وعدم التخطيط والمسؤولية من أسباب زيادة

الفساد الإداري. ويؤدي إلى تحقيق الهدف الأول من هذا البحث .

-ومن خلال نتائج البحث الميداني وكما يوضحه الجدول رقم (4) أن معظم العبارات (موافق تماما وقريب من الموافق تماما) في عبارات العوامل الإدارية هي أكثر العوامل (الأسباب) المؤدية إلى تفشى الفساد الإداري في قطاع التربية والتعليم وجميع قطاعات الدولة، تليها العوامل (الأسباب) الاجتماعية، والعوامل (الأسباب) الاقتصادية في حين أن العوامل أو الأسباب السياسية لم تكن من الأسباب البارزة لظاهرة الفساد الإداري، ومن خلال نتائج الجدول (4) يؤكد لنا صحة الفرضية وكذلك تحقيق الهدف الثاني في هذا البحث.

-معظم الإجابات على العبارات بالجدول رقم (5) (موافق تماما وقريب من الموافق تماما) ولذلك يتم العمل بالسبل الوقائية حتى يتم العلم بالفساد والابتعاد عنه وعدم إثارة المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، ومن خلال نتائج الجدول (5) يؤكد لنا صحة الفرضية وتحقيق الهدف الثالث في هذا البحث.

-ومن خلال النتائج للدراسة من الجداول الثلاثة (3 و4 و5) تتضح الرؤية ويؤكد صحة الفرضيات لهذا البحث وكذلك التأكيد على تحقيق جميع أهداف البحث.

ثانياً: التوصيات: فيما يلي مجموعة من التوصيات والسياسات التي خرج بها هذا البحث والتي يمكن أن تسهم في مجال مكافحة الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية وكبح جماحه إذا ما أخذت بعين الاعتبار من قبل الجهات المعنية والسلطات العليا للدولة وذلك على النحو التالي: -

1 - العمل على وضع استراتيجية أكثر شمولية وتكاملاً لمكافحة الفساد الإداري وربطها ببرامج وسياسات الإصلاح الإداري والتشريعي والبناء المؤسسي والتنظيمي بحيث يسهل تحديد المسؤوليات بشكل دقيق مما يمكن من العمل على تجفيف منابع الفساد واجتثاثه أو على الأقل التخفيف من حدة انتشاره وتقليل مخاطرة على المجتمع.

2 - تخفيض عدد القوانين واللوائح وتبسيط الإجراءات في كافة وحدات القطاع العام والحواء إلى الشفافية في كل الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة من خلال وحدات رقابية نزيه.

3 - تفعيل قوانين المحاسبة المالية والإدارية لكبار موظفين الدولة من دون مجاملات أو اعتبارات شخصية.

- 4 - إعادة النظر في ظروف أوضاع العاملين بالدولة والقطاع الحكومي (برفع الأجور والمرتبات، صرف المكافئات المناسبة للتحقيق التوازن بين دخول العاملين ومتطلباتهم الضرورية للحياة في جميع قطاعات الدولة).
 - 5 - تعزيز وتقوية البناء المؤسسي للجهاز المركزي الرقابة والمحاسبة ويتم إدارته من خلال مجلس النواب والمجلس التشريعي وتطوير مناهجه وبرامجه المحاسبية والمراجعة ونشر الوعي الرقابي والمحاسبي.
 - 6 - تفعيل الدور الرقابي والإعلامي وتعزيز دور الشفافية في جميع مؤسسات الدولة.
 - 7 - انتخاب هيئة لمكافحة الفساد حيث تكون مستقلة وبعيدة عن العناصر الموجودة حالياً ولا تتبع السلطة التنفيذية.
 - 8 - اعتماد سياسة التدوير الوظيفي وخاصة في الجهات الإرادية كالضرائب والجمارك والبتروك.
 - 9 - العمل على إعطاء حرية أوسع للصحافة لكشف ممارسات الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في جميع قطاعات الدولة.
 - 10 - تفعيل دور مراكز الدراسات والبحوث العلمية في مجال مكافحة الفساد، وتشجيع الدراسات الميدانية حولها.
- المراجع :**
- القران الكريم.
- احمد الرحومي : جريدة الوسط سر تخلف وفقر العديد من الدول هل سر إداري أم اقتصادي أم أخلاقي، 2005 م العدد (87) .
- احمد الاضر : المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريبية الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض) 1422 هـ العدد (32).
- المعهد العام للاتصالات : تخطيط الشبكات الهاتفية (المعهد العام للاتصالات صنعاء) 2005 م .
- حزام المطيري وآخرون : الفساد الإداري : صراع الأخلاق و المصالح (معهد الإدارة العامة الرياض) 1423 هـ .

- خالد الحمادي :صحيفة القدس باليمن : الوساطة والمحسوبية تلعب الدور الأكبر فيتوزع معظم الوظائف العامة العدد 4636 (د. ط لندن) 20 نيسان (ابريل) 2004م.
- خالد عبد الرحمن آل الشيخ : الفساد الإداري >> أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته << (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض) 2007م .
- سعيد الجفري : صحيفة الثورة القوا بالمسئولية على مؤسسة الاتصالات : مراكز الاتصالات بين موجة غلاء " التكلفة " وعاصفة الإفلاس العدد 15905 (مطابع الثورة صنعاء) 29.
- سليمان محمد الجريش : الفساد الإداري وجرائم أساء استعمال السلطة الوظيفية (الشرق الأوسط الرياض) 1424هـ .
- طلق عوض الله السواط وطلعت عبد الوهاب سندي وطلال مسلط الشريف : الإدارة العامة المفاهيم الوظائف والأنشطة (دار النوابعدم) 2416هـ .
- عامر الكبيسي : الفساد والعمولة (المكتب الجامعي الحديث الرياض) 2005م .
- عبد الرحمن عدس عبيدات وكايد عبد الحق ذوقان : البحث العلمي : مفهوم . أدوات . أساليب (دار أسامة الرياض) 1997م .
- عبد الفتاح خضر : جرائم التزوير والرشوة (السفير الرياض) 1408 هـ .
- عبد الله السنفي احمد محمد الشامي : تخطيط ورقابة الإنتاج والعمليات (دار الفكر المعاصر صنعاء) 2000م .
- عبد الله الطريقي : جريمة الرشوة في الشريعة الإسلامية (مؤسسة الرسالة بيروت) 1414هـ .
- عبد الله الفقيه : جريدة الوسط الديمقراطية البرلمانية هي الأنسب لليمن 2005م العدد 76.
- محمد الخياط : >>الفساد السياسي دراسة ميدانية لمعرفة اتجاهات طلبة جامعة صنعاء نحو الفساد المالي والإداري << التربية المعاصرة 1993م العدد (28) دار المعرفة الجامعية .
- محمد محمد الدرة : مبادئ وأصول قانون الإداري في الجمهورية اليمنية (التفوق في الطباعة والنشر صنعاء) الطبعة الثانية 2006م .

- محمد ناصر الدين الألباني : سلسلة الأحاديث الصحيحة (مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض) الطبعة الأولى 2002م رقم الحديث 2609 .
- وزارة الشؤون القانونية : تشريعات الخدمة المدنية (دائرة التوجيه المعنوي صنعاء) 2004م .
- اليوسف : يوسف خليفة : مجلة العلوم الاجتماعية بعنوان >> الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج طرق العلاج << المجلد 2002م العدد(2) جامعة الكويت .
- عوض محمد : الجرائم المسفرة بالمصلحة العامة (دار المطبوعات الإسكندرية) 1985م.
- صباح كرم شعبان : جرائم استغلال النفوذ (دار الشئون الثقافية بغداد) 1996م .
- هلال عبد الله احمد : قانون العقوبات الخاصة (دار النهضة العربية القاهرة) 1988م.
- عبد الحكيم الشرجبي : أهمية الإصلاحات ومكافحة الفساد في اليمن (جامعة صنعاء صنعاء) تاريخ النشر غير مذكور .
- محمد الصادق : الفساد الإداري بالعالم العربي (دار الكتب المصرية القاهرة) 2014م.
- مجلة الرقابي : العدد (14) 2008م .

The Impact of Administrative Corruption on Public Sector**A Field Study of Thamar Education Directory – Yemen****Dr. Ahmed Muhsin El-Jaradi****Assistant Professor, Faculty of Administrative Studies, Al-Baydha University****Abstract:**

The study aims at identifying the types of administrative corruption, the most important factors that affect it in the public sector in the education sector, Dammar. The study also highlights the appropriate solutions to this phenomenon in a scientific way. In order to achieve the research objectives, the researcher used the descriptive analytical method and the historical approach. A questionnaire is designed to collect data. It consists of (31) questions and each statement consists five-term alternatives (not at all common – common to some extent, –common and very common). These questions represent the types of administrative corruption and its causes, and also how to combat it. The study concludes that:

All answers to the questions related to the reasons behind the administrative corruption are limited to (very common and near very common), and this confirms the validity of the hypothesis that bribery, nepotism, lack of planning are among the causes of the rise of administrative corruption.

Most of the answers to the questions related to the reasons behind the administrative corruption are limited to (totally agree and near to totally agree) and these questions are about the administrative factors which are behind the outbreak of administrative corruption in the education sector and all sectors of the country, then comes next social factors (factors), followed by the economic factors whereas the political factors were not prominent causes of the phenomenon of administrative corruption.

Most of the answers to the questions related to the ways of combating administrative corruption are limited to (totally agree and near to totally agree) and therefore Preventive ways must be implemented so that we have knowledge of it and keeping away from it and stop preferring the personal interest to the public interest.

واقع الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمنية وعلاقتها بتحصيلهم العلمي**أ.علي حسن علي أحمد القرون – باحث دكتوراه****جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – السودان**

asemqbat@gmail.com

المخلص**4**

هدف البحث الى التعرف على واقع الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمنية وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي، ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة من طلبة كلية المجتمع الخبت م/المحويت بالجمهورية اليمنية مكونة من 54 طالبا وطالبة بواقع (37) ذكور و (17) اناث ، واستخدم الباحث مقياس ماكينز لمسح الذكاءات المتعددة والذي اشتمل على 90 فقرة موزعة على تسعة ذكاءات (اللغوي اللفظي - المنطقي الرياضي - المكاني البصري - الجسمي الحركي - الموسيقي - البين شخصي الاجتماعي - الضمن شخصي الذاتي - الطبيعي- الوجودي) لكل ذكاء عشر فقرات لجمع البيانات، كما استخدم الباحث نتائج اختبارات الفصل الدراسي الأول للعام 2016/2015م في المواد المضرة على عينة البحث؛ لمعرفة التحصيل الأكاديمي للعينة، ولمعالجة البيانات استخدم البرنامج الاحصائي (spss)، وأظهرت النتائج أن أفراد عينة البحث يمتلكون الذكاءات (اللغوي اللفظي - المنطقي الرياضي - المكاني البصري - الجسمي الحركي - الضمن شخصي الذاتي - الطبيعي- الوجودي) بدرجة متوسطة، هذا بالإضافة لظهور علاقة بين التحصيل والذكاءات (المنطقي الرياضي - المكاني البصري - الموسيقي) ، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع بعض الذكاءات المتعددة لدى عينة البحث تعزى لمتغير النوع ، وفي ضوء ما توصل له البحث من نتائج تم تقديم جملة من التوصيات من أهمها ضرورة تنمية الوعي بالذكاءات المتعددة من حيث الأهمية وأساليب تنميتها لدى الطلبة والطالبات .

الكلمات المفتاحية: الذكاءات المتعددة ، كليات المجتمع ، التحصيل

الأكاديمي، مقياس ماكينز

مقدمة :

إن عالم اليوم يشهد ثورة معلوماتية في كافة المجالات وهذا الأمر انعكس على ما تقدمه المدرستى والكلية والجامعة من طرق تدريس ووسائل وخدمات تربوية تساعده على تلبية حاجاته وبنا شخصيته ، وتحقيق طموحه ، وأصبحت الأمر مطالبة بتقديم تعليم متميز لأبنائها ليستطيعوا مواكبة التطورات المتسارعة والإسهام في إنتاج المعرفة ؛ لأن اختلاف الأفراد في القدرات شئى وارد ومتعارف عليه في مختلف المجتمعات ، ولذلك يمكن القول إن فرداً ما ذكياً وآخر أقل ذكاءً إلا أن تحديد معنى حرفي للذكاء أمر صعب، فهناك من يصف الفرد بأنه ذكي إذا كان قادراً على قيادة المجموعة، أو أن يكون محبوباً من قبل زملائه أو مجتهداً في دراسته.

فالذكاء لا يتصف بالجمود بل يمكن تطويره، شأنه شأن أي مادة دراسية يتعلمها الفرد، فالإنسان قد يهبه الله ماغاً ذا قدرة عالية على اكتساب المعلومات والرموز والمجردات ، إلا أنه قد يعيش في محيط فقير فكرياً وثقافياً يحول دون نمو الكفاءة العقلية لديه.

ونظراً للاهتمام البالغ بالإنسان ؛ كان لا بد من مراعاة تذكيره ، وقدراته ، وذكائه ، وعدم النظر إلى ذكاء الإنسان بالنظرة الأحادية القديمة ، والتي تعتبر الذكاء كياناً عقلياً موحداً ؛ ونظرية الذكاءات المتعددة التي تبلورت في مطلع الثمانينات من القرن الماضي مع هوارد جاردنر (Howard Gardner) ، تؤمن بوجود ذكاءات متعددة ومتنوعة ومستقلة لدى المتعلم ، يمكن صقلها وشحنها عن طريق التشجيع والتحفيز والتعليم والتدريب ، وتنمية المواهب والعبقريات والمبادرات.

كما أن نظرية الذكاءات المتعددة تؤمن بعبقرية المتعلم ، وقدرته على العطاء والإنتاج والابتكار والإبداع ، وحل المشاكل الصعبة ، ومواجهة الوضعيات المعقدة ؛ حيث عرف (جاردنر، 2012، 295) الذكاء بأنه "القدرة على حل المشكلات ، أو إضافة ناتج جديد ذي قيمة في واحد أو أكثر من الأطر الثقافية " ، والذكاءات المتعددة تعتبر مجموعة من السمات الفرعية المركبة والتي تمثل السمات الأساسية للذكاء الإنساني.

ونظرية الذكاءات المتعددة تعتبر من أهم إنجازات العلم الحديث المرتبطة بالمخ البشري ، وما توصل إليه Gardner في نظرية الذكاءات المتعددة أن الطريقة التي كان يحكم بها على مستوى ذكاء الأفراد بصورة مطلقة لم تعد صحيحة علمياً وبدلاً عنها توصل إلى أن هناك ذكاءات متعددة منحها الله لكل فرد، ولكن مستوى أحد هذه الأنواع من الذكاءات لدى أحد الأفراد مرتفعاً ، بينما نوع آخر من هذه الذكاءات لدى ذات الفرد منخفضاً ، بمعنى أن كل فرد يتمتع بكل أنواع الذكاءات ولكن بدرجات متفاوتة.

وقد اهتم العديد من الباحثين بالذكاءات المتعددة وتطبيقاتها التربوية ؛ منهم (جابر، 2003) و (الديب، 2011) و (ثوماس ، 2006) و (ريان ، 2013) و (حسين ، 2005) .

كما يلعب التحصيل الدراسي دوراً كبيراً في تشكيل عملية التعليم وتحديدتها ، ويهدف التحصيل الدراسي الى الحصول على معلومات وصفية تبين مدى ما حصل عليه الطالب من خبرات معينة بطريقة مباشرة . رندا، محمد (2010 : 4).

ويرى السيد محمد ابو الهاشم (1999، 202)، ان التحصيل الدراسي عبارة عن مدى استيعاب الطلاب لما تعلموه من خبرات معرفية ومهارية في مجموعة المقررات الدراسية، وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها الطالب أو الطالبة في الاختبارات التحصيلية في جميع المواد الدراسية .
ولقد أكدت بعض الدراسات على وجود علاقة موجبة بين التحصيل والذكاءات المتعددة منها دراسة Shalk (2002) ودراسة فضلون سعد (2006).

ومن هنا جاء الشعور بالمشكلة المتمثلة في التعرف على واقع الذكاءات المتعددة لدى طلبة كليات المجتمع اليمينية وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي، ليسهل على القائمين عليها التعامل مع طلبتها واشباع رغباتهم وتنمية مواهبهم وإثارة الذكاءات الخاملة لديهم، والعمل على توظيف ذكائهم في تحسين تحصيلهم الأكاديمي.

مشكلة البحث:

تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي :-

ما واقع الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمينية وعلاقتها بتحصيلهم الأكاديمي ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :-

- ما واقع الذكاءات المتعددة لدى طلبة كليات المجتمع اليمينية ؟

- ما علاقة الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمينية بتحصيلهم ؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $0.05 \leq \alpha$ في واقع الذكاءات المتعددة لطلبة كليات

المجتمع اليمينية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور - إناث) ؟

أهداف البحث :

هدف البحث الحالي إلى :

- التعرف على واقع الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمينية.

- تحديد علاقة الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمينية بتحصيلهم الأكاديمي .

- معرفة الفروق في الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمينية بين الذكور والإناث إن

وجدت.

أهمية البحث : تبرز أهمية البحث من خلال مايلي :-

1- تفييد القائمين على كليات المجتمع في التعرف على الذكاءات المتعددة لطلبتهم .

2- تفييد في التعرف على علاقة الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع بتحصيلهم الأكاديمي.

3-لضت إنتباه المعلمين إلى ضرورة تطوير وتنويع طرائق تدريسهم بما يتناسب والذكاءات المتعددة لطلبتهم
حدود البحث:

تحدد البحث بالحدود التالية:

1-طبق البحث في الفصل الدراسي الأول من العام 2015-2016م

2-اقتصر البحث الحالي على عينتة من طلبة كلية المجتمع الخبت- المحويت بالجمهورية اليمنية المستوى الثاني.

3- اشتمل هذا البحث على الذكاءات التسعة لنظرية جاردر وهي الذكاء (اللفوي اللفظي - المنطقي الرياضي - المكاني البصري - الجسمي الحركي - الموسيقي - البين شخصي (الاجتماعي) - الضمن شخصي (الذاتي) - الذكاء الطبيعي - الذكاء الوجودي) مصطلحات البحث:

الذكاءات المتعددة:

هي المهارات العقلية المتميزة القابلة للتنمية والتي تعرف بالذكاءات الثمانية التي توصل إليها هوارد جاردر والمتمثلة في:الذكاء اللفوي - الذكاء المنطقي الرياضي - الذكاء المكاني - الذكاء الجسمي الحركي - الذكاء الموسيقي - الذكاء الاجتماعي - الذكاء البين شخصي - الذكاء الطبيعي (جابر، 2003 : 9- 10) .

وعرفها (الديب، 2011: 36) بأنها المهارات العقلية ، المتميزة القابلة ، للتنمية وقد توصل إليها جاردر وهي : الرياضي ، المكاني ، الحركي ، الموسيقي ، الاجتماعي ، الشخصي.

ويعرف الباحثين مستوى الذكاءات المتعددة إجرائيا بأنها: الدرجة التي يحصل عليها المستجيب على أداة الذكاءات المتعددة التي أعدت لهذه الغاية، وتتضمن الذكاءات: (اللفوي اللفظي، والمنطقي الرياضي، والمكاني البصري، والحركي الجسمي، و الضمن شخصي الذاتي، والبين شخصي الاجتماعي، والموسيقي، والطبيعي، الوجودي).

كليات المجتمع اليمنية:هي الكليات التي تنشأ وفقاً لأحكام القانون لتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية والتقنية المتوسطة في المجالات المختلفة. (التحصيل .:

عرف شحاته والنجار (2003 : 89) التحصيل بأنه " مقدار ما يحصل عليه الطالب من معلومات او معارف او مهارات ، معبرا عنها بدرجات في الاختبار المعد بشكل يمكن معه قياس المستويات المحددة " .

ويعرفه عفانة والخز ندار(2007 : 202) " ما يستطيع الطالب اكتسابه من خلال مايمربه من خبرات في الرياضيات تقدمها المدرسة على هيئة أنشطة متكاملة متعددة " .

ويعرف الباحث التحصيل إجرائيا بأنه " الدرجة التي حصل عليها الطلبة عينته البحث في الاختبار التحصيلي للمواد المقرره عليهم في الفصل الدراسي الأول من العام 2015/ 2016م ".
الإطار النظري والدراسات السابقة:
نظريّة الذكاءات المتعددة:

مثلت نظريّة الذكاءات المتعددة توجها جديا تجاه طبيعته الذكاء التي ظلت سائدة لفترة من الزمن، فبعدها يقارب من ثمانين عاما تقريبا من وضع أول اختبار ذكاء يقام Gardner بتحدي هذا الاعتقاد الشائع لمفهوم الذكاء الذي لا يعترف إلا بشكل واحد من أشكال الذكاء يظل ثابتا لدى الفرد في مختلف مراحل حياته .

وتشير نظريّة الذكاءات المتعددة بمعناها الواسع إلى الطريقتين الجامعتين لفهم الذكاء، حيث أشار التقدم الحديث في علم المعرفة وعلم النفس التطوري وعلم الأعصاب إلى أن كل مستوى ذكاء للفرد يتكون فعليا من عدة قدرات مستقلة يمكنها أن تعمل بشكل فردي أو تعمل مع بعضها بانسجام. (الخفاف، إيمان عباس 2011: 17).

إن نظريّة الذكاءات المتعددة نتاج دراسات وأبحاث استغرقت ما يقارب من ربع قرن من الزمان تضافرت خلالها الجهود للعديد من العلماء والباحثين من اختصاصات مختلفة، وتؤكد الخفاف، إيمان عباس (2011: 17) أن النتائج العلمية في علم المعرفة والأعصاب أمدت نظريّة الذكاءات المتعددة بسند يذهب إلى القول بتعدد الوظائف الذهنيّة وتنظيم الفكر بحسب وظائفه المختلفة، وأطلقت عليها جمعيتة البحوث التربويّة الأمريكيّة نظريّة الطبيعة البشريّة ، لذلك نجد أن نظريّة الذكاءات المتعددة تصلح لأن تكون مدخل لرسم خارطة القدرات الإنسانيّة ، فقد تجاوزت النظرة الضيقة للذكاء إلى إطار أوسع يجمع بين الجانبين البيولوجي والبيئي.

وعلى الرغم من ان تعددية الذكاء ليس أمرا انفرد به جاردر وحده ، إلا أن نظريته في الذكاءات المتعددة اصطفت بصبغة القوة، لاستناده على قاعدة بحثية عريضة أكدت مصداقيته ما جاء به؛ فقد بنى معلوماته من مجالات عديدة (علم النفس المعرفي - علم نفس النمو - علم الأعصاب - علم الفسيولوجي)، بالإضافة إلى استخدامه نظام صارم من المعايير توجب تطبيقه على القدرة العقلية قبلما أن يصدق على كونها ذكاء.

وبذلك تكون نظريّة الذكاءات المتعددة قدمت رؤيّة للذكاء أكثر اتساعا وأبعد أفقا من نظيراته التقليديّة كونها تعتبر المخزون البشري زاخراً بطاقات متنوعة ومتعددة لا يمكن حصرها على القدرات اللغويّة أو المنطقيّة فقط.

ويرى جاردر أن النجاح في الحياة يتطلب ذكاءات متنوعة، فهو يري أن أهم إسهام يمكن أن يقدمه التعلم من أجل تنمية الأطفال هو توجيههم نحو المجالات التي تتناسب وأوجه الميز لديهم لكي يحققوا الرضا

والكفاءة بدلا من توجيه معظم الوقت والجهد نحو ترتيب الأطفال من أفضل ومن اقل ، ويجب أن نهتم باكتشاف أوجه الكفاءة والموهبة الطبيعية لديهم لنقوم بتنميتها. فهناك المئات من الطرق التي تؤدي إلى النجاح وكذا العديد من القدرات المتباينة التي تساعد على تحقيق النجاح (محمد حسين، 2003، 27).

المبادئ التي قامت عليها نظرية الذكاءات المتعددة .:

من المبادئ التي قامت عليها نظرية الذكاءات المتعددة والتي أكدها أبو أسعد ،أحمد عبد اللطيف (2014، 141، 140) وأجمع عليها الكثير ممن تناولوا نظرية الذكاءات المتعددة مايلي .:

- 1.إن الذكاء ليس نوعا واحدا بل هو أنواع عديدة ومختلفة.
 - 2.إن كل شخص متميز وفريد من نوعه ويتمتع بخليط من أنواع الذكاء الديناميكية.
 - 3.إن أنواع الذكاء تختلف في النمو والتطوير سواء على الصعيد الداخلي للشخص أو على الصعيد البيئي فيما بين الأشخاص.
 - 4.إن كل أنواع الذكاء حيوية وديناميكية.
 - 5.يمكن تحديد وتمييز أنواع الذكاء ووصفها وتعريفها.
 - 6.يستحق كل فرد الفرصة للتعرف على ذكائه وتطويره وتنميته.
 - 7.إن استخدام ذكاء بعينه يسهم في تحسين وتطوير ذكاء آخر.
 - 8.إن مقدار الثقافة الشخصية وتعددتها لهو أمر جوهري ومهم للمعرفة بصورة عامة ولكل أنواع الذكاء بصورة خاصة.
 - 9.إن كل أنواع الذكاء توفر للزرد مصادر بديلة وقدرات كامنة لتجعله أكثر إنسانية بغض النظر عن العمر أو الخرف.
 - 10.لا يمكن تمييز أو ملاحظة أو تحديد ذكاء خالص بعينه.
 - 11.يمكن تطبيق النظرية التطويرية الثمانية على نظرية الذكاء المتعدد.
 - 12.إن أنواع الذكاء المتعدد قد يتغير بتغير المعلومات عن النظرية نفسها.
- وتشكل هذه المبادئ أساسا وسلسلة من نقاط التحقق والتثبت التي يجب أن تمر المهارة عبرها قبل أن تعتمد ذكاء حقيقياً .

والشكل التالي يوضح الذكاءات الرئيسية الثمانية



شكل (1) نموذج الذكاءات المتعددة

www.new-educ.com/multiple-intelligences#.Vloc

وفيما يلي عرض سريع لهذه الذكاءات المتعددة وخصائص الفرد الذي يتمتع بنسبة عالية من كل منها :

1. الذكاء اللفظي اللفظي. Linguistic Intelligence :

وهو القدرة على استخدام اللغة سواء كانت اللغة الأم أو اللغات الأخرى كما يجول بخاطرک وتفهم الأشخاص الآخرين ، ويختص الشعراء بقدر كبير من الذكاء اللفظي ولكن هناك الكثير من الكتاب والخطباء والمتحدثين والمحامين يتمتعون بمستويات عالية ، وتكمن العبقرية في هذا الذكاء في قدرة الفرد على التلاعب بالألفاظ وتراكيب الجمل وتوظيف نبرات الأصوات وعلم ودلالات الألفاظ ، أو معاني اللغة واستخدامه في الحياة اليومية؛ والمتمتعون بهذا النوع من الذكاء يكونون أشخاصاً سمعيين الى درجة كبيرة وتكون حاسة السمع لديهم متقدمة؛ وان كان جاردنر لا يعتبر أن الذكاء اللفظي شكل من أشكال الذكاء السمعي أو الشفهي لسببين أشار إليهما السلطي (2004 : 170).

1. الفرد الأصم يكتسب اللغة الطبيعية ويستتبط ويتقن الأنظمة الإشارية .

2. يوجد شكل آخر من أشكال الذكاء يرتبط بالجهاز السمعي وهو الذكاء الموسيقي .

وما يميز أصحاب الذكاء اللغوي قدرتهم على التعبير والتواصل مع الآخرين كلاماً وكتاباً وبلغت واضحة، ودائماً يفكرون بالكلمات والمفردات ويرغبون في تعلم مفردات جديدة؛ وهذا ما أكده السلطي (2004: 170) " أن أصحاب الذكاء اللغوي غالباً ما يشتركون في المناقشات والمناظرات والخطب ورواية الطرف، ويعبرون عن أنفسهم بدقة وبالتفصيل، وينفذون ما يطلب منهم من أساليب فنية كتابية ولديهم قدرة على الاستيعاب القرائي".

الذكاء الرياضي المنطقي : Mathematical Intelligence

يتمثل الذكاء الرياضي المنطقي في قدرة الفرد على استخدام الأعداد بفاعلية والقدرة على التفكير في الفروض والقيام بالعمليات الحسابية؛ ويغطي مجمل القدرات الذهنية، التي تتيح للشخص ملاحظة واستنباط ووضع العديد من الفروض الضرورية للألية المتبعة لإيجاد الحلول للمشكلات، وكذا القدرة على قراءة وتحليل الرسوم البيانية والعلاقات التجريدية والتصرف فيها.

ويضم هذا الذكاء الحسابية للنماذج والأنماط المنطقية والعلاقات والقضايا مثل (إذا كان كذا... فإن كذا، والسبب والنتيجة)، والوظائف والتجريدات الأخرى التي ترتبط بها، وأنواع العمليات التي تستخدم في خدمة الذكاء المنطقي الرياضي تضم: الوضع في فئات والتصنيف والاستنتاج والتعميم والحساب واختبار الفروض جابر (2003: 10) ويرى السلطي (2004: 171) أن أصحاب هذا الذكاء يتصفون بأنهم يستعملون المنطق واللغة بفاعلية في حل المشكلات التي يواجهونها، ويفكرون بشكل تدريجي ومفاهيمي، ولهم القدرة على اكتشاف العلاقات والأنماط والتي لا يكتشفها الآخرون، ويمارسون مهمة التجريب وحل الألغاز ومواجهة المسائل الصعبة بهدف حلها، يتساءلون عن الأشياء الطبيعية ويفكرون فيها، ويستمتعون بالتعامل مع الأرقام والمعادلات والعمليات الرياضية، يتصف تفكيرهم بالعملية والمنطقية، ويتبعون الأسلوب الاستدلالي في التفكير.

الذكاء المكاني البصري Spatial Intelligence:

وهو القدرة على الإدراك البصري المكاني بدقة مثل الصيد، المرشد، الطيار. كما يتضمن عمليات تحويلات بناء على ذلك الإدراك؛ مثل مصمم الديكور والفنان والمخترع واللكي، ويتضمن الحسابية للألوان والخطوط والأشكال والمكان والعلاقات بينها، واستراتيجيات الذكاء المكاني وهي التصور البصري، الصور المجازية والرموز المرسومة والرسوم التخطيطية. توماس (2006: 2)

وقد تم تصنيف الأشخاص الذين لديهم الذكاء البصري بأنه يقرأ خرائط ولوحات ورسومات بيانية بسهولة أكبر من قراءته النص، وأنه يحلم أحلام يقظة أكثر من أقرانه، ويستمتع بأنشطة الفن، ويرسم أشكالاً متقدمة عن سنه، ويشاهد الأفلام المتحركة والشرائخ وغيرها من العروض البصرية، ويستمتع بحل الألغاز والأحاجي والمتاهات وغيرها من الأنشطة البصرية المتشابهة، ويبني بنايات مشوقة ذات أبعاد ثلاثية أفضل ممن في سنه (الديب، 2011: 40).

الذكاء الحركي أو الجسمي Kinesthetic-Bodily Intelligence :

وهو القدرة على استخدام الجسم بمهارة للتعبير عن الأفكار والمشاعر مثل الممثل الرياضي ، الراقص. واستخدام اليدين في تشكيل الأشياء مثل الميكانيكي ، الجراح. كما يتضمن مهارات جسمية محددة كالتأزر والمهارة والمرونة والسرعة والقوة ويتميز الشخص الذي لديه هذا الذكاء بأنه يتفوق في لعبته رياضية أو أكثر ، وأنه يتحرك أو يتلوى ولا يستقر في مكان لمدة طويلة ، ويقلد حركياً ببراعة إيماءات الآخرين أو لآلاتهم ، ويجب أن يجزئ أو يفضك الأشياء ويعيد تركيبها ، ويضع يديه على شيء ويتناوله ، ويستمتع بالجري والقفز والمصارعة أو الأنشطة المشابهة ، ويظهر مهارة في حرفة مثل الأعمال الخشبية أو الحياكة أو الميكانيكا ، ولديه طريقة درامية في التعبير عن نفسه ، ويحكي على إحساسات فيزيقية مختلطة أثناء التفكير أو العمل، ويستمتع بالعمل بالطين أو بالخبرات اللمسية الأخرى (جابر، 2003 : 11).

الذكاء الموسيقي : Musical Intelligence

هو القدرة على إدراك وتحليل الموسيقى مثل الناقد أو المؤلف أو الموسيقي. والتعبير بالموسيقى كالعازف، ويتضمن الحساسية للإيقاع واللحن والجرس والنغمة لقطعة موسيقية كما يعني الفهم الحدسي الكلي والقدرة على التفكير في الموسيقى وسماع القوالب الموسيقية والتعرف عليها والتعامل معها ببراعة (حسين، 2003 : 16) .

ويتميز الشخص الذي يتمتع بالذكاء الموسيقي بأنه يخبرك متى تكون الأصوات الموسيقية نشازاً أو مضايقة بطريقة أخرى، ويتذكر ألحان الأغاني، ولديه صوت غنائي جيد، ويلعب على آلة موسيقية أو يغني في مجموعة، وأن له طريقة إيقاعية في التحدث أو الحركة، ويدندن بطريقة لا شعورية لنفسه، ويدق بإيقاع على المنضدة أو المكتب وهو يعمل ، وحساس للوضاء البيئية كوقوع رذاذ المطر على سطح، ويستجيب باستحسان حين يستمع لقطعه موسيقية، ويغني أغنيات تعلمها خارج حجرة الدراسة (حسين ، 2005 : 34) .

الذكاء الاجتماعي (البين شخصي) Interpersonal Intelligence

وهو القدرة على إدراك مشاعر الآخرين ودوافعهم وحالاتهم المزاجية والتمييز بينها مثل الزعماء والمعالجين والنفسين ورجال الدين. ويتضمن الحساسية لتعبيرات الوجه والصوت والإيماءات. وكذلك القدرة على التمييز بين المؤشرات المختلفة التي تعبر عن العلاقات الاجتماعية والاستجابة المناسبة لهذه المؤشرات للتأثير في توجيه الآخرين ، واستراتيجيات الذكاء الاجتماعي هي : مشاركة الأقران ، تمثيل الدور ، المجموعات المتعاونة ، الألعاب الورقية المحاكاة (ثوماس، 2006 : 3) .

ويتميز الشخص الذي يتمتع بهذا الذكاء بأنه يستمتع بالتفاعل الاجتماعي مع الأقران ، ويبدو قائداً على نحو طبيعي ، ويقدم النصيحة للأصدقاء الذين لديهم مشكلات، ويبدو ذكياً في الشارع والمنطقة ، وينتمي إلى أندية ولجان أو تنظيمات أخرى، ويستمتع بالتدريس غير النظامي للأطفال الآخرين، ويجب لعب

الألعاب مع الأطفال الآخرين، وله صديقان حميمان وأكثر، ولديه إحساس جيد بالتعاطف مع الآخرين و يسعى الآخرون لصحبته. (حسين، 2005، 35).

الذكاء الذاتي (الضمن شخصي Interpersonal Intelligence :

وهو القدرة، على معرفة الذات. ويتعلق هذا الذكاء بالخصائص والسمات الذاتية ويتطلب القدرة على تواصل الفرد مع نفسه، بما فيها من نقاط قوة وضعف مثل رجل الأعمال والمتدينين. وتضمن الحساسية للذات وتكوين صورة دقيقة لها والوعي بالمشاعر والدوافع والحالات الانفعالية والقدرة على الضبط الذاتي وفهم احترام الذات واستراتيجيات الذكاء الضمن شخصي هو التأمل الذاتي وربط التعلم بالخبرات الشخصية ولحظات تحديد الأهداف ولحظات انفعالية وقت الاختبار(السلطي، 2004 :).

ويتميز الأشخاص الذين لديهم هذا النوع من الذكاء بأنه يظهر أحساساً بالاستقلال أو أرادة أقوى، ولديه إحساس واقعي بنواحي قوته ونواحي ضعفه، ويؤدي عملاً جيداً حين يترك وحدة ليلعب أو يدرس ، ويلبي النداء بأسلوبه في العيش والتعلم ، ولديه ميل واهتمام أو هواية لا يتحدث عنها كثيراً، ولديه إحساس جيد بتوجيه الذات، ويفضل العمل بمفرده على العمل مع الآخرين، وقادر على التعلم مع إخطاقاته ونجاحاته في الحياة (الديب، 2011، 41)

الذكاء الطبيعي : Natural Intelligence

وهو امتلاك القدرة والخبرة على تصنيف الأنواع الحية المختلفة والمتعددة مثل النباتات والحيوانات في بيئة الشخص ، ويتضمن الحساسية تجاه الظواهر الطبيعية الأخرى مثل تشكيلات السحاب والجبال . والمقدرة على التمييز بين الأشياء غير الحية كالمسارات والأحذية الرياضية (ثوماس ، 2006، 3).

ويتصف أصحاب هذا الذكاء بأنهم يتعاملون مع جميع الأشياء الكائنة في البيئة الطبيعية فيصنف الصخور والنباتات والأشجار والفرشات والأزهار، ويمارسون رياضة المشي وصيد الأسماك والبحث عن الآثار، ويلاحظون السمات الأساسية للأشياء بشكل فطري وعلى أساسها يصنفونها عفوياً ، ويهتمون بمظهرهم ولباسهم كما يهتمون بانطباعات الآخرين عن شخصياتهم(السلطي، 2004، 173).

الذكاء الوجودي : Existential Intelligence

يرى جاردرنر(٢٠٠٤) أنه القدرة على التفكير بطريقة تجريدية ، ومعالجة أسئلة عميقة حول الوجود الإنساني مثل الحياة، والموت، وما وراء الطبيعة وما زالتت البحوث مستمرة حول هذا النوع من الذكاء للتعرف أكثر عليه، والوصول إلى أهم العمليات المحورية التي تسهم فيه، وهكذا يمكن القول أن نظرية الذكاءات المتعددة ليست نظرية أنماط تحدد الذكاء الذي يلائم شخصا ما، إنما نظرية عن الأداء الوظيفي المعرفي، و تقترح أن كل شخص لديه قدرات في نطاق أنواع الذكاءات الثمانية، وبطبيعة الحال فإن الذكاءات الثمانية تؤدي وظيفتها معا بطرق فريدة بالنسبة لكل شخص، قد نجد أن بعض الناس يملكون مستويات عالية جدا من الأداء الوظيفي في جميع الذكاءات الثمانية أو في معظمها ، بينما يملك أناس

آخرون مستويات منخفضة جداً من الأداء الوظيفي فيها ولذلك نجدهم في مؤسسات المعاقين نمائياً، أي أنهم تنقصهم جميع جوانب الذكاء ما عدا الجوانب الأكثر بدائيةً والأولية، والجدير بالذكر أن معظمنا يقع ما بين هذين القطبين، أي أن بعض من ذكاءاتنا متطورة جداً وبعضها الآخر ناه على نحو متواضع، والباقي نموه منخفض نسبياً (جابر، 2003: 20-21)

وعليه يرى الباحثين ضرورة اهتمام المعلمين بمعرفة واقع الذكاءات المتعددة لدى طلبتهم، والتقويم المستمر لتحصيلهم العلمي، في مختلف المستويات والمراحل ليتسنى لهم تنويع التدريس بما يتناسب وذكاءات طلبتهم على بينة، وهذا يتطلب إعداداً جيداً للمعلم للقيام بهذه المهمة، ويمكن أن يكون هذا الإعداد الأكاديمي قبل الخدمة؛ إلا أنه من الضروري تدريب المعلمين عليه أثناء الخدمة كمحور من محاور النمو المهني.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي أجريت في البيئة العربية والتي اهتمت بطلبة مرحلة التعليم الثانوي الموهوبين والعادين نورد دراسة (ريان، 2013) ودراسة (غليون، 2012) ومن الدراسات التي اهتمت بطلبة المرحلة الجامعية نورد دراسة العبد العزيز (2010) ودراسة علاونة وبلعاوي (2010) والتي هدفت إلى التعرف إلى الذكاءات المتعددة لدى عيناتها، وقد أبرزت نتائج هذه الدراسات تواجد الذكاءات المتعددة لدى عيناتها بدرجات متفاوتة واختلاف الترتيب للذكاءات من دراسة لأخرى، فأثبتت نتائج دراسة (ريان، 2013) أن الذكاءات الشائعة لدى الطلبة جاءت على الترتيب: اجتماعي، شخصي، لفظي، جسمي، موسيقي، رياضي، مكاني، طبيعي، كمتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الذكاء اللفظي والموسيقي وفقاً لمتغير الجنس لصالح الطالبات وفي الجسمي والطبيعي لصالح الطلاب وبينت نتائج دراسة (غليون، 2012) أن تفضيلات الذكاءات جاءت مرتبة كالآتي: الذكاء (الذاتي، ثم الرياضي، ثم اللغوي، ثم الحركي، ثم البصري، ثم الموسيقي، وأخيراً الاجتماعي). بينما أشارت دراسة (العبد العزيز، 2010) إلى أن ترتيب الذكاءات المتعددة لدى أفراد العينة حسب الآتي: الذكاء الذاتي، ثم الاجتماعي، ثم اللغوي، ثم المكاني، ثم الحركي، ثم المنطقي، ثم الطبيعي، ثم الموسيقي، كما تبين وجود فروق دالة إحصائية في الذكاءات المتعددة لصالح طلبة السنة الأولى، والطلبة الذكور، وطلبة الكليات العلمية، أما دراسة علاونة وبلعاوي (2010) فقد أظهرت نتائجها أن الذكاء السائد لدى الطلبة كان على الترتيب: الشخصي، والحركي، والوجودي، والرياضي، والبيئي شخصي، والمكاني، وفي الترتيب الأخير جاء الذكاء الموسيقي، كما تبين وجود علاقة دالة إحصائية بين أساليب التعلم والذكاءات المتعددة. وتطرقت لدراسة (يامين، 2013) والتي كان من أهدافها معرفة أنماط التفكير الرياضي وعلاقتها ببعض الذكاءات لدى طلبة الصف العاشر الأساسي في محافظة طولكرم، استخدمت الباحثة اختبار الذكاءات المتعددة (مكاني، منطقي، لغوي، اجتماعي)، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عينتها تمتلك الذكاءات الأربعة

بدرجات متفاوتة، حيث كان الذكاء الاجتماعي في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (73%)، يلي ذلك الذكاء اللغوي في المرتبة الثانية، ثم جاء الذكاء المنطقي بالمرتبة الثالثة، وأخيرا جاء الذكاء المكاني بالمرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره 44%. 14 ومن الدراسات التي بحثت في علاقة الذكاءات المتعددة بالتحصيل نتطرق الى دراسة نائلة الخزندار (2002)، والتي كان من أهدافها التعرف على واقع الذكاءات المتعددة لدى طلبة الصف العاشر الأساسي بغزة وعلاقتها بالتحصيل في الرياضيات، ومن نتائجها أنه كلما ارتفع مستوى الذكاء المنطقي الرياضي لدى الطلبة كلما ارتفع مستوى التحصيل في الرياضيات وزاد الميل نحوها، ودراسة المعازي خليل (2014) والتي هدفت الى التعرف على مستويات الذكاءات المتعددة وعلاقتها بالتحصيل في الرياضيات لدى طلبة الحلقة المتوسطة بالجمهورية اليمينية؛ وتوصلت الى وجود علاقة ارتباطية بين التحصيل ومعظم الذكاءات التي تناولتها باستثناء الذكاء الطبيعي والذكاء الموسيقي..

ومن الدراسات الأجنبية نورد دراسة شان Chan (2004) والتي هدفت الى التعرف على تقديرات الطلبة المتميزين للذكاءات المتعددة السائدة لديهم،، أظهرت النتائج تصدر الذكاء المنطقي في الترتيب الأول، في حين جاء الذكاء الجسمي والطبيعي في الترتيب الأخير، وجاءت تقديرات الطلبة للذكاءات المتعددة كمنبهات مرتفعة للإبداع والقيادة المدركة من قبلهم. ودراسة Loori (2005) هدفت إلى تقصي الفروق بين الطلبة الذكور والإناث في الذكاءات المتعددة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في الذكاءات المتعددة، كما تبين أن الطلبة الذكور يفضلون أنشطة التعلم المتضمنة للذكاء المنطقي، بينما تفضل الإناث أنشطة التعلم المتضمنة للذكاء الاجتماعي. ودراسة Shalk (2002) والتي هدفت الى الكشف عن أثر الذكاءات المتعددة على التحصيل في القراءة والكتابة، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين التحصيل والذكاءات المتعددة.

وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة اختلاف في تفضيلات وواقع الذكاءات لدى عينتها، فنجد دراسات يتصدر لديها الذكاء الذاتي كدراسة غليون (2004)، والعبد العزيز (2010) والعلوانه وبلعاوي (2010)؛ ودراسات تصدر الذكاء المنطقي القائمة وياتي الذكاء الجسمي والطبيعي في اسفل القائمة كدراسة شان (2004)؛ بينما نجد أن الذكاء الاجتماعي يأتي في المرتبة الأولى عند (ريان، 2013) و (يامين، 2013) وهذا يتفق مع نتائج هذه الدراسة والتي اختلفت مع نتائج دراسة غليون (2012)؛ الذي أتى في نتائجها الذكاء الاجتماعي في المرتبة الأخيرة، ويعزو الباحث هذا الاختلاف إلى بيئة العينة، وطرائق التدريس المستخدمة، كما أظهرت نتائج بعض الدراسات أن الذكور يفضلون الأنشطة المتضمنة للذكاء المنطقي الرياضي، بينما تفضل الإناث الأنشطة المتضمنة للذكاء الاجتماعي كما في دراسة Loori (2004)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين التحصيل والذكاءات المتعددة بشكل عام.

ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في تركيزه على واقع الذكاءات المتعددة لدى طلبة كليات المجتمع، فبالرغم من تنوع حركة البحث العلمي والتجريبي إلا أن البحوث والدراسات في المجتمعات العربية التي تناولت هذه الشريحة المهمة وهي شريحة التعليم الواسطي التقني والمهني تكاد تكون نادرة. كما أنها بحثت علاقة الذكاءات بمتغير التحصيل الأكاديمي لدى عينتها لما يتمتع به هذا المتغير من أهمية، وبذا تكون قد قامت بتعريف القائمين على الكليات والمعلمين فيها بواقع الذكاءات لدى طبلتهم وعلاقت ذلك بتحصيلهم الأكاديمي ليتسنى لهم التعامل معهم والعمل على توظيف ذكائهم المختلفة في الرفع بمستوى تحصيلهم الأكاديمي وبما يخدم الأهداف التي من أجلها تم إنشاء هذه الكليات إجراءات البحث:

منهج البحث:

استخدم المنهج الوصفي الذي يهدف الى وصف الظاهرة موضع البحث وجمع البيانات من خلال استجابات الطلبة على أداة البحث ، والتعبير عنها كما هي في الواقع.

مجتمع البحث:

تكون المجتمع الأصلي للبحث من جميع طلبة كليات المجتمع اليمينية والبالغ عددهم (10,202) طالباً وطالبة حسب دليل إحصائيات كليات المجتمع الحكومية للعام 2014م نظراً لتعذر الحصول على إحصائيات العام 2015م بسبب الظروف السياسية التي تمر بها اليمن والمعارك الدائرة في معظم المحافظات اليمينية .

عينت البحث: تكونت عينت البحث في البداية من (117) طالبا وطالبة هم جميع طلبة المستوى الثاني بكلية مجتمع الخبت/ المحويت المقيدون في الكلية في العام 2015- 2016م ، حسب إحصائية الكلية المرفوعة للجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع وعند تطبيق الدراسة تم التطبيق على (54) طالب وطالبة هم جميع طلبة المستوى الثاني المتواجدين في الكلية في يوم تطبيق أداة البحث . أدوات البحث:

تم استخدام قائمة ماكينزي تعريب وتقنين (فتحى عبد الحميد عبد القادر، السيد محمد أبوهاشم) والتي تم الحصول عليها من شبكة الاتصال العالمية من الموقع (<http://Surfaquarium.com/MI/inverntory,htm>) وتتكون من 90 فقرة موزعة على تسعة أنواع من الذكاء، بمعدل عشر فقرات لكل نوع ، موزعة توزيعاً عشوائياً وجميع المفردات موجبة ، وأما كل مفردة خمس استجابات هي : تنطبق على تماماً ، تنطبق علي كثيراً ، تنطبق علي أحياناً ، تنطبق علي قليلاً ، لا تنطبق علي إطلاقاً ، وتقدر بإعطاء الدرجات (5 ، 4 ، 3 ، 2 ، 1) المقابلة للاستجابات السابقة على الترتيب ويتم التعامل مع درجات كل ذكاء كبعد مستقل ، لأنه ليس للقائمة درجة كلية ، وقد وقع الاختيار على القائمة الحالية لتمييزها بمعاملات ثبات وصدق مرتفعة في البيئتين الأجنبية والعربية ، وكذلك مناسبتها لطلاب الجامعة اليمنية لعينة الدراسة الحالية ،

وإضافة أنواع جديدة من الذكاءات المتعددة بينما القوائم الأخرى المتاحة على الشبكة العنكبوتية اقتصر على سبعة أنواع فقط ولا تحتوى الذكاء الطبيعي والذكاء الوجودي ، و الجدول التالي يوضح توزيع المفردات لهذا القائمة:

جدول (1) مفردات قائمة الذكاءات المتعددة

المفردات	الذكاء
1، 10، 19، 28، 37، 46، 55، 64، 73، 82	اللغوي
2، 11، 20، 29، 38، 47، 56، 65، 74، 83	المنطقي
3، 12، 21، 30، 39، 48، 57، 66، 75، 84	المكاني
4، 13، 22، 31، 40، 49، 58، 67، 76، 85	الجسمي
5، 14، 23، 32، 41، 50، 59، 68، 77، 86	الموسيقي
6، 15، 24، 33، 42، 51، 60، 69، 78، 87	الشخصي
7، 16، 25، 34، 43، 52، 61، 70، 79، 88	الاجتماعي
8، 17، 26، 35، 44، 53، 62، 71، 80، 89	الطبيعي
9، 18، 27، 36، 45، 54، 63، 72، 81، 90	الوجودي

وقد تم عرض القائمة المقننة على مجموعة من الخبراء لمعرفة مدى ملاءمتها للبيئة اليمينية ، وقد رأى السادة المحكمون مناسبة جميع الفقرات باستثناء فقرة تم إعادة صياغتها ، كما اقترح السادة المحكمين إعادة صياغة تعليمات القائمة وعمل مثال لكيفية الاستجابة، ونظرا لعدم وجود تعديلات تذكر في القائمة وقيام الباحثين (فتحى عبد الحميد عبد القادر، السيد محمد أبو هاشم) اللذين قاما بتعريبها وتقنينها بالتحقق من صدقها ووثاقها في البيئة العربية، فقد اعتمد الباحثين على نتائج الصدق والثبات الذي توصل إليه الباحثان في البيئة العربية. كما تم الاعتماد على نتائج اختبارات عينات البحث في الفصل الدراسي الأول للعام 2015- 2016م في جميع المواد المقررة عليهم في الفصل الدراسي المذكور بحسب خطة الأقسام التي ينتمون إليها.

نتائج البحث ومناقشتها :

للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: (ما واقع الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمينية؟)

تم احتساب مدى المتوسطات والتقديرية المقابلة لها وفق الجدول التالي:

جدول (2) مدى المتوسطات والتقدير المقابلة

التقدير اللفظي	مدى المتوسط
لا تنطبق إطلاقاً	1-1.8
تنطبق قليلاً	1.8-2.6
تنطبق أحياناً	2.6-3.4
تنطبق كثيراً	3.4-4.2
تنطبق تماماً	4.2-5

وبعد أن تم تطبيق مقياس ماكينزي للذكاءات المتعددة على عينة البحث ، وتفرغ البيانات قام الباحثين بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل ذكاء من الذكاءات التسعة التي تضمنها المقياس وقد ظهرت النتائج كما يشير الجدول التالي:-

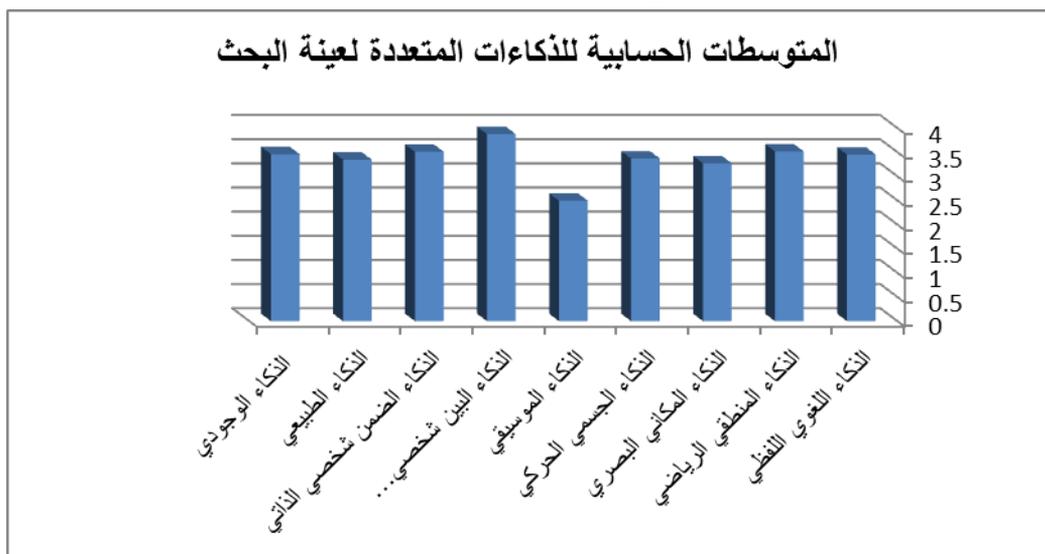
جدول رقم(3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة.

نوع الذكاء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي للمتوسط
الذكاء اللغوي اللفظي	3.4519	0.68066	تنطبق كثيراً
الذكاء المنطقي الرياضي	3.5148	0.59729	تنطبق كثيراً
الذكاء المكاني البصري	3.2704	0.66436	تنطبق أحياناً
الذكاء الجسمي الحركي	3.3704	0.59799	تنطبق أحياناً
الذكاء الموسيقي	2.4963	0.72943	تنطبق قليلاً
الذكاء البين شخصي (الاجتماعي)	3.8759	0.47699	تنطبق كثيراً
الذكاء الضمن شخصي الذاتي	3.5093	0.66084	تنطبق كثيراً
الذكاء الطبيعي	3.3463	0.50121	تنطبق أحياناً
الذكاء الوجودي	3.4593	0.68364	تنطبق كثيراً

يتضح من الجدول السابق ان أعلى متوسط حسابي للذكاءات المتعددة لدى عينة البحث هو الذكاء الاجتماعي بمتوسط 3.8759 وهذا يتفق مع دراسة يامين ويختلف مع دراسة غليون الذي كان الذكاء الاجتماعي لدى عينة دراستها في المرتبة الأخيرة بينما أدنى مستوي للذكاء لدى عينة البحث كان لدى الذكاء الموسيقي بمتوسط حسابي 2.4963؛ وهذا يتفق مع دراسة علاونه وبلعاوي ودراسة العبد العزيز، وظهرت بقية الذكاءات على الترتيب، 3.5093 للذكاء الذاتي ، 3.5148 للذكاء المنطقي الرياضي،

3.4593 للذكاء الوجودي، 3.4519 للذكاء اللغوي، يليه الذكاء الجسمي الحركي بمتوسط 3.3704 والذكاء الطبيعي 3.3463 فالذكاء البصري 3.2704 وهذا يشير إلى أن واقع معظم الذكاءات المتعددة لدى عينة البحث كانت متواجدة بدرجة متوسطة والشكل التالي يوضح الذكاءات المتعددة لعينة البحث:

شكل رقم (2) رسم بياني يوضح المتوسطات الحسابية للذكاءات المتعددة



وللاجابة على السؤال الثاني للبحث والذي ينص على: ما علاقة الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمينية بتحصيلهم؟ قام الباحث باستخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4) معاملات ارتباط بيرسون لارتباط التحصيل بالذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمينية

الدلالات	مستوى الدلالات	معامل ارتباط بيرسون	الانحراف المعياري	المتوسط	
غير دال	0.115	0.217	14.30651	74.0194	التحصيل
			0.60271	3.4704	الذكاء اللغوي
دال	0.002	0.415**	0.50638	3.6407	الذكاء المنطقي الرياضي

الذكاء المكاني البصري	3.6204	0.64351	0.461**	0.000	دال
الذكاء الجسمي الحركي	3.3704	0.59799	0.112	0.420	غير دال
الذكاء الموسيقي	3.0241	0.98248	0.293*	0.031	دال
الذكاء البين شخصي) الاجتماعي (3.8759	0.47699	0.104	0.454	غير دال
الذكاء الضمن خصي (الذاتي)	3.5093	0.66084	0.133	0.336	غير دال
الذكاء الطبيعي	3.5481	0.49782	0.201	0.146	غير دال
الذكاء الوجودي	3.4593	0.68364	0.034-	0.804	غير دال

يتضح من الجدول أعلاه ان علاقة الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع بتحصيلهم دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) للذكاءات المنطقي الرياضي والمكاني البصري والذكاء الموسيقي وغيره إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 للذكاءات الاجتماعية والضمن شخصي (الذاتي) والذكاء الجسمي الحركي وكذلك الذكاء الطبيعي والوجودي الأمر الذي يشير الى ضعف العلاقة بين تحصيل عينة الدراسة والذكاءات المتعددة (للذكاءات الاجتماعية والضمن شخصي (الذاتي) والذكاء الجسمي الحركي وكذلك الذكاء الطبيعي والوجودي) وهذاذا يتفق مع دراسة (غليون ، 2012)، كما يشير الى وجود علاقة بين تحصيل عينة البحث والذكاءات (المنطق الرياضي والذكاء المكاني البصري والذكاء الموسيقي ، وهذا يتفق مع دراسة (Shalk, 2002) ودراسة فضلون سعد (2006). ودراسة نائلة الخز ندار (2002)، ودراسة المعازي ،خليل (2014) ويرجع الباحث ضعف العلاقة بين تحصيل العينة وبعض الذكاءات السائدة الى ان معظم الذكاءات المتعددة لاتراعى اثناء عملية التدريس وكذلك اثناء بناء الاختبارات التحصيلية ، قالاختبارات التحصيلية، التي تقدم للطلبة لا تقيس معظم الذكاءات المتعددة باستثناء الذكاء اللغوي والذكاء المنطق الرياضي، ولا تمر عملية بنائها بخطوات ومراحل بناء الاختبارات التحصيلية المتفق عليها في كتب القياس والتقويم.

وللإجابة عن السؤال الثالث للبحث والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $0.05 \leq \alpha$ في واقع الذكاءات المتعددة لطلبة كليات المجتمع اليمينية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي (ذكور - إناث)؟ تم حساب الفروق بين المتوسطات بالاعتماد على اختبار (ت) والجدول (5) يوضح ذلك

جدول (5) الاختبار التائي لدلالة الفروق بين اذكور والاناث في الذكاءات المتعددة

المتغير	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	Df	قيمة t	مستوى دلالة	الدلالة
الذكاء اللغوي	ذكور	37	3.2432	.55655	52	-	0.000	دال
	اناث	17	3.9647	.08658				
الذكاء المنطقي الرياضي	ذكور	37	3.8135	.43663	52	4.254	0.000	دال
	اناث	17	3.2647	.10878				
الذكاء المكاني البصري	ذكور	37	3.3541	.58338	52	-	0.000	دال
	اناث	17	4.2000	.07071				
الذكاء الجسمي الحركي	ذكور	37	3.3595	.64095	52	-	0.845	غير دال
	اناث	17	3.3941	.12351				
الذكاء الموسيقي	ذكور	37	2.5216	.74429	52	-	0.000	دال
	اناث	17	4.1176	.07536				
الذكاء الاجتماعي	ذكور	37	3.8865	.49731	52	0.238	0.813	غير دال
	اناث	17	3.8529	.10748				
الذكاء الذاتي	ذكور	37	3.5459	.63709	52	0.598	0.552	غير دال
	اناث	17	3.4294	.17548				
الذكاء	ذكور	37	3.6784	.48941	52	3.050	0.004	دال

				.09623	.39677	3.2647	17	اناث	الطبيعي
غير دال	0.349	0.945	52	.10533	.64068	3.5189	37	ذكور	الذكاء الوجودي

يتضح من الجدول السابق وجو فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات الذكور ومتوسطات الاناث على مستوى بعض الذكاءات ، حيث اشارت النتائج إلى وجود فروق على مستوى كل من (الذكاء اللغوي ، الذكاء المنطقي والرياضي ، الذكاء المكاني البصري ، الذكاء الموسيقي ، والذكاء الطبيعي) حيث كانت قيمة (t) المعنوية (-4.889) بالنسبة للفروق بين الذكور والاناث على مستوى الذكاء اللغوي وبمستوى دلالة (0.000) ولصالح الاناث، أما الذكاء المنطقي الرياضي كانت قيمة (t) المعنوية (4.254) وبمستوى دلالة (0.000) وقد كانت الفروق لصالح الذكور، اما النتائج المتعلقة بالفروق بين الذكور والاناث في الذكاء المكاني البصري فقد أظهرت فروقا لصالح الاناث اذ بلغت قيمة (t) المعنوية (-5.643) وبمستوى دلالة (0.000) ،أما الفروق على مستوى الذكاء الموسيقي فقد أشارت قيمة (t) التي بلغت (-8.474) وبمستوى دلالتها الذي كانت قيمته (0.000) إلى وجود فروق بين الذكور والاناث وقد كانت لفروق لصالح الاناث ، أما الذكاء الطبيعي فقد كانت الفروق لصالح الذكور حيث بلغت قيمة (t) (3.050) بمستوى دلالة (0.004) ، بينما لم يشر الجدول إلى وجود فروق واضحة على مستوى الأنواع الأخرى من الذكاءات بين الذكور والاناث.

التوصيات:

1. العمل على تنمية الوعي بالذكاءات المتعددة من حيث الأهمية وأساليب تطبيقها لدى الطلبة والمعلمين.
2. استخدام أداة مسح الذكاءات المتعددة للتعرف على انماط الذكاءات التي يتمتع بها الطلبة قبل البدئ في عملية التدريس ليتسنى للمعلم توظيف الذكاءات السائدة في عملية التدريس ، وتحفيز الذكاءات غير السائدة بطرائق التدريس المناسبة.
3. الاهتمام بالاختبارات التحصيلية وعملية بنائها وتقويمها من قبل أعضاء هيئة التدريس بالكليات
3. استخدام استراتيجيات تدريس قائمة على الذكاءات المتعددة في التدريس للاسهام في رفع نسبة

التحصيل الأكاديمي

المقترحات:

إجراء دراسات حول:-

- تحديد مستويات الذكاءات المتعددة وعلاقتها بالتحصيل في مراحل التعليم المختلفة.
- تحديد مستويات الذكاءات المتعددة وعلاقتها بالتفكير بأنواعه في مراحل التعليم المختلفة.
- إثبات فاعلية التدريس بالذكاءات المتعددة لدى طلبة مراحل التعليم المختلفة.

المصادر والمراجع:-

1. أبوأسعد، أحمد عبد اللطيف (2014): إرشاد الموهوبين والمتفوقين ، دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن .
2. ثوماس، أرمسترونج (2006)؛ الذكاءات المتعددة في غرفة الصف ، ط 2 ، ترجمة مدارس الظهران الأهلية ، دارالكتاب التربوي ، المملكة العربية السعودية.
3. جابر، جابر عبد الحميد (2003)؛ الذكاءات المتعددة والفهم تنمية وتعميق ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
4. جاردنر، هوارد (2012)؛ أطر العقل نظرية الذكاءات المتعددة ، ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج.
5. حسين، محمد عب الهاد . (2003)؛ قياس وتقييم قدرات الذكاءات المتعددة . ط 1، عمان، دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
6. حسين، محمد عبد الهادي (2005)؛ مدخل إلى نظرية الذكاءات المتعددة، ط 1، دارالكتاب الجامعي ، غزة ، فلسطين.
7. الخفاف، ايمان (2011)؛ الذكاءات المتعددة برنا مج تطبيقي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ط.1
- 8-الدمرداش، فضلون سعد (2008)؛ الذكاءات المتعددة والتحصيل الدراسي (المفاهيم - النظريات - التطبيقات 9، مصر ، دار الوفاء للطباعة والنشر.
9. الدير، ماجد (2011)؛ فعالية برنامج مقترح في الذكاءات المتعددة على تنمية التحصيل والتفكير الرياضي وبقاء أثر التعلم لدى طلاب المرحلة الأساسية بمحافظة غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الأول 32 - 63 .
10. ريان ، عادل عطية (2013)؛ انماط الذكاءات المتعددة لدى طلبة المرحلة الثانوية بمديرية تربية الخليل بفلسطين ، مجلة جامعة الأقصى؛ سلسلة العلوم الإنسانية(المجلد السابع عشر، العدد الأول : 231-193.
11. السلطي، نادية سميج ؛(2004) التعلم المستند إلى الدماغ، ط 1، دارالمسيرة، عمان ، الأردن .
12. العبد العزيز، أروى عبد العزيز،(2010)؛ : دراسة أنواع الذكاءات المتعددة لدى طلاب جامعة الملك سعود وطالباتها بمدينة الرياض- دراسة مسحية، بحث مقدم للقاء السنوي الخامس عشر.276 - للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية.

13. شحاتة، حسن والنجار، زينب (2003): معجم المصطلحات التربوية والنفسية، ط1، ادارالمصرية اللبنانية، القاهرة.
14. عبد القادر، فتحي عبد الحميد؛ وأبوهاشم، السيد محمد (2007): البناء العاملي للذكاء في ضوء تصنيف جاردرنو وعلاقته بكل من فعالية الذات وحل المشكلات والتحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد 55، 171 - 242.
15. علاونة، شفيق فلاح؛ وبلعوي، منذر يوسف؛ (2010) أساليب التعلم المفضلة والذكاءات المتعددة السائدة لدى لبة جامعة اليرموك، مجلة العلوم التربوية والنفسية- جامعة البحرين، 85- 65.
16. يامين، وردة عبد القادر (2013): أنماط التفكير الرياضي وعلاقتها بالذكاءات المتعددة والرغبة في التخصص والتحصيل لدى طلبة الصف العاشر في فلسطين، رسالته ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الفلسطينية.
17. محمد، رندا السيد (2010) فاعلية برنامج تعلم في ضوء نظرية الذكاءات المتعددة لتنمية الدافعية للتعلم والتحصيل الدراسي لدى دارسات الفصل ارسالته دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث، جامعة القاهرة.
18. عفانة، عزو اسماعيل والخزندار، نائلة نجيب (2007) التدريس الصفي بالذكاءات المتعددة، ط1، افاق للنشر والتوزيع، غزة، فلسطين.
19. المعازي، خليل (2014): مستويات الذكاءات المتعددة وعلاقتها بالتحصيل في الرياضيات لدى طلبة الحلقة المتوسطة بالجمهورية اليمنية، رسالته ماجستير، جامعة صنعاء.

19. Loori, A. (2005): Multiple intelligences: A comparative study between the preferences of males and females. Social Behavior & Personality: An International Journal. 33(1), 77-87. 11p.

20. Chan, D. (2004): Multiple Intelligences of Chinese Gifted Students in Hong Kong: Perspectives from Students, Parents, Teachers, and Peers. Roeper Review, 27(1), 18-24.

21. Gardner, H. (2004). Audiences for the Theory of Multiple Intelligences, Teacher College Record, 106, 1, 212-220.

22. Shalk, A. (2002): A study of blur relationship between multiple intelligence and achievements measured by Delaware student testing program (DSTP). Scored in reading.

المواقع الالكترونية

- www.new-educ.com/multiple-intelligences#.Vloc

- <http://Surfaquarium.com/MI/inventory.htm>

Status of Yemeni Community College Students' Multiple Intelligence and its Relationship to Education

Ali Hasan Ali Ahmed El-Qroun, PhD research scholar,
Sudan University of Sciences & Technology, Sudan

Abstract:

The aim of the research was to identify the reality of the multiple intelligences of the students of the Yemeni community colleges and their relation to the academic achievement. To achieve this, a sample was chosen from the students of the community college in Al-Mahweet in Republic of Yemen consisting of 54 male and female students (37 males and 17 females) McKinsey's Multiple Intelligences Survey, which included 90 sentence divided into nine intelligences (verbal-logical-mathematical-spatial-visual-physical-motor-musical-interpersonal-social-subjective-subjective-natural-existential) To collect and manipulate data, the statistical package SPSS was used. The results showed that the members of the research sample possess the intelligences (linguistic, logical, mathematical, spatial, visual, physical, motor, etc.) The results indicated that there were statistically significant differences in the reality of some of the multiple intelligences in the research sample due to the variable For example, in the light of the findings of the research, a number of recommendations were presented, the most important being the need to develop awareness of the multiple intelligences in terms of importance and methods of development among students.

Key words: Multiple intelligences- Community College - McKenzie survey

مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل والحد من فجوة

التوقعات في المراجعة

دراسة تطبيقية على ديوان المراجعة القومي بالسودان

أ. حسين حسن علي بن عثمان - باحث دكتوراه

az.416885@gmail.com

المخلص

5

تناولت الدراسة مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة، وتمثلت مشكلات الدراسة في عدم وضوح مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة هدف البحث إلى بيان مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة. ولتحقيق أغراض البحث تم استخدام المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات والمنهج الوصفي لدراسة الميدانية والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة.

اعتمد الباحث على اختبار الفرضيات الآتية -

- 1- المراجع الخارجي مسئول مهنيًا عن اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
- 2- المراجع الخارجي مسئول أخلاقياً عن تضيق فجوة التوقعات في المراجعة.
- 3- تدني المستوى التعليمي والتدريبي للمراجع الخارجي يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة. أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- 1- ضعف وقصور أداء المراجع لواجباته ومسئوليته وفقاً لما تملبه المعايير المهنية والقوانين والتشريعات السائدة يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
 - 2- عدم النزاهة والامانة والتحيز للمصلحة الشخصية من قبل المراجع يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
 - 3- فهم المراجع الخارجي لطبيعة المنشأة والتخطيط لعمليات المراجعة يعزز من مقدرة المراجع الخارجي لاكتشاف التضليل وهذا يحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
- أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها:

- 1- على مراجعي الحسابات الالتزام بمعايير المهنة عند مزاولته المهنة للحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
- 2- على مراجعي الحسابات المحافظة على استقلالهم ونزاهتهم عند مزاولته المهنة ليتمكنوا من الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

الإطار المنهجي

المقدمة :

يعد موضوع مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل ولعل السبب في ذلك يرجع إلى وجود فجوة بين مهنة المراجعة ومستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بمسؤولية المراجع عن اكتشاف التضليل. فمستخدمي القوائم المالية يريدون من المراجع تقديم تأكيد مطلقاً بخلو القوائم المالية التي خضعت للمراجعة من قلبه أنها خالية من جميع حالات الأخطاء والغش وذلك من خلال العمل على اكتشافها والإبلاغ عنها في حالتها وجودها ، وقد أثبتت بعض الدراسات السابقة أن فجوة التوقعات في المراجعة موجودة بالسودان ولم تجد الاهتمام لتضييقها وتنبع أهمية الدراسة في بيان مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل والذي يعتبر من العوامل المهمة التي تساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

الكلمات المفتاحية :

فجوة التوقعات في المراجعة ، التضليل بالقوائم المالية ، مسؤولية المراجع الخارجي .

مشكلة البحث :-

قد أثبتت بعض الدراسات السابقة أن فجوة التوقعات في المراجعة موجودة في السودان ولم تجد الاهتمام لتضييقها وتنبع أهمية البحث في بيان مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل والذي يعتبر من العوامل المهمة التي تساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، ومن ثم يمكن القول بأن مشكلة البحث يمكن بلورتها في الأسئلة الآتية :

- 1- هل المراجع الخارجي مسئول مهنيًا عن اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ؟
- 2- هل المراجع الخارجي مسئول أخلاقياً عن تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ؟
- 3- هل تدني المستوى التعليمي والتدريبي للمراجع الخارجي يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة ؟

أهمية البحث :

يمكن إبراز أهمية دراسة مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة من خلال الجوانب الآتية :

- 1- يعد موضوع فجوة التوقعات في المراجعة من المواضيع المهمة .
- 2- وجود العديد من الآثار السلبية والمشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي ومستخدمي التقارير المالية والتي سببها اتساع الفجوة بينهم .
- 3- بيان دور المراجع الخارجي في اكتشاف التضليل في القوائم المالية .

أهداف الدراسة :

إنطلاقاً من مشكلة البحث يرمي البحث إلى :

1- بيان مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل .

2- بيان دور المراجع الخارجي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة .

فرضيات البحث :

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهداف وأهميته يمكن صياغة الفرضيات الآتية :

-الفرضية الأولى : المراجع الخارجي مسئول مهنياً عن اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

- الفرضية الثانية: المراجع الخارجي مسئول أخلاقياً عن تضيق فجوة التوقعات في المراجعة.

- الفرضية الثالثة : تدني المستوى التعليمي والتدريب للمراجع الخارجي يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة.

منهجية البحث :

لإجراء الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهجية الآتية :

- المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعتها وأبعاد المشكلة .

- المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث .

- المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة .

- المنهج الوصفي حيث تم الاعتماد على المعلومات بالرجوع إلى الكتب العلمية والدوريات العملية والدراسات والوسائل العلمية والانترنت .

مصادر جمع المعلومات :-

المصادر الأولية : الاستبانة .

المصادر الثانوية : الكتب - الرسائل العلمية - الدوريات ...

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث في الآتي :

- الحدود المكانية: ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان .

- الحدود الزمنية: 2013م

الدراسات السابقة :

دراسة : لظفي حمود احمد 2000 م (1) :

تناولت الدراسة تقييم عوامل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة مع دراسة تطبيقية في الجمهورية اليمنية

فهي دراسة نظرية تحليلية أجريت في الجمهورية اليمنية . تنبع أهمية الدراسة في إجراء دراسة ميدانية

لفجوة التوقعات في المراجعة في بيئة المراجعة اليمنية وخصوصاً أنها تأتي في وقت تتعرض فيه مكاتب

المراجعة القانونية في اليمن لازمة ثقة مع مستخدمي القوائم المالية .هدفت إلى دراسة إلى بيان طبيعتها

فجوة التوقعات في المراجعة والوقوف على أسبابها ، والى تقديم مدخل متكامل يساهم في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في الجمهورية اليمنية .

لتحقيق أهداف البحث تم اختبار الفرضيات التالية :-

1- تتوقف مدى كفاءة وفعالية عوامل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة على عدد من المتغيرات المتعلقة بممارسة مراجع الحسابات الخارجي وتوقعات مستخدمي القوائم المالية وبيئة المراجعة .

2- يعتبر المدخل المقترح لتضيق فجوة التوقعات في المراجعة مدخلاً مناسباً لعلاج هذه الفجوة .

3- إن تطبيق المدخل المقترح لتضيق فجوة التوقعات في الجمهورية اليمنية يؤدي لزيادة كفاءة وفعالية مهنة مراجعة بها .

أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج :-

1- تمثل فجوة التوقعات أهم تحدي يواجه المراجعة في الوقت الحاضر ، نظراً للأثار السلبية المترتبة على استمرارها وتوسعها وما تحدثه في مجتمع المال والأعمال من هدم للثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة وفقد القوائم المالية وما تحويه من بيانات ومعلومات للمصادقية .

2- عدم فهم وإدراك الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة ، ساهم في اللبس والغموض الذي يحيط بعملية الاتصال بين المراجع وتلك الأطراف .

أهم ما أوصت به الدراسة :-

1- يجب على مراجعي الحسابات والمنظمات المهنية المعنية بشؤون المهنة أن يتفهموا طبيعة احتياجات المستخدمين وأن يعملوا على الوفاء بها مع مراعاة التكلفة .

2- يجب على مراجعي الحسابات الخارجيين أن يعملوا على تحسين قدراتهم ومهاراتهم وأساليبهم في أداء عملية المراجعة .

3- العمل على توعية مستخدمي القوائم المالية لترشيد توقعاتهم من مراجع الحسابات .

يرى الباحث ومن خلال استعراض هذه الدراسة أنها اهتمت بتقييم عوامل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في الجمهورية اليمنية ، وأما البحث يتناول فجوة التوقعات في المراجعة في جمهورية السودان ويركز على مسؤولية المراجع في اكتشاف التضليل في القوائم المالية للحد من هذه الفجوة .

- دراسة : ابوبكر عبد الباقي محمد 2005م (2)

تناولت الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة. وتمثلت مشكلة البحث في تحديد دور الإفصاح في معالجة فجوة التوقعات في المراجعة . وتنبع أهمية البحث من أن الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة بشفاافية تمكن من تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية . اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات

والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة الحالة والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة .

لقد اعتمدت الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:-

1- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لمستخدمي القوائم المالية يساعد على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

2 - إسهام المراجعين في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية يؤدي إلى زيادة الثقة في تقارير المراجعة .

3- عدم الإفصاح عن حدود ومسئوليات كل من الإدارة ومراقب الحسابات فيما يختص بإعداد القوائم المالية يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة .

4- فجوة التوقعات في المراجعة تُعزى إلى عدم شفافية تقارير المراجعة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية .

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :-

1- فجوة التوقعات في المراجعة موجودة في السودان ولم تجد الاهتمام لتضييقها .

2- جهل مستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين منهم بدور المراجع أدى إلى اتساع الفجوة.

3- عدم إدراك بعض مستخدمي القوائم المالية بحدود ومسئوليات المراجع.

أوصت الدراسة بالآتي :-

1- ضرورة قيام المنظمات العلمية والمهنية للمحاسبة والمراجعة بنشر الوعي والتثقيف المحاسبي بين فئات مستخدمي القوائم المالية وتبصيرهم بأهداف عملية المراجعة.

2- معالجة أسباب فجوة التوقعات بغرض الحد منها .

يرى الباحث أن الدراسة تناولت دور الإفصاح المحاسبي في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، ولم تتطرق إلى مسؤولية المراجع في اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة والذي سيتم تناولها في هذا البحث.

دراسة : ياسر عبد النبي عبد الله عثمان (2006) (3)

تمثلت مشكلت البحث في زيادة الانتقادات الموجهة لمراجعي الحسابات بسبب قصور مهنت المراجعة في تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية والاختلاف في توقعات المستخدمين وما تقدمه المراجعة .

تتبع أهمية البحث من أهمية الدور الذي تلعبه مهنت المراجعة إضفاء الثقة على المعلومات التي توفرها القوائم المالية لمستخدميها.

هدفت الدراسة إلى :

- 1- دراسة معرفة فجوة التوقعات في المراجعة .
 - 2- دراسة ومعرفة أسباب فجوة التوقعات في المراجعة
 - 3- دراسة ومعرفة دور المنظمات المهنية للحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
- اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات و المنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة الحالة والمنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة .
- لتحقيق أهداف البحث تم اختبار الفرضيات التالية :-
- 1- فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن عدم معرفة بعض مستخدمي القوائم المالية بدور المراجعين .
 - 2- فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن غياب دور المنظمات المهنية في المراجعة في تنظيم مهنة المراجعة .
- وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :
- 1- فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن قصور تقارير المراجعة في تلبية احتياجات مستخدمي تقارير المراجعة .
 - 2- فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن غياب دور المنظمات المهنية في تنظيم مهنة المراجعة .
 - 3- فجوة التوقعات موجودة في السودان لكنها لم تجد الاهتمام .
- أهم ما أوصى به الباحث :
- 1- ضرورة تفعيل دور المنظمات المهنية للحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
 - 2- ضرورة تدريب وتأهيل المراجعين حتى يستطيعوا تلبية احتياجات مستخدمي تقارير المراجعة .
- تناولت الدراسة دور المنظمات المهنية في تطوير المعايير التي تحكم مهنة المراجعة للحد من فجوة التوقعات في المراجعة في السودان ،ولكنها لم تنطرق إلى مسؤولية المراجع في اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة والذي سيتم تناولها في هذا البحث.
- دراسة : محسن باباقي عبدالقادر 2007 م (4) :
- تناولت الدراسة مسؤولية المراجع عن اكتشاف التضليل في القوائم المالية ، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح مسؤولية مراجع الحسابات بخصوص اكتشاف التضليل وسوء فهم مستخدمي القوائم المالية حول هذه المسؤولية في الجمهورية اليمنية .
- تنبع أهمية الدراسة من أنها تناولت أحد الموضوعات الرئيسية في حقل مراجعة الحسابات حيث تحظى قضية مسؤولية المراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في القوائم المالية باهتمام المنظمات المهنية والباحثين هدفت الدراسة إلى :
- بيان مدى وضوح مسؤولية المراجع عن اكتشاف التضليل في القوائم المالية .

- بيان مدى كفاية إجراءات المراجعة الواردة في معيار المراجعة الدولي رقم (240) في اكتشاف التضليل في القوائم المالية.

- بيان مدى كفاية إجراءات المراجعة الواردة في معيار المراجعة الأمريكي رقم (99) في اكتشاف التضليل في القوائم المالية.

أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج :

- يوجد فهم واستيعاب معقول لدى المحاسبين القانونيين اليمنيين حول مسؤوليتهم عن اكتشاف التضليل عند مراجعة القوائم المالية.

- يمكن الاستفادة من إجراءات المراجعة الواردة في معيار المراجعة الدولي رقم (240) بشأن زيادة إمكانية اكتشاف التضليل الذي قد تتضمنه القوائم المالية.

- يمكن الاستفادة من إجراءات المراجعة الواردة في معيار المراجعة الأمريكي رقم (99) بشأن زيادة إمكانية اكتشاف التضليل الذي قد تتضمنه القوائم المالية.

وأوصت الدراسة بالآتي :-

- ضرورة استفادة مزاولي المهنة في الجمهورية اليمنية من إجراءات المراجعة الواردة في المعيار الدولي (240) ومعيار المراجعة الأمريكي رقم (99) في مجال اكتشاف التضليل الذي قد تتضمنه القوائم المالية الخاضعة للمراجعة

- ضرورة قيام مراجعي الحسابات بتقدير إمكانية تعرض القوائم المالية للتضليل على أن يتم ذلك استناداً إلى دراسة وتحليل أية مؤشرات غير عادية تشير شكوكهم بوجود تحريفات مادية.

- ضرورة قيام مكاتب المراجعة بوضع برامج تدريب للعاملين بما يكفل تحسين مستوى أدائهم فيما يتعلق باكتشاف التضليل.

تناولت الدراسة مسؤولية مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في القوائم المالية ولكنها لم تتطرق إلى مسؤولية مراجع الحسابات للحد من فجوة التوقعات في المراجعة والذي سيتم تناولها في هذا البحث.

دراسة : محمود صالح حبيب 2006م (5)

تمثلت مشكلة الدراسة في إن التقارير التي يرفعها المرجع للمستفيدين والتي تبني عليها قرارات مصرية ، أصبحت هذه التقارير لا تلبى رغبات المستفيدين ولا تعكس واقع الحال للمنشآت وبالتالي يتم اتخاذ قرارات خاطئة مبنية على تلك التقارير .

وتنبع أهمية الدراسة من أن فجوة التوقعات أصبحت مشكلة تهدد المراجع لعدم رضا المستفيدين عن خدماتهم .

هدفت الدراسة إلى :-

- دراسة العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات في المراجعة بالسودان .

- دراسة إمكانية تطوير تقارير المراجعة لتلبي احتياجات مستخدميها.
- معرفة الجهود التي بذلت للحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
- لتحقيق أهداف البحث تم اختيار الفرضيات التالية :-
- ضعف الكفاءة المهنية للمراجعين يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة .
- التشريعات والأعراف المحاسبية السائدة يؤثران على الحد من الفجوة .
- الاعتقاد السائد لدي مستخدمي التقارير المالية بان المراجع مسئول عن اكتشاف الغش والاختلاسات والتصرفات الغير القانونية بالمنشأة محل المراجعة .
- عدم ظهور فجوة التوقعات في المراجعة في السودان ناتج عن ضعف وعي مستخدمي تقارير المراجعة وتفسير وتحليل إبعاد القوائم المالية ومعرفة واجبات ومسئوليات المراجع .
- أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج :
- ضعف الكفاءة المهنية للمراجعين أدى إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
- إن التشريعات والأعراف المحاسبية السائدة يؤثران في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
- غياب دور المنظمات المهنية في فرض الرقابة اللازمة لأداء المراجعين .
- كما جاءت توصيات الدراسة كما يلي :
- ضرورة قيام المنظمات بدورها كاملاً نحو تدريب وتأهيل المراجعين وإصدار النشرات وقيام المحاضرات التنويرية لمستخدمي تقارير المراجعة .
- ضرورة إصدار معايير تنسجم مع متطلبات مستخدمي تقارير المراجعة .
- ضرورة إعادة النظر في صياغة تقرير المراجع بحيث يكون سهل الفهم .
- ضرورة مراقبة أداء مكاتب المراجعة ومدى تقيدها بتابع معايير المراجعة والتقييد بأداب وسلوك المهنة .
- تناولت الدراسة أسباب فجوة التوقعات في المراجعة والعوامل المؤثرة عليها ولكنها لم تتطرق إلى مسؤولية المراجع في اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة والذي سيتم تناولها في هذا البحث .

تعريف المراجعة : Definition Of Auditing

لقد تعددت الكتابات التي تناولت تعريف المراجعة، ولكنها كانت جميعاً تتركز على بيان الأهداف منها، ومجال عملها، دون التحديد لطبيعتها، والنظرية التي تعمل على أساسها، بالرغم من الاهتمام بنظرية المحاسبة، فإن القليل قد أعطى لنظرية المراجعة، مما جعل مراقبي الحسابات يستمدون مركزهم من مزاولته المهنة ذاتها دون أن يكون لهم هيكل أو نظرية لتعريف هذه المزاولته الفعلية .

عرف بعض الكتاب المراجعة بأنها " عملية نمطية ومنهجية بتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني والمحايد عن مدى تمثيل

وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحدودة وتبليغ الرأي للمهتمين بشئون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تخص هذه الاتجاهات" (6) من التعريف السابق ممكن أن نستخلص مجموعة من النقاط والتي هي كالتالي :-

1- إن المراجعة عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن .

2- تؤدي بواسطة شخص مؤهل ومستقل يقوم بإبداء رأي فني محايد حول صحة ومصداقية الحسابات السنوية للمؤسسة الذي عليه تبنى قرارات المستفيدين .

كما عرفها آخر بأنها "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة الإثبات وتقييمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية وذلك لتحقيق من درجة التطابق بين الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق(7)"

مما سبق يلاحظ الباحث تعدد التعريفات واختلافها ويصل إلى تعريف للمراجعة بأنها عملية تؤكد منظمة من أن العمليات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة تم تسجيلها وتبويبها وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وإبداء رأي فني محايد حول مصداقية وعدالة هذه البيانات وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

أهداف المراجعة : Objectives of Auditing

يتمثل الهدف الرئيسي لعملية مراجعة القوائم المالية في تمكين المراجع من التعبير عن رايه عما إذا كانت القوائم المالية الشاملة (المعلومات محل التحقيق) قد تم إعدادها في كافة النواحي المهمة طبقاً لإطار محاسبي مقبول ، وعادة ما يمكن تعريف هذا العمل على أنه يمثل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها (GAAP) على سبيل المثال مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً أو ما يعادلها في البلاد الأخرى .

تنقسم أهداف المراجعة إلى قسمين:(8) هناك العديد من الأهداف للمراجعة لعل من أهم تلك الأهداف مايلي : أهداف تقليدية وهي: Traditional objectives

1-التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته، وتقدير مدى الاعتماد عليها.

2- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقتة القوائم المالية لما هو مقيد في الدفاتر والسجلات .

3- اكتشاف فيما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء أو غش .

4- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المراجع المضاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.

الأهداف الحديثة : Modern objectives

- 1- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها .
 - 2-تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة إلى الأهداف المرسومة .
 - 3- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع
 - 4- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع.
- بالإضافة إلى الأهداف السابقة يضيف كاتب آخر بعض من أهداف المراجعة من أهمها:(9)
- 1- تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة .
 - 2- تحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات والتأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المنشأة.
 - 3- حماية الأصول وتحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير في جميع نواحي نشاط المشروع
 - 4- الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية والخروج برأي فني محايد حول مطابقتة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر .
 - 5- الوصول إلى الأهداف والغايات ومراقبة الخطط الموضوعية من قبل أصحاب المشروع ومتابعة تنفيذها.
 - 6- تحديد مواطن الخطر.
 - 7- منع واكتشاف الغش والاحتيال وتقليل فرص الأخطاء عن طريق زيارات المدقق للمشروع .
 - 8- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة .
- مما سبق يستخلص الباحث أن أهداف المراجعة تطورت حسب التطور التاريخي لمهنة المحاسبة فعندما كانت المحاسبة تهتم بمسك الدفاتر فأن وظيفة المراجعة هي مراجعة هذه الدفاتر واكتشاف الغش والتلاعب والتزوير الذي حصل فيها ،وعندما تطورت المحاسبة إلى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمشروعات تطورت أهداف المراجعة للأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها المشروع تجاه كافة شرائح المجتمع والتقرير عن ذلك .
- ومما تقدم من عرض لأهم المفاهيم والتعريفات الخاصة بالمراجعة يخلص الباحث إلى الأهداف الآتية :
- 1- تجميع الأدلة والقرائن الكافية المقنعة لتحديد مدى تطابق المعلومات الواردة في القوائم المالية مع الواقع الفعلي للمركز المالي للمنشأة .
 - 2- التأكد من أن المعلومات التي تعرضها القوائم المالية معلومات ذات جودة عالية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .
 - 3- التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تسجيل وتبويب وترحيل وعرض البيانات المحاسبية .

4- اكتشاف الأخطاء والغش والاختلاسات في البيانات المحاسبية إن وجد.

5- تقييم أداء الإدارة .

6- تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية .

7- إبداء رأي فني محايد عن مدى وصحة البيانات المحاسبية .

The concept of Audit Expectation Gap: المراجعة في التوقعات

هناك الكثير من التعريفات لفجوة التوقعات في المراجعة والعديد من التفسيرات المرتبطة بحدوثها. فقد عرف احد الكتاب فجوة التوقعات في المراجعة بأنها " الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم " (10) كما عرفها آخر بأنها " هي الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون وبين ما ينبغي أو يتوقع أن يقوم به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم على أساس معايير المراجعة المتعارف عليها مع ضرورة تحقيق الانسجام بين معايير المراجعة وأداء المراجعين والتوقعات المجتمعية لمهام المراجعين " (11) مما سبق من عرض لأهم التعريفات الخاصة بفجوة التوقعات يخلص الباحث إلى الآتي :

1- هناك ثلاثة أطراف أساسية لفجوة التوقعات (مستخدمو القوائم المالية ، المراجعين ، الهيئات المهنية لمهنة المراجعة)

2- فجوة التوقعات في المراجعة تختلف من بلاد إلى بلاد آخر .

3- يمكن التأثير على الفجوة التوقعات بالسلب أو الايجاب من خلال تلك العوامل الأساسية.

سمات فجوة التوقعات في المراجعة Attributes Audit Expectation Gap

هناك العديد من السمات التي تميز بها فجوة التوقعات في المراجعة وأهم تلك السمات ما يلي :

1- فجوة التوقعات دائماً ما تُعبر عن فائض طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسؤوليات مراقب الحسابات.

2- فجوة التوقعات غير ساكنة أو ديناميكية بطبيعتها لأنها محددة بمتغيرين هما طلب أصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسؤوليات مراقب الحسابات وعرض خدمات ومسؤوليات مراقب الحسابات . (12)

3- فجوة التوقعات كمية ونوعية بمعنى أن فائض الطلب على خدمات مراقب الحسابات هو فائض في التشكيلة المهنية بخدماته ومسؤوليته من جهة ، وفائض في جودة أدائه المهني من جهة أخرى . (13)

4- فجوة التوقعات ضارة بالمهنة والمجتمع ، بالنسبة للمهنة هناك قصور في عرض خدمات ومسؤوليات مراجع الحسابات كماً ونوعاً وبالنسبة إلى المجتمع تؤدي إلى فقدان درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات وتؤثر فجوة التوقعات على سمعة المهنة بمايلي : (14)

أ- إن وجود الفجوة سوف يحفز المضاربين من أصحاب المصلحة في الشركات إلى تعليق الضرر دوماً على شماعرة عدم جدارة المهنة في القيام بدورها الرقابي .

ب- إن وجود الفجوة دائماً ما تجعل من السهل وضع المهنة في موضع دفاعي وليس هجومي في مثل هذه الظروف ج- إن غياب آليات العقاب والمسائلة المهنية القانونية في كثير من دول العالم وخاصة الدول العربية في حالات فشل المهنة ارتبطت بذكرات سيئة من المجتمع بشأن تدهور المهنة.

مستويات فجوة التوقعات في المراجعة Levels Auditing Expectation Gap

يرى البعض أن فجوة التوقعات في المراجعة تتكون من مستويين :

المستوى الأول: فجوة المعقولية Reasonableness Gap :- والتي تعبر عن التباين في توقعات مستخدمي القوائم المالية و العامة من المراجعين، وبين ما يستطيع أن يؤديه المراجعون بصورة معقولة .

المستوى الثاني : فجوة الأداء Performance Gap

والتي تظهر عندما يحدث تباين بين الواجبات التي يتوقعها مستخدمي القوائم المالية أو العامة ، وبين الأداء الفعلي للمراجعين وهذه الفجوة يمكن تقسيمها إلى:

الفجوة بين الواجبات التي يتوقعها مستخدمي القوائم المالية بشكل معقول من المراجع وبين واجبات المراجع وفقاً لمعايير مهنة المراجعة .

أسباب فجوة التوقعات في المراجعة : Reasons audit expectations gap

هناك عدة أسباب تساهم في حدوث فجوة التوقعات في المراجعة أهمها : (15)

-نقص الكفاءة المهنية لدى المراجعين Efficiency of Auditor .

-قصور أنظمة الرقابة الداخلية Weak Of Internal Control System .

- مغالاة الجمهور في توقعاته . Expectations of users

-الشك في استقلالية المراجع . Auditor Independence

-أسباب ترجع إلى قصور أداء المراجعين . performance of Auditors

-أسباب ترجع إلى قصور المعايير . Standards

-عدم فهم محتوى تقرير المراجع الخارجي . Report Of Auditor.

مسؤوليات المراجع : Responsibilities Of Auditors

لقد تعددت الآراء بصدد مسؤوليات المراجع الخارجي ، والأطراف التي يكون المراجع مسئول أمامها في كل نوع من أنواع هذه المسؤولية ومن بين هذه الآراء رأي يقول بان مسؤوليات المراجع يمكن تبويبها إلى : (16)

1-المسؤولية المهنية Professional Responsibility

2- المسؤولية المدنية Civil Contractual Responsibility

3- المسؤولية الجنائية Third – party Responsibility

وسوف نتناول هذه المسئوليات بشي من الشرح:

المسؤولية المهنية لمراجع الحسابات Professional Responsibility for Auditor

هي التي تتضمنها وتضعها الهيئات المهنية التي تشرف على المهنة ، يلزم المراجع الخارجي باتباعها وهي بعيدة عن أية مساءلة قانونية . والإخلال بالمسؤولية المهنية عدم الالتزام بها يعرض المراجع الخارجي إلى الخروج من المهنة تماماً. إن بذل العناية المهنية الواجبة يرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية ، وتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات والتي تعمل على زيادة الثقة بصفت عامة فيما يقوم به من عمل وما يبديه من آراء وما يعده من تقرير. (17)

وتتركز مسؤولية مراجع الحسابات المهنية في النواحي التالية :

1- المسؤولية المهنية في اكتشاف الأخطاء: Professional Responsibility in the discovery of errors:

من الأخطاء الواجب على مراجع الحسابات اكتشافها والتي تدخل في نطاق المسؤولية المهنية مايلي :

أ- أخطاء دفترية أو حسابية ، وهي التي ترتكب عند تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر مثل الخطأ في كتابة أرقام هذه العمليات أو في التوجيه المحاسبي لها.
ب- أخطاء فنية ، وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها بطريقة سليمة أو عدم تفهم بعض العمليات المالية عند تسجيلها دفترية أو الجهل بهذه القواعد أو التفسير الخاطئ لطبيعتها هذه العمليات .

ج- أخطاء إجرائية ، وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بالخطوات اللازمة لتنفيذ عمليات معينة أو أنها إجراءات خاصة أو عدم توافر أدلة الإثبات المستندية لبعض هذه العمليات أو الإجراءات أو ارتكاب بعض المخالفات المالية عن طريق عدم الالتزام بالإجراءات الخاصة ببعض عمليات الصرف أو التحصيل المالي مثلاً. (18)

2- المسؤولية المهنية في اكتشاف المخالفات النظامية: Professional Responsibility in the discovery

of systemic irregularities

تمثل هذه المخالفات النظامية في نوعين من المخالفات هي: (19)

أ- المخالفات المالية الحسابية: Computational Financial Irregularities هي مخالفات ذات الطبيعة المالية أو الحسابية ومن أمثلتها ما يلي :

- مخالفة إجراءات صرف بعض المبالغ أو النفقات .
- تجاوز مبالغ معينة عن الحد المسموح به للصرف في مجال ما .
- الخطأ في تسجيل المبالغ المعينة زيادة أو نقص .
- الخطأ في التوجيه المحاسبي داخل السجلات والدفاتر لبعض العمليات .

- مخالفة إجراءات مالية بالشراء أو البيع أو الإنتاج أو التمويل .
- مخالفة إجراءات بعض المناقصات أو المزايدات لغرض ما .

ب- المخالفات القانونية للنظام العام للدولة: Legal violations of public order of the State

هي المخالفات التي تتعلق بمختلف القوانين التي تحكم طبيعة العمل في الشركات أو المؤسسات موضوع تدقيق الحسابات ومنها ما يلي:

- أ- مخالفة القانون للنظام الداخلي في الشركة .
- ب- مخالفة اللوائح المنظمة للعمل داخل الشركة .
- ج- مخالفة بنود عقد تكوين الشركة في بعض النواحي .
- د- مخالفة العقود المختلفة بين الشركة أو أي أطراف أخرى .
- هـ- مخالفة القانون المنظم للنشاط المعين أو الصناعة العينية على مستوى القطاع أو الوزارة .
- و- مخالفة القانون العام على مستوى الدولة .

ثانياً- المسؤولية المدنية لمراجع الحسابات Civil Contractual Responsibility

يقصد بالمسؤولية المدنية بشكل عام المسؤولية عن تعويض الضرر الناجم عن الإخلال بالالتزام المقرر في ذمة المسئول، وقد يكون المصدر الالتزام عقداً يربطه بالمتضرر فتكون مسؤوليته مسؤولية عقدية ويحكمها ويحدد مدها العقد من جهة والقواعد المتعلقة بالمسؤولية العقدية من جهة أخرى، وقد يكون مصدر هذا الالتزام القانون في صورة تكاليف عامة يفرضها على الكافة وعندئذ تكون مسؤولية تقصيرية يحكمها ويحدد مدها القانون . (20)

المسؤولية المدنية للمراجع تجاه العملاء Civil Liability for Auditor to customers

يعد عميل المراجعة والمتمثل في المنشأة التي تم مراجعة حساباتها Audit مصدراً رئيساً للقضايا المرفوعة ضد مراجع الحسابات ، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود علاقة تعاقدية فيما بينهما يترتب عليها تحمل المراجع مسؤولية الإخلال بالعقد ، فقد يرفع العميل دعوى ضد المراجع بسبب انتهاك العقد أو الإهمال أو لسببين معاً . ومن أمثلة الدعاوى التي قد توجه للمراجع الادعاء بعدم استكمال المراجعة في التاريخ المتفق عليه أو الفشل في اكتشاف الاختلاس أو إفشاء المراجع لمعلومات سرية لعملية. (21)

المسؤولية المدنية قبل الطرف الثالث Civil liability to the third-party

يقصد بالطرف الثالث بصفة عامة البنوك والدائنين والمقرضين وجمهور المستثمرين بصفة عامة الذين قد يعتمدون على رأي المراجع في القوائم المالية. وقد كان هناك رؤى مختلفة حول مسؤولية المراجع تجاه الطرف الثالث حيث يرى فريق من الكتاب إن مسؤولية المراجع أساسها العقد بينه وبين عميله ، ومن ثم لا يعتبر المراجع مسؤولاً تجاه الغير (الطرف الثالث) نظراً لعدم وجود علاقة تعاقدية .في حين يرى فريق آخر من الكتاب أن المراجع مسئول أمام الغير على أساس مبدأ المسؤولية التقصيرية. (22)

ثالثاً : المسؤولية الجنائية لمراجع الحسابات Criminal Responsibility for Auditor

تنشأ المسؤولية الجنائية بشكل عام عند ارتكاب جريمة من الجرائم التي نص عليها قانون معين وغالباً ما تكون ارتكاب الفعل أو الامتناع عنه موجهاً ضد المجتمع. ومن ناحية قانونية يقصد بالمسؤولية الجنائية " المسؤولية الناتجة عن فعل جرمي يقوم به شخص ما بموجب دعوى عامة تحركها النيابة العامة وليس المتضررين كما في المسؤولية المدنية ، إذ أن الفعل الجرمي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع "

تعريف التضليل : Definition of deception :

هو فعل قد يكون ناتجاً عن فعل غير مقصود أي خطأ عادي أو قد يكون ناتجاً عن فعل مقصود ومن ثم يرقى إلى مستوى الغش والاحتيال .(23)

تضليل القوائم المالية : يمكن تقسيم تضليل القوائم المالية إلى قسمين: (24)

1- التضليل المادي: Non Physical deception

هو التحريف الناتج بسبب الخطأ أو الغش الذي يؤدي إلى تغيير قرارات مستخدمي القوائم المالية إذا ما وجد في القوائم المالية

2- التضليل غير مادي : physical deception

هو التحريف الناتج بسبب الخطأ أو الغش والذي لا يؤدي إلى تغيير قرارات مستخدمي القوائم المالية .

إجراءات اكتشاف التضليل وتقرير عنه Audit procedures to detecting

الإجراءات التي يقوم بها المراجع في حالة شكوكه إن القوائم المالية تتضمن غش أو أخطاء يقوم المراجع بالاتي: (25)

1- التوسع في إجراءات المراجعة لإثبات أو نفي الخطأ أو الغش .

2- التأكد من تصحيح الأخطاء إن وجدت .

3- التأكد من أنه قد جرى معالجة الغش وإفصاح عنه .

4- عندما يرتبط الخطأ أو الغش بأحد أفراد الإدارة ، على المدقق أن يعيد النظر في الاعتماد على كافة القرائن والأدلة التي أعطاها هذا الشخص للمدقق .

5- على المراجع أن يبلغ الإدارة بنتائج المراجعة في الحالات التالية :

أ- إذا اعتقد وجود غش بغض النظر عن تأثير هذا الاحتيال على البيانات الحسابية .

ب- إذا ثبت وجود خطأ مادي أو احتيالي.

ج- تبليغ الجهات الرسمية إذا تطلبت القوانين ذلك.

إجراءات المراجعة عند وجود دلائل على وجود غش: Audit procedures when there is evidence of fraud

عند وجود دلائل تشير إلى وجود غش يجب على مراجع الحسابات ممارسة حكمه الشخصي في اختيار إجراءات المراجعة المناسبة وعمل تعديل في طبيعته وتوقيت ومدى بعض الإجراءات حتى تكون فعالة في تحديد ماذا كانت القوائم المالية قد تم تحريفها بالفعل . وفي هذا الصدد تضمن الملحق (2) من معايير المراجعة الدولي رقم (240) مجموعة من تلك الإجراءات وهي على النحو الآتي : (26)

1- التحقق من سلامة تسجيل الإيرادات بتنفيذ الإجراءات الآتية :

أ- القيام بالإجراءات التحليلية باستخدام بيانات تفصيلية ، مثل مقارنة المبيعات بتكلفتها على مستوى مراكز المبيعات أو خطوط الإنتاج أو فترات البيع ومقارنة ذلك بتوقعات المراجع .
ب- إجراء مراجعة تفصيلية لمعاملات المبيعات ذات المبالغ الكبيرة نسبياً وبخاصة تلك التي تتم مع أطراف ذات علاقة بالشركة الخاضعة للمراجعة .
ج- جمع معلومات عن شروط الاتفاقيات التي تجريها الشركة مع عملائها مثل شروط الدفع والتسليم وحق رد البضاعة .

د- الحصول على أدلة تؤيد تنفيذ العقود المبرمة مع الغير وفقاً للشروط التي تضمنها العقد .

هـ- الاستفسار من موظفي المبيعات وموظفي التسويق وكذلك المستشار القانوني للشركة بخصوص وجود ظروف أو شروط غير عادية تتعلق بالمبيعات أو الشحنات التي تمت قرب نهاية الفترة .
و- ضرورة التأكد من سلامة إجراءات الرقابة المتعلقة بتسجيل المبيعات وبخاصة عندما يتم ذلك باستخدام الحاسوب .

2- تقييم معقولية التقديرات المحاسبية بتنفيذ الإجراءات الآتية :

أ- الاستعانة بخبير لتطوير تقديرات مستقلة لمقارنتها مع تقديرات الإدارة .
ب- التوسع في الاستفسار ليشمل أفراد خارج الإدارة أو قسم المحاسبة للتحقق من مقدرة الإدارة في وضع الخطط والتقديرات.

3-التحقق من سلامة تسجيل المعاملات بتنفيذ الإجراءات الآتية :

أ- السعي لحصول أدلة مراجعة إضافية من مصادر خارج الشركة الخاضعة للمراجعة.
ب- تعديل أسلوب المراجع مثل الاتصال بالعملاء والموردين الرئيسيين شفوياً لمعرفة أرصدة حساباتهم إلى جانب طلب مصادقات خطية .
ج- إجراء مراجعة تفصيلية لقيود التسوية التي تمت في الربع الأخير من السنة والتحري عن وجود أي شي غير عادي فيها من ناحية طبيعتها أو مبلغها .
د- التحري عن إمكانية قيام الأطراف ذات العلاقة بالشركة بمساعدة العمليات الهامة وغير العادية وبخاصة تلك التي تتم قرب نهاية السنة .

هـ- إجراء مقابلات مع الموظفين الذين يعملون في مجالات ترتفع فيها مخاطر وجود تحريفات مادية لمعرفة أرائهم بشأن هذه المخاطر ومدى فعالية الرقابة الداخلية في الاستجابة لتلك المخاطر .
و- الاتصال والمناقشة مع مراجعي الحسابات الذين يقومون بمراجعة شركات تابعة أو ذات علاقة بالشركة الخاضعة للمراجعة للتعرف على مخاطر التحريفات المادية بسبب الصفقات المتبادلة فيما بينهم.
إجراءات المراجعة عن اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره :

Audit procedures for detecting errors and fraud after the issuance his report

لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره إلا إذا وصلت معلومات مؤكده إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية ، ولو أنه علم بها قبل صدور قراره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم .وفي هذه الحالة يجب على المدقق القيام بمايلي : (27)

أ- أن يطلب من إدارة المنشأة القيام بإبلاغ كل من يتأثر بالتحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية ب- القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلائم مع الخطأ والغش التي تم اكتشافها.

ج- إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المدقق في وقت قريب ، فيجوز للمدقق أن يوضح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم بدلا من إصدار قوائم مالية معدلة .

د- وأخيراً يجب على مدقق الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يرى ضرورتها للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة .
الدراسة الميدانية :

يتناول الباحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة الميدانية، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج ، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين بديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان والبالغ عددهم 843 مراجع. أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (65) استمارة استبيان على المستهدفين بتلك الجهات، وقد استجاب (60) من أفراد العينة حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (92.3%) من المستهدفين وتعتبر هذه النسبة عالية مما يؤدي إلى قبول نتائج العينة.

إعداد الاستبيان وتوزيعه أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين :

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول النوع، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة ، الدرجة الوظيفية.

القسم الثاني: يحتوي الإستبيان على عدد (15) عبارة تُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

الترميز : تم ترميز إجابات المبحوثين على حسب مقياس ليكون الخماسي حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

5	وزنها	أوافق بشدة
4	وزنها	أوافق
3	وزنها	محايد
2	وزنها	لا أوافق
1	وزنها	لا أوافق بشدة

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{5 + 4 + 3 + 2 + 1}{5} = 3$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة .

الأسلوب الإحصائي :

استخدم برنامج الـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائياً SPSS مختصر لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

تحليل بيانات الاستبانة :

تحليل البيانات الشخصية:

تبين هذه المعلومات أسس توزيع أفراد مجتمع البحث (المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، المؤهل المهني ، عدد سنوات الخبرة)

جدول (1) التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل العلمي
51.7	31	بكالوريوس
15	9	دبلوم عالٍ
16.65	10	ماجستير
16.65	10	دكتوراه
100	60	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن 51.7% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، و 15% مؤهلهم العلمي دبلوم عالٍ ، بينما 16.65% مؤهلهم ماجستير ، و 16.65% مؤهلهم دكتوراه . مما سبق نخلص الى ان أفراد العينة تحتوي مختلف المساقات لمؤهلهم العلمي وهذا يزيد من درجة الدقة والثقة بالنتائج التي يسعى لها الباحث .

جدول رقم (2) التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
91.7	55	محاسبة
3.3	2	إدارة
1.6	1	اقتصاد
3.3	2	علوم مالية
100	60	المجموع

من الجدول رقم (2) يتضح أن (91.7%) من أفراد العينة المبحوثة تخصصهم العلمي محاسبة وبينما يتضح أن (3.3%) منهم تخصصهم العلمي إدارة و(1.6%) منهم تخصصهم اقتصاد و(3.3%) منهم تخصصهم علوم مالية ومما سبق نخلص الى ان أغلبية أفراد العينة المبحوثة تخصصهم العلمي محاسبة هذا يضمن دقة وثقة في إجابات أفراد عينة البحث .

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل المهني

النسبة%	التكرار	المؤهل المهني
-	-	الزمالة البريطانية
-	-	الزمالة الأمريكية
3.3	2	الزمالة العربية
16.7	10	الزمالة السودانية
80	48	لا يوجد
100	60	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن 3.3% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة عربية، و 16.7% مؤهلهم المهني زمالة سودانية، بينما 80% ليس لديهم مؤهل مهني مما سبق نخلص الى أن غالبية أفراد العينة المبحوثة لا توجد لديهم مؤهلات مهنية وهذا يجعل من إجابات أفراد العينة غير دقيقة.

جدول رقم (4) التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة%	التكرار	سنوات الخبرة
16.7	10	من 5 سنة فأقل
26.7	16	من 6 - 10 سنة
21.7	13	من 11 - 15 سنة
23.3	14	من 16 - 20 سنة
6.7	4	من 21 - 25 سنة
5	3	أكثر من 25 سنة
100	60	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن 16.7% من أفراد العينة سنوات خبرتهم 5 سنوات فأقل، و 26.7% سنوات خبرتهم من 6 - 10 سنة، بينما 21.7% سنوات خبرتهم من 11 - 15 سنة، و 23.3% سنوات خبرتهم من 16 - 20 سنة، و 6.7% سنوات خبرتهم من 21 - 25 سنة، بينما 5% سنوات خبرتهم أكثر من 25 سنة مما سبق يتضح لنا أن 83.3% من أفراد العينة تجاوزت سنوات خبرتهم 6 سنوات وهذا يضمن دقة وثقة في إجابات أفراد عينة البحث.

2- تحليل البيانات الدراسة :

الجدول رقم (5) التكرارات لإراء أفراد عينة تجاه العبارة الأولى للرضيعة الأولى.

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن 80% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ضعف وقصور أداء المراجع

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	1	11	48	1. ضعف وقصور أداء المراجع لواجباته ومسئوليته وفقاً لما تمليه المعايير المهنية والقوانين والتشريعات السائدة يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
100%	-	-	1.7%	18.3%	80%	

لواجباته ومسئوليته وفقاً لما تمليه المعايير المهنية والقوانين والتشريعات السائدة يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة، و 18.3% منهم موافقون، بينما 1.7% محايدون.

جدول رقم (6) التكرارات لإراء أفراد عينة تجاه العبارة الثانية للرضيعة الأولى.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	9	20	17	14	2. يتحمل المراجع الخارجي مسؤوليته إكتشاف ومنع التضليل في القوائم المالية.
100%	-	15%	33.3%	28.3%	23.3%	

يتضح من الجدول رقم أن 23.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن يتحمل المراجع الخارجي مسؤولية إكتشاف ومنع التضليل في القوائم المالية، و 28.3% منهم موافقون، بينما 33.3% محايدون، و 15% لا يوافقون.

جدول رقم (7) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	1	20	39	3. فهم المراجع الخارجي لطبيعة المنشأة والتخطيط لعمليات التدقيق يعزز من مقدرة المراجع الخارجي لإكتشاف التضليل في القوائم المالية ويحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
%100	-	-	%1.7	%33.3	%65	

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن 56% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن فهم المراجع الخارجي لطبيعة المنشأة والتخطيط لعمليات التدقيق يعزز من مقدرة المراجع الخارجي لإكتشاف التضليل في القوائم المالية وها يحد من فجوة التوقعات في المراجعة، و 33.3% منهم موافقون، بينما 1.7% محايدون.

جدول رقم (8) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	3	8	21	28	4. يذكر المراجع الخارجي جميع حالات الغش والأخطاء الجوهرية التي تم إكتشافها في تقريره بهدف الحد من فجوة التوقعات في المراجعة
%100	-	%5	%13.3	%35	%46.7	

يتضح من الجدول رقم (8) أن 46.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن يذكر المراجع الخارجي جميع حالات الغش والأخطاء الجوهرية التي تم إكتشافها في تقريره بهدف الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، و 35% منهم موافقون، بينما 13.3% محايدون، و 5% لا يوافقون.

جدول رقم (9) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للرضيية الأولى.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	-	16	44	5. فهم المراجع الخارجي لهيكل الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي يعزز من قدرة المراجع على إكتشاف الغش والأخطاء.
%100	-	-	-	%26.7	%73.3	

يتضح من الجدول رقم (9) أن %73.3 من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على فهم المراجع الخارجي لهيكل الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي يعزز من قدرة المراجع على إكتشاف الغش والأخطاء ، و %26.7 موافقون.

جدول رقم (10) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للرضيية الثانية.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	-	14	46	1. إفتقار بعض المراجعين للقيم والأخلاق والتي تظهر عند الحصول على العملاء أو الإحتفاظ بهم أو عند ممارسة الأحكام الشخصية أثناء القيام بعمله يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة.
%100	-	-	-	%23.3	%76.7	

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن %76.7 من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إفتقار بعض المراجعين للقيم والأخلاق والتي تظهر عند الحصول على العملاء أو الإحتفاظ بهم أو عند ممارسة الأحكام الشخصية أثناء القيام بعمله يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة ، و %23.3 منهم موافقون.

جدول رقم (11) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للرضيعة الثانية.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	1	18	41	2. عجز المراجع عن إتقان عمله وتجويده يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
%100	-	-	%1.7	%30	%68.3	

يتضح من الجدول رقم (11) أن 68.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عجز المراجع عن إتقان عمله وتجويده يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة ، و 30% منهم موافقون ، بينما 1.7% محايدون.

جدول رقم (12) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للرضيعة الثانية.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
50	-	-	-	23	37	3. عدم النزاهة والأمانة والتحيز للمصلحة الشخصية من قبل المراجع يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
%100	-	-	-	%38.3	%61.7	

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن 61.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم النزاهة والأمانة والتحيز للمصلحة الشخصية من قبل المراجع يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة ، و 38.3% منهم موافقون.

جدول رقم (13) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للرضيعة الثانية.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	-	17	43	4. عدم إلتزام المراجع بالموضوعية والإستقلال يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في
%100	-	-	-	%28.3	%71.7	

المراجعة.

يتضح من الجدول رقم (13) أن 71.7% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم إلتزام المراجع بالموضوعية والإستقلال يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة ، و 28.3% منهم موافقون. جدول رقم (14) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	-	15	45	5. عدم حفظ أسرار العملاء من قبل المراجع يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة.
%100	-	-	-	%25	%75	

يتضح من الجدول رقم (14) أن 75% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم حفظ أسرار العملاء من قبل المراجع يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة ، و 25% منهم موافقون. جدول رقم (15) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	1	15	44	1. الانخفاض التعليمي او التدريبي للمراجع يؤدي الى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة .
10	-	-	%1.7	%25	%73.3	
%0						

من الجدول رقم (15) أن 73.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أنها لانخفاض التعليمي او التدريبي للمراجع يؤدي الى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة ، و 25% منهم موافقون، بينما 1.7% محايدون. جدول رقم (16) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	-	18	42	2. عدم الإلمام التام للمراجع الخارجي بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً يؤثر على ادائه المهني وبالتالي زيادة فجوة
%100	-	-	-	%30	%70	

التوقعات في المراجعة.

يتضح من الجدول رقم (16) أن 70% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم الإلمام التام للمراجع الخارجي بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً يؤثر على أدائه المهني وبالتالي زيادة فجوة التوقعات في المراجعة و30% منهم موافقون

جدول (17) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للرضية الثالثة.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	-	22	38	3. عدم الإلمام التام للمراجع الخارجي بقواعد مهنة المراجعة يؤثر على أدائه المهني وبالتالي زيادة فجوة التوقعات في المراجعة
%100	-	-	-	%36.4	%63.3	.

يلاحظ من الجدول رقم (17) أن 63.3% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم الإلمام التام للمراجع الخارجي بقواعد مهنة المراجعة يؤثر على أدائه المهني وبالتالي زيادة فجوة التوقعات في المراجعة ، و36.7% منهم موافقون .

جدول رقم (18) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للرضية الثالثة.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	2	1	24	33	4. ان عدم حصول المراجع الخارجي على أدلة الاثبات الكافية والملائمة يؤدي الى نقص أدائه المهني وبالتالي زيادة فجوة التوقعات في المراجعة .
%100	-	%3.3	%1.7	%40	%55	.

يتضح من الجدول رقم (18) أن 55% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم حصول المراجع الخارجي على أدلة الاثبات الكافية والملائمة يؤدي الى نقص أدائه المهني وبالتالي زيادة فجوة التوقعات في المراجعة، و 40% منهم موافقون، بينما 1.7% محايدون، و 3.3% لا يوافقون.

جدول رقم (19) التكرارات لإراء أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة.

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
60	-	-	-	15	45	5. إستمرار المرجع في التعلم وتحديث معلوماته يتيح له مواكبة مستجدات المهنة وهذا يساعد على الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
100%	-	-	-	25%	75%	

يتضح من الجدول رقم (19) أن 75% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إستمرار المراجع في التعلم وتحديث معلوماته يتيح له مواكبة مستجدات المهنة وهذا يساعد على الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، و 25% منهم موافقون.

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الأولى:

نص الفرضية الأولى: المراجع الخارجي مسؤول مهنياً عن اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

جدول رقم (20) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لإراء أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. ضعف وقصور أداء المراجع لواجباته ومسئوليته وفقاً لما تمليه المعايير المهنية والقوانين والتشريعات السائدة يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.	4.8	0.5	61.3	2	0.04

0.22	3	4.4	1	3.6	2. يتحمل المراجع الخارجي مسؤوليته إكتشاف ومنع التضليل في القوائم المالية.
0.01	2	36	0.5	4.6	3. فهم المراجع الخارجي لطبيعة المنشأة والتخطيط لعمليات التدقيق يعزز من مقدرة المراجع الخارجي لإكتشاف التضليل في القوائم المالية وها يحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
0.01	3	26.5	0.9	4.2	4. يذكر المراجع الخارجي جميع حالات الغش والأخطاء التي تم إكتشافها في تقريره بهدف الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
0.03	1	13	0.4	4.7	5. فهم المراجع الخارجي لهيكل الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي ها يعزز من قدرة المراجع على إكتشاف الغش والأخطاء.

يلاحظ من الجدول رقم (20) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.4- 1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتيحيز لإجابة دون غيرها.

بناءً على هذا تتأكد صحة الفرضية التي نصها : المراجع الخارجي مسؤول مهنيًا عن اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

2- اختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية الثانية : المراجع الخارجي مسؤول أخلاقياً عن تضيق فجوة التوقعات في المراجعة .
جدول رقم (21) الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لإراء أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. إفتقار بعض المراجعين للقيم والأخلاق والتي تظهر عند الحصول على العملاء أو الإحتفاظ بهم أو عند ممارسة الأحكام	4.7	0.5	17	1	0.03

					الشخصية أثناء القيام بعمله يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة.
0.01	2	40	0.5	4.7	2. عجز المراجع عن إتقان عمله وتحجيره يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
0.07	1	3.3	0.5	4.6	3. عدم النزاهة والأمانة والتحيز للمصلحة الشخصية من قبل المراجع يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
0.01	1	11.3	0.5	4.7	4. عدم التزام المراجع بالموضوعية والإستقلال يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
0.01	1	15	0.4	4.8	5. عدم حفظ أسرار العملاء من قبل المراجع يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة.

يلاحظ من الجدول رقم (21) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تشير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.4 - 0.5) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها. مما سبق تتأكد صحة الفرضية التي نصها: المراجع الخارجي مسؤول أخلاقياً عن تضيق فجوة التوقعات في المراجعة.

3- اختبار الفرضية الثالثة :

نص الفرضية الثالثة: تدني المستوى التعليمي والتدريبي للمراجع الخارجي يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة.

جدول رقم (22) الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لآراء أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة:

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كأي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. الإنخفاض التعليمي أو التدريبي للمراجع يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.	4.7	0.5	48	2	0.03
2. عدم الإلمام التام للمراجع الخارجي بالمبادئ	4.7	0.5	9.6	1	0.02

					المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً يؤثر على أدائه المهني وبالتالي زيادة فجوة التوقعات.
0.04	1	4.3	0.4	4.6	3. عدم الإلمام التام للمراجع الخارجي بقواعد مهنة المراجعة يؤثر على أدائه المهني وبالتالي زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
0.04	3	51.3	0.7	4.5	4. إن عدم حصول المراجع الخارجي على أدلة الاثبات الكافية والملائمة يؤدي إلى نقص أدائه المهني وبالتالي زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
0.01	1	15	0.4	4.8	5. إستمرار المرجع في التعلم وتحديث معلوماته يتيح له مواكبة مستجدات المهنة وهذا يساعد على الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

يلاحظ من الجدول رقم (22) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.4 - 0.7) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها. عليه تتأكد صحة الفرضية التي نصها : تدني المستوى التعليمي والتدريبي للمراجع الخارجي يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة

النتائج والتوصيات :

أولاً : نتائج البحث :

توصل الباحث من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية :-

- 1- ضعف وقصور أداء المراجع لواجباته ومسئوليته وفقاً لما تمليه المعايير المهنية والقوانين والتشريعات السائدة يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
- 2- إن فهم المراجع الخارجي لطبيعة المنشأة ونظام الرقابة الداخلية والتخطيط لعمليات التدقيق يعزز من مقدرة المراجع الخارجي لاكتشاف التضليل في القوائم المالية وهذا بدوره يحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
- 3- إن تقرير المراجع يجب أن يشمل ذكر حالات الغش الجوهريه وذكر أسبابها.

- 4- يتفق أكثر مراجعي الحسابات في ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان على ان المراجع يتحمل مسؤولية اكتشاف ومنع التضليل في القوائم المالية .
- النتيجة من (4-1) تثبت صحة الفرضية التي تنص على (المراجع الخارجي مسؤول مهنياً عن اكتشاف التضليل والحد من فجوة التوقعات في المراجعة) .
- 5- إن إفتقار بعض المراجعين للقيم والأخلاق المتمثلة في النزاهة والأمانة وافتقار العمل يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة .
- 6- عدم إلتزام المراجع بالموضوعية والإستقلال يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة .
- النتيجة من (5-6) تثبت صحة الفرضية التي تنص على (المراجع الخارجي مسؤول أخلاقياً عن تضيق فجوة التوقعات في المراجعة) .
- 7-الإخفاض التعليمي أوالتدريبي وعدم تحديث المراجع معلوماته لا يتيح له مواكبة مستجدات المهنة وهذا يساعد في زيادة فجوة التوقعات في المراجعة.
- 8-عدم الإلمام التام للمراجع الخارجي بقواعد مهنة المراجعة وبالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً يؤثر على أدائه المهني وبالتالي زيادة فجوة التوقعات في المراجعة
- 9- إن عدم حصول المراجع الخارجي على أدلة الاثبات الكافية والملائمة يؤدي الى نقص أدائه المهني وهذا يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة .
- النتائج من (7-9) تثبت صحة الفرضية التي تنص على (تدني المستوى التعليمي والتدريبي للمراجع الخارجي يزيد من فجوة التوقعات في المراجعة) .
- ثانياً؛ التوصيات : على ضوء ماتقدم من نتائج يوصي الباحث بالاتي :-
- 1- على مراجعي الحسابات الإلتزام بمعايير المهنة عند ممارسة المهنة للحد من فجوة التوقعات في المراجعة.
- 2-على مراجعي الحسابات المحافظة على أستقلالهم ونزاهتهم عند مزاولتهم المهنة ليتمكنوا من الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
- 3- ينبغي الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجع الحسابات وتطوير أداتهم واستخدام التقنيات الحديثة في انجاز أعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة لتحسين مستوى أداتهم وتطويره حتى يتلائم مع التطورات المستمرة لمهنة المراجعة هذا يؤدي الى الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .
- 4-على المراجعين الإلمام الكامل بالنظام المحاسبي وبالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- 5- على المراجعين تحمل مسؤولية اكتشاف التضليل لانه سبب رئيسي من اسباب فجوة التوقعات في المراجعة
- المصادر :

- (1) لطفي حمود احمد ، تقييم عوامل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة مع دراسة تطبيقية بالجمهورية اليمنية ، رسالتة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ببور سعيد ، جامعة قناة السويس ، 2000 م
- (2) أبوبكر عبد الباقي محمد الطيب ، دور الافصاح المحاسبي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة ، بحث تكميلي ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2005 م .
- (3) ياسر عبد النبي عبدالله عثمان ، دور المنظمات المهنية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، بحث تكميلي ماجستير في المحاسبة ، "غير منشورة" ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2006 م
- (4) محسن باباقي عبدالقادر ، مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في القوائم المالية ، رسالتة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة دمشق ، 2007 م .
- (5) محمود صالح حبيب ، العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات في المراجعة في السودان ، بحث تكميلي ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2006 م.
- (6) د. منصور احمد بدوي ، د. شحاته السيد ، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة ، (الاسكندرية : دارالجامعة ، 2003م) ، ص: 13 .
- (7) د. هادي التميمي ، مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، ط2 ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004م) ، ص ص : 20-21 .
- (8) د. خالد أمين عبدالله ، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية) ، (عمان : داروائل ، 2004م) ، ص: 15 .
- (9) د. أحمد محمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية ، ط2 ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م) ، ص: 234 .
- (10) د. محمد سامي راضي ، مرجع سابق ، ص: 21 .
- (1) د. السيد احمد السقا ، د. مدثر طه ابو الخير ، مشاكل معاصرة في المراجعة ، (الاسكندرية: ادار الجامعية ، 2002م) ، ص : 32 .
- (12) د. عبد الوهاب نصرعلي ، موسوعة المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤولية مراجع الحسابات في مواجهة الازمة المالية العالمية ، (الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2009م) ، ص : 9 .
- (3) د. حسن عيد شحاته السيد ، المراجعة المتقدمة في بيئته الاعمال المعاصرة ، (الاسكندرية: دار الجامعية للنشر، 2007م) ، صص : 8-9 .
- (4) د. عبد الوهاب نصرعلي ، د. شحاته السيد شحاته ، مرجع سابق ، ص ص: 11-12 .
- (5) د. أمين السيد احمد لطفي ، مرجع سابق ، ص: 36 .

- (6) محسن باباقي، مرجع سبق ذكره، ص: 69 .
- (7) د. حسام ابراهيم حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص: 11.
- (8) د . سامي محمد الوقاد ، د. نؤي محمد ديان ، تدقيق الحسابات ، (عمان : مكتبة المجتمع العربي ، 2010م) ، ص: 60 .
- (9) د. رأفت سلامة محمود ، د. احمد يوسف كلبونتا ، د. عمر محمد زريقات ، علم تدقيق الحسابات العملي، ط1 ، (عمان : دارالمسيرة للنشر ، 2011م) ، ص: 191-192 .
- (20) محسن باباقي، مرجع سبق ذكره ، ص: 69-78 .
- (2) الفين ارينز ، لويك جيميس ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة محمد عبدالقادر الديسبي ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1426هـ) ، ص: 157 .
- (22) د. محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة ، (جامعة طنطا : دار التعليم الجامعي ، 2011 م) ، ص: 52.
- (23) د. حسين احمد دحدوح ، مرجع سابق، ص: 178 .
- (24) محسن باباقي عبدالقادر مرجع سابق ، ص: 179 .
- (25) د. مهيب الساعي ، د. عمرو وهبي، مؤشرات وجود الاحتيال والخطاء - علم تدقيق الحسابات ، ط 1 ، (الاردن : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1991م) ، ص: 56- 57.
- (26) محسن باباقي، مرجع سابق ، ص: 109- 110.
- (27) شرين مصطفى الحلو، مرجع سابق ، ص: 36- 37 .

The Responsibility of External Auditor in Detecting Deception
and Reducing the Mark-up Expectation Gap
A Study Applied to National Audit Office – Sudan

Husein Husein Ali Ben-Othman, PhD research scholar,
Neelain University, Sudan

Abstract

This thesis investigates the responsibility of the external auditor in the detection of the misrepresentation and the reduction of the audit expectation gap. The thesis problem is, however, represented in the lack of defining a direct responsibility of the external auditor in the detection of the misrepresentation and the reduction of the audit expectation gap. The thesis aimed to highlight such a responsibility of the external auditor in the detection of the misrepresentation and the reduction of the audit expectation gap.

To achieve the research objectives the deductive approach was used to define the research pivots and set the hypotheses, the inductive approach to test the validity of the hypotheses, the analytical descriptive approach to conduct the field study and the historical approach to review the previous study in relation to the thesis subject.

The thesis sought to test following hypotheses:

- 1- External auditor is professionally responsible for the detection of the misrepresentation and the reduction of the audit expectation gap.
- 2- External auditor is ethically responsible for narrowing the audit expectation gap.
- 3- Poor level of education and training of the external auditor increases the audit expectation gap.

The research has reached a number of findings the most important of which are the following:

- 1- Weakness and inefficiency of the external auditor in performing his duties and responsibilities in pursuant to the prevailing professional standards, laws and Legislations leads to increase the audit expectations gap.
- 2- Lack of impartiality and honesty and being in favor of one's own interest form the part of the external auditor may lead to reduce the audit expectation gap.
- 3- Comprehension of the external auditor to the very nature of the enterprise, as well as planning for audit processes enhances the ability of the external auditor to detect any misrepresentation which in turn may lead to reduce the audit expectation gap.

The thesis has reached the following recommendation:

- 1- Auditors should fully be committed to the code of ethics when they are in the process of performing an audit process, in order to reduce the audit expectation gap.
- 2- Auditors should maintain such independence and impartiality when exercising the audit process to reduce the audit expectation gap.

قياس أثر استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً على خواص التربة

في منطقة بني الحارث بصنعاء

د.مختار دائل محمد عثمان¹ - د. جمال علي قاسم سيف المنصوري² - د. سعاد حميد علي الخياط³

1- القسم الزراعي - كلية الزراعة والطب البيطري - جامعة ذمار

2- قسم الأراضي والمياه - كلية الزراعة - جامعة صنعاء

3- كلية العلوم - جامعة صنعاء

mail:mokhtarothman@hotmail.com

بغرض تقييم حالة التربة الزراعية في منطقة بني الحارث - صنعاء، التي يتم ري المحاصيل المختلفة فيها بمياه مجرى قناة الصرف الصحي المتدفقة من محطة المعالجة، بدون أي ضوابط بيئية أو رقابية رسمية، فقد جرى قياس بعض الملوثات البيئية والمؤشرات الخصوبية في أربع عينات تربة مركبة تمثل أراضي المناطق القريبة والبعيدة على جانبي مصدر التلوث.

وقد بينت التحاليل المختبرية - بشكل عام - أن خواص التربة خفيفة القوام (Sandy Loam) الكلسية (CaCO₃: 8.9% - 18.6%) لم تظهر فيها اختلافات نوعية (في الصفات المقاسة) بين المواقع المدروسة (على جانبي قناة الصرف الصحي) مختلفة البعد عن مجرى التصريف (لمسافة تصل إلى 1000 م).

وكانت نتائج المتوسط العام للمؤشرات المدروسة هي: EC 0.64 ديسي سيمنز/م، pH 8.31، SAR 2.233، CEC 18.55 ملغم كافي/100 غم، Ca⁺⁺ 2.325 ملغم كافي/ لتر، Mg⁺⁺ 2.275 ملغم كافي/ لتر، Na⁺ 3.793 ملغم كافي/ لتر، K⁺ 0.231 ملغم كافي/ لتر، N 0.08%، O 0.175%، P 9.325 جزء بالمليون، K 136.1 جزء بالمليون، Fe 3.325 جزء بالمليون، Mn 4.25 جزء بالمليون، Zn 0.59 جزء بالمليون، Cu 0.58 جزء بالمليون، Cd 0.02 جزء بالمليون، Co 0.065 جزء بالمليون، Ni 0.2375 جزء بالمليون، Pb 0.398 جزء بالمليون. إن توثيق مثل هذه البيانات سوف يسهم في إثراء المعلومات التي تؤسس لتوجهات مستقبلية تهتم برصد ومعالجة التلوث البيئي. كلمات مفتاحية: تلوث تربة، مياه صرف صحي، بني الحارث، حوض صنعاء. كلمات مفتاحية: تلوث تربة، مياه صرف صحي، بني الحارث، حوض صنعاء

المخلص

6

المقدمة:

تكتسب عملية استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة أهمية متزايدة بسبب الزيادة المطردة في كميات مياه الصرف الصحي ، وخاصة في مدن البلدان التي تعاني من شحة الموارد المائية كاليمن ، وهناك العديد من المميزات والآثار الإيجابية الناتجة عن إعادة استخدام المياه العادمة في الزراعة من ضمنها الإستفادة من المغذيات في تلك المياه المعالجة جزئياً (الحاج ، 2001). فقد أكد (الكاف، 2004) بأنه يمكن الإستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في تخصيب الأراضي الزراعية لغناها بالعناصر الغذائية K,P,N إضافة إلى العناصر الصغرى Cu,Zn,Mn,Fe خاصة وأن الأراضي اليمينية تتصف بقلتها خصوبتها.

إن دور المادة العضوية في تحسين الخواص الفيزيائية للتربة معروف منذ فترة طويلة (Lynch and Bragg, 1985)، وان استخدام المياه العادمة في الري قد يسبب تغيرات جذرية بالاهتمام للتوزيع الحجمي لدقائق التربة، هذه التغيرات تعتمد على مستوى الترسيبات المضافة إلى التربة سنة بعد أخرى. ولقد وجد (Abd El-Daimetal, 1982) أن الدقائق (سلت + طين) ومحتوى كربونات الكالسيوم اختلفت بين الطبقات السطحية للتربة (من 0 إلى 30 سم) والطبقات تحت السطحية (30-120 سم) ، وعموماً ارتفعت الدقائق الناعمة من حوالي 1 إلى 6% بعد ثلاث سنوات من الري بالمياه المعالجة بينما انخفض محتوى كربونات الكالسيوم من 1.24 إلى 0.16% وازداد محتوى المادة العضوية حوالي ثلاثة أضعاف (من 0.19 إلى 0.56 %)، وأشاروا إلى ارتفاع السعة التبادلية الكاتيونية للتربة وأن استمرار الري بواسطة المياه العادمة المعالجة يقلل pH التربة وربما يسبب زيادة في الأملاح الذائبة بالاعتماد على طول فترة الري.

قد يتعرض الانسان لكثير من المخاطر الصحية المرتبطة بإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة التي كثيراً ما تحتوي على كائنات دقيقة ممرضة ومركبات عضوية ذات تأثير سمي وبعض العناصر المعدنية الثقيلة الضارة ، فلقد أصدرت منظمة الصحة العالمية (WHO, 1989) المعايير الجرثومية لاستخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة ، كما حددت منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 1992) التراكيز القصوى للعناصر النادرة لغايات انتاج المحاصيل. وفي حين أثبتت بعض الدراسات أن المناطق التي تنتشر فيها أمراض الإسكارس تستخدم مياه الصرف الصحي غير المعالجة في ري الخضروات الطازجة التي تؤكل نيئة (الخطيب ، 2003)، فقد أشار (جركس ، 2000) إلى أن تراكم المعادن الثقيلة في التربة يؤدي إلى انتقالها إلى النباتات الصالحة للأكل ومنها إلى البشر مما يؤدي إلى تأثير سمي أو سرطان أو تشوه الأجنة. ومن جانب آخر فقد ذكر (ناصر، 2007) أن مياه الصرف الصحي المستخدمة في الري قد أثرت سلباً على بعض صفات التربة الكيميائية مثل التوصيل الكهربائي الذي ازداد في الطبقة السطحية للتربة، كما ازداد محتوى التربة من الأيونات الذائبة (HCO₃, Cl, Mg, Ca) بجانب الزيادة في معدل امتزاز الصوديوم (SAR).

قام (حيدر، 2005) بوصف وتصنيف قطاعات أرضية في حقول زراعية ممثلة لثلاثة أنماط من الأراضي (في منطقة الدراسة - بني الحارث/ صنعاء) شملت قطاع ممثل للأراضي المزروعة تحت النظام المطري وهي غير مروية بمياه الصرف الصحي، و قطاع ممثل لأراضي مروية بمياه الصرف الصحي لمدة 2-3 سنوات، و قطاع ممثل لأراضي مروية بمياه الصرف الصحي لفترة أكثر من 10 سنوات، وذكر بأن معظم هذه الترب تصنف في إطار الرتب العالمية التالية: رتبة الأراضي الحديثة (Entisols)، رتبة الأراضي الجافة (Aridisols)، و رتبة الأراضي المتطورة نوعاً ما (Inceptisols)، و لاحظ أن محتوى التربة من كربونات الكالسيوم منخفض في الموقع الثالث الذي يروي بمياه الصرف الصحي منذ أكثر من عشر سنوات حيث تراوحت بين 3.3 و 4.5 % في الطبقات تحت السطحية بينما في الطبقة السطحية تراوحت النسبة بين 6.4 و 8.3 %، أما في الموقعين الآخرين فقد كانت نسبة كربونات الكالسيوم متشابهة في الطبقات السطحية للتربة (5 %) ولكن هذه القيمة ازدادت مع العمق لتصل إلى أعلى مستوى لها وهو 35 % في الموقع الأول، أما في الموقع الثاني فكان هناك تذبذب بين الارتفاع والانخفاض مع اختلاف درجات العمق. إن قوام التربة السائد عبارة عن طمي طيني سلتى (Silty clay loam) و طمي طيني (Clay loam) ويتميز هذا النوع من الترب باحتفاظه بالماء بين حبيباته لفترة طويلة، وإن التربة في جميع المواقع عميقة جداً (أكثر من 150 سم) مع وجود بعض الحصى والأحجار القليل نسبياً في بعض الطبقات.

وفي دراسة لتقييم الأثر البيئي الناجم عن استخدام مياه الصرف الصحي في ري الأراضي الزراعية وجدت (الريبيدي، 2013) أن تركيز الأملاح في الأراضي التي تروى بمياه الآبار + الصرف الصحي كان هو الأعلى ($EC=2.13 \text{ dSm}^{-1}$) تلتها المروية بمياه الصرف الصحي فقط ($EC=1.15 \text{ dSm}^{-1}$) ثم المروية بمياه الآبار فقط ($EC=0.62 \text{ dSm}^{-1}$) وبلغ معدل ادمصاص الصوديوم (SAR) 16.32, 19.89, 26.76 في التربة المروية بمياه الآبار فقط، صرف صحي فقط، و آبار + صرف صحي (على التوالي)، و ظهر بأن التركيز الأعلى للحديد-Fe و الزنك-Zn و النحاس-Cu كان في الأراضي التي تروى بمياه الصرف الصحي فقط (إذ وصلت القيم المقدرة 10.7, 2.8, 1.5 ملجم / كغم على الترتيب) بينما التركيز الأعلى للمنجيز-Mn (البالغ 2.4 ملجم / كجم) ظهر في الأراضي المروية بمياه الآبار فقط. و خلصت تلك الدراسة إلى عدم وجود تلوث بال عناصر الثقيلة (Pb, Co, Cd, Ni) المدروسة، مع احتمال وجود نسب مختلفة من التلوث الميكروبي (طبقاً للمؤشر المدروس) في أراضي تلك المنطقة التي تستعمل مياه الصرف الصحي في الري (تراوحت بين العالي جداً و العالى إلى المتوسط)، و استنتجت الدراسة- تلك- بأن احتمال وجود أعداد كبيرة من الميكروبات الدخيلة من مصدر الصرف الصحي (المرافق مع تراكم عالي للكربون العضوي) أدى إلى إضعاف قدرة ميكروبات التربة الأصلية للقيام بأدوارها الحيوية في تحليل معقدات المخلفات العضوية و دورة العناصر.

إنه وفي سياق قياس مستوى الأثر الناجم عن استخدام مياه الصرف الصحي العادمة في ري التربة الزراعية يصبح من الضروري رصد تلك الظاهرة ومتابعة أثارها البيئية باستمرار من خلال الجهود البحثية المتواصلة. مواد وطرائق البحث :

في منطقة تعد فيها ممارسات استخدام مياه الصرف الصحي-بدون قيود-شائعة، يعد نشر الجهود العلمية (كهذا البحث) مفيداً لمختلف الجهات - ذات العلاقة، حتى يتسنى للمعنيين فهم الظاهرة، ومن ثم وضع الحلول المناسبة والضوابط اللازمة لمنع استفحال المشكلة والوقاية من وصول العديد من ملوثات التربة الى مستويات ضارة بالصحة والبيئة، وذلك من خلال رصد سلوك مختلف المؤشرات الدليلية .

شمل البحث المنطقه الواقعة على جانبي مجرى قناة تصريف محطة معالجة مياه الصرف الصحي لمدينة صنعاء الواقعة في منطقة بني الحارث، حيث تستخدم مياه الصرف الصحي في ري الأراضي الزراعية إما بالضخ المباشر من مجرى القناة أو بالتناوب مع مياه الآبار السطحية الملوثة- بسبب تأثرها الشديد بمياه الصرف الصحي . حيث جُمعت عينات من التربة السطحية (صفر-30 سم) بثلاثة مكورات ممتدة (بداية القناة ، منتصف القناة ، نهاية القناة)، تمثل الأراضي القريبة من مجرى الصرف الصحي بمسافة < 1م - 500 م (بمتوسط مسافة 250 م عن المجرى)، وكذا البعيدة عن المجرى بمتوسط مسافة 750 م (تمثل الأراضي التي تبعد > 500 م الى 1000 م عن قناة المجاري)، وذلك على جانبي قناة المجرى- لكلا البعدين.

نقلت عينات التربة مباشرة الى المختبر حيث جففت هوائياً ونظمت بقطر 2ملم، ومن ثم أجريت التحاليل الكيميائية والفيزيائية للعينات المركبة بحسب الدليل المختبري (إيكاردا، 2003) و كمايلي:

- التوصيل الكهربائي وتفاعل التربة قيسا في مستخلص مائي (2:1) باستخدام جهاز EC meter و pH meter .
- الكالسيوم والمغنسيوم (الذائبين) قدرا عن طريق استخلاص التربة بالماء (بنسبة 2:1) وقياس تركيزهما بطريقتي المعايرة.
- الصوديوم والبوتاسيوم (الذائبين) قدرا بقياس تركيز كل منهما في المستخلص المائي (2:1) على جهاز مطياف اللهب (Flame Photometer) .
- السعة التبادلية الكاتيونية قدرت بواسطة اشباع عينة التربة بكاتيون المؤشر (Na+) وقياسه بعد استبداله بكاتيون آخر (NH₄⁺).
- نسبة امتزاز الصوديوم (كملمكافيء/ لتر) حسب من خلال العلاقة : SAR= Na=[½(ca+Mg)]0.5
- المادة العضوية، بتقدير الكربون العضوي بطريقة الأوكسدة الرطبة حيث: %O.M= %O.C×

1.724

- النتروجين الكلي، بواسطة الهضم بحمض الكبريتيك المركز ثم التقدير بجهاز الميكروكلدال.
- الفوسفور الجاهز، تم استخلاصه بمحلول بيكربونات الصوديوم (0.5 M) ثم قياس اللون بجهاز الطيف الضوئي (Spectrophotometer).
- البوتاسيوم الجاهز، استخلص بمحلول عياري من خلات الامونيوم (NH₄OAC) وقيس بجهاز طيف اللهب (Flame Photometer).
- كربونات الكالسيوم، بأسلوب معايرة حمض الهيدروكلوريك الزائد عن تفاعل التربة المعينة، بمحلول هيدروكسيد الصوديوم.
- العناصر الصغرى (Cu, Zn, Mn, Fe) والثقلية (Pb, Ni, Co, Cd) قيست في المستخلص المخليبي DTPA بجهاز امتصاص الطيف (Atomic Absorption Spectrophotometer).
- التحليل الميكانيكي لمفصولات التربة، بطريقة الهيدروميتر، ومن ثم تحديد قوام التربة من خلال مثلث النسجته.

المتوسط العام للقيمة	متوسط التربة البعيدة	متوسط التربة القريبة	التربة يسار القناة			التربة يمين القناة			الصفة المقاسة		
			المتوسط	بعيدة	قريبة	المتوسط	بعيدة	قريبة	الوحدة	الرمز	المؤشر
8.31	8.30	8.32	8.17	8.20	8.14	8.45	8.40	8.50	-	pH	درجة الحموضة
0.64	0.795	0.485	0.94	1.33	0.55	0.34	0.26	0.42	ds/m	EC _(2:1)	التوصيل الكهربائي
2.2325	2.80	1.665	2.84	5.19	0.49	1.625	0.41	2.84	-	SAR	نسبة امتزاز الصوديوم
18.55	18.17	18.93	17.38 5	16.99	17.7 8	19.71 5	19.3 5	20.0 8	me/100g	CEC	السعة التبادلية الكاتيونية

2.325	2.9	1.75	2.85	3.8	1.9	1.8	2.0	1.6	me/ l	Ca ⁺⁺	الكالسيوم يوم الذائب
2.275	3.3	1.25	2.75	4.4	1.1	1.8	2.2	1.4	me/ l	Mg ⁺ +	المغنيسيوم م الذائب
3.793	5.545	2.04	5.55	10.5	0.60	2.035	0.59	3.48	me/ l	Na ⁺	الصوديوم م الذائب
0.231	0.240 5	0.2215	0.284 5	0.348	0.22 1	0.177 5	0.13 3	0.22 2	me/ l	K ⁺	البوتاسيوم وم الذائب

النتائج و المناقشة:

جدول (1): نتائج قياس بعض الصفات المتعلقة بذوائب محلول التربة و سطح التبادل:

بينت النتائج (جدول 1) بأن تفاعل التربة القاعدية ($pH = 8.31$ كمتوسط عام) لم يتأثر بأي من موقع التربة (على جانبي القناة) أو بعد التربة الجانبي (عن مجرى القناة)، وفي الوقت الذي تعتبر فيه التربة غير ملحيه ($E_{ce} < 4$) بحسب التصنيف الأمريكي (Handbook, 1953) فإن قلة قيمة التوصيل الكهربائي للتربة يمين القناة (عن التربة يسار القناة) ربما يكون بسبب كمية المياه الأكثر المستخدمة في الري التي تعمل على غسيل الأملاح، وربما يعود ارتفاع ملوحة التربة البعيدة عن المجرى (مقارنة بالقربية) الى عودة الاملاح من الأسفل الى الطبقة السطحية بسبب تعرضها الأكبر لفترات من الجفاف.

وفي حين تصنف التربة بأنها غير صودية (حيث SAR أقل من 13) فإن نسبة امتزاز الصوديوم في التربة يسار قناة الصرف الصحي (الجهة الغربية) هي أعلى منها يمين القناة (الجهة الشرقية)، كما أن متوسط قيمة SAR في التربة البعيدة (500 - 1000 م) هي أكثر منها في التربة القريبة من مجرى القناة (بمسافة تقل عن 500 م)، و عليه، فمن المتوقع أن إنتاجية المحاصيل الزراعية غير الحساسة لأي من الملوحة أو الصودية لن تتأثر (نظرياً).

وتشير النتائج الى أن السعة التبادلية الكاتيونية للتربة (CEC) تتراوح بين 16.99 ملمكافىء / 100 غم في التربة البعيدة عن القناة من جهة الغرب (أقل قيمة)، وبين 20.08 ملمكافىء / 100 غم في التربة القريبة شرق القناة (كأكبر قيمة). كما بينت النتائج أن تركيز الكاتيونات المقدرة في محلول التربة المدروسة (K, Na, Mg, Ca) يمين قناة الصرف الصحي هي أقل من تلك المقدرة في التربة يسار القناة وأن متوسط التركيز

(لتلك الايونات الذائبة) هي في التربة القريبة من مجرى القناة أقل منها في التربة البعيدة، و كان المتوسط العام لتركيز الصوديوم الذائب (في منطقة الدراسة) 3.793 ملمكافىء / لتر و للكالسيوم 2.325 ملمكافىء / لتر و للمغنيسيوم 2.275 ملمكافىء / لتر، أما البوتاسيوم فكان الأقل قيمة (0.231 ملمكافىء / لتر).

إن معظم تأثيرات الملوحة على اختلال التوازن الغذائي للنبات يرتبط بدرجة رئيسية بالتغذية الكاتيونية، خاصة و ان امتصاص الكاتيونات من قبل النبات لا يعتمد فقط على الكمية المطلقة لها في التربة و إنما يعتمد أيضاً على نسبة هذه الكاتيونات بعضها الى البعض الآخر، حيث أن تملح التربة بأملاح الصوديوم و الكالسيوم يسبب انخفاض مستوى البوتاسيوم في النبات (الزيدي، 1989)، و إن زيادة تركيز بعض الكاتيونات الداخلة في تركيب الأملاح يمكن أن يكون لها تأثير سمي على النبات و تأثير على التوازن الغذائي في التربة (في آن واحد)، فقد سجلت حالات عديدة للصوديوم و الكلورايد - مثلاً - اللذان يسببان حرقاً في أوراق عدد كبير من أشجار الفاكهة عند بلوغ تركيز الكلورايد < 0.5% و زيادة الصوديوم عن 0.2 % في الأوراق - لتلك النباتات (Breseret al, 1982).

جدول (2) : نتائج قياس بعض الصفات المتعلقة بخواص التربة النوعية و الخصوبية :

المتوسط العام للقيمة	متوسط التربة البعيدة	متوسط التربة القريبة	التربة يسار القناة			التربة يمين القناة			الصفة المقاسة		
			المتوسط ط	بعيدة	قريبة	المتوسط ط	بعيدة	قريبة	الوحدة	الرمز	المؤشر
6.175	6.05	6.3	6.30	7.3	5.3	6.05	4.8	7.3	%	O.M	المادة العضوية
0.08	0.09	0.07	0.09	0.11	0.07	0.07	0.07	0.07	%	N	النروجين الكلي
9.325	4.55	14.1	6.25	6.1	6.4	12.4	3.0	21.8	ppm	P	الفوسفور الكلي
136.1	132.5	139.7	147.75	145.4	150.1	139.7	119.6	159.8	ppm	K	البوتاسيوم الكلي
13.75	13.75	13.75	18.5	18.4	18.6	9.0	9.1	8.9	%	CaCO ₃	كربونات الكالسيوم
14.025	16.2	11.85	13.7	16.2	11.2	14.35	16.2	12.5	%	Clay	مفصولات الطين

مفصولات السلت	Silt	%	23.7	18.8	21.2 5	31.3	27.5	29.4	27.5	23.15	25.325
مفصولات الرمل	Sand	%	63.8	65.0	64.4	57.5	56.3	56.9	60.65	60.65	60.65

من المعروف أن الترب اليمينية فقيرة بالمادة العضوية، و أن ارتفاع نسبة المادة العضوية الى أكثر من 6 % (في المتوسط العام) كما هو الحال هنا (جدول 2) سوف يعني بأن استخدام مياه الصرف الصحي في الري يؤدي الى زيادة (إيجابية) في محتوى التربة من المادة العضوية (التي تعمل على تحسين خواص التربة)، وإن عدم تناسب محتوى التربة من النتروجين (الكلي) مع نسبة المادة العضوية (المرتفع) ربما يعزى الى فقدان النتروجين (المتعدن) من التربة (بعد تحلل المادة العضوية) بالغسل الى الأسفل (على الأرجح) نحو المياه الجوفية (على صورة نترات) بالإضافة الى امتصاص النبات لجزء من النتروجين المتعدن (الذي يفي باحتياجات المحصول). احتوت التربة يمين القناة على كمية أكبر من الفوسفور الميسر (بمقدار الضعف تقريباً) مقارنةً بالتربة يسار القناة (12.4 و 6.24 جزء بالمليون - على التوالي)، كما أن التربة القريبة من مجرى قناة الصرف الصحي احتوت على كمية أكبر (بعدة مرات) من الفوسفور الميسر (14.1 ppm) عنه في التربة البعيدة عن القناة (4.55 ppm) وربما يعود ذلك الى تثبيت الفوسفور على هيئة فوسفات الكالسيوم - قليلة الذوبان - بصورة أكبر في التربة يسار القناة التي تحتوي على كمية أكبر من كربونات الكالسيوم (18.5 %) مقارنةً بالتربة يمين القناة (9.0 % CaCO₃)، أو الى كمية الفوسفور الأعلى المضاف بمياه الري من مجرى القناة في التربة القريبة، مقارنةً بالتربة البعيدة التي تروى بالتناوب مع مياه الأبار الأقل في محتواها من الفوسفور.

يقع تركيز البوتاسيوم المقدر في عينات التربة المدروسة (بصورته الجاهزة) في الحدود المتوسطة من حيث الكفاية لسد احتياجات المحاصيل، والمحددة بحوالي 120 - 150 جزء بالمليون (بحسب: إيكاردا، 2003)، علماً بأن القيم المحددة (من قبل ICARDA) للمديات الحرجة (منخفض - كافي) هي للفوسفور (4-15) غم / كغم، وللنتروجين (0.02-0.11) %، و للمادة العضوية (0.86-1.29) % (وهي المعتمدة عند تقييم خصوبة التربة).

ويمكن القول بأن استخدام مياه الصرف الصحي في ري الترب الزراعية يمكن أن يوفر كميات لا بأس بها قد تفي بمتطلبات المحاصيل النباتية من العناصر الغذائية الكبرى (N, P, K) وربما تغني عن استخدام الأسمدة الكيماوية في مثل هذه الترب الكلسية (حيث المتوسط العام لكربونات الكالسيوم 13.75 %)

ذات القوام المتوسط الخفيف (صنف النسجة، مزيجية رملية -Sandy Loam). وان استخدام مياه الصرف الصحي في ري الأراضي الزراعية قد يكون مفيداً من ناحية التخلص من تلك المخلفات الأدمية المؤذية باستغلالها في التنمية الزراعية بما لا يضر بالمنظومة البيئية والصحة العامة، مع مراعاة شروط السلامة البشرية واختيار المحاصيل الموصى بها في مثل هذه الأحوال، من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO, 1989).

جدول (3): نتائج قياس بعض العناصر الصغرى والثقيلة المستخلصة بالخلب.

المتوسط العام للقيمة	متوسط التربة البعيدة	متوسط التربة القريبة	التربة يسار القناة			التربة يمين القناة			الصفة المقاسة		
			المتوسط	بعيدة	قريبة	المتوسط	بعيدة	قريبة	الوحدة	الرمز	المؤشر
3.325	2.0	4.65	2.55	1.6	3.5	4.1	2.4	5.8	ppm	Fe	الحديد
4.25	3.15	5.35	3.3	1.4	5.2	5.2	4.9	5.5	ppm	Mn	المنجنيز
0.59	0.425	0.755	0.455	0.3	0.61	0.725	0.55	0.9	ppm	Zn	الزنك
0.58	0.355	0.805	0.45	0.39	0.51	0.71	0.32	1.1	ppm	Cu	النحاس
0.02	0.015	0.025	0.02	0.01	0.03	0.02	0.02	0.02	ppm	Cd	الكاديوم
0.065	0.035	0.095	0.05	0.02	0.08	0.08	0.05	0.11	ppm	Co	الكوبلت
0.2375	0.17	0.305	0.165	0.08	0.25	0.31	0.26	0.36	ppm	Ni	النيكل
0.3975	0.165	0.63	0.28	0.23	0.33	0.515	0.10	0.93	ppm	Pb	الرصاص

عند مقارنة النتائج (جدول 3) بالقيم المقترحة لأقصى حد من كمية العناصر النادرة والثقيلة المسموح بها في الأراضي الزراعية (بالجزء في المليون) والتي هي: للزنك 300، للنحاس 140، للكاديوم 3، للكوبلت 40، للنيكل 75، للرصاص 300 وغير محددة للحديد والمنجنيز (الهيئة العامة لحماية البيئة، 2003) يمكن

القول بأن تركيز تلك العناصر المدروسة في التربة المتأثرة بمياه الصرف الصحي لمحطة المعالجة بصنعاء (الواقعة في منطقة بني الحارث) ما تزال - حتى الآن - تقل بكثير عن الحدود الحرجة.

في حدود هذه الدراسة - وبشكل عام - فقد احتوت التربة القريبة من مصدر الصرف الصحي تراكيز أعلى من العناصر الصغرى والثقيلة المقدرة (مقارنة بالتربة الأبعد عن مجرى قناة الصرف الصحي) كما أن التربة الواقعة يمين قناة الصرف الصحي تحتوي على تراكيز أعلى (من تلك العناصر) مقارنة بالتربة الواقعة يسار مصدر التلوث بالصرف الصحي، وربما يشير ذلك إلى مقدار الاستخدام المتفاوت لمياه الصرف الصحي في ري الترب الزراعية الواقعة في المنطقة (الذي يتم عن طريق السحب المباشر من القناة).

وبحسب (FAO, 1992)، فقد ورد بأن الحديد غير سام للنبات في التربة المهواة وقد يساهم في رفع حموضة التربة وفقدان الفوسفور والمولبيديوم، أما المنجنيز فيعد سام لعدد من المحاصيل بأعشار قليلة إلى عدد قليل من ملجم / لتر في الترب الحامضية فقط، أما الزنك فيعتبر سام لعدد من النباتات بتراكيز مختلفة وبشكل واسع، ومنخفض السمية إذا كان pH أكبر من 6 في التربة ناعمة القوام والتربة العضوية، ويعد النحاس سام لعدد من النباتات على مستوى تركيز 0.1-1 ملجم / لتر في محلول التغذية.

ويعتبر الكاديوم سام للبقوليات والشمندر واللفت بتراكيز منخفضة أقل من 0.1 ملجم / لتر في المحلول الغذائي ويوصى بحدود منخفضة، ويعد الكوبلت سام للبندورة عند تركيز 0.1 ملجم / لتر في المحلول الغذائي وغير فعال في التربة القلوية والمعتدلة، أما النيكل فيعتبر سام لعدد من النباتات على مستوى 0.5-1 ملجم / لتر وتقل السمية عندما يكون الأس الهيدروجيني متعادلاً أو قلوي، وبالنسبة للرصاص فإنه يمكن أن يمنع نمو خلايا النبات في حالة التراكيز العالية (FAO, 1992).

إن مثل هذه الجوانب ربما تحتاج إلى دراسات علمية مستمرة فيما يخص علاقة التربة بالماء والنبات وتأثيرات ذلك في التلوث البيئي والصحة العامة، تأخذ في الاعتبار اختلاف الترب وأنواع المحاصيل والظروف البيئية وغيرها من العوامل المتداخلة.

الاستنتاجات والتوصيات:

- يجب إجراء أبحاث علمية وتجارب توضيحية كإجراء أساسي لقبول فكرة إعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجتة ولو جزئياً (والحمأة)، ومنع زراعة المحاصيل التي تؤكل بدون طهي (وخصوصاً الخضروات).

- بحسب تراكيز العناصر الغذائية في التربة يمكن تحديد كفاية العنصر أو الاحتياج لكمية إضافية (محددة) من جرعة سمادية مكملة إذا أظهرت الفحوصات المخبرية ضرورة ذلك (و بحسب نوع المحصول المزروع).
- لا بد من إجراء تحاليل دورية مستقبلاً لمتابعة مستوى تراكم العناصر السمية (الضارة) في التربة، و الحد من احتمال تسرب بعض الملوثات الى المياه الجوفية (قبل تفاقم المشكلة).

المصادر:

- 1 -الحاج ، يعقوب عبد الله (2001): التقانات البديلة لتتمية الموارد المائية من المصادر غير التقليدية والآثار المترتبة عليها في دولة قطر، الندوة القومية المنعقدة في القاهرة (11 -2001/7/14)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم
- 2 - الخطيب، السيد أحمد (2003): استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة (معايير ومعاذير) المكتبة المصرية للطبع و النشر و التوزيع.
- 3 - الريدي، صفاء أحمد على (2013): تقييم التلوث الكيميائي و الميكروبي للتربة في منطقة بني الحارث - صنعاء رسالة ماجستير، قسم الأراضي و المياه، كلية الزراعة، جامعة صنعاء - اليمن.
- 4 - الزبيدي، أحمد حيدر (1989): ملوحة التربة - الأسس النظرية و التطبيقية، جامعة بغداد، العراق.
- 5 - الكاف، حسين عبد الرحمن (2004): الاستخدامات المختلفة لمياه الصرف الصحي، الورشة العلمية حول الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي بعد المعالجة (2004/10/13)، مركز دراسات وعلوم البيئة، جمعية الحياة اليمنية، عدن.
- 6 - الهيئة العامة لحماية البيئة (2003): دراسة الجدوى الاقتصادية لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة و الحمأة في مناطق عدن، عمران، حجة، إب، يريم (التقرير الرئيسي)، وزارة المياه و البيئة، اليمن.
- 7 - إيكاردا (2003): تحليل التربة و النبات - دليل مختبري، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، حلب، سورية.
- 8 - جركس، أمل (2000): استخدامات مياه الصرف الصحي في الري، المجلة العربية لإدارة مياه الري، (العدد 3 ص: 51-57). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان.
- 9 - حيدر، عبد الرحمن (2005): الأثر البيئي لاستخدام مياه الصرف الصحي في الري الزراعي (في كل من: اب، صنعاء، ذمار)، وزارة التخطيط و التعاون الدولي، الجمهورية اليمنية.

- 10 - ناصر، أبو بكر قاسم (2007): تأثير نوعية مياه الري على بعض الخواص الكيميائية للتربة و إنتاجية القطن في دلتا أبين، المجلة اليمنية للبحوث الزراعية العدد: 24 ص: 41-60.
- 11- Abd El- Daim, E.M.; Ibrahim, A.E. and ELshal, M.E. (1982): A preliminary study on the effect of using sewage water in Sandy Soils, Res. Bull. No. 1965, Ain Shams Univ. pp(1-12).
- 12- Bresler, E.; McNesi, B.I. and Carter, D.I. (1982): Saline and Sodic Soils. Soils Springer. Verlag, New York.
- 13- FAO (1992): Wastewater treatment and use in agriculture, Rome.
- 14- Handbook, No. 60. (1953): Diagnosis and improvement for saline and alkali soils, US Dept. for Agriculture.
- 15- Lynch, J.M. and Bragg, G. (1985): Microorganism and Soil aggregate stability. Adv. Soil sci. 2: 133-171.
- 16- WHO (1989): Health Guid lines for the use of waste water in Agriculture and Aquaculture. Technical Report series 778. Geneva.

Assessment of partially treated wastewater on soil properties in Bani Alhareth area-Sana'a Basin

Othman,M.D.M¹ , AL-Mansori,G.A.Q.S², AL-Khiat,S.H.A³

- 1- Department of agriculture – Faculty of Agriculture and Veterinary Medicine – Thamar University . Email:mokhtarothman@hotmail.com
- 2- Department of Soil and Water - Faculty of Agriculture – Sana'a University .
- 3- Faculty of Science – Sana'a University .

Key Words : Soil Pollution , Wastewater , Bani Alhareth , Sana'a Basin .

Abstract:

The objective of the study was to assess the impact of environmental contaminants and fertilization indicators in soils that irrigated with wastewater for growing various crops in Bani Alhareth area. Four composed soil samples were taken to represent the areas located along wastewater canal.

The results of soil analysis showed that soil with sandy loam texture (CaCO_3 8.9-18.6%) didn't show significant differences in all sites with distance of 1000 m from the stream bank of wastewater chanal.

The average of evaluated indicators was EC :0.64 dS/m ,pH:8.31 , SAR:2.233 , CEC: 18.55 me/100gm soil, Ca^{++} :2.32 me/l , Mg^{++} :2.275me/l, Na^+ :3.793 me/l, K^+ :0.231,me/l, O.M: 6.175% ,N :0.08% ,P: 9.325 ppm,K:136.1ppm,Fe: 3.325ppm,Mn:4.25ppm,Zn: 0.59 ppm,Cu:0.58 ppm, Cd:0.02ppm,Co: 0.065 ppm,Ni: 0.2375ppm, Pb: 0.398ppm. The documentation of this information will assist in addressing the importance of frequent monitoring and assessment to mitigate the environmental contamination.